

دراسات في النحو القرآني

تأليف الدكتور
عبد الجبار فتحي زيدان ذنون صوفي علي الحمداني
أستاذ اللغة العربية والنحو القرآني

الطبعة الثانية
الموصل
١٤٣٨هـ = ٢٠١٨م

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد
٨١١ لسنة ٢٠٠٩م

مقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ،
مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ ، وَخَاتَمِ النَّبِيِّينَ ،
وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ أَجْمَعِينَ ، من الأنصار والمهاجرين ، والذين اتبعوهم
بإحسانٍ إلى يومِ الدين

اشتمل هذا الكتاب على دراسة أربعة مواضيع نحوية أساسية ، هي :

- ١- نواصب الفعل المضارع في القرآن الكريم/دراسة نحوية .
- ٢- (أن) المخففة من الثقيلة في القرآن الكريم/دراسة نحوية .
- ٣- (إن) المخففة من الثقيلة في القرآن الكريم /دراسة نحوية .
- ٤- (إذا) في القرآن الكريم/دراسة نحوية .

وكل موضوع من هذه المواضيع كان في الأصل بحثاً نحوياً مدرجاً ضمن الخطة العلمية ، وكان جزءاً مما يُطلب منّا إيجازه وتقديمه في نهاية كل سنة دراسية ، لنشره في مجلة الكلية التي كنتُ تدريسيّاً فيها ، إلاّ أنّه بعد نشرها أعدت الكرة إليها فتوسّعتُ فيها كثيراً ، حتى أصبح كل بحث أضعاف ما كان عليه في الأصل ، ثم جمعتُ هذه البحوث بعد التوسّع فيها في كتاب وجعلته بعنوان : دراسات في النحو القرآني ، أسأل الله ، جلّ شأنه ، أن ينفع به الباحثين والدارسين ، وأسأله سبحانه ، أن يتقبّله منّي عملاً خالصاً لوجهه الكريم ، اللهم آمين .

الدراسة الأولى

نواصب الفعل المضارع في القرآن الكريم :

بسم الله والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد.

فالمشهور في كتب النحو أنَّ نواصب الفعل المضارع عند سيبويه وجمهور النحاة أربعة وهي: (أن) و (لن) و (كي) و (إذن)^(١).

وعند جمهور النحاة والمفسرين أنَّ (أن) كما أنَّها تنصب الفعل المضارع، وهي مظهرة، تنصبه، وهي مضمرة، بعد لام التعليل ولام الجحد و (حتَّى) وهي أحرف جر، وبعد الواو و (أو) والفاء، وهي أحرف عطف، وهذا هو مذهب البصريين، أمَّا الكوفيون فلا يجيزون نصب المضارع بـ (أن) مضمرة بعد أحرف الجر وأحرف العطف، بل يذهبون إلى أنَّ المضارع منصوب بهذه الأحرف نفسها، أو على معنى الصرف^(٢).

(١) ينظر: الأصول في النحو ، لابن السرج ٥٢/٢، واللمع لابن جني، ص ١٢٧، ومفتاح العلوم للسكاكي ص ١٦٩، والغرة المخفية لابن الخباز، في شرح الدرة الالفية لابن معط، ١ / ١٦٠، والمقرب لابن عصفور، ص ٣٣٨، وشرح الكافية الشافية، لابن مالك، ٢ / ١٥٢٠، والإرشاد إلى علم الإعراب ، للكيشي ص ٢٠١ وحاشية الصبان على شرح الأشموني، ٣ / ٤٠٧.

(٢) ينظر: الحروف لأبي الحسين المزني (ت، ٣هـ)، ص ١٠٩ - ١١٠، وشرح القصائد السبع الطوال لأبي بكر بن الأنباري، ص ٧٥، ٢٩٧، ومعاني الحروف للرماني ص ٤٣-٤٤ والقواعد والفوائد للثمانيني ص ٥٢٢ والنكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري، ص ٣٦٠، وشرح اللمع لأبي نصر الواسطي، ص ١٨٤ - ١٨٥، والمفصل في علم العربية، ص ٣١٧، والإيضاح في شرح المفصل، ص ١٣، وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافت لابن مالك، ص ٣٣٠، وفاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة لاسفرايني، ص ١٦، والإرشاد إلى علم الإعراب ص ٢٠٣، والكناش في النحو، ص ٢٦٧، وشرح الكافية لابن جماعة ، ص ٣٦٣، وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي،

فتكون نواصب الفعل المضارع عند البصريين أربعة، وعند الكوفيين عشرة^(١).

ولما كان البحث يتعلق بنصب المضارع الذي هو أحد العوامل في النحو العربي فقد أشتمل البحث على تمهيد تطرقت فيه إلى قضية العامل، وعلى ثلاثة مباحث : جعلت الأول بعنوان : الأحرف الناصبة بنفسها ، واشتمل على ثلاثة مطالب وهي : (أَنْ) و (لَنْ) و (كَيْ)، وجعلت الثاني بعنوان : الأحرف الناصبة بإضمار (أَنْ) ، واشتمل على ستة مطالب وهي : لام التعليل ، ولام الجحود ، و (حتى) ، و (أو) ، والفاء ، والواو ، وكان المبحث الثالث بعنوان : القول الفصل في تعيين الناصب للفعل المضارع ، أمَّا الخاتمة فقد ضمَّنتها أهم ما توصلنا إليه من نتائج .

التمهيد :

العامل عند النحاة : قال المبرد : ((وإنَّما كان الفاعل رفعًا ، والمفعول نصبًا لِيُفَرَّقَ الفاعل عن المفعول))^(٢). وقال ابن جني : ((قال أبو إسحاق (وهو الزجاج) في رفع الفاعل ونصب المفعول: إنما فعل ذلك للفرق بينهما فإن قيل: فهلاً عكس الحال فكانت فرقًا أيضًا ؟ قيل الذي فعلوه أحزم ؛ وذلك أنَّ الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد، وقد يكون له مفعولات كثيرة ، فَرَفَعَ الفاعل لقلته ونُصِبَ المفعول لكثرتِه ، ليقَلَّ في كلامهم ما استنقلوه ويكثر في كلامهم ما يستخفون))^(٣).

٢/ ٤٠٣، ٤١١، ٤١٧ والرشاد في شرح الإرشاد لأبي الحسن الشريف الجرجاني، ص ٣١٥.

(١) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ٤/ ١١٨.

(٢) المقتضب ٨/١ .

(٣) الخصائص لابن جني، ١/ ٤٩.

وذهب ابن جني إلى أنَّ العامل هو المتكلم ، فقال: ((ألا تترك إذا قلت: ضربَ سعيدٌ جعفرَ، فإنَّ (ضربَ) لم تعمل في الحقيقة شيئاً... وإنما قال النحويون : عامل لفظي وعامل معنوي ؛ ليروك أنَّ بعض العمل يأتي سبباً عن لفظ يصحبه ، كمررتُ بزيد، وليتَ عمراً قائمًا، وبعضه يأتي عارياً عن مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء ... فأما في الحقيقة ومحصل الكلام، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو المتكلم نفسه، لا شيء غيره وإنما قالوا : لفظي ومعنوي ؛ لما ظهرت آثار فعل المتكلم^(١).

مذهب ابن جني هذا صحيح في أنَّ المتكلم هو العامل بيد أنَّ المتكلم لا يرفع أو ينصب أو يجزم أو يجرّ حسب هواه ؛ وإلاَّ لُحِكم عليه باللحن ولحدثتِ الفوضى في الكلام ولوجدنا أنَّ هناك من يرفع الفاعل وهناك من ينصبه، وهناك من ينصب المفعول وهناك من يرفعه، ويحصل مثل هذا في حالة الجر والجزم، وهذا لم يحدث ؛ لأنَّ المتكلم العربي محكوم بقواعد اللغة العربية التي يجب أن يتبعها، فهو يرفع الفاعل ؛ لأنَّه فاعل ، وينصب المفعول ؛ لأنَّه مفعول، بل لسان المتكلم العربي يطبق قواعد العمل سليقة ، لا يجد فيها تكلفاً بل يجد التكلف في مخالفتها.

وقد نسب ابن جني كما تقدم إلى النحاة أنَّ العامل عندهم معنوي، لكن الشائع في كتب النحو أنَّ العامل لا يكون إلاً لفظياً سوى عامل المبتدأ ، فإنَّ العامل فيه معنى الابتداء^(٢)

العامل المعنوي : الكلمة في اللغة العربية إما أن تكون معربة أو مبنية ، فإنَّ كانت معربة كان الأصل فيها أن ترفع^(٣). وتكون علامة الرفع

(١) المصدر نفسه ١ / ١٠٩ - ١١٠.

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل علي ألفية ابن مالك، ١ / ٢٠٠.

(٣) ينظر: في النحو العربي قواعد وتطبيق للدكتور مهدي المخزومي، ص ٦٧.

الضمة أو الألف أو الواو، وعلامة الرفع هذه لا تتغير في الاسم إلا إذا سُلِّطَ عليه عامل يدعو إلى نصبه أو جره ؛ والدليل على أنَّ الاسم المرفوع مرفوع على الأصل قول النحاة : إِنَّ الفعل يرفع الفاعل وينصب مفعولاً أو مفعولين ، وإنَّ (كان) وأخواتها ترفع الاسم وتنصب الخبر، وإنَّ (ظن) وأخواتها ترفع الاسم وتنصب مفعولين، وإنَّ (إنَّ) وأخواتها تنصب الاسم وترفع الخبر، وليس من المعقول أن تؤدي الأداة عملين مختلفين.

فالعامل لا يكون إلا معنى من المعاني، بيد أن العرب استعملوا أدوات لتسليط المعنى العامل على الاسم ، فعامل النصب في المفعول به هو معنى المفعولية وليس الفعل ، وعامل النصب في اسم (إنَّ) هو معنى التوكيد وليس (إنَّ) وعامل نصب الاسم بعد (لعلَّ) هو معنى الترجي وليس (لعلَّ) ، وعامل النصب في (ليتَّ) هو معنى التمني وليس (ليت) وعامل النصب في (إلَّا) هو معنى الاستثناء وليس (إلَّا) وكذلك حروف الجر، فإنَّها تعمل بمعانيها، وقد ذكر النحاة لكل حرف عدة معان ، فكل معنى منها يعدّ هو العامل ، وكذلك فيما يتعلق بعوامل الجرّ الأخرى.

وقد يتضمن المعمول العامل فلا يحتاج إلى أداة ، فالحال مثلاً منصوب بمعنى الحالية ، والتمييز منصوب بمعنى التمييز، وقد يدقُّ هذا العامل المعنوي ، فخير كان وأخواتها والمنصوب الثاني لـ (ظن) وأخواتها نصبا ؛ لأنَّهما قاما مقام الحال المنصوب ، والجدير بالذكر أن الاسم المنصوب هذا يُعدُّ حالاً عند الكوفيين ، حسبما نسب إليهم^(١)

والذي نصب (قليلاً) في قوله تعالى: (فَسَرَبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا) [البقرة : ٢٤٩] هو معنى الاستثناء الذي أفادته (إلَّا) وليس (إلَّا) ؛ والدليل على ذلك

(١) ينظر: الإتصاف في مسائل الخلاف، ٣٠٧/٢ م ١١٩ والموفي في النحو الكوفي ص ١٣٢-١٣٥، والدراسات اللغوية في العراق للقرّاز، ص ١٦٤-١٧٣.

أنَّه يلغى عملها إذا انتقض هذا المعنى بنفيه كقوله تعالى: (مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ) [النساء: ٦٦].

كذلك فيما يتعلق بالفعل المضارع ، فالأصل أن يكون مرفوعاً وعلامة رفعه الضمة أو ثبوت النون، ولا ينصب أو يجزم إلا إذا سُلِّطَ عليه عامل نصب أو جزم، وقد ذكر النحاة ذلك عندما قالوا : إنَّ الفعل المضارع يرفع إذا تجرَّد من الناصب والجازم^(١)

والدليل على أنَّ العامل في الفعل المضارع هو المعنى ، فإنَّ (لا) مثلاً ، تجزم في نحو قولنا: لا تخن من خانك ، ولا تعمل في نحو قولنا : المسلم لا يخونُ ، فلو كان هذا العمل بـ(لا) لعملت في المثالين ؛ لأن الحرف بقي نفسه لم يتغير، وإنَّما عمل للمعنى الذي يحمله

فجزم في المثال الأول ؛ لأنه أفاد معنى النهي، ولم يعمل في المثال الثاني ؛ لأنه أفاد معنى نفي الحال، وكذلك (إن) فإنَّها تعمل إذا أفادت معنى الشرط، ولا تعمل إذا أفادت معنى النفي، و(ما) تجزم إذا دلت على معنى الشرط ، ولا تعمل إذا دلت على معنى النفي.

وأحرف الجزم والنصب عملت لقوة معانيها، فكل من (لا) الناهية ولام الأمر جزمت الفعل المضارع لقوة معناها المتأتية من كونها تفيد معنى الطلب، وكذلك فعل الأمر فإنَّه في الحقيقة مجزوم، لكن جمهور النحاة ذهبوا إلى أنَّه مبني على السكون، وما كان ذلك إلا لدلالته على معنى الطلب دائماً.

واستناداً إلى ذلك فإنَّ نواصب الفعل المضارع نصبت لقوة معانيها المكتسبة من أنَّ كلاً منها تخلَّص الفعل المضارع للاستقبال مع إفادتها غرضاً معيناً أو معنى من المعاني وهذا ما سنبينه عند الحديث عن كل

(١) ينظر: علل النحو ص ٢٦٦، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ٢/ ٣٤١.

حرف على حدة ، وإذا نسبنا في هذا البحث العمل إلى الحرف فإنما نقول ذلك إيجازاً .

المبحث الأول : الأحرف الناصبة بنفسها :

المطلب الأول : (أن) : قال الخليل : ((إِنَّ (أَنْ) نصف اسم وتامه بفعل ، كقولك : أحب أن ألقاك ، أي : أحب لقاءك ، فصار (أَنْ) و(ألقاك) في الميزان اسماً واحداً))^(١)

فقد سميت (أَنْ) الناصبة للفعل المضارع عند النحاة مصدرية ؛ لأنها والفعل المضارع بتقدير الاسم، أي: المصدر الصريح^(٢) وذكر النحاة أَنَّ (أَنْ) الناصبة اختصت من بين نواصب الفعل بأنها تعمل ظاهرة ومضمرة^(٣) وإذا دخلت (أَنْ) الناصبة على الفعل المضارع خلصته للاستقبال^(٤).

أمّا عن غرض استعمالها فيقول ابن هشام : إِنَّ (أَنْ) تستعمل ((حرفاً مصدرياً ناصباً للمضارع وتقع في موضعين : أحدهما في الابتداء فتكون في موضع رفع نحو (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ) [البقرة: ١٨٤] (وَأَنْ يَسْتَغْفِرَ خَيْرٌ لَّهُنَّ) [النور: ٦٠] (وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلنَّفْوَى) [البقرة: ٢٣٧] والثاني بعد لفظ دالّ على معنى غير اليقين، فتكون في موضع رفع نحو (أَلَمْ يَأْنٍ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ) [الحديد: ١٦] ونصب نحو (يَقُولُونَ نَحْشَى

(١) كتاب العين ص ٤١ .

(٢) ينظر: كتاب سيبويه، ١٥٢/٣-١٥٣ ، ٢٢٨/٤، والمقتضب للمبرد ٦/٢، ومفتاح العلوم للسكاكي ص ١٦٩ .

(٣) ينظر: المقتضب للمبرد، ٦ / ٢ وكشف المشكل في النحو، ١ / ٥٣٦، وشرح ابن عقيل، ٢ / ٣٤٦ ..

(٤) ينظر: شرح القوائد السبع الطوال لأبي بكر بن الانباري، ص ٥٠ والبسيط في شرح الكافية لركن الدين الإسترياضي، ٢ / ٩٨٤ - ٩٨٥، ومغنى اللبيب لابن هشام، ١ / ٢٨ .

أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ) [المائدة: ٥٢] وخفض نحو (أُوذِينَا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَأْتِيَنَا) [الأعراف: ١٢٩] ^(١)

يتبين من الأمثلة التي استشهد بها ابن هشام أَنَّ ما سُمِّي بالمصدر المؤول جاز وقوعه فاعلاً ومفعولاً ومجروراً ، وجاز أيضاً أَنْ يقع خبراً ، لكن بشرط أَنْ يكون مبتدؤه اسم معنى لا اسم ذات ، وكذلك جاز أَنْ يقع مبتدأ بالشرط نفسه ؛ لذلك اختلف في إعراب نحو: عسى زيدٌ أَنْ يقومَ ، على أربعة أقوال : أحدها ، وهو قول الجمهور ، أنه مثل: كان زيدٌ يقومُ ((واستشكل بأنَّ الخبر في تأويل المصدر والمخبر عنه ذات ، ولا يكون الحدث عين الذات)) ^(٢) ؛ ولذلك أيضاً اختلف في إعراب قوله تعالى: (وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ دُونِ اللَّهِ) [يونس: ٣٧] لوقوع (أَنْ يُفْتَرَى) خبراً عن الذات ، وهو القرآن الكريم ، وحُلَّ هذا الإشكال بجعل الآية بنقدير: ((وما كان أمرُ هذا القرآن أَنْ يُفْتَرَى)) ^(٣).

أي : لا يجوز أَنْ يقال : كان زيد أن يقوم ، فكيف جاز هذا مع عسى ؟ والحقيقة أَنَّ الفعل (يقوم) مع (كان) واقع موقع الخبر ؛ فلا يصحَّ أَنْ تدخل عليه (أَنْ) لأنَّ اسمها (زيد) اسم ذات ، أمَّا (يقوم) مع (عسى) ، فهو واقع موقع الفاعل ، واستناداً إلى ذلك فإنَّ لفظ الجلالة (الله) فاعل (يكف) في الأصل في قوله تعالى: (عَسَى اللَّهُ أَنْ يَكْفَ بِأَسَ الَّذِينَ كَفَرُوا) [النساء: ٨٤] لكنه تقدم على فعله ، والنقدير: عسى أَنْ يكفَّ الله بأسَ الذين كفروا ، وكذلك قوله تعالى: (قَالَ عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَنْ يُهْلِكَ عَدُوَّكُمْ) [الأعراف: ١٢٩] والنقدير ، عسى أَنْ يهلك ربكم عدوكم ، وقوله تعالى: (فَعَسَىٰ أُولَٰئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ) [التوبة: ١٨] والنقدير : عسى أَنْ يكون أولئك من

(١) مغني اللبيب ، ١ / ٢٧ - ٢٨ .

(٢) المصدر نفسه ١ / ١٥١ .

(٣) المصدر نفسه ، ١ / ١٥١ .

المهتدين ، والدليل على ذلك مجيئه على الأصل في قوله تعالى: (عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا) [الإسراء: ٧٩] وقوله تعالى: (فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا) [النساء: ١٩] وقوله تعالى: (وَقُلْ عَسَى أَنْ يَهْدِيَنَّ رَبِّي لِأَقْرَبَ مِنْ هَذَا رَشَدًا) [الكهف: ٢٤] ، فيكون (أَنْ) والفعل المضارع فاعل عسى^(١)

وإجماع النحاة على أَنَّ (أَنْ) الناصبة للفعل المضارع ، استعملت لِتَوْوُلٍ وما بعدها بالمصدر مفهوم نحوي خاطئ ، والصحيح أَنَّ (أَنْ) استعملت وصلة يتوصل بها لجعل الفعل المضارع يقع في موقع المبتدأ عندما يكون خبره معنى من المعاني ، كآيات استشهد بها ابن هشام ، أو لجعل الفعل المضارع يقع موقع الخبر عندما يكون المبتدأ معنى من المعاني، كقوله تعالى: (إِنِّيكَ أَلَّا تَكَلَّمَ النَّاسُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمَزًا) [آل عمران: ٤١] ، وقوله تعالى: (وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ) [الطلاق: ٤] ، وقوله تعالى: (إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا) [المائدة: ٣٣].

فما سُمِّي المصدر المؤول ، هو في الحقيقة غير المصدر الصريح ؛ لأنَّ (أَنْ) والفعل المضارع يدلّ على الحدث وعلى الذات وعلى زمن معين ، بينما المصدر الصريح يدلّ على الحدث فحسب ، وسيأتي تفصيل ذلك .

هل تقع الجملة فاعلاً أو نائب فاعل ؟ : قال ابن هشام : ((واختلف في الفاعل ونائبه هل يكونان جملة أم لا ؟ فالمشهور المنع مطلقاً ، وأجازه هشام وثعلب مطلقاً نحو : يعجبني قام زيد))^(٢)

والحقيقة أَنَّ الجملة يجوز أَنْ تقع فاعلاً أو نائب فاعل إِلَّا أَنَّ العرب استعانوا بـ (أَنْ) لجعل الجملة تقع في المواقع التي يقع فيها المفرد ، فإذا

(١) ينظر: المصدر نفسه ١/١٥٢ .

(٢) مغني اللبيب ٢/٤٢٨ .

أرادوا، مثلاً، جعل الجملة الفعلية (قام زيد) فاعلاً استعملوا (أن) وقالوا: يعجبني أن قام زيد، فـ(أن) ليست لها معنى سوى غرض الوصل؛ لهذا لا يتغير من معنى الجملة شيء عند حذفها وقولنا: يعجبني قام زيد، إلا أنه مخالف للغة العرب من حيث التركيب.

وكذلك نحو قولنا: يسرني أن يصدق زيد، فالفاعل هو جملة (يصدق زيد) و(أن) أداة وصل لا غير.

فيكون الفعل المضارع نُصِبَ بعد (أن)؛ لأنَّ (أن) استعملت أداة وصل يتوصل بها لجعل المضارع يقع موقع المرفوع أو المنصوب أو المجرور على النحو الذي فصلناه؛ ولهذا عُدَّتْ عند النحاة من الموصولات الحرفية^(١).

نخلص مما سبق ذكره أنَّ (أن) استعملت وصلة يتوصل بها لجعل الفعل المضارع يقع في المواقع التي لا يصح أن يقع فيها إلا باستعمال (أن) ويمكن إجمالها فيما يأتي:

- ١- موقع المبتدأ الذي خبره معنى من المعاني.
- ٢- موقع الخبر الذي مبتدؤه معنى من المعاني.
- ٣- خبر كان الذي قُدِّرَ اسمها بمعنى الأمر.
- ٤- موقع الفاعل.
- ٥- موقع المفعول به.
- ٦- موقع المضاف إليه بعد (بعد) و (قبل).
- ٧- فاعل عسى، وقد تقدم ذكر هذه المواقع وأمثلةها.
- ٨- موقع المجرور بحرف الجر كقوله تعالى: (قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ قَوْكُمْ أَوْ مِنْ تَحْتَ أَرْجُلِكُمْ) [الأنعام: ٦٥].

(١) ينظر: مغني اللبيب، ١/ ٢٨، وشرح ابن عقيل، ١/ ١٤١.

٩- موقع المنصوب بنزع الخافض كقوله تعالى: (بَغِيًّا أَنْ يُنَزَّلَ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ) [البقرة: ٩٠] أي: من أي ينزل.

١٠- مخصص (بئس) كقوله تعالى: (بئسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ بَغِيًّا أَنْ يُنَزَّلَ اللَّهُ) [البقرة: ٩٠].

١١- موقع الفاعل لاسم الفاعل كقوله تعالى: (وما هو بمزحزحه من العذاب أَنْ يَعْمَرَ) [البقرة: ٩٦].

١٢- اسم كان مؤخر كقوله تعالى: (مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ) [البقرة: ١١٤].

١٣- موقع المجرور بحرف جر زائد كقوله تعالى: (وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا) [البقرة: ١٨٩].

١٤- موقع المستثنى المنصوب كقوله تعالى: (وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ) [البقرة: ٢٢٩].

١٥- موقع الاسم بعد (إِذَا) التي تفيد معنى التخيير كقوله تعالى: (قَالُوا يَا مُوسَى إِمَّا أَنْ تَتَّقِيَ وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ نَحْنُ الْمُتَّقِينَ) [الأعراف: ١١٥].
والتقدير فيما يبدو : إِمَّا القَاوُك حاصِل وإِمَّا القَاوُنَا حاصِل، فتكون (أَنْ) والفعل، وقعت هنا موقع المصدر الصريح.

١٦- موقع المنصوب الأول لظن وأخواتها كقوله تعالى: (أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ) [البقرة: ١١٤]، والتقدير: أَمْ حَسِبْتُمْ دَخُولَكُمْ الْجَنَّةَ حَاصِلًا، وهذا هو الموقع الثاني لوقوع (أَنْ) والفعل، موقع المصدر الصريح.

١٧- موقع خبر (إِنَّ) كقوله تعالى: (وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ) [البقرة: ٢٤٨]. وخبر (لا) النافية للجنس، كقوله تعالى: (فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا) [النساء: ١٢٨]، وقد صح ذلك ، كما تقدم ، لأنَّ اسم (إِنَّ) و (لا) النافية للجنس معنى من المعاني.

١٨- موقع البدل أو الجملة التفسيرية ، كقوله تعالى: (قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ) [إل عمران: ٦٤].

١٩- موقع الاسم المعطوف ، كقوله تعالى: (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْفُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ إِلَّا مَا ذَكَيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ) [المائدة: ٣].

إفادة (أن) معنى التعليل : وردت (أن) في مواضع قليلة من القرآن

الكريم تفيد معنى التعليل ، أي : قبلها لام العلة مقدرة ، كقوله تعالى عن شهادة النساء : (أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى) [البقرة: ٢٨٢] ^(١) وهي عند سيبويه بتقدير: لأن تضلّ، وهذا ما عليه جمهور النحاة ^(٢) ولا يجوز أن يكون التقدير: مخافة أن تضل: فيصير المعنى: مخافة أن تذكر إحداهما الأخرى إذا ضلّت، وهو عكس المعنى المراد ^(٣).

وذهب الدكتور فاضل السامرائي إلى أنها تفيد التعليل بذاتها من غير تقدير لام العلة قبلها ^(٤).

والذي أراه أن (أن) ما استعملها العرب إلا لمعنى الوصل ، وهي هنا استعملت وصلة لتسليط معنى التعليل المستحصل من السياق على الفعل (تضل) .

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس، ص ١١٦، ومغنى اللبيب، ١ / ٣٥ - ٣٦.

(٢) ينظر: كتاب سيبويه، ١ / ٥٤، والبيان في غريب إعراب القرآن، ١ / ١٨٣.

(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس، ص ١١٦ والتبيان في إعراب القرآن للعكبري، ١ / ١٨٦.

(٤) ينظر : معاني النحو ٢٩٥/٣ .

وقيل : إِنَّهَا تَقِيدُ مَعْنَى الشَّرْطِ ، وَهُوَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْفَرَاءُ (١) مِنَ الْكُوفِيِّينَ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : (تَتَّخِذُونَ أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ) [النحل: ٩٢] أَيْ : تَتَّخِذُونَ أَيْمَانَكُمْ خَدِيعَةً وَمَكْرًا ، وَقَالَ مُجَاهِدٌ : كَانُوا يَحَالِفُونَ الْحَلَفَاءَ فَيَجِدُونَ أَكْثَرَ مِنْهُمْ وَأَعَزَّ فَيَنْقُضُونَ حَلْفَ هَؤُلَاءِ وَيَحَالِفُونَ أَوْلَئِكَ ، فَنَهَوْا عَنْ ذَلِكَ ، فَد(أَنْ) فِي الْآيَةِ أَفَادَتْ مَعْنَى التَّعْلِيلِ وَالتَّقْدِيرِ : لِأَنْ تَكُونَ (٢) وَقَوْلُهُ تَعَالَى : (يُخْرِجُونَ الرُّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ) [الممتحنة: ١] وَالْمَعْنَى يَخْرِجُونَ الرُّسُولَ وَإِيَّاكُمْ مِنْ مَكَّةَ لِإِيْمَانِكُمْ بِرَبِّكُمْ (٣) وَقَوْلُهُ تَعَالَى : (لَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ أَلَّا يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ) [الشعراء: ٣] ، وَالْمَعْنَى لَعَلَّكَ قَاتِلٌ نَفْسَكَ لِتَرْكِهِمُ الْإِيْمَانَ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : (وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ {٧} أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ) [الرحمن: ٧-٨] ((بِمَعْنَى اللَّامِ ، لِأَنْ لَا تَطْغَوْا)) (٤).

وقوع (أن والفعل) مفعولاً له : ويسمى المفعول له ، مفعولاً لأجله ، ومفعولاً من أجله ، ويعرب هذا الإعراب إنْ أَبَانَ تَعْلِيلًا ، وَقَدْ وَرَدَتْ (أَنْ) ، وَالْفِعْلُ ، بِهَذَا الْمَعْنَى فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ ، مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ أَوْ يُحَاجُّوكُمْ عِنْدَ رَبِّكُمْ) [آل عمران: ٧٣] وَهَذَا مِنْ كَلَامِ الْيَهُودِ فِيمَا بَيْنَهُمْ ، وَيَكُونُ قَوْلُهُ تَعَالَى : (قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ) كَلَامًا مُعْتَرِضًا بَيْنَ كَلَامَيْنِ ، وَاخْتَلَفَ فِي تَأْوِيلِ هَذِهِ الْآيَةِ عَلَى أَقْوَالٍ ، أَصَحُّهَا : وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَا تَظْهَرُوا مَا عِنْدَكُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا لِمَنْ كَانَ

(١) ينظر: معاني القرآن، ١/ ١٣٣.

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس، ص ٥٠٨ وتفسير القرآن العظيم لابن كثير، ١/ ٥٨٤.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء، ٣/ ٥٢ وإعراب القرآن للنحاس، ص ١١٤٠. ومغني اللبيب، ١/ ٣٦.

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج، ٥/ ٧٦.

على دينكم ، العلم المتعلق بصفة النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) المكتوب في التوراة كراهة أن يطلع عليه المشركون فيكون ذلك عونًا لهم على تصديقه وكراهة أن يطلع عليه المسلمون أيضًا فيتعلمونه منكم فيحاجوكم به، أي: يتخذونه حُجَّة عليكم، فقوله تعالى: (أَنْ يُوْتَى) بتقدير: لئلا يُوْتَى، عند الكسائي والفراء من الكوفيين، فقبل (أَنْ) لام العلة مقدرة ، وأُضْمِرْتُ (لا) أو حذفت ؛ لأنَّ في الكلام دليلًا عليها، وقال البصريون: إنَّ (لا) لا تُضْمَرُ وليست مما يحذف، بل التقدير : كراهة أن يُوْتَى ، فحذف (كراهة) ؛ لأنَّ في الكلام دليلًا عليها، وحذف المضاف ونياية المضاف إليه منابه في المعنى والإعراب جائز في القرآن الكريم ، كقوله تعالى : (وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ) [يوسف: ٨٢] والتقدير واسأل أهل القرية (١) وقيل : إنَّها تفيد النفي كـ(إن) المكسورة وقيل: إنَّ المعنى: ولا تؤمنوا بأن يُوْتَى، وقال ابن هشام: ((والصواب أنَّها مصدرية وقبلها لام العلة مقدرة))^(٢) والراجح ما تقدم ذكره.

ومن ذلك قوله تعالى: (يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ أَنْ تَضِلُّوا) [النساء: ١٧٦] قال الفراء : ((معناه : ألا تضلوا))^(٣) وجعل ابن قتيبة الآية بمعنى: لئلا تضلوا^(٤) وهذا هو مذهب الكوفيين^(٥) والتقدير عند البصريين : كراهة أن تضلوا، وهو مفعول لأجله، والقول الثالث : إنَّ المعنى: يبين الله لكم

(١) ينظر: مجاز القرآن لأبي عبيدة ص ٣١، ١٥، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج، ١/ ٣٦٢، ٣٦٣، وإعراب القرآن للنحاس، ص ١٤٠ ، وزاد المسير في علم التفسير لابن الجوزي، ١/ ٣٣٠ - ٣٣١، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي، ٤/ ١١٢، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير ، ١/ ٢٧٣، وفتح القدير للشوكاني، ١/ ٤٣١.

(٢) مغني اللبيب، ١/ ٣٦.

(٣) معاني القرآن ١/ ٢٠٤.

(٤) ينظر : تأويل مشكل القرآن ص ٢٢٥ .

(٥) ينظر : مجالس ثعلب ١/ ١١٣ ، وشرح القصائد السبع لأبي بكر بن الأنباري ص ٤٢٠-٤٢١.

الضلالة، فإذا بيَّنها لكم اجتنبتموها^(١) واستبعد ابن عاشور هذا الوجه ، فقال : ((وقد جعل بعض المفسرين (أن تضلوا) مفعولاً به لـ(يبين) وقال : المعنى إنَّ الله فيما بينه من الفرائض قد بيَّن لكم ضلالكم الذي كنتم عليه في الجاهلية ، وهذا بعيد إذ ليس ما فعلوه في الجاهلية ضلالاً قبل مجيء الشريعة ؛ لأنَّ قسمة المال ليست من الأفعال المشتملة على صفة حسن وقبح بيَّنه ، إلّا إذا كان فيها حرمان لمن هو حقيق بالمؤاساة والمبرّة ؛ ولأنَّ المصدر مع (أن) يتعين أن يكون بمعنى المستقبل ؛ فكيف يصح أن يُراد بـ(أن يضلوا) ضلالاً قد مضى))^(٢)

وقول ابن عاشور هذا يكون صحيحاً ومقبولاً ، إذا كان المراد بيان ضلالهم فيما مضى ، ولم يكن في محله إذا كان المراد بيان ضلالهم فيما يأتي ، ولا مانع من إرادة هذا المعنى .

ومن ذلك قوله تعالى: (يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَىٰ فَتْرَةٍ مِّنَ الرُّسُلِ أَن تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِن بَشِيرٍ) [المائدة: ١٩] والمعنى كي لا تقولوا^(٣) أو لئلا تقولوا^(٤) ، أو كراهة أن تقولوا^(٥) وهذه التقديرات معانيها

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج، ٢/ ١٣١ وإعراب القرآن للنحاس، ص ٢٢٠، ومشكل إعراب القرآن للقيسي، ١/ ٢١٦ ، والوسيط في تفسير القرآن المجيد للواحدي النيسابوري، ٢/ ١٤٦، والبيان في غريب إعراب القرآن، ١/ ٢٨١، والتسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي الكلبي، ١/ ٣٦٠، والبحر المحيط لأبي حيان الاندلسي، ٣/ ٥٧٤، والجنى الداني، ص ٢٢٥، ومغني اللبيب، ١/ ٣٦ .

(٢) التحرير والتنوير ٤/ ٣٤٣ .

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء، ١/ ٢٠٨ ، وإعراب القرآن للنحاس، ص ٢٢٨، وزاد المسير في علم التفسير، ٢/ ١٩٠ .

(٤) ينظر: مجالس ثعلب ١/ ١١٣ ، وشرح القصائد السبع لأبي بكر بن الأتباري ص ٤٢٠-٤٢١ .

(٥) ينظر: إعراب القرآن للنحاس، ص ٢٢٨ .

متقاربة، فقوله تعالى مثلاً: (وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ) [النحل: ١٥] يصح أن يكون بتقدير: كراهة أن تميد بكم، أو، لئلا تميد بكم، أو، كي لا تميد بكم^(١) وتميد : بمعنى تضطرب، والمعنى : من أجل أن لا تضطرب بكم.

ومن ذلك قوله تعالى: (فَمَا آمَنَ لِمُوسَى إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوْمِهِ عَلَى خَوْفٍ مِّن فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِمْ أَنْ يَفْتِنَهُمْ) [يونس: ٨٣] وقوله تعالى: (وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ) [الإسراء: ٤٦] وقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ) [الحجرات: ٢] وقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ) [الحجرات: ٦] وقوله تعالى: (وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ) [البقرة: ٢٢٤] والآية نزلت في أناس حلفوا ألا يصلوا بعض أرحامهم، وقوله تعالى: (وَلَا تَأْكُلُوا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا) [النساء: ٦] وبدارًا : تبادرون أكل أموال اليتامى قبل بلوغهم، فيكون التقدير: كراهة أن يكبروا ، أو، لئلا يكبروا، وقوله تعالى: (وَذَكِّرْ بِهِ أَنْ تُبْسِلَ نَفْسٌ بِمَا كَسَبَتْ) [الأنعام: ٧٠] ومعنى تبسل : تحبس، أو، تؤخذ، أو، تترتهن، أو، تسلم إلى الهلاك، والمعنى: وذكرهم بالقرآن كراهة أن تسلم نفس إلى الهلاك بذنوبها ، وقوله تعالى: (وَيُمْسِكُ السَّمَاءَ أَنْ تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ) [الحج: ٦٥] أي: كراهة أن تقع، أو، لئلا تقع ، وقوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا) [فاطر: ٤١] أي: كراهة أن تزولا ، أو، لئلا تزولا، وقوله تعالى في حديث الإفك: (يَعْظُكُمُ اللَّهُ أَنْ تَعُودُوا لِمِثْلِهِ) [النور: ١٧] أي: يعظكم الله كراهة أن تعودوا للخوض في مثل هذا البهتان،

(١) ينظر: إعراب الحديث النبوي ، للعكبري ص ٢٢٩ ، ٢٧٩ ، والبرهان في علوم القرآن ، للزركشي ص ١٠٦١.

وقوله تعالى: (وَلَا يَأْتَلِ أُولُوا الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَى) [النور: ٢٢]، نزلت هذه الآية الكريمة في أبي بكر (رضي الله عنه) فإنه كان ينفق على مسطح لفقره ، ولأنه أحد أقربائه ، فلما خاض مع الخاضعين في حديث الإفك ، أقسم أن لا ينفق عليه قط ، فنزلت والمعنى: ولا يحلف أولو الفضل منكم والسعة كراهة أن يعطوا ، أو، لئلا يعطوا أولي قربانهم^(١).

والقولان السابقان اللذان قال بهما البصريون ، والكوفيون ، قد قيل بهما في تفسير القرآن الكريم ، قبل أن تكون هناك مدرسة كوفية ، وقبل أن تُمَيِّز المدرسة البصرية منها ، أو تقتزن بها ، فقد وجدت هذين التقديرين في تفسير مقاتل بن سليمان المتوفى سنة ١٥٠ هـ ، قبل الخليل وسيبويه من البصريين ، وقبل أبي جعفر الرُّوَاسِي أول من كتب في النحو الكوفي^(٢)

فقد قال في تفسير قول الله تعالى (يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ أَنْ تَضِلُّوا) [النساء: ١٧٦]، ((لئلا تخطئوا قسمة الموارث))^(٣) وقال في تفسير قوله تعالى : (يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَى فَتْرَةٍ مِّنَ الرُّسُلِ أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِن بَشِيرٍ) [المائدة: ١٩] ، ((يعني لئلا تقولوا))^(٤) وقال في تفسير قوله تعالى : (وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ) [الإسراء: ٤٦] ((يعني ثقلاً لئلا يسمعوا القرآن))^(٥) وقال في تفسير قوله تعالى : (وَذَكَّرْ بِهِ أَنْ

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، ٣/ ١٥٧، ١٩٩، ٥/ ٢٧، وملخص إعراب القرآن للتبريزي ص ١٧١ وزاد المسير في علم التفسير، ١/ ٢١٣، ٢/ ١٠، ٣/ ٥٠ - ٥١، ٥/ ٣٢٦، ٣٧٢ - ٣٧٣، ٦/ ٢٨٦.

(٢) أول من وضع من الكوفيين كتاباً في النحو الكوفي ، هو أبو جعفر الرُّوَاسِي المتوفى سنة ١٨٧ هـ أستاذ الكسائي والفراء ، ينظر : بغية الوعاة ١/ ٨١ ، والأعلام للزركلي ٦/ ٢٧١.

(٣) تفسير مقاتل بن سليمان ١/ ٢٧٥ .

(٤) المصدر نفسه ١/ ٢٩٠ .

(٥) المصدر نفسه ٢/ ٢٥٩ .

تُبَسِّلَ نَفْسٌ بِمَا كَسَبَتْ) [الأنعام: ٧٠] ((يعني لئلا تبسل نفس))^(١) وقال في تفسير قوله تعالى : (وَيُمْسِكُ السَّمَاءُ أَنْ تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ) [الحج: ٦٥] ((يقول : لئلا تقع على الأرض))^(٢) وقال في تفسير قوله تعالى : (إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا) [فاطر: ٤١] ((ألا تزولا من موضعهما))^(٣) وقال في تفسير قوله تعالى : (وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا) [النساء: ٦]، ((يقول : يبادر أكلها خشية أن يبلغ اليتيم الحلم ؛ فيأخذ منه ماله))^(٤) وجعل : أن ، والفعل ، فيما تقدّم بتقدير : كراهة أن ، أو ، خشية أن ، كما جاء في تفسير مقاتل ، وقال به البصريون ، أو لئلا ، أو من أجل أن لا ، كما جاء أيضاً في تفسير مقاتل ، وقال به الكوفيون ، فيه نظر ؛ لأنّ في ذلك قلباً وتحريفاً لدلالة الشاهد القرآني من الإثبات إلى النفي ، هذا من جهة ومن جهة أخرى ، أنّه إذا أخذنا بما ذهب إليه النحاة ، أنّ قوله تعالى مثلاً: (يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ أَنْ تَضِلُّوا) [النساء: ١٧٦] بمعنى : يبين الله لكم من أجل أن لا تضلوا ، فما الفرق إذن في المعنى بين الإثبات والنفي ؟! ولم قال ، سبحانه ، أن تضلوا ، ولم يقل ، أن لا تضلوا ؟! أكان الله ، تعالى ذكره ، يعجزه ذلك ؟! أم أنّه ، جل وعلا ، أخطأ حين قال ، أن تضلوا ، فأراد النحاة أن يصححوا هذا الخطأ بجعلها بالتقدير الذي ذهبوا إليه ؟! ففي الأخذ بمذهب النحاة هنا مأخذ كبير ، كما أنّه يحدث ثغرة كبيرة في اللغة والتعبير القرآني ؛ لأنّ في مذهبهم هذا دعوى إلى تساوي المثبت والمنفي ، وجواز أن يحلّ أحدهما محلّ الآخر ؛ أي : هي دعوى إلى تساوي الألفاظ والتراكيب المتناقضة في دلالاتها ؛ فمن أجل تقادي هذه المآخذ وجب عدم الأخذ

(١) المصدر نفسه ٣٥٣/١ .

(٢) المصدر نفسه ٣٨٩/٢ .

(٣) المصدر نفسه ٧٩/٣ .

(٤) المصدر نفسه ٢١٥/١ .

بتقديرات النحاة ، ووجب تفسير هذه الشواهد القرآنية بدلالة الإثبات ، كما جاءت على ظاهرها ، وكما أنزلت من لدن الخبير الحكيم .

لذا يجب تأويل الآية على أساس هذه الحقيقة ؛ فنقول ومن الله الهدى والسداد : إِنَّ : أن ، والفعل ، أي : أن تضلوا ، في قوله تعالى (يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ أَنْ تَضِلُّوا) [النساء: ١٧٦] جيء بها بصيغة الإثبات من أجل أن تكون سبباً وعلة للتبيين ، لا أن يكون التبيين سبباً وعلة لها ؛ فليس المعنى إذن كما توهم النحاة قبل التقدير : يبين الله لكم من أجل أن تضلوا ؛ بل المعنى المراد : يبين الله لكم من أجل أنكم تضلون ، أو من أجل أنكم تضلون يبين الله لكم ، أو يبين الله لكم بسبب أنكم تضلون ، أو بسبب أنكم تضلون يبين الله لكم ، والغرض من ورود : أن ، والفعل هنا ، مثبثاً ثلاثة أمور :

الأول : إثبات حصول مضمونه ؛ فقد أثبت وقوع الضلال عندما جعله سبباً للتبيين .

الثاني : إظهار العلة الحقيقية للتبيين .

الثالث : إبراز حاجة الإنسان إلى شرع الله ، ؛ ذلك أنه يضلّ إذا ابتعد عن هدايته ، فالضلال داء ، ولا دواء له إلا اتباع الكتاب والسنة . وكذلك كان الغرض من مجيء : أن ، والفعل ، مثبثاً في قوله تعالى : (وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ) [النحل: ١٥] وهو إثبات حصول اضطراب الأرض ؛ عندما جعل اضطرابها سبباً لخلق الجبال فوقها ؛ ولإظهار العلة من وضع الجبال ، وحاجة الأرض إليها لاستقرارها ، والمعنى : ألقى في الأرض رواسي من أجل أنها تميدُ بكم ، أو بسبب أنها تميدُ بكم ، وكذلك قوله تعالى : (يَعْظُمُ اللَّهُ أَنْ تَعُودُوا لِمِثْلِهِ) [النور: ١٧] : فليس المعنى كما ذهب النحاة ، واقتضاه تقديرهم : يعظمكم الله من أجل أن لا تعودوا لمثله ، بل المعنى الحقيقي : يعظمكم الله بسبب أنكم تعودون لمثله ،

أو يعظكم الله من أجل أنكم تعودون لمثله ، وقد عادوا لمثله في هذه الأيام ، وكذلك يقال الكلام نفسه في بقية الشواهد القرآنية .

وإذا كان لا بدّ من استعمال مصطلح المفعول لأجله في إعراب : أن ، والفعل ، في حال الإثبات ، في مثل هذه الشواهد القرآنية ، فإنّ الموافق لحقيقة تأويلها أن يُعرب مفعولاً لأجله مقدّمًا ؛ لأنّه كان سبباً وعلّة لما قبله ، ولو قال : يبين الله لكم أن لا تضلوا ، لكان التبيين سبباً وعلّة لعدم الضلال ، واقتضى عندئذٍ إعراب : أن والفعل المنفي ، مفعولاً لأجله مؤخراً ، وعلى هذا المعنى جاء قوله تعالى : (وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ {٧} أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ) [الرحمن: ٧-٨] والمعنى : وضع الميزان من أجل أن لا تطغوا في الميزان .

دلالة (أن) على الاستقبال غالباً : قال ابن عطية في تفسير قول الله تعالى : (إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ) [النحل: ٤٠] (وقد تجيء (يعني (أن) في موضع لا يلحظ فيها الزمن كهذه الآية ، وكقوله تعالى : (وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ بِأَمْرِهِ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ) [الروم: ٢٥] وغير ذلك))^(١) ورد عليه أبو حيان بقوله : ((بل تدلّ على المستقبل في جميع أمورها))^(٢)

والصحيح ، فيما يبدو ، ما ذهب إليه ابن عطية ، وهذا هو المذهب الذي تبناه الدكتور فاضل السامرائي^(٣)

حذف (أن) : يجوز حذف (أن) ويبقى عملها في حالة العطف كقوله تعالى : (وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا) [الشورى: ٥١] أي: أو أن يرسل رسولا ، وقد تحذف (أن) ويُغى

(١) المحرر الوجيز ٣/٣٩٤ .

(٢) البحر المحيط ٥/٦٢٨ .

(٣) ينظر : معاني النحو ٣/٢٩١ .

عملها، كقوله تعالى: (أَفَعَيِّرَ اللَّهُ تَأْمُرُوْنِي أَعْبُدُ أَهْيَا الْجَاهِلُوْنَ) [الزمر: ٦٤]، والأصل: أنْ أَعْبُد، فلما حذفت (أنْ) رفع الفعل بعدها، وقيل: إنها بتقدير: أَفَعَيِّرَ اللَّهُ أَعْبُدَ فِيمَا تَأْمُرُوْنِي^(١)، ومن ذلك قوله تعالى: (وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمْ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا) [الروم: ٢٤] لِأَنَّ التَّقْدِيرَ: أنْ يَرِيَكُمْ، بِنَصْبِ الْفِعْلِ، فلما حذفت (أنْ) رفع الفعل^(٢)، وَحَذَفُ (أنْ) وَرَفْعُ الْفِعْلِ يَعْنِي الْغَاءَ عَمَلُهَا وَغَرَضُهَا وَالْغَايَةُ مِنْ ذَلِكَ جَعْلُ الْمُضَارِعِ دَالًّا عَلَى الْحَالِ بَعْدَ أَنْ كَانَ دَالًّا فِي الْأَغْلَبِ عَلَى الْاِسْتِقْبَالِ فَيَكُونُ الْمَعْنَى: إِنَّ هَذِهِ الْآيَةَ نَرَاهَا الْآنَ؛ وَهِيَ آيَةٌ تَتَكَرَّرُ كُلَّمَا جَادَتِ السَّمَاءُ بَغِيْثَهَا.

وفي قوله تعالى: (قُلْ لِّلْعِبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ) [إبراهيم: ٣١]، ذهب سيبويه إلى أَنَّ التَّقْدِيرَ: أنْ يَقِيمُوا، ف(أنْ) محذوفة^(٣) وقيل: إِنَّ (يَقِيمُوا) مجزوم بلام طلب محذوفة، وهي لام الأمر، أي: لِيَقِيمُوا الصَّلَاةَ، وقيل: إِنَّهَا جَوَابُ طَلَبٍ مَقْدَّرٍ، أي: اقِيمُوا الصَّلَاةَ يَقِيمُوهَا، وقيل: إنها جواب شرط مَقْدَّرٍ، والتقدير: إِنْ تَقَلَّ لَهُمْ ذَلِكَ يَقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَأَرْجَحُ الْأَقْوَالُ: إِنَّهَا جَوَابُ (قُلْ) أي: جَوَابُ طَلَبٍ^(٤) ومن ذلك قوله تعالى: (قُلْ لِّلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِّلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ) [الجاثية: ١٤] وقوله تعالى: (وَقُلْ لِّلْعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ) [الإسراء: ٥٣]، يقول الأخفش: ((فأجراه على اللفظ حتى

(١) ينظر: الكتاب، ٣/ ١٠٠، والمقتضب، ٢/ ٨٥، وشرح القصائد السبع الطوال، لأبي بكر بن الانباري، ص ١٩٣، وإعراب القرآن للنحاس، ص ٨٨٨، ومغني اللبيب، ٢/ ٦٤١.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء، ٢/ ٢١٦، ومغني اللبيب، ٢/ ٦٤١.

(٣) ينظر: كتاب سيبويه، ٣/ ٩٩.

(٤) ينظر: معاني للفراء، ٢/ ١١، وإعراب القرآن للنحاس، ص ٤٨١، والبيان في غريب إعراب القرآن، ٢/ ٥٩، والجنى الداني، ص ١١٣- ١١٤، ومغني اللبيب، ١/ ٢٢٥- ٢٢٦، ٢/ ٦٤١.

صار جوابًا بالأمر، وقد زعم قوم: إِنَّ هذا إِنَّمَا هو على (فليغفروا) و (قل لعبادي فليقولوا).... ولو جاز هذا لجاز قول الرجل : يقيم زيد ، وهو يريد : ليقم زيد))^(١)

(أن) الزائدة : قال الفراء : ((جاءت (أن) في موضع وأسقطت من آخر، فقد قال الله تعالى: (وَمَا لَكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالرَّسُولِ يَدْعُوكُمْ لِنُؤْمِنُوا بَرَبِّكُمْ) [الحديد: ٨]، وقال تعالى: (وَمَا لَنَا أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ) [إبراهيم: ١٢]، فمن ألقى (أن) فالكلمة على جهة العربية التي لا علة فيها، والفعل في نصب، حال))^(٢) فقد جعل الفراء (أن) في سورة إبراهيم زائدة ، كما يفهم من كلامه.

وفي قوله تعالى: (وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) [البقرة: ٢٤٦]، قال الأخفش: (((أن) زائدة، كما زيدت بعد (لما) و (لو) ومعناه، وما لنا لا نقاتل في سبيل الله ، وأعمل (أن) وهي زائدة ، كما قال: ما أتاني من أحد: فأعمل (من) وهي زائدة))^(٣).

وقد اختلف النحاة فيما ذهب إليه الأخفش، فمنهم من وافقه وهم الأكثرية فقال: بزيادة (أن) في هذه الآية ونحوها، ومنهم من ردَّ عليه قوله وأنكر أن تكون زائدة ؛ لأنها لو كانت زائدة لم تنصب^(٤).

(١) معاني القرآن ص ٦٣ .

(٢) معاني القرآن للفراء، ١ / ١١٨ .

(٣) معاني القرآن للأخفش، ص ١٢٩ وينظر: تسهيل الفوائد لابن مالك ص ٢٢٩ .

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج، ١ / ٢٧٩، والإغفال في النحو لأبي علي الفارسي، ٢ / ٩٨ والتبيان في إعراب القرآن للعكبري، ١ / ١٥٩ ، وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك، ص ٧٣٢، ولسان العرب لابن منظور، ١ / ١٨١، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ٢ / ٥١٧ - ٥١٨، ومغني اللبيب، ١ / ٣٣ - ٣٤، والبرهان في علوم القرآن للزركشي، ٢ / ٢٥٢ - ٢٥٣ .

وقال ابن مالك: ((قلت: ما ذهب إليه أبو الحسن ، رحمه الله ، ضعيف ، وأمّا (أن) في قوله تعالى: (أَلَا نَقَاتِل) فمصدرية دخلت بعد (ما لنا) لتضمنه معنى (مامنعنا))^(١).

وهذه القضية في الحقيقة ينبغي أن لا يختلف فيها النحاة ؛ إذ من المعروف ، كما تقدم ، أن (أن) إذا دخلت على الفعل المضارع خلّصته للاستقبال ، وهذا هو شأن الأحرف الناصبة بنفسها أو بإضمار (أن)، فهي جميعها عندهم ، تنصب الأفعال المستقبلية^(٢)

يقول الزمخشري: (((أن) يدخل على الفعل المضارع والماضي ويكونان معه في تأويل المصدر، وإذا دخل على المضارع لم يكن إلاّ مستقبلاً))^(٣).

ويقول ابن عصفور: ((ويعجبني أن يقوم زيد، تريد: يعجبني قيامه فيما يستقبل ؛ ولذلك لا تدخل (أن) على الفعل الذي في أوله السين أو سوف، فلا تقول: يعجبني أن سيقوم زيد، وأن سوف يقوم زيد: كراهة الجمع بين حرفين يفيدان شيئاً واحداً وهو التخليص للاستقبال))^(٤) ويقول: ((واعلم أن نواصب الأفعال فيها ما ينصب الفعل بنفسه، وهو (أن) ... وإذا دخلت على الفعل المضارع خلّصته للاستقبال))^(٥).

(١) شرح الكافية الشافية، ٢/ ١٥٢٨.

(٢) ينظر : المقتضب ٦/٢ ، ٣٠ ، والمحرر في النحو ٦٣٧/٢ ، ١٠٧٧/٣ ومفتاح العلوم للسكاكي ص ١٦٩.

(٣) المفصل في علم العربية، ص ٤١١.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور، ٢/ ٤٨٢.

(٥) المقرب لابن عصفور، ٢/ ٣٣٨.

ويقول المالقي : (((أَنْ) تكون مصدرية ... إلّا أنّها إذا دخلت على المضارع خصّته للاستقبال))^(١) ويقول ابن هشام: ((و(أَنْ) هذه موصول حرفي ، وتوصل بالفعل المتصرف مضارعاً كان أو ماضياً ... و(أَنْ) الداخلة على المضارع تخلصه للاستقبال))^(٢).

وهذا ما يجمع عليه النحاة، فالمواضع التي تجردت من (أَنْ) كانت لإرادة معنى الحال، والمواضع التي وردت فيها (أَنْ) كان ذلك لإرادة معنى الاستقبال، فالآية التي ذهب الأخفش إلى أنّ (أَنْ) فيها زائدة واردة ضمن قوله تعالى: (قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا قَالُوا وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَاءِنَا فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ تَوَلَّوْا إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ) [البقرة: ٢٤٦].

فدلالة الاستقبال في هذه الآية واضحة من خلال الجملة الشرطية (إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ) والمعنى: ألا تقاتلون عدوكم إذا فرض عليكم القتال ؟ فهذا السياق يقتضي استعمال (أَنْ) ، فلا يكون إلغاؤها وعدم ذكرها جارياً على جهة العربية، كما ذهب الفراء، ولا يصح عدّها زائدة، كما ذهب الأخفش هكذا كان ينبغي من لدن النحاة توجيه استعمال (أَنْ) ، أو عدم استعمالها.

وقد رجحنا في الموضوع السابق مذهب من رأى أنّ (أَنْ) لا تخلص المضارع إلى الاستقبال في كل أمورها ، بل في أغلب أمورها ، ففي هذه الحالة ثمّ توجيه آخر أعم وأكثر أصالة من التوجيه السابق ، وهو أنّ (أَنْ) استعملت لغرض الوصل ، أي : لجعل الفعل المضارع يقع في المواقع التي لا يصح أن يقع فيها إلّا باستعمال (أَنْ) كموقع الفاعل ، أو المفعول ، أو المجرور ، فتستعمل (أَنْ) عندما يُراد جعل المضارع يقع في واحدة من ذلك

(١) رصف المباني، ص ١٩٣.

(٢) مغني اللبيب ٢٨/١ .

، أو نحوها ، ولا تستعمل عند وقوعه ، مثلاً ، صفة ، أو حالاً ، فقد جاء في الدر المصون : (((أَلَا نقاتل) فيه ثلاثة أوجه : أظهرها ، أنَّها على حذف حرف الجر ، والتقدير : وما لنا في أَلَا نقاتل ، ثم حُذفت (في)...والثاني مذهب الأخفش أنَّ (أَنْ) زائدة...وعلى هذا فالجملة المنفية في محل نصب على الحال)) (١).

فالآيات التي جاءت باستعمال (أَنْ) توجه التوجيه الأول ، والتي جاءت مجردة منها توجه على أنه أريد من المضارع معنى الحال .

المطلب الثاني : (لن) : قال الخليل : ((وأما (لن) فهي : لا أَنْ : وصلت لكثرتها في الكلام ألا ترى أنَّها تشبه في المعنى (لا) ولكنها أوكد ، تقول : لن يكرمك زيدٌ معناه : كأنَّه يطمع في إكرامه ، فنفيت عنه ووكدت النفي بـ(لن) ، فكانت (لن) أوكد من (لا)) (٢)

وهذا ما نسب إليه بأنَّ (لن) عند الخليل أصلها : (لا أَنْ) ثم حذفت ألف (لا) وهمزة (أَنْ) فصارت (لن) وقد نسب هذا القول أيضاً إلى الكسائي (٣) وقد نقل الأخفش هذا الرأي وذكر أنَّه قول ، والصحيح أنَّ المضارع ينصب بـ(لن) نفسها (٤) وبعد أن نسب المبرد هذا الرأي إلى الخليل قال : ((وليس القول عندي ما قال)) (٥).

(١) الدر المصون للسمين الحلبي ٥١٧/٢ .

(٢) كتاب العين ص ٨٨٦ .

(٣) ينظر: كتاب سيبويه، ٥ / ٣ ، وتسهيل الفوائد لابن مالك ص ٢٢٩ ، والجنى الداني، ص ٢٨٤ ، ومغني اللبيب، ١ / ٢٨٤ ، وأوضح المسالك، ٣ / ١٦٢ .

(٤) ينظر: معاني القرآن، ١ / ١٢١ .

(٥) المقتضب، ٢ / ٨٤٦ .

وذهب الفراء إلى أنَّ (لن) أصلها (لا) ثم قلبت الألف نونًا فصارت (لن) وقد أنكر النحاة صحة هذين القولين^(١)

وذهب الزمخشري مذهب الخليل فقال : ((و(لن) لتأكيد ما تعطيه (لا) من نفي المستقبل تقول : لا أبرح اليوم مكاني ، فإذا وكدت وشددت قلت : لن أبرح اليوم مكاني))^(٢).

وقال المرادي : (((لن) حرف نفي...ولا يلزم أنَّ يكون نفيها مؤبدًا خلافًا للزمخشري ، ذكر ذلك في أنموذجه : وقال في غيره : (لن) لتأكيد ما تعطيه (لا) من نفي المستقبل : قال ابن عصفور : وما ذهب إليه دعوى لا دليل عليها، بل قد يكون النفي بـ(لا) أكد من النفي بـ(لن))^(٣).

وهذا ما نسبته إليه ابن هشام أيضًا بقوله : ((ولا تفيد (لن) تأكيد النفي خلافًا للزمخشري في كشفه ولا تأبيده خلافًا له في أنموذجه ، وكلاهما دعوى بلا دليل))^(٤).

وذهب جموع النحاة إلى أنَّ (لن) لا تفيد تأكيد النفي ولا تأبيده^(٥) خلافًا للزمخشري^(١) واستنادًا إلى ما ذهب إليه الزمخشري فقد فسر قوله تعالى

(١) ينظر: علل النحو لأبي الحسن الورّاق ص ٢٧٣، وشرح اللمع لأبي نصر الواسطي، ص ١٨٦، وكشف المشكل في النحو، ١/ ٥٤٣ - ٥٤٤، وشرح المفصل لابن يعيش، ٤/ ٢٢٦، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، ٢/ ١٣، ١٢٨، وشرح الرضي على الكافية، ٤/ ٣٨، والإرشاد إلى علم الإعراب ص ٢٠١ وشرح شذور الذهب، ص ٢٨٧، ومغنى اللبيب، ١/ ٢٨٤، والرشاد في شرح الإرشاد، ص ٣١٣.

(٢) المفصل ص ٣٩٠.

(٣) الجنى الداني ص ٢٧٠ .

(٤) مغني اللبيب ١/ ٢٨٤ .

(٥) ينظر كتاب سيبويه ٤/ ٢٢٠ وشرح الرضي ٤/ ٣٨ والجنى الداني ص ٢٧٠ ومغني اللبيب ١/ ٢٨٤ .

تعالى (لن تراني) [الأعراف: ١٤٣] : لن تطيق معرفتي، فأنكر رؤية الله في الدنيا والآخرة وفسر الأحاديث الصحيحة التي أكدت رؤية الله في الجنة بالمعرفة التامة ، فالمؤمنون في الجنة سيعرفون الله معرفة جليلة هي في الجلاء كإبصار القمر إذا امتلأ واستوى ^(٢) وهذا يعني أن (لن) عند الزمخشري تفيد التأييد المطلق الذي يشمل الدنيا والآخرة.

والزمخشري من المعتزلة وقد خالف من قبله فقد فسر الطبري قوله تعالى : (لن تراني) بقوله: ((ليس لبشر أن يطيق أن ينظر إلي في الدنيا من نظر إلي مات)) ^(٣) وقد رد المفسرون على الزمخشري رأيه واستدلوا على جواز رؤية الله في الجنة بما يأتي:

١- أخبر سبحانه عن اليهود بأنهم لن يتمنوا الموت أبدًا بما قدمت أيديهم، فقال تعالى: (ولن يتمنوه أبدًا بما قدمت أيديهم) [البقرة: ٩٥] وأخبر عن تمنيههم له في النار في قوله تعالى: (وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَجُلًا قَالِ إِنَّكُمْ مَّا كُنْتُمْ) [الزخرف: ٧٧] .

٢- وله تعالى: (أرني أنظر إليك) والمراد ، أرني أنظر إليك في الدنيا وليس في الآخرة ، لذلك أجابه سبحانه : (لن تراني).

وطلب موسى من الله سبحانه أن يُريه وجهه يعني أن موسى كان يعلم أن الله سبحانه تجوز رؤيته ؛ لأن الأنبياء لهم معرفة بصفات الله تعالى وما يجوز في حقه وما لا يجوز ، فلو كان الله سبحانه لا تجوز رؤيته لما سأل الله سبحانه أن ينظر إليه.

(١) ينظر :الكشاف ١٤٨/٢، ومغني اللبيب ٢٨٤/١ .

(٢) ينظر :الكشاف ١٥١/٢ .

(٣) جامع البيان عن تأويل أي القرآن ، ٦٢ / ٩.

٣- لو أريد عدم جواز رؤيته في الدنيا والآخرة لقال سبحانه : (إني لا أرى)^(١).

فالمراد من قوله تعالى : (لن تراني) ، لا تطبيق رؤيتي ، أو لا تقدر على رؤيتي^(٢)

٤- والدليل على ما تقدم ذكره قوله تعالى: (وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ * إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ) [القيامة: ٢٢-٢٣] وقد جاءت الأحاديث الصحيحة صريحة في رؤية الله في الجنة^(٣).

ف (لن) اختصت بنفي المستقبل ؛ ولهذا نصب المضارع بعدها ويتحدد هذا المستقبل حسب السياق والقرائن ، فقد يشمل الدنيا دون الآخرة ، كقوله تعالى: (وَأُوحِيَ إِلَى نُوحٍ أَنَّهُ لَنْ يُؤْمِنَ مِنْ قَوْمِكَ إِلَّا مَنْ قَدْ آمَنَ) [هود: ٣٦] والمراد عدم إيمانهم في الدنيا ، وقد يمتد نفيها ليشمل الدنيا والآخرة ، كقوله تعالى: (ولن يخلف الله وعده) [الحج: ٤٧] وقوله تعالى: (وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ) [آل عمران: ٨٥] ، وقد يكون مقيداً بشرط معين كقوله تعالى : (فَلَنْ أُبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْتِيَ لِي أَبِي أَوْ يَحْكُمَ اللَّهُ لِي وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ) [يوسف: ٨٠] وقوله تعالى: (قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى) [طه: ٩١] وقد ينحصر نفيها بزمان معين، كقوله تعالى: (إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا) [مريم: ٢٦].

وقد تدخل عليها همزة الاستفهام كقوله تعالى: (إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ أَنْ يُمَدِّكُمْ رَبُّكُمْ بِثَلَاثَةِ آلَافٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُنَزَّلِينَ) [آل عمران: ١٢٤]

(١) ينظر: زاد المسير في علم التفسير، ١/ ١٩٦، ومفاتيح الغيب أو التفسير الكبير للرازي، ١٤ / ١٨٦ - ١٨٧.

(٢) ينظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، ٧ / ٢٨٧، وتفسير الجلالين، ص ١٤٤.

(٣) ينظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير، ٢ / ٢٤٤.

، أو (أَنْ) المخففة من الثقيلة كقوله تعالى: (مَنْ كَانَ يَظُنُّ أَنْ لَّنْ يَنْصُرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ) [الحج: ١٥] وقوله تعالى: (بَلْ رَعِمْتُمْ أَلَّنْ نَجْعَلَ لَكُم مَّوْعِدًا) [الكهف: ٤٨] ، وقد تقع في جواب الشرط كقوله تعالى: (وَإِنْ تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَنْ يَضُرُّوكَ شَيْئًا) [المائدة: ٤٢] وقوله تعالى: (وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ) [آل عمران: ١١٥].

هل تجيء (لن) للدعاء؟ : قال الفراء في تفسير قوله تعالى : (قال ربّ بما أنعمت عليّ فلن أكون ظهيراً للمجرمين) {القصص: ١٧} : ((وفي قراءة عبد الله (فلا تجعلني ظهيراً) فقد تكون (لن أكون) دعاء على هذا المعنى ، دعاء من موسى : اللهم لن أكون لهم ظهيراً)) ^(١)

وقال النحاس : ((فيه قولان: أحدهما : أنّه بمعنى الدعاء ، وهذا قول الكسائي والفراء...والقول الآخر : أنّه بمعنى الخبر...وأن يكون بمعنى الخبر أولى وأشبه بنسق الكلام كما يقال : لا أعصيتك ؛ لأنّك أنعمت عليّ)) ^(٢) ، ونقل المفسرون ، كالقرطبي ، والشوكاني ، هذين القولين ، واستبعدوا قول الفراء ^(٣)

وقد ذهب ابن مالك إلى أنّ (لن) لا تأتي للدعاء ^(٤) ، وذهب ابن هشام مذهب الكسائي والفراء ، فقال : ((وتأتي للدعاء...والحجة في قوله لن تزالوا كذلك ثم لا زلّ ت لكم خالداً خلود الجبال وأمّا قول الله تعالى: (رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ) [القصص: ١٧])) (فقيل: ليس منه ؛ لأنّ فعل الدعاء لا يسند إلى المتكلم، بل

(١) معاني القرآن ١٩٦/٢.

(٢) إعراب القرآن ص ٧١٤.

(٣) ينظر : الجامع لأحكام القرآن ٢٦٢/١٣-٢٦٣، وفتح القدير ١٥٩/٤.

(٤) ينظر : تسهيل الفوائد ص ٢٢٩.

إلى المخاطب ، أو الغائب نحو: يا ربَّ لا عَذَّبْتَ فلانًا، ونحو: لا عَذَّبَ الله فلانًا، ويردُّه قوله : ثم لا زلْتُ لكم خالدًا خلود الجبال))^(١).

يفهم من كلام ابن هشام ، جواز مجيء (لن) للدعاء عند جعلها بمعنى (لا) ، وعند إسناد الدعاء إلى الغائب أو المخاطب ، والآية في سياق المتكلم ، واحتجَّ بجوازه في الآية بقول الشاعر: (ثُمَّ لا زلْتُ لكم) والبيت في ديوانه :

لن تزالوا كذلكم ثُمَّ لا زلُّ
ت لهم خالدًا خلود الجبال
والبيت من بحر الخفيف ، والمعنى : لن تزالوا كذلكم مظفرين ، وأبقاك الله لقومك خالدًا خلود الجبال ^(٢) فالبيت في ديوانه بفتح التاء لا بضمها ، فلا يكون حجة لابن هشام فيما ذهب إليه .

والذي عليه المفسرون أنَّ (لن) في الآية خبر لا دعاء ، ومعنى الآية : ((ربَّ بنعمتك عليَّ ، وبسبب إحسانك ، وغفرانك ؛ فأنا ملتزم ألا أكون معيَّنًا للمجرمين)) ^(٣)

وليس في الآية دلالة على وقوع (لن) موقع (لا) ؛ لظهور النفي فيها من غير تقدير دعاء. ^(١)

(١) مغني اللبيب، ١/ ٢٨٤، وينظر: شرح التصريح ١١٩/٤-١٢١، وحاشية الصبان، ٤٠٨/٣.

(٢) هذا البيت للأعشى ، ميمون بن قيس : وهو البيت الأخير من قصيدة طويلة يمدح فيها الأسود بن منذر اللخمي ، وهو في ديوانه :

لن تزالوا كذلكم ثُمَّ لا زلُّ
ت لهم خالدًا خلود الجبال

ينظر : شرح ديوان الأعشى ، تقديم ، إبراهيم جزيني ١٣٨٨هـ = ١٩٦٨م ص ١٧٠، و

شرح ديوان الأعشى ، تقديم ، نصر حنَّا ، ١٤١٩هـ = ١٩٩٩م ، ص ٣٠٥ ، وديوان

الأعشى الأكبر ، تقديم ، عبالرحمن المصطاوي ، ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م ص ١٦٧

(٣) المحرر الوجيز لابن عطية ٢٨١/٤.

(لن) و(لا) : قال الله تعالى : (قل إن كانت لكم الدار الآخرة عند الله خالصة من دون الناس فتمنوا الموت إن كنتم صادقين * وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَهُمْ) [البقرة: ٩٤ - ٩٥]

وقال تعالى: (قُلْ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ هَادُوا إِن زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَاءُ لِلَّهِ مِنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ * وَلَا يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ) [الجمعة: ٦-٧]

قال الخطيب الإسكافي: إنَّ الشرط في سورة البقرة تضمن ثواب الآخرة خالصة لهم وتضمن في سورة الجمعة الزعم أنَّهم أولياء الله ، والمتضمن في الآية الأولى يمثل غاية المطالب الذي لا مطلب وراءه، وليس كذلك المتضمن في الآية الثانية ، وهو الزعم أنَّهم أولياء الله ، فهو لا يمثل المطلوب الذي لا مطلوب وراءه ((لأنَّهم يطلبون بعد ذلك، إذا صحَّ لهم هذا الوصف، دار الثواب، فلمَّا كان الشرط في هذا المكان قاصرًا عن الشرط في المكان الأول، ولم يكن الدعوى دعوى غاية المطلوب، لم يحتج في نفيه وإبطاله إلى ما هو غاية في بابه)) ؛ لذلك استعملت (لا) النافية في سورة الجمعة ، واستعملت في سورة البقرة (لن) النافية ؛ لأنها أبلغ في النفي من (لا) وأؤكد^(١).

وجاء في ملاك التأويل : أنَّه لمَّا كان الشرط في آية البقرة متعلِّقًا بأمرٍ أُخروي ((يستقبل ، ناسبه النفي بما وضعه من الحروف لنفي المستقبل ؛ لأنَّ (لن يفعل) جواب (سيفعل) ، ولمَّا كان الوارد في سورة الجمعة جوابًا

(١) ينظر : الكشف ٣/٣٨٥، والبحر المحيط ٧/١٤٤، والدر المصون ٨/٦٥٨، واللباب في علوم الكتاب ١١/٢٣٠.

(٢) ينظر : درة التنزيل، ص ٢٤ - ٢٥.

لزعمهم أَنَّهُم أولياء الله من دون الناس ، وذلك حكم دنيوي ووصف حالي لا استقبال فيه ، ناسبه النفي بـ(لا) التي لنفي ما يأتي من غير تخصيص))^(١) فـ(لن) ((حرف نفي...والنفي بها أبلغ من النفي بـ(لا) ، فهي لتأكيد النفي...حتى قال بعضهم : إِنَّ منعه مكابرة ، قال بعضهم : فهي لنفي (إِنِّي سأفعل) ، و(لا) لنفي (أفعل))^(٢)

مما تقدم ذكره يتبين أَنَّ معنى النفي في (لن) أقوى من معناه في (لا) ؛ لذلك عملت الأولى ولم تعمل الثانية ؛ لأنَّ العمل يأتي من قوة المعنى

المطلب الثالث : (كي) : قال ابن السراج : ((وَأَمَّا (كي) فجواب لقولك : لمه؟ ، إذا قال القائل : لِمَ فعلتَ هذا ؟ فنقول : كي يكونَ كذا . وَلِمَ جِئْتَنِي ؟ فنقول : كي تعطيني ، فهو مقارب لمعنى اللام))^(٣)

فـ(كي) ((حرف من حروف المعاني ينصب الأفعال بمنزلة (أَنْ) ومعناه : العلة لوقوع الشيء...وقد تدخل عليه اللام))^(٤) وعُرِفَتْ أيضًا ، أَنَّهُ يُؤْتَى بها ((لِلْغرض))^(٥) فـ(كي) ((معناها : الغرض أو العلة نقول : عبدتُ الله كي يغفر لي...فالغرض بالعبادة ، الغفران...وهي أيضا علة))^(٦) وقد تقدّم أن الكوفيين يذهبون إلى أَنَّ المضارع ينتصب بالحرف نفسه لا بـ(أَنْ)

(١) ملاك التأويل ٤٧/١ .

(٢) الزيادة والإحسان في علوم القرآن ، لابن عقيلة المكي ١٤٨/٨ .

(٣) الأصول في النحو ٥٢/٢ .

(٤) لسان العرب لابن منظور ١٤٥/١٣ .

(٥) مفتاح العلوم للسكاكي ص ١٧١ .

(٦) المحرّر في النحو ١٠٨٠/٣ .

مضمرة بعده ، كائنًا ما كان هذا الحرف ، من ذلك (كي) ^(١) أمّا البصريون فقد ذهبوا إلى أنّ الأحرف الناصبة للفعل المضارع بنفسها أربعة ، وهي : (أن) و(لن) و(إذن) و(كي) إلّا أنّهم ، فيما يتعلّق بـ(كي) ، فرّقوا بين معناها ، وهي متصلة باللام ، وبين معناها ، وهي غير متصلة باللام ، فقد قال سيبويه : ((اعلم أنّ هذه الأفعال لها حروف تعمل فيها فتنصبها ، لا تعمل في الأسماء...وهي : (أن)...و(كي)...و(لن)...) ^(٢)

فجعل (كي) هنا مثل (أن) تنصب المضارع بنفسها ، وجعلها في موضع آخر بمنزلة (حتى) تنصب المضارع بعدها بإضمار (أن) ^(٣) وقال المبرد : ((وأما (كي) ففيها قولان : أمّا من أدخل اللام فقال : لكي تقوم يا فتى ، فهي عنده والفعل مصدر ، كما كان ذلك في (أن) ، وأما من لم يدخل عليها اللام...ف(أن) عنده مضمرة ؛ لأنها من عوامل الأسماء)) ^(٤).

واستنادًا إلى أنّ جمهور النحاة قد فرّقوا بين (كي) غير متصلة باللام ، و(كي) متصلة باللام ، فجعلوا الأولى من عوامل الأسماء ، والثانية من عوامل الأفعال ، وجدت أنّه من الضروري دراستها في هاتين الحالتين ، كلّاً على حدة .

(١) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ٩٩/٢-١٠٢م ٧٨م والجنى الداني ص ٢٦٤

ومغني اللبيب ١٨٣٠/١

(٢) كتاب سيبويه ٥/٣ .

(٣) المصدر نفسه ٧-٦/٣ .

(٤) المقتضب ٩/٢ .

(كي) غير المتصلة باللام : نسب إلى الخليل أنه كان يقول : لا ينتصب فعل البتة إلا ب (أن) مظهرة أو مضمرة من ذلك (لن) و (كي) و (أذن)^(١) وقال الأخفش : ((وكذلك : (كي لا يكون دولة){الحشر : ٧} (أن) مضمرة وقد جرّتها (كي)))^(٢) وقال المالقي : ((إذا دخلت (كي) على الأفعال المضارعة ولم تدخل عليها اللام ، ولا أَرادها المتكلم ، انتصب ما بعدها بإضمار (أن) فإذا قلت : جئتُك كي تكرمني ، فمعناه ، لإكرامي ، والتقدير ، لأن تكرمني ، و(أن) وما عملت فيه في موضع المصدر المخفوض ، كأنك قلت : جئتُك لإكرامي))^(٣) ويعني أن (كي) تكون بمنزلة لام التعليل ، والمضارع بعدها منصوب بإضمار (أن) ؛ وعُلِّل ذلك أنه عند جعل (كي) بمنزلة لام التعليل ، يعني جعلها جارة ؛ لأنَّ لام التعليل تعد جارة عند البصريين ، وهذا مما يستوجب إضمار (أن) بعدها لتكون (كي) داخلة على اسم ، وهو المصدر المؤول من (أن) المضمرة والمضارع المنصوب بعدها ؛ لأنَّ حرف الجر لا يجوز دخوله على الفعل الصريح^(٤) ، ومثل هذا قال المرادي^(٥).

فـ(كي) عند النحاة تعليلية جارة تجر (ما) الاستفهامية ، أو (أن) المضمرة وصلتها ، لكن بشرط عدم دخول اللام عليها مظهرة أو مقدرة^(٦).

(١) ينظر : كتاب سيبويه ٧/٣ ، والمقتضب للمبرِّد ٩/٢ . ومفتاح العلوم للسكاكي ص ١٧٢ .

(٢) معاني القرآن ص ٩٣ .

(٣) رصف المباني ص ٢٩٠ .

(٤) المصدر نفسه ص ٢٩١ .

(٥) الجنى الداني ص ٢٦١-٢٦٢ .

(٦) ينظر : شرح شذور الذهب ص ٢٩١ .

لو صحَّ ما قاله النحاة فيما مرَّ تفصيله : إنّ المضارع في نحو ما مثلاً : جئْتُكَ كي تُكرِّمَنِي ، غير منصوب بـ(كي) ، بل بإضمار (أن) المصدرية بعدها ، لورد في اللغة إضافة (كي) إلى المصدر ، أي: لجاز أن يقال مثلاً : جئْتُكَ كي إكرامي .

والذي يبدو من غير تكلف في التأويل أنّ (كي) أداة من أدوات النصب التي تنصب الفعل المضارع بنفسها، وأنها نصبتة بمعنى التعليل الذي دلّت عليه .

(كي) متصلة باللام : قال الأخفش : ((وقد تكون (كي) بمنزلة (أن) هي الناصبة ، وذلك قوله : (لكيلاً تأسوا) {الحديد: ٢٣} فأوقع عليها اللام ، ولو لم تكن (كي) وما بعدها اسماً لم تقع عليها اللام))^(١).

فقد جعل الأخفش (كي) حرفاً ناصباً للفعل المضارع ، بعد أن جعلها بمنزلة (أن) لدخول لام التعليل عليها ، وهذا هو المذهب الشائع عند النحاة . ونسب المرادي إلى الأخفش قوله في (كي) : ((إنّها حرف جرّ دائماً))^(٢) وهذا ما نسبته إليه ابن هشام أيضاً ، فقال : ((وعن الأخفش أنّ (كي) جارة دائماً وأنّ النصب بعدها بـ(أن) ظاهرة أو مقدّرة))^(٣) وهذا خلاف نصّ قوله المتقدم ذكره الذي نقلناه من كتابه : معاني القرآن .

وقال أبو علي النحوي : (((كي) حرف...يكون ناصباً للفعل بنفسه كما تنصبه (أن)... لا بإضمار حرف ، فهو أن يكون في لغة من يدخل عليها لام الجر ، فيقول : جئْتُكَ لكي تفعل...فلو انتصب الفعل بإضمار (أن) ؛ لكانت اللام التي للجر كأنّها دخلت على لام الجر ، وذلك غير جائز ؛ لأنّ حروف الجر لا يدخل بعضها على بعض ، فإذا لم يجز أن تكون

(١) معاني القرآن ص ٩٣.

(٢) الجنى الدانى ص ٢٦٤.

(٣) مغني اللبيب ١/١٨٣.

(كي) في قولك : جئْتُكَ لكي تفعل ، في قوله تعالى : (لكي لا تأسوا)
{الحديد : ٢٣} التي ينتصب الفعل بعدها بـ(أن) ، ثبت أنَّها هي الناصبة
للفعل بنفسها ، لا بإضمار (أن))^(١) .

ف(كي) تكون عند النحاة ناصبة بنفسها ، وذلك إذا دخلت عليها اللام
أو أريدت، أي : سواء كانت ظاهرة أم مقدَّرة^(٢)، أي : أنَّ لام التعليل
المتصلة بـ(كي) يجوز تقديرها عند حذفها ، وفي هذا الصدد قال ابن هشام :
((ففي لام التعليل ، فإنَّها إذا جرَّت (كي) المصدرية وصلتها جاز لك حذفها
قياساً مطَّرداً ؛ ولهذا تسمع النحويين يجيزون في نحو : جئْتُكَ كي تكرِّمني
، أن تكون (كي) تعليلية و(أن) مضمرة بعدها (عند عدم تقدير اللام) ، وأن
تكون مصدرية ، واللام مقدَّرة قبلها))^(٣) ، وقال : ((أن تكون بمنزلة (أن)
المصدرية معنىً وعملاً ، وذلك في نحو : (لكيلا تأسوا) {الحديد: ٢٣ }
ويؤيده صحة حلول (أن) محلَّها ؛ ولأنَّها لو كانت حرف تعليل لم يدخل عليها
حرف تعليل ، ومن ذلك : جئْتُكَ كي تُكرِّمني ، وقوله تعالى : (كيلا يكون
دولة) {الحشر: ٧ } إذا قدَّرت اللام قبلها، فإنَّ لم تُقدَّر فهي تعليلية جازة ،
ويجب حينئذٍ إضمار (أن) بعدها))^(٤) .

والحقيقة أنَّ جواز ذلك لا يعني أنَّ (كي) بمنزلة (أن) ومعناها ؛ بل
لأنَّ (لكي) في قوله تعالى : (لكيلا تحزنوا على ما فاتكم){ آل عمران :
١٥٣ } هي غير (لئلا) في قوله تعالى : (لئلا يكون للناس عليكم حجة) {البقرة
: ١٥٠ } وقوله تعالى : (لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل){
النساء : ١٦٥ } فقد استعملت (أن) هنا وصلة لحاجة التركيب في هاتين

(١) المسائل المشككة ص ٦٣ .

(٢) ينظر : رصف المباني ص ٢٩٠ والجنى الداني ص ٢٦٣ ، ٢٦٥ .

(٣) شرح شذور الذهب ص ٢٩٧ .

(٤) مغني اللبيب ١/١٨٢ .

الآيتين إلى هذا الوصل ، بخلاف الآية التي قبلهما ، بل علل ابن هشام الإتيان بـ(أن) في (لئلا) بقوله : ((لئلا يحصل الثقل بالتقاء المثليين))^(١) ، والتقاء المثليين غير حاصل في (لكيلا) .

واستدل ابن هشام أيضا ، كما مرّ ، على أنّ (كي) بمنزلة (أن) ، لأنّ اللام حرف تعليل ، فلو كانت (كي) حرف تعليل لامتنع ذلك ، لأنّ حرف التعليل لا يدخل عليه حرف تعليل^(٢) .

وكما منع ابن هشام دخول حرف تعليل على حرف تعليل ، وهو المذهب الصحيح الذي اتفق عليه النحاة ، كما سيأتي بيان ذلك ، فقد قال بخلاف هذا ، فأجاز اجتماعهما لغرض التوكيد ، فقد قال : ((ومثله في الاحتمالين قوله :

أَرَدْتُ لَكَيْمًا أَنْ تَطِيرَ بِقِرَّتِي فَتَتَرَكَّهَا شَنًّا بَبِيدَاءَ بُلُقَعٍ^(٣)
ف(كي) إمّا تعليلية مؤكّدة للام ، أو مصدرية مؤكّدة بـ(أن) ولا تظهر (أن) بعد (كي) إلّا في الضرورة^(٤))) (وكونها تعليلية أولى من كونها مصدرية^(٥))) بل يترجّح ((أن تكون تعليلية مؤكّدة للام))^(٦) ، وتبنى هذا

(١) المصدر نفسه ٢١٠/١ .

(٢) مغني اللبيب ١٨٢/١ .

(٣) الفِرْتَة : إناء من جلد يُتخذُ للماء ، والشَّنُّ : القرية الخلقة ، والبلقع : أرض لا شيء فيها ، وهذا البيت من البحر الطويل ، ومما لا يُعرف قائله ، وقد استشهد به النحاة ، ينظر: الجني الداني ص ٢٦٥ ، وأوضح المسالك ١٤١/٤ وشرح التصريح ١٢٧/٤ ، وحاشية الصبان ٤١٠/٢ .

(٤) مغني اللبيب ١٨٢/١-١٨٣ .

(٥) شرح التصريح على التوضيح ١٢٧/٤ .

(٦) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٤١٠/٣ .

القول الدكتور فاضل السامرائي ، فقال : ((إنَّ الجمع بينهما يفيد التوكيد ، والله أعلم))^(١).

ف(كي) عند النحاة حرف له معنيان : أحدهما : التعليل إذا لم تتصل بها اللام ، والثاني : معنى (أن) المصدرية إذا اتصلت بها اللام^(٢).
وكما جاءت اللام قبل (كي) ، فقد جاءت بعدها نحو: جئتُكَ كي لأقرأ^(٣)، واستشهد النحاة بأبيات من كلام العرب ، جاءت اللام فيها بعد (كي)^(٤) وفي هذا التناوب في الموقع ، قال ابن هشام : ((وتتعيَّن المصدرية المصدرية إن سبقتها اللام ، نحو (لكيلا تأسوا) {الحديد: ٢٢} ، والتعليلية إن تأخرت عنها اللام نحو قوله :

كي لنقضيني رقية ما وعدتني غير مُختلَس^(٥)

فالنحاة بتأويلاتهم وتقديراتهم السابقة قد سلخوا من (كي) معنى التعليل ، في حين أنَّ هذا المعنى فيها أصيل ، بل ما استعملها العرب إلا لهذا الغرض

والذي يبدو أنَّ العرب استعملوا كُلاً من اللام و(كي) للتعليل ، وأنَّ كليهما نصبت الفعل المضارع بعدها بهذا المعنى ، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإنه لا يجوز أن ندعي أنَّ (لكي) مركبة من (كي) التعليلية التي جيء بها لتكون مؤكدة لللام التعليلية ؛ لأنه لا يجوز اجتماع أداتين لمعنى واحد إلا في التوكيد ، وهذا ما أكدته النحاة ، وهذا ما نبهت عليه في كتابي :

(١) معاني النحو ٣/ ٣١٠ .

(٢) ينظر : الإتيان في علوم القرآن للسيوطي ص ٤١٠ .

(٣) ينظر: شرح التصريح ٤/ ١٢٨ .

(٤) ينظر:الجنى الداني ص ٢٦٤-٢٦٥، و شرح التصريح ٤/ ١٢٦

(٥) أوضح المسالك ٤/ ١٣٨، وهذا البيت من بحر المديد ، وهو لعبيد الله بن قيس الرقيّات ،ينظر ديوانه ص ١٦٠ ، رقم القصيدة ٦٤ .

المشكلة ، في موضوع ربط الجملة الحالية برابطين ((فقد وجد النحاة إستناداً إلى استقراءهم اللغة أنّ من العبث الذي تنزهت عنه اللغة العربية استخدام أداتين للغرض نفسه، في وقت واحد إلّا في التوكيد ، فلم يجرز مثلاً، المبرد أن "تدخل الواو على أم ، ولا أم عليها لأن أم للعطف، والواو للعطف" ^(١) حتى قد أنكرَ الجمع بين العوض والمعوض في النظم، فضلاً عن النثر، ولم يُجعل من الضرورات الشعرية ^(٢).

وقد اتخذت قضية عدم جواز اجتماع أداتين لغرض واحد أساساً، لتعليل كثير من ظواهر اللغة، فعند البصريين مثلاً، لا يجوز أن يقال: يا اللهم، كما يجوز ذلك عند الكوفيين ((ذلك أن الميم عند البصريين بدل من يا، فلا يجوز عندهم أن تجتمع مع يا)) ^(٣) مع أن الميم عند الكوفيين ليست بدلاً منها، لذلك جاز عندهم: يا اللهم.

وإستناداً إلى ذلك قيل بكرةة إضمار كي بعد اللام "لئلا يؤدي إلى اجتماع حرفين لمعنى واحد" ^(٤).

وقد خصص السيوطي في الأشباه كلاماً على هذه المسألة، جعله تحت عنوان "لا تجتمع أداتان في معنى واحد" ومما قاله في هذا الموضوع : ((لا يُجمع بين أل والإضافة، لأنهما أداتا تعريف ... ولا بين حرف من نواصب المضارع وبين حرف تنفيس؛ لأنّ الجميع أدوات استقبال ، ولا بين (كي) إذا كانت جارة واللام ، بخلاف ما إذا كانت ناصبة، ولا بين (كي) إذا كانت ناصبة و(أن) ...وفي بعض حواشي الكشف لا يجمع بين أداتي تعديّة، فلا يقال أذهبت بزيد، بل إما الهمزة، وإما الباء .. وقال ابن يعيش : الدليل

(١) المقتضب ٣/٣٠٧.

(٢) ينظر : ضرائر الشعر، للقيرواني ص ١٤٩.

(٣) ينظر : ضرائر الشعر ص ١٤٩ .

(٤) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل لابن حاجب ٢/١٥.

على أن ألف أرطى للإلحاق، لا للتأنيث أنه سمع عنهم أرطاة، بإلحاق تاء التأنيث، ولو كانت للتأنيث، لم يدخلها، تأنيث آخر، لأنه لا يجمع بين علامتي تأنيث))^(١).

وقد نَسَبَ إلى ابن جني أنه قال: ((ليس في الكلام اجتماع حرفين لمعنى واحد، لأنَّ في ذلك نقصاً لما اعتزم عليه، من الاختصار في استعمال الحروف إلا في التأكيد))^(٢).

والنحاة كثيراً ما سخروا هذه القضية عندهم للنقد والتعليل وجعلوها أساساً بنوا عليه نتائج وقواعد، من ذلك مثلاً، قول ابن عصفور الذي تقدم ذكره: ((يعجبني أن يقوم زيد، تريد: يعجبني قيامه فيما يستقبل ؛ ولذلك لا تدخل (أن) على الفعل الذي في أوله السين أو سوف، فلا تقول : يعجبني أن سيقوم زيد، وأن سوف يقوم زيد: كراهة الجمع بين حرفين يفيدان شيئاً واحداً وهو التخليص للاستقبال))^(٣).

وقد اتخذت من هذه الحقيقة وسيلة لتخطئة الكتاب، فقالوا مثلاً، لا يجوز الجمع بين (لن) و (سوف)، لان كليهما أداتا استقبال^(٤) ، وكذلك لا يجوز الجمع بين (لذا) و (فإن) أو (لذا) و (فقد) وذكروا أن هذا غلط بين ، لأنه ((جمع بين فاء التعليل ولام التعليل، وهما بمعنى واحد، فلا يجتمعان في كلام صحيح))^(٥).

والنحاة حين لم يجيزوا اجتماع أداتين لمعنى واحد، لم يلتمسوا للجواز عذراً، فلم يقولوا بجواز اجتماع الهمزة والباء، نحو: أذهبت بزيد، زيادة في

(١) الأشباه والنظائر ٣٣٦/١

(٢) المصدر نفسه ٣٣٨/١

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٤٨٢/٢ .

(٤) ينظر : قل ولا تقل لمصطفى جواد، ص ١٢٦.

(٥) دراسات في فلسفة النحو لمصطفى جواد، ص ٩٥-٩٦.

التعديّة أو تحلية العلم بآل، تقوية في تعريفه، ولم يجيزوا أن يقال : سوف لن أفعل كذا ، بجعل (لن) توكيداً لـ (سوف) بل منعوا هذا، وعللوا المنع، بأن في جواز ذلك لغواً فارغاً. إلّا في التوكيد كالجمع بين (إنّ) المؤكدة ولام التوكيد في نحو : (إنّ زيداً لصادق))^(١)

فالصواب إذن ، استناداً إلى ما مرّ تفصيله ، أن تعامل (لكي) معاملة الكلمة الواحدة وتكون العلّة التي انتصب بعدها الفعل المضارع وردت في القرآن الكريم على ثلاث مراتب :

الأولى : لام التعليل ، واستعملت في العلّة الاعتيادية ، أو العامّة ؛ ولهذا كثر ورودها في القرآن الكريم ، بل كانت هي الغالبة في استعمالها لمعنى العلّة في كتاب الله العزيز ، كما سيأتي .

الثانية : (كي) التعليلية ، وهي أخصّ من سابقتها ، وأقوى منها تعليلًا ؛ لأنّها مستقلّة في لفظها ، ومركّبة من حرفين ، وقد وردت في أربعة مواضع ، وهي : قول الله تعالى: (مَا أَقَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا تَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ) [الحشر: ٧].

وقول الله تعالى : (وَأَشْرِكُهُ فِي أَمْرِی * كَيْ نُسَبِّحَكَ كَثِيرًا) [طه: ٣٢-٣٣] وقوله تعالى: (فَرَدَدْنَاهُ إِلَىٰ أُمِّهِ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا) [القصص: ١٣]. وقوله تعالى: (فَرَجَعْنَاهُ إِلَىٰ أُمِّكَ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ) [طه: ٤٠]

الثالثة : (لكي) ، وقد وردت في ستة مواضع ، وهي أقوى تعليلًا من اللام و(كي) ؛ لأنّها جمعت من حيث اللفظ بينهما ، وقوة المعنى تتأتى من زيادة المبنى ، ولم ترد في القرآن الكريم إلّا وهي متلوّة بـ(لا) النافية ، متصلة بها خطأً ، في قول الله تعالى : (فَأَتَابَكُمْ غُمَّاً بِغَمٍّ لَّكِيلاً تَحْزَنُوا عَلَىٰ

(١) كتابي : المشاكلة بين واو الحال وواو المصاحبة في النحو العربي

مَا فَاتَكُمْ وَلَا مَا أَصَابَكُمْ وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ) (آل عمران: ١٥٣) وقوله تعالى: (وَمِنْكُمْ مَنْ يُتَوَفَّى وَمِنْكُمْ مَنْ يُرَدُّ إِلَى أَرْدَلِ الْعُمْرِ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا) [الحج: ٥] وقوله تعالى: (قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا) [الأحزاب: ٥٠] وقوله تعالى: (لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ) [الحديد: ٢٣].

ووردت منفصلة عنها في قوله تعالى: (وَمِنْكُمْ مَنْ يُرَدُّ إِلَى أَرْدَلِ الْعُمْرِ لِكَيْ لَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ قَدِيرٌ) [النحل: ٧٠]. وقوله تعالى: (فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا) [الأحزاب: ٣٧].

فهذه هي الأحرف الناصبة بنفسها عند جمهور النحاة ، أمّا (إِنْ) فلم ترد ناصبة للفعل المضارع في القرآن الكريم ، ولكن وردت في قراءة شاذة في قول الله تعالى : (وَإِنْ كَادُوا لَيْسْتَغْفِرُونَكَ مِنَ الْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا وَإِذَا لَا يَلْبِثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا) {الإسراء : ٧٦}

قال الزمخشري : ((وفي قراءة أبي (لا يلبثوا) على إعمال (إذا) فإن قلت ما وجه القراءتين ؟ قلت : أمّا الشائعة فقد عطف فيها الفعل على الفعل ، وهو مرفوع لوقوعه خبر (كاد) والفعل في خبر (كاد) واقع موقع الاسم : وأمّا قراءة أبي ففيها الجملة برأسها التي هي : إذا لا يلبثوا ، عطف على جملة (وإن كادوا ليستغفرونك)))^(١).

وجاء في الدر المصون : ((برفع الفعل بعد (إذا) ورفعه وعدم إعمال (إذا) فيه ثلاثة أوجه : أحدها : أنها توسطت بين المعطوف والمعطوف

عليه...الثاني : أنَّها متوسطة بين قسم محذوف وجوابه ؛ فألغيت لذلك ،
والتقدير : والله إذا لا يلبثون ، الثالث : أنَّها متوسطة بين مبتدأ محذوف
وخبره ؛ فألغيت لذلك ، والتقدير : وهم لا يلبثون ، وقرأ أبي بحذف النون ،
فنصبه بـ(إذن) عند الجمهور ، وبـ(أن) مضمرة بعدها عند غيرهم...ووجه
النصب أنَّه لم يجعل الفعل معطوفاً على ما تقدم ولا جواباً ولا خبراً))^(١).

المبحث الثاني : الأحرف الناصبة بإضمار (أن) :

ذكر أبو البركات بن الأنباري أنَّ المضارع المنصوب بعد الواو والفاء
منصوب على الصرف عند الكوفيين ، وبإضمار (أن) عند البصريين ،
وبالحرف نفسه عند أبي عمر الجرمي^(٢) من البصريين ، أمَّا المضارع
المنصوب بعد لام التعليل ولام الجحود و(حتى) فمنصوب بهذه الأحرف
نفسها عند الكوفيين ، وبإضمار (أن) عند البصريين^(٣).

المطلب الأول : لام التعليل : وسميت لام (كي)^(٤) ، ولام الغرض^(٥)،
وتعد لام التعليل حرف جر عند البصريين، وينصب الفعل المضارع
بعدها بـ(أن) مضمرة جواراً^(٦) ، و ((لا بدَّ من إضمار (أن) هنا ، إذا لم
تذكرها ؛ لأنَّ لام الجر لا تدخل على الأفعال))^(٧) ويذهب أكثر الكوفيين

(١) الدر المصون ٣٩٣/٧-٣٩٤ .

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٨٧/٢ ، ٨٩ .

(٣) ينظر: شرح القوائد السبع الطوال لأبي بكر بن الأنباري ص ٧٥ ، ٢٩٧ ،
والإنصاف ١٠٣ ، ١١٨ ، ١٢١ .

(٤) ينظر: المحرر في النحو للهرمي ١٠٨١/٣ ، ولسان العرب لابن منظور ٢٥٦/١٣ .

(٥) ينظر: مفتاح العلوم : للسكاكي ص ١٧٠ ، ٤٩١ .

(٦) ينظر: كتاب سيبويه ، ٣ / ٧٥٠ ومعاني القرآن للاخفش ، ص ٩٣ ، والمقتضب ، ٢ /
٧ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ، ٢ / ١٠٣ ، ٧٩ .

(٧) الأصول في النحو لابن السراج ١٥٥/٢

إلى أَنَّ المضارع منصوب باللام نفسها لقيامها مقام (أَنَّ)^(١) وذكر البصريون أَنَّ المضارع بعد لام التعليل منصوب بـ (أَنَّ) مضمرة جوازاً لظهور (أَنَّ) بعدها، وذلك إذا لم تصحبها (لا) النافية^(٢) وقال ابن يعيش: ((ويجوز إظهار (أَنَّ) بعدها... ولا أعلمه جاء في التنزيل))^(٣) بل قد جاء في التنزيل في موضع واحد ، هو قوله تعالى: (وَأْمُرْتُ لَأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ) [الزمر: ١٢] وفي عدة مواضع مثوة بـ(لا) النافية كقوله تعالى : (لَيْلًا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرِّسْلِ) [النساء: ١٦٥]

وذهب الكوفيون إلى أَنَّ (أَنَّ) تأكيد للام الناصبة^(٤) وقال الدكتور فاضل السامرائي : ((إِنَّ التعليل بـ(أَنَّ) وحدها قد يختلف عن التعليل باللام وحدها))^(٥) ، وهذا الاختلاف لا ينطبق على كل الأمثلة ، وهذا ما عبّر عنه عنه بقوله : ((قد يختلف)).

وأرى أَنَّ أية دراسة كانت ترمي إلى تبيين الفرق بين (أَنَّ) ولام التعليل ، فإنّها لا تكون عامة وتامة إذا أغفلنا حقيقة (أَنَّ) وهي أنّها ما استعملت للتعليل ، بل ما استعملت إلّا لغرض الوصل ، ومن ذلك جعلها وصلة لتسليط معنى التعليل المستحصل من السياق على الفعل المضارع ، بخلاف لام العلة التي تحمل بذاتها هذا المعنى أو تدلّ عليه .

فالذي يبدو أَنَّ الفعل (أكون) منصوب بـ(أَنَّ) لما مرّ تفصيله، وقد أُريد إدخال لام التعليل على عبارة (أَنَّ اكون) ليكون المعنى: وأُمِرْتُ من أجل

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية، ٥٣ / ٤، والجنى الداني، ص ١١٤، ومغني اللبيب، ٢١٠ / ١، وحاشية الصبان، ٤٢٨ / ٣.

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل، ٣٤٦ / ٢.

(٣) شرح المفصل ، ٢٤٢ / ٤.

(٤) ينظر: الجنى الداني، ص ١١٦.

(٥) معاني النحو ٣٠٦ / ٣ .

أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ، ولم أجد في القرآن الكريم إظهار (أَنْ) بعد اللام إلا في هذه الآية الكريمة.

فالأكثر عدم إظهارها كقوله تعالى: (وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ) [النحل: ٤٤] وقوله تعالى: (وَكَذَلِكَ بَعَثْنَاهُمْ لِيَتَسَاءَلُوا بَيْنَهُمْ) [الكهف: ١٩] وقوله تعالى: (إِنَّا آمَنَّا بِرَبِّنَا لِنَغْفِرَ لَنَا خَطَايَانَا) [طه: ٧٣] وقوله تعالى: (وَلَا يَضُرُّنَا بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ) [النور: ٣١] فالمضارع منصوب بعد اللام لإفادتها معنى التعليل، وتظهر (أَنْ) وجوباً إذا اقترن الفعل بـ(لا) النافية كقوله تعالى: (لِيَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرِّسَالِ) [النساء: ١٦٥] (لئلا يحصل الثقل بالنقاء المثلين)^(١) وهذا هو التعليل اللفظي ، والذي يبدو أيضاً أَنَّ الفعل (لا يكون) منصوب بـ (أَنْ) ، وقد أريد إدخال معنى التعليل على عبارة (أَنْ لا كون) ليكون المعنى: من أجل أَنْ لا يكون .

لام التعليل و (أَنْ) : قال الفراء في تفسير قول الله تعالى: (يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبينَ لَكُمْ) [النساء: ٢٦] : ((والعرب تجعل اللام التي على معنى (كي) في موضع (أَنْ) في (أردتُ) و (أمرتُ) فتقول: أردتُ أَنْ تذهبَ، وأردتُ لتذهبَ، وأمرتُ أَنْ تقومَ ، وأمرتُ لتقومَ ، قال الله تعالى: (وَأْمُرْنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ) [الأنعام: ٧١] ، وقال تعالى في موضع آخر: (قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ) [الأنعام: ١٤] وقال تعالى: (يُرِيدُونَ لِيُطْفَؤُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَهِهِمْ) [الصف: ٨] وقال تعالى: (يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفَؤُوا نُورَ اللَّهِ) [التوبة: ٣٢] ، وإنما صلح اللام في موضع (أَنْ) في (أمرتُ) و (أردتُ) ؛ لائْتَمَا يطلبان المستقبل))^(٢) .

(١) ينظر : مغني اللبيب ٢١٠/١ وشرح ابن عقيل ٣٤٦/٢ .

(٢) معاني القرآن ١/ ١٨٣ .

وعقب الزجاج على قول الفراء بقوله: ((وهذا غلط أن يكون لام الجر تقوم مقام (أن) وتؤدي معناها))^(١).

وقال الزمخشري: إن قول الله تعالى: (يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبينَ لَكُمْ) [النساء: ٢٦] ((أصله: يريد الله أن يبين لكم ، فزيدت اللام مؤكدة))^(٢). وكذلك قال في قوله تعالى: (يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ) [الصف: ٨] ((أصله يريدون أن يطفئوا ، كما جاء في سورة براءة وكأن هذه اللام زيدت مع فعل الإرادة تأكيداً له))^(٣).

وهذا ما أجازاه في قوله تعالى: (وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ) [الزمر: ١٢]^(٤)

وتبعه ابن عطية، فقال: ((واللام في قوله تعالى: (لِيُطْفِئُوا) [الصف: ٨] لام مؤكدة دخلت على المفعول ، لأنَّ التقدير: يريدون أن يطفئوا، و(أن) مع الفعل بتأويل المصدر فكأنه قال: يريدون إطفاء))^(٥).

وقال العكبري في قوله تعالى: (ليبين) [النساء: ٢٦] : ((وقيل اللام زائدة والتقدير: يريد الله أن يبين))^(٦)

وبعد أن نقل أبو حيان الأندلسي قول الزمخشري وابن عطية بزيادة اللام في قوله تعالى: (ليطفئوا) [الصف: ٨] قال: ((وأمّا قولهما: إن اللام

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٣٤.

(٢) الكشف ١ / ٤٩١.

(٣) الكشف ٤ / ٥١٢.

(٤) المصدر نفسه ٤ / ١١٤.

(٥) المحرر الوجيز ٥ / ٣٠٣.

(٦) التبيان في إعراب القرآن ١ / ٢٧١.

للتأكيد، وإن التقدير: أن يطفؤوا، فالإطفاء، مفعول (يريدون) ، فليس بمذهب سيبويه والجمهور))^(١).

وذكر السمين الحلبي أن القول بزيادة اللام هو مذهب الزمخشري وأبي البقاء ورد عليهما بقوله : ((وهذا خارج عن أقوال البصريين والكوفيين، وفيه أن (أن) تضر بعد اللام الزائدة ، وهي لا تضر فيما نصّ النحويون بعد لام إلا وتلك اللام للتعليل أو للوجود))^(٢)

ويبدو أنه لا فرق بين مذهب الفراء ومذهب الزمخشري ومن تبعه، لأن كليهما جعل لام العلة والفعل الذي دخلت عليه مفعول فعل الإرادة، والصواب أن مفعول الإرادة محذوف.

وهذا ما عليه جمهور البصريين

قال الأخفش في إعراب (اليبين) [النساء: ٢٦] ((ومعناه : يريد كذا وكذا ليبين لكم))^(٣)

والزمخشري وابن عطية أنفسهما ، وإن ذهب إلى القول بزيادة اللام حتى نسب إليهما هذا المذهب فيما تقدم ذكره^(٤) إلا أنهما تبعاً سيبويه وجمهور النحاة في تفسير قوله تعالى: (أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ * وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ) [الزمر: ١١-١٢] فقد فسرها الزمخشري بقوله: ((قل إنني أُمِرْتُ بإخلاص الدين، وأُمِرْتُ بذلك لأجل أن أكون أول المسلمين))^(٥).

(١) البحر المحيط ٨ / ٣٦٥.

(٢) الدر المصون ٣ / ٦٥٩ - ٦٦٠.

(٣) معاني القرآن ، ص ١٥٦.

(٤) ينظر: الكشف ١ / ٤٩١ ، ٤ / ٥١٢ والمحرر الوجيز ٥ / ٣٠٣.

(٥) الكشف ٤ / ١١٤.

وفسرها ابن عطية بقوله: ((وأمرتُ بهذا الذي ذكرتُ ؛ لكي أكون أوَّل من أسلم من أهل عصري وزمني))^(١) ((أي: أُمِرْتُ بما أُمِرْتُ به ؛ لأكون أوَّل من أسلم))^(٢).

وكذلك قال ابن عطية في تفسير قوله تعالى : (يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ) [النساء: ٢٦] : ((واختلف النحاة في اللام من قوله (ليبين) فمذهب سيبويه رحمه الله ، أنَّ التقدير ، لأنَّ يبين ، والمفعول مضمَر ، تقديره ، يريد الله هذا))^(٣).

وفسرها العكبري بقوله : ((ومفعول (يريد) محذوف، تقديره، يريد الله ذلك، أي: تحريم ما حرم وتحليل ما حلَّ ليبيين ... وقيل اللام زائدة، والتقدير: يريد الله أن يبين))^(٤). والصواب أنَّ مفعول (يريد) محذوف ((والمعنى: يريد الله تكليف ما كلف به عباده مما ذكر لأجل التبيين))^(٥).

وقد بين الخطيب الإسكافي هذا الفرق بينهما في قوله تعالى: (قل إني أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ * وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أوَّلَ الْمُسْلِمِينَ) [الزمر: ١١-١٢] ، وأكد ((أنَّ القصد في الأمر الثاني غير القصد في الأمر الأول، وذلك أنَّ الأمر الأول يتعدى إلى العبادة، والثاني معناه: وأُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ لِأَنْ أَكُونَ أوَّلَ المسلمين، أي: إنما أُمِرْتُ

(١) المحرر الوجيز ٤ / ٥٢٤.

(٢) البحر المحيط ٧ / ٥٥٨ ، وينظر: الدر المصون ٩ / ٤١٧ - ٤١٨.

(٣) المحرر الوجيز ٢ / ٤٠.

(٤) التبيان في إعراب القرآن ١ / ٢٧١.

(٥) البحر المحيط ٣٣ / ٣١٥ ، وينظر : الدر المصون ١٠ / ٣١٧-٣١٨ ، واللباب في علوم الكتاب ١٩ / ٥٦ .

بإخلاص العبادة لله ، وُبُعِثْتُ رَسُولًا ؛ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ يَبْدَأُ بِطَاعَةِ اللَّهِ وعبادته، فاللام ليست مقحمة على ما ذهب إليه كثير من النحويين))^(١).
وكذلك قال للتفريق بين قوله تعالى: (يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ) [التوبة: ٣٢] وقوله تعالى: (يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ) [الصف: ٨] ، فذكر أَنَّ قوله تعالى: (أَنْ يُطْفِئُوا) مفعول (يريدون) في سورة التوبة، أمَّا المفعول في سورة الصف، فمحذوف ، وأمَّا ((اللام الداخلة على الفعل المنصوب تكون مبينة عن العلة ... والمراد: يريدون أَنْ يكذبوا ليُطْفِئُوا نور الله))^(٢).

و(أَنْ) كما تبين ليست لها معنى ؛ إذ لم تستعمل إلَّا لغرض الوصل، واللام تؤدي هذا الغرض مع إفادتها التعليل ؛ لذلك لا يصح الاستغناء عنها بذكر (أَنْ) ؛ لأنَّها لا تنقيد معناها، لكنه يصح الاستغناء عن (أَنْ) باللام، لأنَّها تقوم مقامها في غرض الوصل، فيجوز أَنْ يقال في الكلام : وَأُمِرْتُ ...لأكون أول المسلمين، لذلك استغني عنها في القرآن الكريم إلَّا في هذا الموضع لما مرَّ ذكره .

المطلب الثاني : لام الجحود : ينصب الفعل المضارع بعد لام الجحود بـ(أَنْ) مضمرة وجوبًا^(٣) وهذه اللام هي الواقعة بعد كان الناقصة المنفية ، وسميت لام الجحود لاختصاصها بالنفي^(٤) ومذهب البصريين أَنَّ لام الجحود حرف جر أصلي ، والجار والمصدر المؤول المجرور متعلق بخبر كان المحذوف ، فتقدير قوله تعالى: (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ)

(١) درة التنزيل وغرة التأويل، ص ٤٠٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٩٥ - ١٩٦.

(٣) ينظر : كتاب سيبويه ٧/٣ ، ١٠٤ ، والمقتضب ٧/٢ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٥٣٨/٣ .

(٤) ينظر : الجنى الداني ص ١١٦ .

[الأنفال: ٣٣] ما كان الله قاصداً أو مريداً لتعذيبهم ، وهي عند الكوفيين حرف جر زائد ، فيكون الفعل المضارع هو الخبر نفسه^(١) ؛ لأن لام الجحود ، هي الناصبة بنفسها^(٢). فلام الجحود نصبت الفعل المضارع لأنها أفادت تأكيد نفيه، ومن أمثلة ذلك في القرآن الكريم : (مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ) [آل عمران: ١٧٩] وقوله تعالى: (فَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ) [التوبة: ٧٠] وقوله تعالى: (وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ) [هود: ١١٧] وقوله تعالى: (قَالَ لَمْ أَكُنْ لَأَسْجُدَ لِبَشَرٍ خَلَقْتَهُ مِنْ صَلْصَالٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ) [الحجر: ٣٣].

وهذه اللام التي سميت لام الجحود ، أشم فيها معنى التعليل، فقول الله تعالى مثلاً: (فَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ) [التوبة: ٧٠] معناه: فما كان الله موجوداً من أجل أن يظلمهم ، وكذلك قوله تعالى: (قَالَ لَمْ أَكُنْ لَأَسْجُدَ لِبَشَرٍ خَلَقْتَهُ مِنْ صَلْصَالٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ) [الحجر: ٣٣] معناه: لم أكن في الوجود لأسجد لبشر، أي: لم أخلق لهذا الغرض ، وتجد هذا الغرض واضحاً في كلام المبرد ، في قوله : ((فَإِنْ قُلْتَ : مَا كُنْتُ لِأُضْرِكَ ، فمعناه : ما كنتُ لهذا العمل))^(٣) فهي (ك لام) التعليل في قوله تعالى: (مَا جِئْنَا لِتُفْسِدَ فِي الْأَرْضِ) [يوسف: ٧٣] .

أمّا قوله تعالى : (وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ) [إبراهيم: ٤٦] ، فقد اختلف في إعرابها وتفسيرها ؛ لأنَّ فاعل المضارع غير اسم (كان) بخلاف الآيات السابقة ؛ لذلك استتر هناك ووجب إظهاره هنا.

(١) ينظر: الجنى الداني، ص ١١٦ - ١١٧، ومغني اللبيب، ١ / ٢١١.

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، ٢ / ١٤١، وشرح الرضي على الكافية، ٥٣ / ٤.

(٣) المقتضب ٧ / ٢.

ققد ذهب جمهور النحاة والمفسرين إلى أنَّ (إنَّ) نافية ، والمعنى: وما كان مكرهم لتزول منه الجبال^(١) مهما عظم ، على أنَّ المراد من الجبال أنَّ تكون مثلاً لآيات الله وشرائعه الثابتة الراسخة، ومعنى الآية عند الزجاج: ((لو أزال مكرهم الجبال ما زال أمر الإسلام، وما أتى به النبي، صلى الله عليه وسلم))^(٢)، وهاتان الأداتان: (إنَّ) و (لو) يصح أحياناً أن تحل إحداهما محل الأخرى ، كقوله تعالى: (وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ) [الصف: ٨]، فيصح أن يقال في الكلام، والله متمُّ نوره وإنَّ كره الكافرون، وقد ذكر الفراء أن قوله تعالى: (ولو أعجبتمكم) [البقرة: ٢٢١] هو كقولنا: ((وإنَّ أعجبتمكم، وبينَّ أنَّ (إنَّ) و (لو) متقاربان في المعنى))^(٣).

وفي تفسير قوله تعالى: (وَلَئِنْ زَالَتْ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّن بَعْدِهِ) [فاطر: ٤١] قال ابن الجوزي: ((و(لئن) بمعنى (ولو) ، و (إن) بمعنى (ما) فالتقدير: ولو زالتا ما أمسكهما من أحد))^(٤).

والذي يبدو أنَّ اللام هنا تفيد أيضاً معنى التعليل، وأنَّ (إن) بمعنى : (لو) ، أو هي (إن) الشرطية، وهذا ما ذهب إليه ابن هشام إذ يقول: ((والذي يظهر لي أنَّها لام (كي) وأنَّ (إن) شرطية، أي: وعند الله جزاء مكرهم... وإنَّ كان مكرهم لشدته معداً لأجل زوال الأمور العظام المشبهة في عظمها بالجبال))^(٥).

المطلب الثالث : (حتى) : تُعدّ (حتى) حرف جر عند البصريين وينصب الفعل المضارع بعدها ب (أن) مضمرة وجوباً، وهي بمعنى : إلى أن

(١) ينظر : مجاز القرآن ص ١٣١ ، ٢٣١.

(٢) معاني القرآن وإعرابه، ٣ / ١٣٧.

(٣) معاني القرآن، ١ / ١٠٤.

(٤) زاد المسير، ٦ / ٢٦٩.

(٥) مغني اللبيب، ١ / ٢١٢، وينظر: حاشية الصبان على شرح الاشموني، ٣ / ٤٣١.

(١)، كقوله تعالى: (حتى تتبع ملتهم) [البقرة: ١٢٠] ، وقوله تعالى: (حتى يأتي وعدُ الله) [الرعد: ٣١] ، والتقدير: إلى أن تتبع ملتهم ، والى أن يأتي وعد الله ، وكذلك جميع ما في القرآن من (حتى)^(٢) وهذا لا يعني أن (حتى) حرف مركب من حرفين ((وإنما هو حرف واحد يعمل بتأويل حرفين))^(٣) ويذهب الكوفيون إلى أن (حتى) تنصب الفعل المضارع بنفسها^(٤) ولا تنصب الفعل بعدها إلا إذا أفاد معنى الاستقبال^(٥) .

وذكر النحاة أن (حتى) وردت في اللغة والقرآن الكريم بمعنى : (إلى) ، و (كي) التعليلية، وبمعنى (إلا) في الاستثناء ، وذكروا أن من أمثلة (حتى) التي وردت في القرآن الكريم بمعنى (إلى) قوله تعالى: (قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى) [طه: ٩١] وبمعنى: (كي) التعليلية، قوله تعالى: (هُمْ الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُفْقُوا عَلَى مَنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّى يَنْفَضُوا) [المنافقون: ٧] وقوله تعالى: (فَقَاتِلُوا آلَ نِجَارٍ هَٰؤُلَاءِ هُمْ الَّذِينَ يُبْغُونَ إِلَيْكَ الْقِتَالَ) [البقرة: ١٠٢] وذكروا أيضا أن (حتى) في قوله تعالى

(١) ينظر: المقتضب للمبرد ٣٨/٢ .

(٢) ينظر: كتاب سيبويه، ٣/ ٥٠ ، ٧، ومعاني القرآن للأخفش، ص ٩٣، والمقتضب، ٢/ ٧، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور، ١/ ٥١٧، وشرح الكافية الشافية لابن مالك، ٣/ ١٥٤٢ .

(٣) الإعراب في جمل الإعراب ، ولمع الأدلة ص ١٣٠

(٤) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، ٢/ ١٤١، وشرح الرضي على الكافية، ٤/ ٥٣، وحاشية الصبان، ٣/ ٤٣٦ .

(٥) ينظر: مغني اللبيب، ١/ ١٢٦، وحاشية الصبان على شرح الأشموني، ٣/ ٤٦٨ .

: (حتى تقيء) يحتمل أن تكون بمعنى : (إلى أن) ، وكذلك في قوله تعالى :
(حتى يقول) ^(١).

وقد جعل البصريون المضارع منصوباً بـ(أن) استناداً لما ذهبوا إليه
بأن ((حتى) من عوامل الأسماء ؛ ولهذا يقدر (أن) بعدها قبل الفعل ، فإذا
وقعت عوامل الأسماء على الأفعال لم يستقم وصلها بها إلا على إضمار
(أن) ؛ لأن (أن) والفعل اسم)) ^(٢).

وهذا الذي صرح به المبرد يدل على أن القول بنصب المضارع
بـ(أن) قول مختلق ؛ لأنه جاء لتسوية مذهب البصريين بأن (حتى) من
عوامل الأسماء .

والذي نراه أن (حتى) هذه لا تنصب الفعل المضارع بـ(أن) مضمرة
بعدها، كما ذهب البصريون ، ولا بنفسها كما ذهب الكوفيون ، بل تنصبه بما
دلّت عليه من معنى ، وقد صرح بعض النحاة بهذا العامل المعنوي ، فقد
قال الهرمي مثلاً : ((وأما (حتى) فمعناها الغاية ، وهي تنصب الفعل
المستقبل على معنيين : أحدهما : معنى (إلى أن) والثاني : معنى
(كي))) ^(٣).

المطلب الرابع : (أو) : تعد (أو) حرف عطف عند البصريين،
وينصب الفعل المضارع بعدها بـ (أن) مضمرة وجوباً، إذا كانت بمعنى (إلا

(١) ينظر : كتاب سيبويه ٥/٣ ، ومعاني القرآن للأخفش ص ٩٣-٩٤ ، والمقتضب للمبرد
٧/٢ ، والأصول في النحو لابن السراج ١٥٦/٢ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور
٥١٧/١ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٥٤٢/٣ ، ومعني اللبيب ١٢٥/١ .

(٢) المقتضب ٣٨/٢ ..

(٣) المحرر في النحو ١٠٨١/٣ .

(أن) أو (إلى أن) أو (حتى) أو (كي) ^(١) ((فإذا قال القائل : لألزمَنَّكَ أو تقضيَنِي حقِّي ، فالمعنى : أنا ملازم لك أو قاضٍ أنت حقِّي ، فكأنَّه في الأصل : ليكون مني لزوم لك ، وقضاء منك لحقي)) ^(٢).

((ومذهب الكسائي أنَّ (أو) هذه ناصبة للفعل بنفسها ، وذهب قوم من الكوفيين، منهم الفراء إلى أنَّه انتصب بالخلاف)) ^(٣).

فالمضارع ينصب بعد (أو) عند البصريين إذا كان بأحد المعاني المذكورة ، وكذلك الفراء الذي ذهب إلى أنَّه منصوب على الصرف ، أو على الخلاف بمصطلح البصريين ، علل نصب المضارع ؛ لأنَّ (أو) طرأ فيها معنى النهاية والاستثناء ^(٤)،

ومن مواضع ورودها في القرآن الكريم قوله تعالى : (لِيَقْطَعَ طَرَفًا مِّنَ الَّذِينَ كَفَرُواْ أَوْ يَكْتَبَهُمُ قَيْنَقَلْبًا خَائِبِينَ {١٢٧} لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ) {آل عمران : ١٢٧-١٢٨} وفي نصب المضارع في (أو يتوب) وجهان : إن شئت جعلته معطوفاً على قوله تعالى : (لِيَقْطَعَ طَرَفًا مِّنَ الَّذِينَ كَفَرُواْ أَوْ يَكْتَبَهُمُ) ، وإن شئت جعلت نصبه على مذهب (حتى) بمعنى : حتى يتوب عليهم ، أو بمعنى : إلا أن يتوب عليهم ^(٥)

(١) ينظر : المقتضب ، ٧ / ٢ ، والأصول في النحو لابن السراج ١٦١ / ٢ ، وشرح الكافية الشافية ، ٣ / ١٥٣٩ - ١٥٤٠ ، وأوضح المسالك ، ٣ / ١٧٢ - ١٧٣ .

(٢) رصف المباني للمالقي ، ص ٢١٣ .

(٣) الجنى الداني ، ص ٢٣٢ .

(٤) ينظر : شرح الرضي على الكافية ، ٥٤ / ٤ .

(٥) ينظر : معاني القرآن للفراء ، ١ / ١٦٥ ومعاني القرآن وإعرابه ، للزجاج ٣٦٣ / ١ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ، ١ / ٢٢١ ، والدر المصون ، ٣ / ٣٩١ - ٣٩٢ .

وقول الله تعالى: (لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً) [البقرة: ٢٣٦] قال أبو حيان : (((أو) على بابها من كونها تأتي لأحد الشئيين أو الأشياء ، والفعل بعدها معطوف على (تمسوهن) فهو مجزوم ، أو معطوف على مصدر متوهم ، فهو منصوب على إضمار (أن) بعد (أو) بمعنى (إلا) والتقدير: ما لم تمسوهن إلا أن تفرضوا لهن فريضة، أو معطوف على جملة محذوفة، والتقدير: أفرضتم أو لم تفرضوا ، أو بمعنى الواو والفعل مجزوم معطوف على تمسوهن، أقوال أربعة))^(١).

وقوله تعالى: (أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِّثْلَ مَا أُوتِيتُمْ أَوْ يُحَاجُّوكُمْ عِنْدَ رَبِّكُمْ) [آل عمران: ٧٣] ((بمعنى: إلا أن يحاجوكم : كما تقول : أنا لا أتركك أو تقضيني حي ... أو (يحاجوكم عند ربكم) عطف على (أن يؤتى))^(٢).

وقول الله تعالى: (فَأَمْسِكُوهُمْ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا) [النساء: ١٥] وفي نصب (يجعل) وجهان، أحدهما: العطف على يتوفاهن ، والثاني: جعل (أو) بمعنى (إلا أن) ((^(٣))).

وقول الله تعالى: (فَلَنْ أُبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي أَوْ يَحْكَمَ اللَّهُ لِي وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ) [يوسف: ٨٠] ((والظاهر أن (ويحكم) معطوف على (يأذن) وجوز أن يكون منصوبًا بإضمار (أن) بعد (أو) في جواب النفي، وهو (فلن أبرح الأرض) أي: إلا أن يحكم الله لي))^(٤).

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية، ٤/ ٥٤، والبحر المحيط، ٢/ ٣٦٩، والدر المصون، ٢/ ٤٨٧.

(٢) البحر المحيط، ٢/ ٧٩١، وينظر: الدر المصون، ٣/ ٢٥٨.

(٣) ينظر: الدر المصون، ٣/ ٦١٩.

(٤) البحر المحيط، ٥/ ٤٣٣، وينظر: الدر المصون، ٥/ ٥٤٣.

وقول الله تعالى: (لَا أَبْرُحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِيَ حُقُبًا) [الكهف: ٦٠] قال أبو حيان: ((و(أَمْضِيَ) معطوف على (أَبْلُغَ) ... وقيل هي ... كقولك: ((أَفَارِقُكَ أَوْ تَقْضِي حَقِّي))^(١)

وقول الله تعالى: (وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِرُسُلِهِمْ لَنُخْرِجَنَّكُمْ مِّنْ أَرْضِنَا أَوْ لَتَعُوذُنَّ فِي مِلَّتِنَا) [إبراهيم: ١٣] قال الفراء: ((فيكون معناه معنى (حتى)، أو (إِلَّا) أَلَا أَنَّهَا جَاءَتْ بِحَرْفِ نَسْقٍ))^(٢) وقال أبو حيان: ((و(أَوْ) لأحد الأمرين: أقسموا على أنه لا بدّ من إخراجهم، أو عودهم في ملتهم، كأنهم قالوا: ليكوننّ أحد هذين، وتقدير (أَوْ) هنا بمعنى (حتى)، أو بمعنى (إِلَّا أَنْ) قول من لم يمعن النظر فيما بعدها؛ لأنّه لا يصح تركيب (حتى) ولا تركيب (إِلَّا أَنْ) مع قوله: (لتعودن) بخلاف: لألزمئك، أو تقضيني حقي))^(٣).

يتضح مما تقدم أن (أَوْ) لا ينصب بعدها الفعل المضارع إلّا إذا كانت بمعنى: (حتى) أو (إِلَّا أَنْ)

المطلب الخامس: (الفاء): الفاء حرف عطف عند البصريين، وينصب المضارع بعدها بـ (أَنْ) مضمرة وجوباً في جواب الأمر أو النهي أو الاستفهام أو العرض أو التمني أو التحضيض أو الحثّ، أو الدعاء أو النفي أو الشرط أو الجزاء، ولا ينصب في غير ذلك إلّا في الضرورة^(٤).

(١) البحر المحيط، ١٧٩/٦، وينظر: الدر المصون، ٥١٩/٧ - ٥٢٠.

(٢) معاني القرآن للفراء، ٥/٢.

(٣) البحر المحيط، ٢٥٦/٥، وينظر: الدر المصون، ٥٦/٧.

(٤) ينظر: الغرة المخفية لابن الخباز، ١/١٦٣، وشرح المفصل لابن يعيش، ٤/

٢٣٠-٢٣٨، والمقرب لابن عصفور، ص ٣٤٠، وضرائر الشعر لابن عصفور،

ص ٢٢١، ورصف المباني، ص ٤٤٢.

ونسب أبو البركات بن الأنباري إلى الكوفيين أنهم يذهبون إلى أنَّ المضارع منصوب بعد الفاء هذه بالخلاف^(١) إلا أنَّ هذا المذهب يُسبب إلى الفراء ، ونسب إلى الكسائي والكوفيين أنَّ الفاء هي الناصبة للفعل المضارع بنفسها^(٢) ومذهب البصريين أنَّ الفعل منصوب بـ (أنَّ) مضمرة بعدها وجوباً، والفاء في ذلك عاطفة مصدراً مقدراً على مصدر متوهم ، فإذا قلت : أكرمني فأحسن إليك، فالتقدير : ليكن منك إكرام ، فأحسن مني^(٣) وقد جاءت الفاء ناصبة للفعل المضارع في القرآن الكريم، في مواضع كثيرة،

فمن مجيئها جواباً للنهي قوله تعالى: (وَلَا تَخْذُوا أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ فَتَزِلَّ قَدَمٌ بَعْدَ ثُبُوتِهَا) [النحل: ٩٤] وقوله تعالى: (وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي) [طه: ٨١] وقوله تعالى: (قَالَ لَهُم مُوسَى وَيْلَكُمْ لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ) [طه: ٦١] وقوله تعالى: (وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ) [الأنعام: ١٥٣] وقوله تعالى: (وَلَا تَمْسُوها بِسُوءٍ فَيَأْخُذْكُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ) [الأعراف: ٧٣] وقوله تعالى: (وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ) [البقرة: ٣٥] ومن مواضع مجيئها جواباً للاستفهام : قوله تعالى: (مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ) [البقرة: ٢٤٥]^(٤) وقوله تعالى: (هَلْ لَّنَا مِن شُفْعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا) [الأعراف: ٥٣] وقوله تعالى:

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢/ ٨٩ م/ ٧٦..

(٢) ينظر : الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ٢/ ١٦٣.

(٣) ينظر: كتاب سيبويه، ٣/ ٧، والمقتضب، ٢/ ٩، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور، ٢/ ١٤٠-١٤٣، وشرح الكافية الشافية لابن مالك، ٣/ ١٣٥١، وشرح الرضي على الكافية، ٤/ ٥٤ والجنى الداني، ص ٧٤، وأوضح المسالك لان هشام، ٣/ ١٦٢.

(٤) ينظر : الجمل في النحو للخليل بن أحمد الفراهيدي ، باب الجزم ، المكتبة الشاملة ص ٢١٩ .

(أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ فَأُوَارِيَ سَوْءَةَ أَخِي) [المائدة: ٣١] ومن مواضع مجيئها جواباً للتحضيض: قوله تعالى: (لَقَالُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ آيَاتِكَ) [طه: ١٣٤] ، وقوله تعالى: (لَوْلَا أَنْزَلْنَا إِلَيْهِ مَلَكًا فَيَكُونُ مَعَهُ نَذِيرًا) [الفرقان: ٧] وقوله تعالى: (لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ) [المنافقون: ١٠] ومن مواضع مجيئها جواباً للتمني أو الترجي قوله تعالى: (يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا) [النساء: ٧٣] وقوله تعالى: (لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ) [البقرة: ١٦٧] وقوله تعالى: (أَوْ تَقُولَ حِينَ تَرَى الْعَذَابَ لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ) [الزمر: ٥٨] وقوله تعالى: (يَا هَامَانَ ابْنِ لِي صَرْحًا لَّعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى) [غافر: ٣٦-٣٧] ومن مواضع مجيئها جواباً للنفي: قوله تعالى: (وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِّن شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ) [الأنعام: ٥٢] وقوله تعالى: (لَا يُفْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا) [فاطر: ٣٦]

فاء السببية وفاء العطف : فرق سببويه بين العاطفة والسببية بأنه عند جعل الفاء عاطفة في نحو: لا تأتني فتحدثني يكون المعنى : لا تأتني ولا تحدثني ، وعند جعلها فاء السببية يكون المعنى : لا يكن منك إتيان فحديث ، وجعل من الأول قول الله تعالى : (ولا يؤذَنُ لهم فيعتذرون) {المرسلات : ٣٦} وجعل من الثاني قوله تعالى : (لا يُفْضَى عليهم فيموتوا) {فاطر : ٣٦} ^(١).

وقال الوراق : ((وأما قوله تعالى : (ولا يؤذَنُ لهم فيعتذرون) {المرسلات : ٣٦} وقوله تعالى : (لا يُفْضَى عليهم فيموتوا) {فاطر : ٣٦} فإنما رفع (يعتذرون) بالعطف على (يؤذن) أي : ليس يؤذن لهم ولا

(١) ينظر: كتاب سببويه ٢٨/٣-٣٠. والمقتضب ٢٢/٢ .

يعتذرون ، وقد فُرى بالنصب على تقدير : ولا يكون لهم أذن فعذر ، ومعناه : أنه لو أذن لهم اعتذروا ، ولكن سبب العذر ارتفاع الأذن ، ففي نصب الثاني يجب الأول ، وفي الرفع ليس لأحدهما تعلق بالآخر ((^(١)).

وأما قوله تعالى : (لا يقضى عليهم فيموتوا) {فاطر : ٣٦} فإنما جاء منصوباً ؛ لأنه أريد أن يكون القضاء سبباً لموتهم ، ويجوز الرفع على تقدير : لا يقضى عليهم ولا يموتون ؛ لأن الله عز وجل لا يريد موتهم ^(٢)

(كن فيكون) : وردت هذه الصيغة في القرآن الكريم في بضعة مواضع ، منها قول الله تعالى : (بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ) {البقرة : ١١٧}

قرأ ابن عامر بنصب (فيكون) ، وقرأ الباقر بالرفع ^(٣)
قال الخليل في باب الجزم : ((وأما قول الله ، عز وجل (إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ) {يس : ٨٢} رفع ، لأنه ليس بجواب ، ولا مجازاة ، إنما هو خبر ، معناه : إذا أراد الله شيئاً ، قال له : كن فكان))^(٤)

وقال المبرد : ((النصب ها هنا محال ؛ لأنه لم يجعل (فيكون) جواباً ، وهذا خلاف المعنى ؛ لأنه ليس ها هنا شرط ٠٠٠ف(كن) حكاية))^(٥)
وقال مكي : ((ومن نصبه جعله جواباً لـ(كن) وفي معناه بعد ، ومن رفعه قطعه على معنى : فهو يكون))^(٦) وقال : ((ويبعد النصب فيه على

(١) علل النحو ص ٥٨٤ .

(٢) المصدر نفسه ص ٥٨٤ .

(٣) ينظر : غيث النفع في القراءات السبع ص ٨٩ .

(٤) (الجمل في النحو ، المكتبة الشاملة ص ٢١٩ .

(٥) (المقتضب ١٨/٢ .

(٦) (مشكل إعراب القرآن ١/٧٠ .

جواب (كن) ؛ لأنَّ لفظه لفظ الأمر ، ومعناه الخبر عن قدرة الله ؛ إذ ليس ثمَّ مأمور بأن يفعل شيئاً ٠٠٠ ومثله في لفظ الأمر وليس بأمر قوله تعالى : (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ) {مريم : ٣٨} لفظه لفظ الأمر ، ومعناه التعجب ، فلما كان معنى (كن) الخبر ، بَعْدَ أَنْ يكون (فيكون) جواباً له فينصب على ذلك ، ويبعد أيضاً من جهة أخرى ، وذلك أَنَّ جواب الأمر إنما جزم لأنَّه في معنى الشرط ، فإذا قلتَ : فَمُ أَكْرَمَكَ ، جزمت الجواب لأنَّه بمعنى : إِنْ تَقُمْ أَكْرَمَكَ ، وكذلك إذا قلتَ : فَأَكْرَمَكَ ، إنما نصب لأنَّه في معنى : إِنْ تَقُمْ فَأَكْرَمَكَ ؛ وهذا إنما يكون أبداً في فعلين مختلفي اللفظ ، أو مختلفي الفاعلين ؛ فإنَّ اتفاقاً في اللفظ ، والفاعل واحد ، لم يجز ؛ لأنَّه لا معنى له ؛ لو قلتَ : قمْ ، وقمْ فتقومَ ، واخرج فتخرجَ ، لم يكن له معنى ؛ كما أَنَّك لو قلتَ : إِنْ تخرجَ تخرجَ ، وإِنْ تَقُمْ فتقومَ ، لم يكن له معنى ؛ لاتفاق لفظ الفعلين والفاعلين ، وكذلك : كن فيكونَ ، لما اتفق لفظ الفعلين ، والفاعل واحد ، لم يحسن أَنْ يكون (فيكون) جواباً للأول ، فالنصب على الجواب إنما يجوز على بعد ، على التشبيه في (كن) بالأمر الصحيح ، وعلى التشبيه بالفعلين (المختلفين)) ^(١)

وكذلك للسبب نفسه استبعد العكبري وجه النصب ، فقال : ((وَقُرِئَ بالنصب على جواب لفظ الأمر ، وهو ضعيف ؛ ٠٠٠ لأنَّ (كن) ليس بأمر على الحقيقة ، إذ ليس هناك مخاطب به)) ^(٢)

وطعن ابن مجاهد في قراءة ابن عامر ، فذهب إلى أنَّها لحن ، فقال أبو حيان الأندلسي : ((وهذا قول خطأ ؛ لأنَّ هذه القراءة في السبعة ، فهي قراءة متواترة ، ثم هي بعد قراءة ابن عامر ، وهو رجل عربي لم يكن

(١) مشكل إعراب القرآن : ١٤/٢ - ١٥ .

(٢) التبيان في إعراب القرآن ٩٢/١ - ٩٣ .

ليلحن ٠٠٠ فالقول بأنها لحن من أقبح الخطأ المؤثم الذي يجز قائله إلى الكفر ؛ إذ هو طعن على ما علم نقله بالتواتر من كتاب الله))^(١)

لي على ما قيل في استبعاد وجه النصب الملاحظ الآتية :

الأولى : إنَّ ما قيل من مستلزمات وجه النصب أمر يتعلق بالقواعد اللفظية التي تنطبق على الأمثلة في الأعم الأغلب ، بمعنى أنه قد يخرج عنها كلام فصيح .

الثانية : إنَّ هذه القواعد اللفظية استتبعت أول ما استتبعت من شعر العرب ، أي : من كلام البشر ، فإذا وجب أن يخضع لها كلام البشر ، فإنه لا يصح أن تخضع لها عبارة (كن فيكون) ؛ لأنها لا تلائم إلاَّ كلام الخالق ، الذي يتساوى عنده الوجود والعدم ، والماضي والمستقبل ، والحقيقة والمجاز ، بخلاف كلام المخلوق .

الثالثة : إنَّ نصب المضارع حصل بمعنى السببية الذي دلت عليه الفاء ، فإذا تحقق تسليط هذا المعنى على المضارع ، بأي تركيب لغوي كان ، وجب النصب به ، سواء توافرت في هذا التركيب القواعد اللفظية التي ذكرها النحاة أم لا ؛ إذ المعول عليه في العمل المعنى لا اللفظ .

وبالرغم مما قيل ، فإنَّ النحاة والمفسرين ، وجهوا جميعاً رفع (يكون) على القطع والاستئناف أي : فهو يكون ، ووجهوا النصب على أنه جواب (كن) ؛ لأنه جاء بلفظ الأمر فشُبَّه بالأمر الحقيقي .^(٢)

المطلب السادس : الواو : تكلم الخليل في باب وجوه النصب ، على نصب المضارع بإضمار (أن) بعد (حتى) و (أو) ، وجعل النصب

(١) البحر المحيط ٥٢٧/١ .

(٢) ينظر : معاني القرآن وإعرايه للزجاج ١٦٢/٣ ، ومشكل إعراب القرآن لمكي ١٤/٢ - ١٥ ، والمحذر الوجيز لابن عطية ٢٠٢/١ ، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري ٩٣-٩٢/١ ، والبحر المحيط ٥٢٧/١ ، والدر المصون ٨٨-٨٩ .

بعد (أو) كونها في موضع (حتى) ، وعلى النصب بالجواب بالفاء ، كما تكلم على النصب بالصرف : فقال : ((قولهم : لا أركب وتمشي ، ولا أشبع وتجوع ، فلما أسقط الكناية ، وهي (أنت) نصب ؛ لأنَّ معناه : لا أركب وأنت تمشي ، ولا أشبع وأنت تجوع ، فلما أسقط الكناية ، وهي (أنت) نصب ؛ لأنَّه مصروف عن جهته ، قال الله ، عز وجل : (فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلَامِ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ وَلَنْ يَبْرِكُمْ أَعْمَالُكُمْ){ محمد : ٣٥} وكذلك في البقرة : (وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ) [البقرة: ٤٢] معناه والله أعلم : وأنتم تكتُمون الحق ، وأنتم تدعون إلى السلم ، فلما أسقط (أنتم) نصب ، وقال المتوكل الكِنَاني

لا تَنَّهُ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلُهُ عَارٌّ عَلَيْكَ ، إِذَا فَعَلْتَ ، عَظِيمٌ))^(١)

وهذه الواو تعد حرف عطف عند البصريين، وينصب الفعل المضارع بعدها بـ (أن) مضمرة وجوباً فيتخلص للاستقبال ، شأنها شأن الفاء ، أي: أن تكون في جواب الأمر أو النهي أو الاستفهام أو العرض أو التمني أو التخضيض أو الحث أو الدعاء أو النفي أو الشرط أو الجزاء.

(١) الجمل في النحو ، المكتبة الشاملة ص ٩٥ ، والأنترنيت ، مكتبة المشكاة الإسلامية ، والمتوكل الكِنَاني : هو المتوكل بن عبد الله بن نهشل الليثي المتوفى في أغلب الظن سنة ٨٥هـ ، وقد نسب هذا البيت إليه وإلى غيره ، ينظر : خزنة الأدب ٨/٥٦٤-٥٦٦ ، والأعلام ٥/٢٧٥ ، والأشهر أنَّه لأبي الأسود الدُّؤلي ، ظالم بن عمرو ، المتوفى سنة ٦٩هـ وهو في ديوانه ص ١٣٠: ضمن قصيدة طويلة منها الأبيات الآتية :

وإذا عتبت على السفية كما جرى	في مثل ما تأتي ، فأنت ظلوم
لا تنه عن خلقٍ وتأتي مثله	عارٌّ عليك ، إذا فعلت ، عظيم
إبدأ بنفسك وإنهها عن غيرها	فإذا انتهت عنه ، فأنت حكيم

وتكون الواو هذه عاطفة مصدرًا مقدرًا على مصدر صريح ، واستشهدوا على ذلك بالبيت الذي نسبوه إلى ميسون بنت بحدل الكلبية، زوج معاوية بن أبي سفيان:

وَلُبْسُ عِبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ^(١)

(١) ورد : لَلْبُسُ عِبَاءَةٌ ، ينظر : كتاب سيبويه ٤٥/٣-٤٦ ، والمقتضب ٢٦/٢-٢٧ ، ورصف المباني ص ٤٨٥ ، والجنى الداني ص ١٥٧ ، والدر المصون ٩٦/٢ ، ٢١٩ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٣٠٢/٣ ، ٣٩٣ ، ٦٣/٤ ، ٣٠٣ ، وحاشية الصبَّان على شرح الأشموني ٤٥٩/٣ ، وورد : وَلُبْسُ عِبَاءَةٍ ، ينظر : مغني اللبيب ١/٢٦٧ ، ٣٦١/٢ ، وشرح ابن عقيل ٣٥٨/٢ ، وشرح التصريح ١٧٠/٤-١٧١ ، وعباءة : جَبَّةٌ من صوف أو نحوه ، والشُّفُوفُ : الثياب الرقيقة ، جمع (شَفَّ) بكسر الشين أو فتحها ، وهذا البيت ينسب إلى ميسون بنت بحدل الكلبية ، وجاء في ترجمتها ((إِنَّ ميسون ابنة بحدل الكلبية ، لَمَّا زُوِّجَتْ معاوية بن أبي سفيان ، ونُقلت إلى دمشق ، وأُسكنت قصرًا من قصور الخلافة حنَّتْ ذات يوم إلى البادية ، فأنشأت تقول (من البحر الوافر) :

لَلْبُسُ عِبَاءَةٌ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ
وَبَيْتٌ تَخْفُقُ الْأَرْوَاحُ فِيهِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ قَصْرِ مُنِيفٍ
وَكَلْبٌ يَنْبِجُ الطَّرَاقَ عَنِّي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ هَرِّ الْأَوْفِ

قال أبو بكر بن دُرَيْد : تَزُوجُ معاوية بن أبي سفيان ، ميسون بنت بحدل الكلبية ، أمُّ يزيد ، فبقيت عنده مُدَيِّدَةً ، فسئِمَّتْهُ ، فأنشأت تقول ، وحنَّتْ إلى وطنها (من البحر الوافر):

لَبِيتُ تَخْرُقُ الْأَرْوَاحُ فِيهِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ قَصْرِ مُنِيفٍ
وَكَلْبٌ يَنْبِجُ الطَّرَاقَ عَنِّي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ قِطِّ الْأَوْفِ

.....

وَلُبْسُ عِبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ((

أعلام النساء لابن عساكر ص ٣٣٤ . وينظر : الدر المصون ٢/٢٠٦ ، والأعلام للزركلي ٣٣٩/٧ .

والتقدير: ولبس عباءة وقرَّ عيني ، أو عاطفة لمصدر مقدر على مصدر متوهم ، كقولك : قم وأكرمك والتقدير: ليكن منك قيام ، وإكرام مني ، وكقول أبي الأسود الدؤلي المشهور الذي كثر ما استشهد به النحاة.

لا تتَّه عن خُلُقٍ وتأتَي مثلهُ عارٌ عليك ، إذا فعلتَ ، عظيمٌ
وذهب الكوفيون إلى أنَّ الواو في ذلك هي الناصبة للفعل بنفسها، وهذا ما نسب إلى الكسائي، شيخ الكوفيين ، وإلى أبي عمر الجرمي من البصريين، وذهب الفراء إلى أنَّ الفعل منصوب على الصرف، أي: منصوب بالمخالفة^(١).

ومن مواضع ورودها في القرآن الكريم: قوله تعالى: (يَا لَيْتَنَّا تُرَدُّ وَلَا تُكَذِّبُ بآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ) [الأنعام: ٢٧] قرأ حفص وحمزة بنصب الباء ، وقرأ الباقر بالرفع^(٢) ، وهذه الواو هي التي ينصب المضارع بعدها^(٣).

وقد بين النحاة ، بصريين وكوفيين أنَّ الرفع يكون على معنى العطف ، أي على معنى : يا ليتنا تُرد ويا ليتنا لا نكذب ، أو على الاستئناف ، أو الحال ، والتقدير : ونحن لا نكذب ، والنصب يكون عند جعل المراد الجمع بين معنيي الفعليين ، أي على معنى : يا ليتنا يتسنى

(١) ينظر: كتاب سيبويه، ٣ / ٤١، والمقتضب، ٢ / ٧، والغرة المخفية في شرح الدرة الألفية، ١ / ١٦٥، والمقرب لابن عصفور، ص ٣٤٠، وشرح الكافية الشافية، ٣ / ١٥٤٩، ورصف المباني، ص ٤٨٤ - ٤٨٦، والجنى الداني، ص ١٥٧، ومغني اللبيب، ٢ / ٣٦٠، وشرح ابن عقيل، ٢ / ٣٥٣، ٣٥٨.

(٢) ينظر: غيث النفع ص ٢٠٧ ، والدر المصون ٤ / ٥٨٤ - ٥٨٨

(٣) ينظر: كتاب سيبويه، ٣ / ٤٤ - ٤٤.

لنا الجمع بين العودة إلى الدنيا ، وعدم التكذيب بآيات ربنا ، ويتحقق هذا المراد عند جعل الواو واو معية لا واو عطف ^(١).

وقال أبو حيان: ((وكثيراً ما يوجد في كتب النحو: أنَّ هذه الواو المنصوب بعدها هو على جواب التمني ... وليس كما ذُكرَ فَإِنَّ نَصْبَ الفعل بعد الواو ليس على جهة الجواب ... وإنما هي واو الجمع بعطف ما بعدها على المصدر الْمُتَوَهَّم قبلها، وهي واو العطف، يتعين مع النصب أحد محاملها الثلاثة، وهي المعية)) ^(٢).

فالمضارع (لا تُكذَّب) لم ينصب لوقوعه جواب التمني، ولم ينصب أيضاً بإضمار (أن) كما يذهب النحاة ، وإنما نُصب لوقوعه بعد واو الجمع ، بل نَصِبُ المضارع يقتضي ويتعين أن تكون الواو بمعنى المعية ، كما صرح بذلك النحاة .

وقوله تعالى: (وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ) [البقرة: ٤٢] قال الفراء: ((في موضع جزم تريد به، ولا تلبسوا الحق بالباطل ولا تكتموا الحق، فتلقي (لا) لمجيئها في أوّل الكلام ... ومثله : (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ) [البقرة: ١٨٨] وكذلك قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ) [الأنفال : ٢٧] وإن شئت جعلت هذه الأحرف المعطوفة بالواو نصباً على ما يقول النحويون من الصرف ، كقول الشاعر:

لا تته عن خلق وتأتي مثله

(١) ينظر: كتاب سيبويه، ٣ / ٤٥-٤٦ . ومجالس ثعلب ٢ / ٥٨٢ ، والدر المصون ٤ / ٥٨٤-٥٨٨ .

(٢) البحر المحيط، ٤ / ١٣٤، وينظر: الدر المصون، ٤ / ٥٨٩-٥٩٠.

ألا ترى أنَّه لا يجوز إعادة (لا) في (تأتي مثله)، لذلك سمي صرفاً ، إذا كان معطوفاً، ولم يستقم أن يعاد فيه الحادث الذي قبله))^(١).

وقال: ((معناه: ولا تكتموا، وإن شئت جعلته ، إذا أُلقيت منه (لا) ، نصباً على الصرف : كما تقول: لا تسرق وتصدق، معناه : لا يجمع بين هذين، كذا، وكذا، وقال الشاعر:

لا تنه عن خلق وتأتي بمثله

والجزم في هذا البيت جائز، أي: لا تفعلن واحداً من هذين))^(٢).

وقال: ((وقوله (لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ) [الأنفال:

٢٧] ، إِنَّ شَيْئَ جَعَلْتَهَا جِزْماً عَلَى النَّهْيِ، وَإِنْ شَيْئَ جَعَلْتَهَا صَرْفاً ونصبتها))^(٣).

وفي قوله تعالى: (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ) [البقرة: ١٨٨] قال الأخفش : ((وتدلوا بها) جزم على العطف أو نصب إذ جعله جواباً للواو))^(٤).

وقال الآلوسي : ((وجُوزَ نصبه بـ(أن) مضمرة ، ومثل هذا التركيب ، وإن كان للنهي عن الجمع ، إلّا أنَّه لا ينافي أن يكون كل من الأمرين منهياً عنه))^(٥) والصحيح أنَّه ينافي ، وهذا ما صرح به في سورة الأنفال ، متبعاً أبا حيان ، كما سيأتي بيان ذلك .

وفي قوله تعالى: (وتخونوا أماناتكم) [الأنفال: ٢٧] قال الطبري:

((في موضع نصب على الصرف كما قال الشاعر:

(١) معاني القرآن ، ١ / ٣٤ - ٣٥ .

(٢) معاني القرآن ١ / ٨٤ .

(٣) المصدر نفسه ١ / ٢٧٤ .

(٤) معاني القرآن ، ص ١١٨ .

(٥) روح المعاني ١ / ٤٦٦ .

لا تنه عن خلق وتأتي مثله
وقال آخرون: ولا تخونوا الله والرسول ولا تخونوا أماناتكم))^(١).

فقد أجازوا في إعراب المضارع بعد الواو في هذه الآيات الجزم عطفاً ، أو النصب بإضمار (أن) كما يذهب البصريون ، أو النصب على الصرف كما يذهب الكوفيون ، وقد أشار إلى جواز وجه النصب في هذه الآيات: الزجاج^(٢)، والنحاس^(٣)، ومكي بن أبي طالب القيسي^(٤)، والزمخشري^(٥)، وأبو البركات بن الأنباري^(٦)، وأبو البقاء العكبري^(٧)، والبيضاوي^(٨).

وكذلك أجاز ابن عطية وجه النصب في سورة الأنفال فقال: ((فموضعه على هذا نصب، على تقدير: وأن تخونوا أماناتكم))^(٩) وفي إعراب قوله تعالى: (وَتُذَلُّوا بِهَِا) [البقرة: ١٨٨] قال: و((تدلو)) في موضع جزم عطفاً على تأكلوا ... وقيل (تدلو) في موضع نصب على الظرف، وهذا مذهب كوفي، أن معنى الظرف هو الناصب، والذي ينصب عند سيبويه (أن) مضمرة))^(١٠).

(١) ينظر: جامع البيان ٢٦٢/٩ .

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، ١ / ١١٤ ، ٢٢٣ .

(٣) ينظر: إعراب القرآن، ص ٨٢ ، ٣٤٦ .

(٤) ينظر: مشكل إعراب القرآن، ١ / ٨٨ ، ٢ / ٣٤٥ .

(٥) ينظر: الكشف، ١ / ١٣٥ ، ٢٣١ ، ٢ / ٢٠٧ .

(٦) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن، ١ / ١٤٥ ، ٣٨٦ ، ٤٦٠ .

(٧) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، ١ / ١٢٨ ، ٤٦٠ .

(٨) ينظر: أنوار التنزيل، ١ / ١٢٧ ، ٣ / ٥٦ .

(٩) المحرر الوجيز، ٢ / ٥١٨ .

(١٠) المصدر نفسه، ١ / ٢٦٠ .

وهذا قول غريب لم أجده في كتب النحو، لذلك عَقَّب عليه أبو حيان الأندلسي بقوله : ((وحكى ابن عطية أَنَّهُ قيل: (تدلوا) في موضع نصب على الظرف، وهذا مذهب كوفي أَنَّ معنى الظرف هو الناصب ... ولم يَقم دليل قاطع من لسان العرب على أَنَّ الظرف ينصب فنقول به))^(١).

والمعروف أَنَّ الفراء يقول بالنصب على الصرف، فلا يستبعد أَن يكون قد وقع نَمَّة التباس أو سهو أو تصحيف ؛ ذلك أَنَّ ابن عطية نفسه ينسب إلى الكوفيين أَنهم يقولون بنصب المضارع بواو الصرف^(٢).

وأجاز أبو حيان الأندلسي الوجهين في قوله تعالى: (وَتَكْنُمُوا الْحَقَّ) [البقرة: ٤٢] الجزم عطفًا على تلبسوا والنصب على إضمار (أَنْ)^(٣) وعيَّن وجه الجزم في قوله تعالى: (وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ) [البقرة: ١٨٨] وقال: ((وأجاز الأخفش وغيره أَنْ يكون منصوبًا ... بإضمار (أَنْ) وجوَّزه الزمخشري ... قال النحويون: إذا نصبت كان الكلام نهياً عن الجمع بينهما، وهذا لا يصح في الآية لوجهين:

أحدهما: أَنَّ النهي عن الجمع لا يستلزم النهي عن كل واحد منهما بانفراده ، والنهي عن كل واحد منهما يستلزم النهي عن الجمع بينهما ... ألا ترى أَنَّ أكل المال بالباطل حرام سواءً أُفرد أم جُمع مع غيره من المحرمات.

والثاني: وهو أقوى، أَنَّ قوله: (لتأكلوا) عِلَّةٌ لما قبلها، فلو كان النهي عن الجمع لم تصلح العلة له، لأنه مركب من شيئين، لا تصلح العلة أَنَّ

(١) البحر المحيط، ٢/ ٩٤.

(٢) ينظر: المحرر الوجيز، ١/ ١٣٥.

(٣) ينظر: البحر المحيط، ١/ ٢٦١.

يترتب على وجودهما، بل إنما يترتب على وجود أحدهما، وهو الإدلاء بالأموال إلى الحكّام))^(١).

وكذلك لهذه العلة رجح وجه الجزم في قوله تعالى: (و تخونوا أماناتكم) [الأنفال: ٢٧] ^(٢) .

وقال السمين الحلبي بما قال به أبو حيان الأندلسي ، وذكر أنّ إعراب (وتدلوا بها) [البقرة: ١٨٨] بإضمار (أن) هو مذهب الأخفش^(٣)، وقد تقدم أنّ الأخفش أجاز الوجهين ، وقد سبقه في ذلك الفراء ، بل هذا ما أجازَه جمهور المفسرين من دون أن ينوّهوا بما نوّه به أبو حيان الأندلسي .

وتبع الآلوسي أبا حيان ، فقال : (((وتخونوا أماناتكم) عطف على المجزوم أولاً ، والمراد النهي عن خيانة الله تعالى والرسول وخيانة بعضهم بعضاً ٠٠٠ وجوّز أبو البقاء أن يكون الفعل منصوباً بإضمار (أن) بعد الواو في جواب النهي ، كما في قوله :

لا تته عن خلق وتأتي مثله

والمعنى لا تجمعوا بين الخيانتين ، والأول أولى ؛ لأنّ فيه النهي عن كل واحد على حدته ، بخلاف هذا فإنّه نهى عن الجمع ، ولا يلزمه النهي عن كل واحد على حدته))^(٤)

وقد تقدم أنّ الآلوسي قال بخلاف قوله هنا ، في سورة البقرة ، كما أنّ القول بإضمار (أن) ومعنى المعية ، قال به الفراء ، والطبري ، والزجاج ، والنحاس ، ومكي القيسي ، والزمخشري ، وأبو البركات بن الأنباري ، قبل

(١) ينظر: البحر المحيط ٢ / ٩٤ .

(٢) ينظر:المصدر نفسه ٤ / ٦١٥ .

(٣) ينظر: الدر المصون، ١ / ٣٢١، ٢ / ٣٠١ ، ٥ / ٥٩٤-٥٩٥ . واللباب في علوم الكتاب ٩ / ٤٩٨ .

(٤) روح المعاني ٥ / ١٨٣ .

أن يقول به العكبري ، والقول ما قاله أبو حيان الأندلسي ، وقول الألوسي الذي تابعه في سورة الأنفال .

وقوله تعالى: (وَقَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ أَتَنْذَرُ مُوسَى وَقَوْمَهُ لِيُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَيَذَرَكَ وَآلِهَتَكَ) [الأعراف: ١٢٧] ((ويذرك) بالياء وفتح الراء عطفاً على) ليفسدوا) أي: للإفساد ، ولترتك وترك آلهتك ... ويجوز أن يكون النصب على جواب الاستفهام ، والمعنى: أنى يكون الجمع بين تركك موسى وقومه للإفساد، وبين تركهم إياك وعبادة آلهتك، أي : أن هذا مما يمتنع وقوعه))^(١).

وقوله تعالى: (إِنْ يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ فَيَظْلِلْنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ * أَوْ يُوقِفُهُنَّ بِمَا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ * وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا مَا لَهُمْ مِنْ مَحِيصٍ) [الشورى: ٣٣-٣٥]. قال الفراء: ((ويعلم الذين) مردودة على الجزم، إلا أنه صرف، والجزم إذا صرف عنه معطوفه نصب))^(٢).

وقال الزجاج: ((والنصب على إضمار (أن) ؛ لأن قبلها جزاء ، تقول: ما تصنع أصنع مثله وأكرمك))^(٣).

وقال الزمخشري: ((وأما النصب فللعطف على تعليل محذوف تقديره : لينتقم منهم ويعلم الذين يجادلون))^(٤) وذكر أن ما ذهب إليه الزجاج فيه

(١) البحر المحيط، ٤ / ٤٦٤، وينظر: الدر المصون، ٥ / ٤٢٣.

(٢) معاني القرآن، ٢ / ٣١٩، وينظر: الوسيط في تفسير القرآن المجيد للنيسابوري، ٤ / ٥٦ - ٥٧.

(٣) معاني القرآن وإعرايه للزجاج، ٤ / ٣٠٣.

(٤) الكشف، ٤ / ٢٢١.

نظر ؛ لأنَّ النصب بالفاء والواو في نحو: إن تأتني آتكَ وأعطيك ، مذهب ضعيف ^(١).

وذكر ابن عطية أنَّ (يَعْلَمَ) منصوب بـ(أَنْ) مضمرة بعد الواو التي هي كواو الصرف عند الكوفيين ، ونسب إلى أبي علي النحوي أنَّه قال: ((حَسُنَ النصب إذا كان قبله شرط وجزاء)) ^(٢).

وقال أبو حيان ما قاله الزجاج وما نسب إلى أبي علي النحوي واستبعد مذهب الزمخشري ^(٣)

والحقيقة أنَّ الذي نصب الفعل المضارع في الآيات التي تقدم ذكرها وإعرابها والتي على نحوها في اللغة والقرآن ، هو المعنى الذي تحملته الواو، وليس (أَنْ) المضمرة بعدها كما يذهب البصريون ، والدليل على ذلك أنَّ النصب بإضمار (أَنْ) لم يثبت عندهم إلَّا بعد التكلف في التأويل، فقد قالوا في البيت الذي استشهدوا به.

لا تنه عن خلق وتأتي مثله

((والصحيح أن الواو في ذلك عاطفة والفعل منصوب بـ (أَنْ) مضمرة بعد الواو إلَّا أنَّها ... عاطفة مصدرًا مقدرًا على مصدر مُتَوَهَّم)) ^(٤).

إنَّ صياغة المصدر من الفعل (تأتي) له ما يسوغه، فهو مثبت كما أنَّه منصوب، فيصح أن تجعله بتقدير: وأن تأتي، أمَّا صياغة المصدر من (لا تنه) فإنَّ النحاة أنفسهم يصرحون بأنَّ صياغة المصدر منه ليس لها ما يستند إليه البتة، بيد أنَّهم تخيلوا فيه المصدرية، لهذا سموه مصدرًا مُتَوَهَّمًا،

(١) ينظر: المصدر نفسه ٤ / ٢٢١.

(٢) المحرر الوجيز، ٣٨/٥.

(٣) ينظر: البحر المحيط: ٧ / ٦٩٠ - ٦٩١، والدر المصون، ٩ / ٥٥٨ - ٥٥٩.

(٤) الجنى الداني، ص ١٥٧، وينظر: رصف المباني، ص ٤٨٥ - ٤٨٦، ومغني اللبيب، ١ / ٣٦١، وشرح ابن عقيل، ٢ / ٣٥٣، وشرح التصريح على التوضيح، ٤ / ١٤٦.

ففي هذا التأويل أو التقدير : تكلف، وكذلك جعل الواو عاطفة ليصح التقدير مع إجماعهم على أنَّها بمعنى (مع) تكلف آخر، وقد التجأ إليهما البصريون لتسوية القول بأنَّ المضارع منصوب بـ(أن) مضمرة لا بالواو، وهذا ما يصرحون به، يقول الأخفش مثلاً: ((ثم أراد أن يعطف الفعل على الاسم فأضمر مع الفعل (أن) لأنَّ (أن) مع الفعل تكون اسماً فيعطف اسماً على اسم ، وهذا تفسير جميع ما انتصب من الواو والفاء))^(١) وذكر ابن السراج أن المنصوب بعد الواو على ضربين : ((أحدهما أن يعطف الفعل على المصدر نحو قولك : يعجبني ضَرَبُ زيد وتغضب ، تريد، وأن تغضب... فإذا نصبت فقد عطفت اسماً على اسم، ولولا أنَّك أضمرت (أن) ما جاز أن تعطف الفعل على الاسم ؛ لأنَّ الأسماء لا تعطف على الأفعال ، ولا تعطف الأفعال على الأسماء ؛ لأنَّ العطف نظير التنثية ، فكما لا يجمع الفعل والاسم في التنثية، كذلك لا يجتمعان في العطف))^(٢).

فالبصريون لما ذهبوا إلى أنَّ الواو واو عطف، قالوا : بإضمار (أن) ليصح جعل الواو عاطفة ، فيكون القول بأنَّ المضارع منصوب بـ(أن) مضمرة قول مختلف.

فالمضارع بعد الواو في الآيات المذكورة منصوب بمعنى المعية، أو معنى الجمع، وهذا ما يصرح به النحاة ، بصريين كانوا أم كوفيين، فالفراء يقول في إعراب قوله تعالى: (وتكتموا الحق) [البقرة: ٤٢] : ((وإن شئت جعلته نصباً على الصرف، كما تقول: ((لا تسرق وتتصدق، معناه، لا تجمع بين هذين كذا، وكذا))^(٣)، فقد جعل النصب بمعنى الجمع.

(١) معاني القرآن، ص ٥٣.

(٢) الأصول في النحو، ٢/ ١٥٥، ١٥٩.

(٣) معاني القرآن، ١/ ٨٤.

وقال الزمخشري: ((وتكتموا) جزم ... أو منصوب بإضمار (أن) والواو بمعنى الجمع))^(١).

وفي إعراب قوله تعالى: (وَتَذُلُّوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ) [البقرة: ١٨٨] ، قال أبو حيان: ((قال النحويون: إذا نصبتَ كان الكلام نهيًا عن الجمع بينهما))^(٢) ، ويقصد بالنحويين ، النحويين البصريين.

وقد مرَّ قوله عند إعراب قوله تعالى: (يَا لَيْتَنَّا نُرَدُّ وَلَا نَكْذِبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا) [الأنعام: ٢٧] : إن الواو هنا ((هي واو الجمع... يتعين مع النصب أحد محاملها الثلاثة، وهي المعية))^(٣).

وقد نصب المضارع في الآية ؛ لأنه أريد أن تكون بمعنى: يا ليتنا يجمع لنا الرد وترك التكذيب^(٤).

وقد ذكر سيبويه والنحاة أيضًا أن قول العرب: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، معناه: لا تجمع بينهما ؛ لذا وجب نصب (تشرب) على معنى المعية، وذكروا أنه إذا لم تكن الواو هنا بمعنى (مع) لما وجب نصب (تشرب) وإذا كانت عاطفة وجب جزم الفعل ، ممَّا يجعل المعنى فاسدًا ؛ لأنه سيعني النهي المطلق، وهو على فساده غير مراد، والمعروف أن العرب ذكروا هذا المثال ؛ لاعتقادهم بأن الجمع بين أكل السمك وشرب اللبن يورث أمراضًا خبيثة ومزمنة^(٥).

(١) (الكشاف، ١/ ١٣٥).

(٢) (البحر المحيط، ٢/ ٩٤).

(٣) (المصدر نفسه ٤/ ١٣٤).

(٤) (ينظر: شرح المفصل لابن يعيش، ٤/ ٢٣٨).

(٥) (ينظر: كتاب سيبويه، ٣/ ٤٢ - ٤٦، والمقتضب، ٢/ ٢٦، والأصول في النحو

١٥٩/٢ ، وعال النحو للوراق ص ٥٨٧).

وقال ابن هشام : ((وأما الفاء والواو فينتصب الفعل المضارع بـ(أن) مضمرة بعدهما وجوباً بشرطين : أحدهما : أن تكون الفاء للسببية والواو للمعية))^(١)

فقد اجمع النحاة على أنَّ الواو التي تنصب الفعل المضارع تفيد ((نفي الجمع بين الشيئين ... وهي بمعنى المصاحبة (مع))^(٢).

وهذه القضية التي يجمع عليها النحاة صرَّح بها ابن يعيش بقوله: ((وأما الواو فينصب الأفعال المستقبلية إذا كان بمعنى الجمع))^(٣) وابن عقيل بقوله: أن ((يقصد بها المصاحبة))^(٤).

فالمضارع لم ينصب بعد الواو بـ (أن) مضمرة كما يذهب البصريون، ولا بالواو نفسها كما يذهب الكوفيون، بل نصب بمعنى الجمع ، أو معنى المعية والمصاحبة الذي دلت عليه الواو، وإذا قال الفراء : إنَّه منصوب على الصرف، فقد عرف الصرف بأنَّ معناه : الجمع^(٥) ، وهذا ما ما نسب إليه، فقد ذكر الرضي أنَّ الفعل المضارع نصب بعد الواو عند الفراء على الخلاف ، أي: المعطوف فيها صار مخالفاً للمعطوف عليه في المعنى فخالفه في الإعراب، وإنَّما حصل التخالف، ها هنا، بينهما ؛ لأنَّه طرأ على الواو معنى الجمعية^(٦) ولهذا سُمِّيَتْ واو الجمع^(٧)

(١) شرح شذور الذهب ص ٢٧٤ .

(٢) رصف المباني، ص ٤٨٦ .

(٣) شرح المفصل، ٢٣٥ / ٤ .

(٤) شرح ابن عقيل، ٣٥٢ / ٢ .

(٥) معاني القرآن، ٨٤ / ١ .

(٦) ينظر : شرح الرضي، ٥٤ / ٤ .

(٧) ينظر : مفتاح العلوم للسكاكي ص ١٧٠، والإرشاد إلى علم الإعراب للكيشي

فهذه الواو إذن لو لم تفد معنى الجمعية أو معنى المصاحبة لما نصب الفعل المضارع بعدها .

وقد استشهد النحاة في باب نصب المضارع بـ(أَنْ) مضمرة بعد الواو بقول الله تعالى: (مَ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهِدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ) [إل عمران: ١٤٢].

قال الفراء : ((خَفَضَ الْحَسَنُ (ويعلم الصابرين) يريد الجزم ، والقراء ٠٠٠ تنصبه))^(١) و(يعلم) بالنصب ، كما هي قراءة القراء ، منصوب بإضمار (أَنْ) عند البصريين ((وقال الكوفيون هو منصوب على الصرف))^(٢)

وقال الطبري : ((وَنَصَبَ (ويعلم الصابرين) على الصرف ٠٠٠ والقراء في هذا الحرف على النصب ، وقد روي عن الحسن أنه كان يقرأ (ويعلم الصابرين) فيكسر الميم من (يعلم) لأنه كان ينوي جزمها على العطف به على قوله (ولمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ)^(٣)

وقال الزجاج : ((وَقَرَأَهَا الْحَسَنُ ٠٠٠ بالكسر على العطف ومن قرأ (ويعلم الصابرين) فعلى النصب بالواو))^(٤)

وقال أبو البركات بن الأنباري : ((ويعلم) منصوب على الصرف بتقدير (أَنْ) أي : لم يجتمع العلم بالمجاهدين والصابرين ، وزعم بعضهم أن قوله (ويعلم الصابرين) مجزوم بالعطف على قوله (ويعلم الله) ولكن فتح ولم يكسر تبعًا لفتحة اللام ، وهذا ضعيف ، والوجه : الأول))^(٥)

(١) معاني القرآن ١٦٦/١ .

(٢) إعراب القرآن للنحاس ١٥٥ ، ومشكل إعراب القرآن للقيسي ١٦٠/١ .

(٣) جامع البيان ١٣٨/٤ - ١٣٩ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٣٩٧/١ .

(٥) البيان في غريب إعراب القرآن ٢٢٣/١ .

وقال العكبري : ((يُقرأ بكسر الميم عطفاً على الأول ، وبضمها على تقدير: وهو يعلم ، والأكثر في القراءة الفتح ، وفيه وجهان : أحدهما : أنه مجزوم أيضاً ، لكن الميم لمّا حُرِّكت لالتقاء الساكنين حُرِّكت بالفتح اتباعاً للفتحة قبلها ، والوجه الثاني : أنه منصوب على إضمار (أن) والواو ها هنا بمعنى الجمع والتقدير : أظننتم أن تدخلوا الجنة قبل أن يعلم الله المجاهدين وأن يعلم الصابرين))^(١)

وقال القرطبي : ((وقال الزجاج : الواو ها هنا بمعنى (حتى) أي: ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم حتى يعلم الصابرين))^(٢) ولم أجد هذا القول عند الزجاج في كتابه : معاني القرآن وإعرابه .

والمشهور عند النحاة أن الواو في قوله تعالى: (ويعلم الصابرين) واو المعية و (يعلم) منصوب بإضمار (أن) والتقدير: وأن يعلم الصابرين^(٣) وهذه (الواو) عند الكوفيين واو الصرف، والصرف: أن يجتمع الفعلان بالواو أو (ثم) أو الفاء، وفي أوله جحد أو استفهام أو نهى، يمتنع العطف عليه ؛ لذلك ينصب الذي بعد واحد من هذه الحروف على الصرف ؛ لأنه مصروف عن معنى الأول، وذلك كقولهم : لا يسعني شيء ويضيق عنك. لأنَّ (لا) التي مع (يسعني) لا يحسن إعادتها مع قوله (ويضيق عنك)^(٤)

فواو (ويعلم) الثانية ليست عاطفة ، بل هي واو المعية بمعنى (مع) عند النحاة والمفسرين ؛ لذلك جعل الزجاج الآية، بمعنى: ولم يجتمع العلم

(١) التبيان في إعراب القرآن ٢٣٢/١ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن ٢٢٠/٤ .

(٣) ينظر : كتاب سيبويه ٤٤/٣ ،

(٤) ينظر : جامع البيان ١٣٨/٤ - ١٣٩ .

بالجهاد والعلم بصبر الصابرين ، وجعلها الأنباري بتقدير: ولم يجتمع العلم بالمجاهدين والصابرين. (١)

وهذا الإعراب لا يصح معناه، فقول العرب مثلاً: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، بنصب (تشرب) معناه: لا تجمع بين أكلهما، ولو جزم لكان المعنى: لا تأكل السمك مطلقاً، ولا تشرب اللبن مطلقاً، والجزم يكون عند جعل الواو عاطفة، وقد أبعد هذا الاحتمال ؛ لأنه به لا يصح المعنى، وقول الشاعر:

ولُبِسُ عباءة وتَقَرَّ عيني ولُبِسُ عباءة وتَقَرَّ عيني

معناه، بنصب (وتقَرَّ): أن تجمع بين لبس العباءة وقرة العين، فيقال : إنهما جميعاً أحب من لبس الشفوف، وليس المقصود أن لبس العباءة وحدها أحب من لبس الشفوف

ففي نحو هذين المثالين قد فهم قصد الجمع بين فعليهما، لكن ما المقصود من نفي الجمع بين علم الله بالمجاهدين وبين علمه بالصابرين؟! إذ ما معنى هذا الكلام؟! إنَّه لا يعقل أن يكون هو المعنى المراد، وإنما المراد نفي الجمع بين دخول عباد الله الجنة ، وبين علمه بالمجاهدين والصابرين، فمن جاهد وصبر دخل الجنة ، وإلا فلا، فدخول الجنة وعدم الجهاد والصبر لا يجتمعان ، وهذا المعنى الذي لا يستقيم سياق الآية إلا به يحتم جعل (الواو) (ويعلم) واو عطف، سواء نصب بعدها الفعل ، أم رفع ، أم جزم ، فقوله تعالى: (ويعلم الصابرين) مشارك لقوله تعالى: (ولما يعلم الله جاهدوا منكم) في الحكم، فهو معطوف عليه، أما نصب الفعل (ويعلم) الثاني فلم يكن لقطعه في المعنى عن (يعلم) الأول، وإنما كان هذا القطع لغرض بلاغي ، فكل من الجهاد والصبر يتميز من الآخر بميزة وفضل،

(١) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٣٩٧/١ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢٢٣/١ .

وقد صرح الحديث النبوي بعد الصبر جهادًا وتفضيله على الجهاد في ساحة القتال^(١)

فالجهاد شدة وعناء وتضحية بالنفس. فمُيز العلم به بتقديمه، والجهاد حالة مؤقتة ، أما الصبر فحالة دائمة أطول وأوسع اختبارًا وبلاءً فمُيز العلم به بنصب الفعل وقطعه لفظًا لا معنىً.

فالآية الكريمة التي تقدم ذكرها لم ينصب فيها المضارع بعد الواو لما ذهب إليه النحاة ، بل نصب لأمر بلاغي .

المبحث الثالث : القول الفصل في تعيين الناصب للفعل المضارع :

تبين من خلال المبحثين السابقين أنَّ للنحاة ثلاثة أقوال في ناصب

الفعل المضارع

الأول : أنَّ الفعل المضارع منصوب بالحرف نفسه .

الثاني : أنَّه منصوب بإضمار (أن) .

الثالث : أنَّه منصوب على الصرف ، أو على الخلاف .

وقد أشرنا فيما تقدم في عدة مواضع أنَّ الفعل المضارع لم ينصب بالحرف ، بل بالمعنى الذي دل عليه ، وفيما يأتي تأكيد لهذه الحقيقة ، فصلها من خلال ثلاث قضايا مرت الإشارة إليها.

١- الفعل المضارع الذي يرد منصوبًا بعد (حتى)، و(اللام)،

و(الواو) و(أو)، والفاء، لم يكن منصوبًا ب (أن) مضمرة بعد هذه الأحرف ، بل هو منصوب بهذه الأحرف نفسها، بمعانيها التي تضمنتها ، وهذه القضية لم يقل بها الكوفيون فحسب، بل قال بها أبو عمر الجرمي من البصريين، كما نسب إليه^(٢) ، وقال بهذا الزجاج^(٣) وذكر أبو جعفر النحاس

(١) ينظر : عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين لابن قيم الجوزية ص ٣١ ، ٦٦ ، ٦٧ .

(٢) ينظر: الحل في إصلاح الخل لابن السيد البطليوسي، ص ٢٥٤ - ٢٥٥ ،

والإنصاف في مسائل الخلاف، ٢ / ٥٥٥ ، وشرح الرضي على الكافية، ٤ / ٥٤ .

أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: ((لَا تُضْرِبْ زَيْدًا وَتَأْخُذْ مَالَهُ ، نَصَبْتَ (تَأْخُذْ) بِوَاوِ الصَّرْفِ))^(٢) وَقَالَ أَيْضًا بِالنَّصْبِ بِهَذِهِ الْأَحْرَفِ الزَّجَاجِي^(٣)، وَقَالَ بِهَذَا أَيْضًا الْحِيدَرَةُ الْيَمْنِي ، وَأَكَّدَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ نَصْبُ الْمُضَارِعِ بِ (أَنْ) مُضْمَرَةً بَعْدَ الْأَحْرَفِ الْمَذْكُورَةِ ، بِدَلَالَةِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِعْمَالُ (أَنْ) وَهِيَ مَحْذُوفَةٌ^(٤) .
وَكَيْفَ يَصِحُّ أَنْ تَعْمَلَ (أَنْ) وَهِيَ مُضْمَرَةٌ وَجُوبًا لَا جَوَازًا فَحَسَبَ ، بَلْ ذَهَبَ النَّحَاةُ إِلَى أَنَّ (أَنْ) لَا تَعْمَلُ مَعَ الْحَذْفِ ، وَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ قَالَ أَبُو الْبَرَكَاتِ بْنُ الْأَنْبَارِيِّ : ((وَأَنَّ) الْمَشْدَدَةُ لَا تَعْمَلُ مَعَ الْحَذْفِ فَـ(أَنْ) الْخَفِيفَةُ أَوْلَى أَنْ لَا تَعْمَلَ لَوَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ (أَنَّ) الْمَشْدَدَةُ هِيَ الْأَصْلُ وَ(أَنْ) الْخَفِيفَةُ فَرَعٌ عَلَيْهَا ، وَلَا خِلَافَ أَنَّ الْأَصْلَ أَقْوَى مِنَ الْفَرَعِ ، فَإِذَا لَمْ يَعْمَلِ الْأَصْلُ مَعَ الْحَذْفِ ، مَعَ كَوْنِهِ أَقْوَى ، فَلَا يَعْمَلُ الْفَرَعُ مَعَ كَوْنِهِ أَوْعَفَ ، كَانَ ذَلِكَ مِنْ طَرِيقِ أَوْلَى .

وَالْوَجْهَ الثَّانِي : أَنَّ (أَنَّ) الْمَشْدَدَةُ مِنْ عَوَامِلِ الْأَسْمَاءِ ، وَ(أَنْ) الْخَفِيفَةُ مِنْ عَوَامِلِ الْأَفْعَالِ ، وَلَا خِلَافَ أَنَّ عَوَامِلِ الْأَسْمَاءِ ، أَقْوَى مِنْ عَوَامِلِ الْأَفْعَالِ ، وَإِذَا لَمْ تَعْمَلِ (أَنَّ) الْمَشْدَدَةُ مَعَ الْحَذْفِ ، وَهِيَ أَقْوَى ، فَلَا تَعْمَلِ (أَنْ) الْخَفِيفَةُ مَعَ الْحَذْفِ ، وَهِيَ أَوْعَفَ ، كَانَ ذَلِكَ أَوْلَى^(٥) .

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، ١ / ٩٤ ، ٢٤٦ ، ٤٠٦ ، ٤٨٦ .

(٢) التفاحة في النحو، ص ١٩ .

(٣) ينظر: الجمل للزجاجي، بتحقيق أبي شنب، ص ٢٠٣ ، ١٩٨ ، وبتحقيق الحمد، ص ١٨٧ ، وحروف المعاني للزجاجي، ص ٣٨ - ٣٩ ، والحلل لابن السيد البطليوسي، ص ٢٥٤ - ٢٥٥ .

(٤) ينظر: كشف المشكل في النحو، ص ٥٤٤ - ٥٤٧ .

(٥) الإغراب في جمل الإعراب ، ولمع الأدلة في أصول النحو ص ١٣٨ .

بيد أنَّ النحاة على الرغم من ذلك ، أجازوا أن تعمل (أن) وهي مضمرة ، فقد قال الوراق : ((إنَّه لم يجز إضمار (أن) في كلِّ موضع ؛ لأنَّه عامل ضعيف ، وليس من شرط العامل الضعيف أن يعمل مُضمراً ، وإنَّ جاز إضماره في هذه المواضع ؛ لأنَّ هذه الحروف ٠٠٠ صارت عوضاً منها))^(١).

ويعني بالحروف الأحرف النَّاصبة بإضمار (أن) ، بحجَّة أنَّ حروف العطف لا يجوز أن تعمل^(٢).

وكيف يصحُّ أيضاً أن تكون أحرف العطف عوضاً عن (أن) مع وجود فروق أساسية بينهما ؟! ف(أن) عاملة ، وأحرف العطف غير عاملة ، و(أن) مختصة بالدخول على الأفعال ، وأحرف العطف غير مختصة ، أي : تدخل على الأسماء والأفعال ، كما أنَّ النحاة قد أجمعوا على أنَّ أحرف العطف لا تكون عوضاً عن (أن) إلَّا بعد تجرُّدها من معنى العطف إلى معنى آخر .

وكذلك ذهبوا إلى أنَّ المضارع لا ينصب بـ(حتى) ولام الجحود ولام التعليل ؛ لأنَّها أحرف جر ؛ ثبت ذلك من خلال مجيئها خافضة لأسماء^(٣) بل هو منصوب بإضمار (أن) بعد هذه الأحرف .

ومن المعروف أنَّ الأحرف الناصبة بإضمار (أن) ، كما ثبت دخولها على الأسماء ، فقد ثبت أيضاً دخولها على الأفعال ، فلا يصح الادِّعاء أنَّها في الأصل أحرف عطف أو أحرف جر ؛ لاتحادها معها باللفظ والشكل ، ثمَّ نزع استناداً إلى ذلك أنَّها كأصلها مهملة أو جازة ، والذي ينبغي أن يقال في هذه المسألة : إنَّ (أو) والواو والفاء التي جاء

(١) علل النحو ص ٥٨٣ .

(٢) المصدر نفسه ص ٥٨٢ ، ٥٨٦ .

(٣) ينظر : علل النحو ص ٢٧٣-٢٧٤ .

بعدها الفعل المضارع منصوبًا ، هي غير أحرف العطف ، وكذلك (حتى) واللام الناصبتين للفعل، هما غير (حتى) واللام الخافضتين للاسم ، شأنها مثلًا في ذلك شأن (ما) الشرطية الاسمية العاملة، التي هي غير (ما) المصدرية الحرفية المهملة ، وشأن (إن) الشرطية المختصة بالدخول على الأفعال ، التي هي غير (إن) النافية غير المختصة التي تدخل على الأفعال والأسماء .

والجدير بالذكر أنَّ هذا ما ذهب إليه النحاة في (كي) ، إذ جعلوها حرفًا مشتركًا ، فتكون عندهم تارة حرف جر ، من عوامل الأسماء ، بمعنى لام التعليل ، وتارة حرفًا بمنزلة (أن) من عوامل الأفعال ^(١)

٢- كون الفعل المضارع منصوبًا بالمعنى الذي دل عليه الحرف ، لا بالحرف نفسه حقيقة لا شك فيها ، وقد صرح البصريون بهذه الحقيقة عندما احتاجوا إلى ذكرها ، فقد قال المالقي ليردَّ على الكوفيين الذين يذهبون إلى أنَّ المضارع منصوب بالحرف نفسه : (واعلم أنَّ (أو) هذه ... خلاقًا للكوفيين فإنهم ينصبون بها نفسها، ولو كانت ناصبة بنفسها لكانت ناصبة في كل موضع، فعدم اطراد ذلك دلَّ على فساد مذهبهم) ^(٢).

وقال: (واعلم أنَّ الفاء... لا تنصب بنفسها عند البصريين بل بإضمار (أن) المقدرة ؛ إذ لو نصبت بنفسها، كما زعم الكوفيون، لنصبت في كل موضع)) ^(٣).

وقال: إنَّ الواو ((لو كانت ناصبة بنفسها لنصبت في كل موضع يقع بعدها الفعل في العطف)) ^(٤).

(١) ينظر: علل النحو ص ٢٧١، والأشباه والنظائر للسيوطي ٢/٢٤٦.

(٢) رصف المباني، ص ٢١٣.

(٣) المصدر نفسه ص ٤٤٣.

(٤) المصدر نفسه ص ٤٨٦.

وأرى أنَّ تصريح المالقي بهذه الحقيقة يهدم قضية العامل برمتها عند النحاة البصريين ؛ لأنَّ الشائع في كتب النحو ، أنَّ العوامل جميعها لفظية، وأنها تعمل بنفسها ، إلّا عامل المبتدأ فالعامل فيه هو معنى الابتداء^(١).
فما صرّح به المالقي هي الحقيقة ؛ ذلك أنَّ العمل لا يكون باللفظ نفسه سواء أكان اسمًا أم فعلًا أم حرفًا، بل بالمعنى الذي يدل عليه ، والدليل على ذلك أنَّه ثمة عوامل قد تجيء نفسها في مواضع مهمة غير عاملة، فلو كانت قضية العمل تعود إلى اللفظ نفسه لجاءت عاملة في كل موضع أو مهمة في كل موضع .

٣- إنَّ الأحرف التي ورد الفعل المضارع بعدها منصوبًا، عملت النصب في المضارع بالمعاني التي دلت عليها، وهذا ما اتفق عليه النحاة البصريون والكوفيون، حتى إنَّهم اشترطوا لتتصب أن تدل على المعنى المطلوب للعمل، فذكروا أنَّ الواو لا تعمل النصب في المضارع إلّا إذا أفادت معنى المعية ، وكذلك اشترطوا في الفاء معنى السببية، حتى سموها فاء السببية، وفي (أو) أنَّ تكون بمعنى (إلى أن) ، أو (إلّا أن) ، واشترطوا في اللام أنَّ تعمل أنَّ تدل على معنى التعليل، ثم عللوا عدم عمل هذه الأحرف بتجردها من هذه المعاني ، وهذا ما صرح به النحاة^(٢) ، حتّى ذكروا، مثلاً، عبارة ((والنصب على السببية))^(٣) ، وهي عبارة صريحة بأنَّ نصب المضارع بعد الفاء كان بهذا المعنى لا بالفاء نفسها ، وكذلك يقال الكلام نفسه في باقي الأحرف التي يرد بعدها المضارع منصوبًا.

(١) ينظر: شرح ابن عقيل ١ / ٢٠٠.

(٢) ينظر: معاني القرآن واعرابه للزجاج، ١ / ٣٩٣، وشرح اللمع لابي نصر الواسطي، ص ١٩١، والمختصر في النحو لابي منصور الجواليقي، ص ١١٢ وتسهيل الفوائد لابن مالك ص ٢٣٠-٢٣٢، وشرح الكافية لابن جماعة، ص ٣٧٥.

(٣) المقرب لابن عصفور، ص ٣٤٣ ، ٣٤٤ .

الخاتمة ونتائج البحث : نختم هذا البحث بذكر أهم ما توصلنا إليه

من نتائج ، نجلها فيما يأتي:

١-نواصب الفعل المضارع التي ذكرها النحاة وردت جميعها في

القران الكريم إلا (اذن) أمّا (إذا) الواردة في القران الكريم فهي حرف جواب.

٢-اللام التي سميت لام الجحود يلحظ فيها معنى العلة، بل هي

بهذا المعنى نصبت الفعل المضارع بعدها، لذا يمكن دمجها بلام التعليل.

٣- استعملت (أن) لتخليص الفعل المضارع للاستقبال غالباً .

٤-استعملت (أن) في الأساس لغرض الوصل وهي بهذا الغرض

عملت فيه النصب ، أمّا ما ألصق بها من معانٍ، كمعنى التعليل ، أو المفعول

لأجله ، أو معنى (إذ) ؛ فهو معنى السياق، أو معنى حرف مقدر قبلها، وليس

هو معنى (أن) نفسها.

٥-يُفرّق بين فاء السببية ولام التعليل بأنّ الأولى يكون ما قبلها سبباً

لما بعدها ، والثانية يكون ما بعدها سبباً لما قبلها ، أي : علّة له .

٦-لم يكن الفعل المضارع منصوباً بالأحرف ولا بـ(إن) مضمرة

بعدها ، بل هو منصوب بالمعاني التي دلت عليها ، وهي :

١- (أن) التي سميت (أن) المصدرية، وتنصب الفعل المضارع ؛ لأنّها

استعملت أداة وصل لتهيئة الفعل المضارع ليقع في المواقع التي لا يصح أن

يقع فيها إلا باستعمال (أن) .

٢-حتى: التي تفيد معنى الغائية .

٣-أو: التي تفيد معنى (حتى) أو (إلى أن) أو (إلا أن) .

٤-اللام التي تفيد معنى التعليل ، وتشمل اللام التي سميت لام الجحود .

٥-الواو التي تفيد معنى المصاحبة ، أو المعية ، أو معنى الجمع.

٦-الفاء التي تفيد معنى السببية.

٧-كي التعليلية.

٨- لن: وتنصب الفعل المضارع ؛ لقوة نفيها ، ولاختصاصها بنفي المستقبل
٧- أكثر نواصب الفعل المضارع وروداً في القرآن الكريم، هو (أن) التي
سميت (أن) الناصبة المصدرية، فقد وردت ناصبة للفعل المضارع في أكثر من
أربعمئة موضع، ثم تتلوها لام التعليل ، فقد وردت في أكثر من مئتي موضع ،
ثم (لن) التي وردت في مئة وستة مواضع ، و(حتى) التي وردت في تسعة
وسبعين موضعاً ، وفاء السببية التي وردت في خمسين موضعاً ، ووردت لام
الاجود ، كما سماها النحاة ، في خمسة عشر موضعاً ، وقد مرت المواضع
العشرة التي وردت فيها (كي)، و(لكي) ، أمّا الفاء والواو فقد اختلف في أغلب
مواضعها ما بين معنى النصب والعطف .

الدراسة الثانية

(أن) المخففة من الثقيلة المفتوحة الهمزة في القرآن الكريم

بسم الله ، والحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله
وصحبه ومن والاه..

أمّا بعد، فقد جعلتُ بحثي بعنوان: (أن) المخففة من الثقيلة في القرآن
الكريم، دراسة نحوية، ولفظة (في القرآن الكريم) تعني كتب التفسير وإعرابه،
ولفظة (دراسة نحوية) تعني : كتب النحو، والحقيقة أنّه لا يمكن لباحث جعل
بحثه يتعلق بدراسة أداة أو قضية نحوية في القرآن الكريم أن يتخلى عن
الرجوع إلى كتب النحو ؛ ذلك أنّ المفسرين أنفسهم يفسرون الآيات القرآنية
استناداً إلى ما ذهب إليه النحاة، كما أنّه ما من مفسر إلاّ وقد درس النحو
وتبنّى قواعده وسخرها لتفسير القرآن الكريم، بل هناك من جمع بين علمي
النحو والتفسير، فالزمخشري ، مثلاً ، هو صاحب المفصل في علم العربية ،
وصاحب الكشف، وأبو حيان الأندلسي صاحب منهج السالك في الكلام
على الفية ابن مالك، وصاحب البحر المحيط..

ومن أوجه التداخل التي لا يمكن الفصل بينها، في موضوع هذا البحث ، مثلاً ، أنه حين يتناول النحاة (أن) المخففة بالدراسة يستشهدون بالآيات القرآنية وبالشعر ولغة العرب على حد سواء ، والمفسرون حين يتطرقون إلى هذه الشواهد القرآنية نفسها بالتفسير ، يتطرقون إلى ما قاله النحاة في إعرابها وذكر المعنى الذي يقتضيه، بل يؤيدون صحة تفسيرهم بالشواهد الشعرية واللغوية التي استشهد بها النحاة.

لذلك لم اجعل بحثي بعنوان ((أن) المخففة من الثقيلة بين النحاة والمعرّبين والمفسرين) كما اقترحه عليّ أحد الخبراء ؛ لأنه ليس للمعرّبين والمفسرين مذهب نحوي مستقل عن مذهب النحاة ، أو متميز منهم ، أو مختلف عنهم ؛ لذلك عدتُ في هذا البحث ، وباقي بحوثي التي هي على شاكلته ، إلى أقوال النحاة وشواهدهم اللغوية ؛ لقوة صلتها بتحديد معنى (أن) المخففة وتفسيرها في كتب التفسير .

وقد ذهب النحاة إلى أن من أنواع(أن) المفتوحة الهمزة الساكنة النون : (أن) المخففة من الثقيلة.

و(أن) المخففة هذه ، تعدّ من المسائل النحوية التي كثر الكلام عليها في كتب النحو ، وكتب حروف المعاني ، وفي الدراسات الحديثة ، كدراسات لأسلوب القرآن ، للأستاذ الدكتور محمد عبد الخالق عزيمة، وكتاب بعنوان : (أن) المفتوحة الهمزة الساكنة النون في النحو العربي وأساليبها في القرآن الكريم، رسالة ماجستير ، إعداد عبد الستار مهدي علي ، بإشراف الدكتور نبهان ياسين ، وقد اطلعت على هذه الدراسات الحديثة ، فلم أجدّها تذكر شيئاً جديداً مخالفاً لما ذكره النحاة القدامى والمتأخرون ، وقد بدا لي من خلال اطلاعي على ما قاله النحاة قديماً وحديثاً ، أن في (أن) المخففة هذه عدة إشكالات ، لم أجد لها عندهم جواباً مقنعاً وتفسيراً واضحاً ؛ وهذا مما

دفعني إلى دراسة هذه الأداة ؛ لأدلي دلوي بشأنها ، وتفسير مسائلها ،
وتقديم الحل لإشكالاتها ، ومن الله الهدى والسداد

المبحث الأول : عمل (أن) المخففة وشروط معموليها :

المطلب الأول : اسم (أن) وشروطه : جعل سيبويه (أن) المخففة المفتوحة الهمزة في كل سياق وردت فيه بتقدير : أنه ، فقال : ((ومن ذلك (وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا) [النور: ٩] فكأنه قال : أنه غضب الله عليها ، لا تخفها في الكلام أبداً وبعدها الأسماء ، إلا وأنت تريد الثقيلة ، مضمرًا فيها الاسم ، فلو لم يريدوا ذلك لنصبوا ٠٠٠ فلما اضطررت إلى التخفيف ولم تضمر ، لم يغير ذلك أن تنصب بها ؛ كما أنك قد تحذف من الفعل فلا يتغير من عمله ، ومن ذلك قول الشاعر :

في فتيّة كسيوف الهند قد علموا أن هالك كل من يحفى وينتعل^(١)
كأنه قال : أنه هالك))^(٢) ، وفي المصحف (وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا) [النور: ٩] وقرأ نافع، وهو من القراء السبعة ، بتخفيفها وجعل (غَضِبَ) فعلاً ماضياً، ولفظ الجلالة (الله) فاعله^(٣) ، وقرأ يعقوب ، وهو من

(١) هذا البيت من بحر البسيط ، وهو للأعشى ، ميمون بن قيس ، وهو في ديوانه :
في فتيّة كسيوف الهند قد علموا أن ليس يدفع عن ذي الحيلة الحيل
وهو ضمن قصيدة مطلعها :

ودّع هريرة إن الركب مرتحل وهل تطيق وداعاً أيها الرجل

و تعدّ من المعلقّات ، ينظر : شرح ديوان الأعشى ، تقديم ، إبراهيم جزيني

، ١٣٨٨هـ = ١٩٦٨م ص ١٤٨ ، وشرح ديوان الأعشى ، تقديم ، نصر حنا ،

١٤١٩هـ = ١٩٩٩م ، ص ٢٨٤.

(٢) كتاب سيبويه ١٦٣-١٦٤ ، وينظر : ١٣٧/٢ ، ٧٤/٢ .

(٣) ينظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي بن أبي طالب القيسي ، ١٣٤/٢ ،

وإعرب القراءات السبع وعلها ، لابن خالويه الأصبهاني ص ٢٩٦ ، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي ، ٣٨٧/٨ .

القرأء العشرة (أَنْ غَضَبُ اللَّهِ عَلَيْهَا) بتخفيف (أَنْ) ورفع (غضب) على الابتداء ^(١).

وتبع المبرد سيبويه فقال : ((لو نصبتَ بها ، وهي مخففة ، لجاز ، فإذا رفعتَ ما بعدها فعلى حذف التنقيط والمضمر في النية)) ^(٢) ، وقال : ((لأنَّه لا يحذف منها التنقيط إلاَّ مع الإضمار)) ^(٣).

يفهم من كلام سيبويه والمبرد أنَّ (أَنْ) المخففة المفتوحة الهمزة تعمل عمل (أَنَّ) الثقيلة ، إمَّا أَنْ تعمل النصب في اسم ظاهر ، أو في اسم مضمر عند رفع الاسم بعدها ، وجاز عملها في الاسم الظاهر ، مع أنَّه قد حذف منها حرف ، تشبيهاً لها بالفعل الذي يعمل مع أنَّه قد حذف منه ، إلاَّ أَنْ عملها في اسم مضمر عند دخولها على مضارع مرفوع لا يجوز إلاَّ في حال الفصل بينهما بفاصل ، وهو (لا) أو (سوف) أو (السين) أو (قد) ، وعلل سيبويه المجيء بهذا الفاصل بقوله : ((وذلك لأنَّهم جعلوا ذلك عوضاً مما حذفوا من (أَنَّهُ)) ^(٤) ثم أضاف إلى هذا الشرط اللفظي شرطاً يتعلق بالدلالة ، وهو أَنْ يكون موضع (أَنْ) موضع يقين وإيجاب ^(٥) ، وتبعه في ذلك المبرد والنحاة ^(٦) .

(١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري ٢/٢٤٥ ، والدر المصون ٨/٣٧٨ ، والتسهيل لقراءات التنزيل ص ٣٥٠ .

(٢) المقتضب : ٢/٣٦١ .

(٣) المصدر نفسه : ٢/٣١ .

(٤) كتاب سيبويه : ٣/١٦٧ .

(٥) ينظر المصدر نفسه : ٣/١٦٦-١٦٧ .

(٦) ينظر : المقتضب ٢/٣١ ، والأصول في النحو لابن السراج ٢/٢١٩ .

وذكر أبو عبيدة المولود في الأرجح سنة ١١٠ هـ^(١) أنه من أجاز رفع المضارع في قوله تعالى (وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِئْتَةً) [المائدة: ٧١] ((كان الرفع على ضمير الهاء ، كأنه قال: أنه لا تكون))^(٢)

وذكر ابن برهان العكبري أنها ((لا تكون إلا عاملة واسمها ضمير الشأن واجب الحذف))^(٣) ((لا يظهر إلا للضرورة))^(٤) ف(أن) إذا خفت وجب عملها في ضمير الشأن المقدر^(٥) وذكر المرادي أن (أن) المخففة هي في الأصل مركبة من ثلاثة أحرف وأنها ((تنصب الاسم وترفع الخبر إلا أن اسمها لا يبرز إلا في ضرورة))^(٦) وبين ابن هشام أنها لا تعمل إلا بثلاثة شروط ، الأول : أن يكون اسمها ضميراً لا ظاهراً ، والثاني : أن يكون بمعنى الشأن، والثالث : أن يكون محذوفاً^(٧) ومن المفسرين من صرح بأن (أن) المخففة أصلها (أنه) ، ثم صارت (أن) بعد حذف التشديد وحذف الضمير^(٨) وذكر الأشموني أن اسمها ((حذف من اللفظ ونوي وجوده لا أنها

(١) ينظر: بغية الوعاة ٢/ ٢٤٥ ، والأعلام ، للزركلي، ٧/ ٢٧٢.

(٢) مجاز القرآن ، لأبي عبيدة، ص ٧٥.

(٣) شرح اللمع ، ١/ ٧٠، وينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري، ص ٢٥٩.

(٤) شرح ألفية ابن مالك لابن الناطم، ص ١٢٩.

(٥) ينظر: الأصول في النحو لابن السراج، ١/ ٢٨٧، ولباب الإعراب ، للفاضل الاسفراييني، ص ١٦٤، والبسيط في شرح الكافية ، لركن الدين الإستراباذي، رسالة دكتوراه، ٢/ ٩٧٤، ١١٧٢.

(٦) الجنى الداني، ص ٢٣٦.

(٧) ينظر: قطر الندى، ص ١٥٤، وأوضح المسالك، ١/ ٣٣٠.

(٨) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، ٣/ ٧، والوسيط في تفسير القرآن المجيد ، للواحي النيسابوري ٢/ ٢١١، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي ٢/ ١٣٧.

أنها تحملته، لأنها حرف، وأيضًا فهو ضمير نصب وضمائر النصب لا تستكن^(١).

وجاء في شرح التصريح ((يجب في اسمها كونه مضمراً لا مظهراً، محذوفاً لا مذكوراً....؛ لأنَّ (إن) المكسورة ثبتت إعمالها في الظاهر دون المفتوحة فقدروا عملها في المضمرة))^(٢) والمعروف أنَّ (أن) المفتوحة ، قد ثبت أيضاً إعمالها في الظاهر .

وعلى الرغم مما مرّ ذكره، وما جاء في شرح التصريح ، فإنَّ النحاة قد بينوا من جهة أخرى ، أنَّ مما يدل على إعمال (أن) المخففة في ضمير ظاهر ما حكى بعض أهل اللغة من إعمالها في المضمرة مع التخفيف قولهم: أَظَنَّ أَنَّكَ قَائِمٌ، وأَحَبُّ أَنَّهُ ذَاهِبٌ، بتسكين النون في المثالين، ويريدون: أَتَّكَ، وَأَنَّهُ، واستشهدوا بقول الشاعر:

فلو أَنَّكَ في يوم الرِّخَاءِ سألْتَنِي طلاقَكَ لم أبْخُلُ وَأَنْتَ صَدِيقُ^(٣)
فقد جاء اسم (أَنَّ) في هذه الشواهد اللغوية ضميراً ظاهراً من جهة، ولا يدل على ضمير الشأن من جهة أخرى. وقد يرد خبرها مفرداً لا جملة، كما في قول الشاعر:

بأنَّكَ ربيعٌ وغيثٌ مريعٌ وَأَنَّكَ هناك تكونُ الثَّمالا^(١)

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ١/ ٤٥٣.

(٢) شرح التصريح على التوضيح ٢/ ١٢٩.

(٣) هذا البيت من بحر الطويل، وهو في معاني القرآن للفراء ، بلفظة (فراقك) بدلاً من (طلاقك) ، وهو بلا نسبة في كتب النحو ، يصف الشاعر نفسه بالجود حتى لو سأله الحبيب الفراق لأجابه إلى ذلك كراهة ردَّ السائل ، وإن كانت في يوم الرِّخَاءِ ، وخصَّه بالذكر ؛ لأنَّ الإنسان ربما يفارق الأحباب في الشدة ، والمعنى : لو سألتني إخلاء سبيلك لم أمتنع ، مع ما أنت عليه من صدق المودة ، ينظر : معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٣، والإنصاف في مسائل الخلاف ، ١/ ١٩٠ ، والدر المصون للسمين الحلبي ، ٤/ ١٢١، ٦/ ٣٩٩، وحاشية الصبان ١/ ٤٥٣.

وكلا البيتين المذكورين وردت نون (أنك) ساكنة فيه، وتعرب الكاف ضميراً متصلاً في محل نصب ، اسم (أن) المخففة ، و(ربيع) خبرها^(٢)، وقد جاء في هذا الشاهد مفرداً لا جملة.

بل صرح سيبويه بجواز الإهمال والإعمال، وبجواز أن يقال: ((علمتُ أن عَمَرُو ذاهبٌ، وعلمتُ أن عَمْرًا ذاهبٌ))^(٣) وتبعه المبرد إلى أن (أن) المخففة يجوز إعمالها بنصب الاسم بعده^(٤).

وقد ذهب النحاة إلى أن إعمال (أن) المخففة في اسم ظاهر قليل عبّروا عن ذلك بقولهم : ((وقد يبرز اسمها وهو غير ضمير الشأن))^(٥).

وذكر السيوطي أن إعمالها هو الأرجح ، ويعني بذلك إعمالها في اسم مضمر، ثم ذكر أنّه لا يلزم أن يكون اسمها ضمير الشأن على الأصح، ونسب إلى ابن مالك أنّه ((لا يلزم أن يكون ذلك الضمير ضمير الشأن ، بل

(١) هذا البيت من بحر المتقارب ، وهو في معاني القرآن للفراء : بأنك الربيع ، نُسِبَ في كتب اللغة الى كعب بن زهير وليس في ديوانه ، ونُسِبَ إلى غيره ، وبلا نسبة ، يصف الشاعر الممدوح بأنّه ربيع كثير الخير وأنه غيث مريع خصيب ، ويصفه بأنّه ثَمال ، أي : مُعين ، يغيث الملهوف ويعين المحتاج ، ينظر : معاني القرآن للفراء ٢٣/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف ١٩١/١، وشرح التصريح ١٢٩/٢، وحاشية الصبان ٤٥٤/١.

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ، لأبي البركات بن الأنباري، ١/ ٢٠٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٥٤٩، والمقرب لابن عصفور، ص ١٧١، ومغني اللبيب لابن هشام، ١/ ٣١ وشفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي ١/ ٣٧٠، وشرح ألفية ابن مالك ، لابن جابر الهواري الأندلسي ٢/ ٥٢.

(٣) الكتاب، ٣/ ١٦٨ - ١٦٩.

(٤) ينظر: المقتضب للمبرد، ٢/ ٣١١، ٣٥٨، وإعراب القرآن للنحاس، ص ٣٩٠. والدر المصون، ٦/ ١٥٦.

(٥) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١/ ٣٨٣.

إذا أمكن عوده إلى حاضر ، أو غائب معلوم كان أفضل، لذلك قال سيبويه في قوله تعالى (وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ) [الصافات: ١٠٤] : ((إنَّه بتقدير : أَنْكَ يَا إِبْرَاهِيمُ))^(١).

المطلب الثاني : علة عمل (أن) استنادًا إلى نظرية العامل : تبين مما تقدم ذكره أنَّ النحاة والمفسرين ذهبوا إلى أن معمول (أن) المخففة ، وهو اسمها ، لا يكون إلا ضمير الشأن واجب الحذف ، وإذا ورد في اللغة ظاهرًا فهو شاذ لا يقاس عليه، وقد ورد في الشعر بصيغة ضمير، والضمير لا يكون إلا مبنياً ، وقد ورد اسمًا معربًا إلا أنه مرفوع غير منصوب ، كقول الأعشى ، الذي تقدم ذكره :

في فتية كسيوف الهند قد علموا أَنْ هَالِكُ كُلِّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَلُ
إِلَّا أَنَّهُمْ لَمْ يَتَّخِذُوا مِنْ وَرُودِ الْأَسْمَاءِ مَرْفُوعًا بَعْدَ (أَنْ) الْمَخْفَفَةِ دَلِيلًا
عَلَى أَنَّ (أَنْ) الْمَخْفَفَةَ مَهْمَلَةٌ ، بَلْ جَعَلُوهَا عَامِلَةً ، وَعَدُّوا مَعْمُولَهَا مَحْذُوفًا ؛
لذلك قال سيبويه : ((فَإِنَّ هَذَا عَلَى إِضْمَارِ الْهَاءِ وَالتَّقْدِيرِ : أَنَّهُ هَالِكُ))^(٢)
وقال المبرد: ((فَإِذَا رَفَعْتَ مَا بَعْدَهَا فَعَلَى حَذْفِ التَّنْقِيلِ وَالْمُضْمَرِ فِي
النِّيةِ))^(٣).

واستنادًا إلى ما ذهب إليه النحاة ، إلى أَنَّ اسم (أن) المخففة لا يكون إلا ضمير الشأن واجب الحذف، فإنه لا بد أن نتساءل : ما الذي دلَّهم على وجود هذا الاسم، وعلى أنه منصوب وعلى أن (أن) المخففة عاملة؟
توصَّل النحاة إلى أَنَّ (أن) المخففة من الثقيلة عاملة استنادًا إلى ما يأتي :

(١) همع الهوامع ٢/ ١٨٤ - ١٨٥ وينظر كتاب سيبويه ٣/ ١٦٣ - ١٦٤.

(٢) الكتاب ٢/ ١٣٧ ، ٣/ ١٦٤.

(٣) المقترض، ٢/ ٣١١.

١-إنَّ الأصل في العمل أن يكون للفعل ، أمّا الحرف فإنّه لا يعمل إلا إذا أشبه الفعل .

٢-إنَّ (((أنَّ)) الثقيلة عملت لمشابتها الفعل من خمسة أوجه ، أحدها : أنّها على ثلاثة أحرف ، كما أنّ الفعل على ثلاثة أحرف ، والثاني ٠٠٠ والثالث ٠٠٠ والرابع ٠٠٠ والخامس : أنّها في معنى الفعل ؛ لأنّها بمعنى ((أَكْذَبْتُ))^(١)

٣-إنَّ (أن) المخففة عملت ؛ لأنّها أشبهت الفعل من قبل أن أصلها (أنَّ) الثقيلة التي عملت لمشابتها الفعل لما تقدّم ذكره ، وإذا قيل : ((إنّما عملت (أنَّ) الثقيلة لشبهها بالفعل ، وقد عدم بالتخفيف فوجب أن لا تعمل))^(٢) فقد أجاب النحاة عن هذا التساؤل بقولهم الآتي :

٤-إنَّ (أن) اختلفت عن أصلها (أنَّ) الثقيلة ؛ ذلك أنه نقص منها حرف ، وهو حذف آخرها ، لذا يكون قد عملت لمشابتها الفعل المحذوف آخره ، فإنّه مع حذف آخره بقي عاملاً، نحو: لم يك زيدٌ منطلقاً^(٣) ، ((فإذا قال قائل : إنّما نصبته بـ(أنَّ) تشبيهاً بالفعل ، فإذا خففت زال شبه الفعل ، فالجواب : إنّ من الأفعال ما يحذف منه ، فيعمل عمل التام ، كقولك : ع

(١) الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلّة ، لأبي البركات بن الأنباري ص ١٣٩ ،

وينظر : المقتضب ١٠٨/٤ ، وشرح عيون الإعراب ص ١١١ .

(٢) المصدر نفسه ص ١٣٢ .

(٣) ينظر: الأصول في النحو لابن السراج، ١/ ٢٨٤، وكشف المشكل للحيدرة اليميني

١/ ٣٤٨ - ٣٤٩ ، والبسيط في شرح الكافية لركن الدين الإسترابادي، أطروحة

دكتوراه ، الجزء الاول، ص ٣٢٥ - ٣٢٦ ، وشرح الكافية لابن جماعة، ص ٥٩ ،

وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، ص ١٧٢ .

كلامي ، وقل الحق ، وشِ ثوبك ، وقِ زيِّداً ، فكذلك (أن) جاز حذفها وإعمالها^(١)

وقد ذهب النحاة والمفسرون إلى أنَّ الأصل والأكثر في (إن) المكسورة المخففة الإهمال ، فهي من هذا الجانب تخالف (أن) المخففة المفتوحة التي يكون إعمالها هو الأصل والأكثر، وقد سوغ النحاة هذا الاختلاف بقولهم : إنَّ (أن) المخففة المفتوحة الهمزة عملت ولم تعمل أختها المكسورة ؛ لأنها أكثر شبهاً منها بالفعل لفتح أولها^(٢).

وسوغوه أيضاً بقولهم : إنَّ المفتوحة الهمزة لا بد من إعمالها من قبل أنها تطلب ما بعدها من وجهين، الأول: طلب العامل للمعمول، والثاني : طلب الصلة للموصول، وأمَّا المكسورة ، فإنَّها تطلب ما بعدها طلب العامل للمعمول فحسب، وما طلب شيئين يكون أقوى مما طلب شيئاً واحداً ؛ لذلك عملت المفتوحة ولم تعمل المكسورة، وكان لها من دونها اسم معمول مضمّر^(٣).

وهذا تعليل مختلق باد فيه التكلف ؛ لأنه قصد به حل مشكلة ما كان ينبغي أن تكون، فالنحاة مثلاً يجمعون على أنَّ الأسماء الموصولة لا تعمل في صلتها، و (ما) مثل (أن) حرف موصول مصدري ولا يعمل.

المطلب الثالث : علّة عمل (أن) استناداً إلى أصلها : تبين مما مر تفصيله أنَّ النحاة ذهبوا إلى أنَّ (أن) المخففة هي في الأصل (أنّ) الثقيلة

(١) إعراب القراءات السبع وعللها ، لابن خالويه الأصبھاني ص ١٧٣

(٢) ينظر: البسيط في شرح الكافية، الجزء الثاني، ١١٧٣، وشرح التصريح على التوضيح، ٢/ ١٢٩، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ١/ ٤٥٤.

(٣) ينظر: شرح اللمع لأبي نصر الواسطي، ص ٦٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٥٤٩ - ٥٥٠، وائتلاف النصرة، ص ١٧١، وحاشية الصبان على شرح الأشموني، ٤٥٤-٤٥٥.

لذلك قال سيبويه : ((لا تخفف (أن) في الكلام وبعدها الأسماء إلا وأنت تريد الثقيلة))^(١) وقال الأخفش : ((لا أعلم الثقيلة إلا أجود في العربية ؛ لأنك إذا خففت فالأصل الثقيلة ، فتخفف وتضمّر الشأن))^(٢).

وقد سموها المخففة من الثقيلة ، ويعنون بذلك : أنها كانت ثقيلة في الأصل ثم خففت ؛ لذلك عملت عمل ما كانت عليه في الأصل ، وهذه هي علة عملها عندهم ، إلا أن هذه العلة لا يعول عليها ؛ لأن هذه القضية ، وإن أجمع عليها النحاة لا تعد حقيقة مسلماً بها ، فكل أداة وظيفتها وعملها ومعناها وكيانها المستقل ، ولم لا يقال العكس من ذلك ؟ : إن (أن) الخفيفة هي الأصل ، وأن تثقيلها يكون عندما يراد منها التوكيد الاسم الذي يليها ، وهو الذي اقتضى نصب الاسم ، والعمل يأتي من قوة اللفظ والمعنى . كما يقول ابن جني^(٣).

فليس من دليل يثبت أن العرب استعملوا (أن) الثقيلة قبل (إن) الخفيفة ، ليقال : إن الثانية جاءت من تخفيف الأولى ، هذا من وجه ومن وجه آخر : إنه لو صح ما ذهب إليه النحاة فهذا يعني أن العرب ما خففوا (أن) إلا لإزالة توكيدها الذي اقتضى إلغاء عملها ، ولجعلها صالحة للدخول على الجملة الاسمية والفعلية على حد سواء ، شأنها في ذلك شأن (لكن) الساكنة النون ، فإنها جعلت على ضربين : ((مخففة من الثقيلة ، وهي حرف لا يعمل لدخولها بعد التخفيف على الجملتين ، وخفيفة بأصل الوضع))^(٤).

(١) الكتاب ، ٣ / ١٦٣ - ١٦٤ .

(٢) الوسيط في تفسير القرآن المجيد ، للواحدى النيسابوري ٣ / ٣٠٧ .

(٣) ينظر : الخصائص ٣ / ٢٦٤ .

(٤) مغني اللبيب ، ١ / ٢٩٢ .

وقد صرح بعض النحاة بأنَّ تخفيف (أَنَّ) أُريد به ((توهين تأكيدها ، وهو بمنزلة تأكيد واحد ، والتشديد بمنزلة تأكيدين))^(١).

فاسم (أَنَّ) منصوب بتثقيل (أَنَّ) ، وما تضمنه هذا التثقيل من معنى التوكيد، فإذا خُففت خف تأكيدها وقل عملها.

وعلى أية حال ، فإنَّ (أَنَّ) المخففة إذا وردت عاملة فان عملها يكون ظاهراً، وقد تقدم أنَّ سيبويه أجاز في اللغة إعمالها فأجاز أنَّ يقال : علمتُ أنَّ عمروً ذاهبٌ ، وعلمتُ أنَّ عمروً ذاهبٌ ، وذكر ابن الشجري أنَّه إذا وليها الاسم ففيها مذهبان ، أنَّ تنصبه على نية تثقيلها تقول: علمتُ أنَّ زيداً قامَ، والثاني : تعملها في مضمَر محذوف وهو ضمير الشأن وترفع الجملة بعدها خبراً عنها^(٢) ومثل هذا ذكر البطلوسي^(٣) فقد دل المثال: علمتُ أنَّ عمروً ذاهبٌ ، أو علمتُ أنَّ زيداً قام (بتسكين النون) على أنَّ (أَنَّ) عاملة لنصب (عمراً) ، أو (زيداً)، بعدها فهذا يقتضي أنَّ (أَنَّ) مهملة إذا ورد (عمرو) ، أو (زيد) مرفوعاً وقلنا : علمتُ أنَّ عمروً ذاهبٌ أو علمتُ أنَّ زيداً قام، أما جعل (أَنَّ) عاملة بتقدير معمول لها فهو على بعده عن الحقيقة والصواب تكلف شديد لا مسوغ له .

المطلب الرابع : خبر (أَنَّ) المخففة وشروطه : لما ذهب النحاة إلى أنَّ اسم (أَنَّ) المخففة لا يكون إلا ضميراً محذوفاً كان من البديهي أنَّ يعدوا صلتها في موضع الخبر وكان من البديهي أيضاً أنَّ لا يكون هذا الخبر عندهم إلا جملة اسمية ، أو فعلية ؛ لأنَّ الصلة لا تكون إلا كذلك.

لذلك ذكروا أنَّ خبر (أَنَّ) المخففة لا يكون إلا جملة ، فإذا كان جملة اسمية لم تحتج إلى فاصل ، كقوله تعالى : (وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ

(١) كشف المشكل ٣٦١/١.

(٢) ينظر : ما لم ينشر من الأمالي الشجرية ضمن كتاب نصوص محققة ص ٤١٨.

(٣) ينظر: الحل في إصلاح الخلل ص ٣٨٤.

لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) [يونس: ١٠] إِلَّا إِذَا قُصِدَ النَفْيُ فَيَفْصَلُ بَيْنَهُمَا بِحَرْفِ النَفْيِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: (وَأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ) [هود: ١٤] وَإِذَا كَانَ خَبَرُهَا جُمْلَةً فَعَلِيَّةً فَإِنَّهَا لَا تَحْتَاجُ إِلَى فَاصِلٍ إِذَا كَانَ دَعَاءٌ خَيْرَ كَقَوْلِهِ: تَعَالَى: (ثَوْدِي أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ) [النمل: ٨] ، أَوْ دَعَاءٌ شَرٍّ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: (وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا) ^(١) (النور: ٩) أَوْ جَامِدٌ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: (وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدْ أَفْتَرَبَ أَجْلُهُمْ) (الأعراف: ١٨٥) فَإِذَا لَمْ يَكُنْ دَعَاءٌ وَلَا جَامِداً وَجِبَ الْفَصْلُ بَيْنَهُمَا إِلَّا مَا شَذَّ ، وَالْفَاصلُ أَحَدُ أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ، الْأَوَّلُ: (قَدْ)، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: (وَنَعْلَمُ أَنْ قَدْ صَدَقْتُنَا) [المائدة: ١١٣].

وَالثَّانِي: حَرْفُ التَّنْفِيسِ وَهُوَ السِّينُ أَوْ سَوْفَ كَقَوْلِهِ: (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى) (المزمل: ٢٠).

وَالثَّالِثُ النَفْيُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: (أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا) (طه: ٨٩) وَقَوْلِهِ تَعَالَى (أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ) (القيامة: ٣) .
وَالرَّابِعُ (لَوْ) كَقَوْلِهِ تَعَالَى: (وَأَلَوْ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَهُمْ مَاءً غَدَقًا) (الجن: ١٦) وَقَوْلِهِ تَعَالَى (وَأَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ أَهْلِهَا أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصْبَنَاهُمْ بِنُقُوبِهِمْ) (الأعراف: ١٠٠) ^(٢) وَعَلَى الْأَخْفَشِ هَذَا الْفَصْلُ بِقَوْلِهِ: ((وَلَكِنْ هَذِهِ إِذَا خُفِفَتْ ، وَهِيَ إِلَى جَنْبِ الْفَعْلِ ، لَمْ يَحْسَنْ

(١) قَرَأَ نَافِعٌ وَهُوَ مِنَ الْقُرَاءِ السَّبْعَةِ (وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا) بِتَخْفِيفٍ (أَنْ) وَكَسَرَ الضَّادَ وَفَتَحَ الْبَاءَ فِي (غَضِبَ) بِجَعْلِهِ فِعْلاً مَاضِياً ، وَرَفَعَ لَفْظَ الْجَلَالَةِ بِجَعْلِهِ فِعْلاً ، يَنْظُرُ : إِعْرَابُ الْقُرَاءَاتِ السَّبْعِ وَعَلَّلَهَا ، لَابِنْ خَالَوِيهِ الْأَصْبَهَانِي ص ٢٩٦ ، وَالتَّسْهِيلُ لِقُرَاءَاتِ التَّنْزِيلِ ، الْجَامِعُ لِلْقُرَاءَاتِ الْعَشْرِ ، ص ٣٥٠ .

(٢) يَنْظُرُ: كِتَابُ سَيَبُويهِ، ٣/ ١٦٧-١٦٨ ، وَالْغَرَةُ الْمُخْفِيَةُ شَرْحُ الدَّرَةِ الْأَلْفِيَّةِ لَابِنْ الْخَبَّازِ ٢/ ٤٤٧ ، وَالْمَقْرَبُ لَابِنْ عَصْفُورٍ ، ص ١٧٢ ، وَالْجَنَى الدَّانِي ، ص ٢٣٧ ، وَشَرْحُ شَذُورِ الذَّهَبِ ، ص ٢٨٣ ، وَشَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ ، ١/ ٣٨٦-٣٨٨ ، وَشَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ ١/ ٤٥٥-٤٥٦ .

إِلَّا معها (لا) حتى يكون عوضاً من ذهاب التنقيط والإضمار^(١) وعلة الزمخشري بقوله : (والمفتوحة يعوض عما ذهب منها أحد الأحرف الأربعة: حرف النفي و (قد) و (سوف) والسين)^(٢) فهذا هو شأن هذه الأحرف ((أن تكون فاصلة بينها وبين الأفعال على سبيل العوض من تشديد (أَنَّ))^(٣) أي ((لتكون عوضاً عن المحذوف وهو اسمها ، مع إحدى النونين ، أو لئلا تلتبس بالمصدرية))^(٤) .

وأوضحوا هذه العلة بأنَّ العرب استقبحوا أن يحذف اسم (أن) وأن يليها ما لم يكن يليها من الفعل بلا حاجز بينهما ، فإذا وجد الحاجز جاز كقوله تعالى : (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ) [المزمل: ٢٠] ^(٥).

والحقيقة أنَّه ليس ثمة اسم محذوف لـ(أن) المخففة في الأمثلة التي تقدم ذكرها، وما قيل عن ورود خبرها جملة فعلية أو اسمية ، فقد جاء من باب أَنَّ (أن) بعد تخفيفها أهملت من جهة ، وصلح دخولها على الجملة الفعلية والاسمية على حد سواء من جهة أخرى ، ولا اسم محذوف في الحاليين.

أمَّا عن الأحرف التي عدوها فواصل وأوجبوا وجودها بين (أن) المخففة وخبرها الواقع فعلاً متصرفاً فهي فواصل مختلفة ؛ لأنه في الحقيقة ما جيء بها لغرض الفصل، بل حاجة الجملة الفعلية إلى أغراضها ومعانيها في التحقيق والاستقبال والنفي والشرط ، فهي كما قالوا عن (لا) في الجملة

(١) معاني القرآن ص ٨٩.

(٢) المفصل في علم العربية، ص ٣٨٥.

(٣) المحرر في النحو ٦٤٠/٢ ، وينظر : ١٠٧٨/٣ .

(٤) حاشية محمد الخضري على شرح ابن عقيل ١ / ١٤٠ .

(٥) ينظر: الأصول في النحو لابن السراج ١ / ٢٩٠ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ٢٠٤ - ٢٠٥ ، والحجة في القراءات السبع لأبي علي الفارسي ٥ / ٣١٥ .

الاسمية (وَأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ) [هود: ١٤] فإنهم لم يعدوها حرفاً فاصلاً، بل حرف جيء به لغرض النفي .

والقول بأنَّ (أَنْ) عاملة مذهب البصريين، أمّا الكوفيون فقد نسب إليهم بأنها لا تعمل عندهم لا في ظاهر ولا في مضمّر^(١).

المبحث الثاني : الغرض الأساسي من استعمال (أَنْ) :

المطلب الأول : (أَنْ) والمصدرية : يذهب النحاة إلى أَنَّ (أَنْ) المخففة ثلاثية الوضع ، وهي مصدرية أيضاً شأنها شأن (أَنَّ) الثقيلة و(أَنْ) المصدرية الناصبة للفعل المضارع، تؤول هي وما بعدها بمنزلة المصدر الصريح^(٢).

ومن المعروف أَنَّ ((الفعل يدل على شيئين : الحدث والزمان فقام) يدل على قيام في زمن ماضٍ، والقيام، وهو أحد ركني الفعل، وهو المصدر))^(٣) بل الفعل يدل على شيء ثالث وهو اسم الذات، فلا بد للفعل من فاعل ظاهر أو مستتر ، والمصدر المؤول كثيراً ما يكون مؤلفاً من (أَنْ) والفعل ، أو (أَنْ) وجملة اسمية يكون خبرها جملة فعلية، وهذا يعني أَنَّ ما سمي المصدر المؤول هو غير المصدر الصريح ، فالمصدر المؤول كما تبين يدل على الذات والحدث وزمن معين، في حين أَنَّ المصدر الصريح يدل على الحدث فحسب، وقد أكد ابن قيم الجوزية حقيقة هذا الفرق بينهما^(٤).

(١) ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي ٢/ ١٥١، والجنى الداني، ص ٢٣٨.

(٢) ينظر: الجنى الداني، ص ٢٣٨، ومغني اللبيب ، ١/ ٣١، والنكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشنتمري، ص ٤٠٣.

(٣) شرح ابن عقيل، ١/ ٥٥٧.

(٤) ينظر: بدائع الفوائد، ١/ ١٤٢.

وذكر السيوطي أكثر من عشرة فروق بين المصدر الصريح وما سمي المصدر المؤول^(١) ولهذا فإن كثيراً ما لا يصح تحويل المصدر المؤول إلى مصدر صريح مع المحافظة على المعنى نفسه إلا بعد تأويلات لا تخلو من التكلف ، بل يتعذر ذلك. نحو قوله تعالى: (وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا) [النور: ٩] في قراءة نافع ، وقد مر أَنَّ الفعل في هذه الآية بهذه القراءة يفيد الدعاء حتى جعل أحد مسوغات عدم الفصل بينه وبين (أَنَّ) المخففة، وقد استشهد ابن هشام بالآية المذكورة ثم قال ((إذ لا يفهم الدعاء من المصدر إلا إذا كان مفعولاً مطلقاً نحو: سقياً ورعياً))^(٢) ويعني بذلك انه لا يمكن جعل (أَنَّ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا) مصدرًا صريحًا ؛ لأنه يفقد عندئذ دلالته في الدعاء ، وقد يحصل العكس من ذلك، ففي باب المفعول المطلق يتعين أن يكون هذا المفعول مصدرًا صريحًا ، إذ لا يقع المؤول مفعولاً مطلقاً^(٣))).

وقال الزركشي: (((أَنَّ) المفتوحة نحو: علمت أَنَّ زيدًا قائم، وهي حرف توكيد كالمكسورة ، نص عليه النحاة ، واستشكله بعضهم، قال: لأنَّك لو صرحت بالمصدر المنسبك منها لم يفد توكيداً))^(٤).
يتضح مما تقدم ذكره أَنَّ (أَنَّ) المخففة لم تستعمل لغرض المصدرية ، بل لغرض آخر، سيأتي تفصيله إن شاء الله تعالى.

المطلب الثاني : (أَنَّ) والموصولية : ذكر النحاة ((أَنَّ في العربية أدوات استعملت للوصل))^(٥)، فقد ذكر سيبويه مثلاً: ((أنَّه لا يجوز أَنَّ تنادي

(١) ينظر: الأشباه والنظائر، ٢ / ١٩٤ - ١٩٧.

(٢) مغني اللبيب، ١ / ٢٩.

(٣) حاشية محمد الخضري على شرح ابن عقيل، ١ / ١٨٦.

(٤) البرهان في علوم القرآن، ٢ / ٤٢٢.

(٥) الإغفال لأبي علي الفارسي ٥١١/٢.

اسما فيه الألف واللام بياء النداء ، بل تستعمل (أيها) لنداء ما فيه (أل) وعمل ذلك ((أنهم جاؤوا بـ(أيها) ليصلوا إلى نداء الذي فيه (أل))^(١) فقالوا : يا رجل ، ولم يقولوا : يا الرجل ، بل يا أيها الرجل ، فلم يكن لـ(أيها) أي معنى كان وأي إعراب كان ، وليست هي المنادى كما تعرب ، بل المنادى هو الرجل و(أيها) مجرد أداة توصّل بها العرب إلى نداء الاسم المعروف بـ(ال) التعريف ، وذكر أبو بكر بن السراج أنّ (الذي) اجتلبت في الكلام لتكون ((وصلة لوصف المعارف بالجمل ، كما جاؤوا بـ (أي) متوصلين بها إلى نداء ما فيه (ال) فقالوا : يا أيها الرجل ، والمقصود نداء الرجل و (أي) وصلة))^(٢).

ومثل هذا ذكر ابن جني أنّ العرب استعملوا (الذي) ليتوصلوا بها إلى وصف المعارف بالجمل ، فعند ((وصف النكرة قالوا : مررت برجل أبوه قائم ، لكن عندما أرادوا وصف المعرفة (الرجل) بالجملة توصلوا إلى ذلك باستعمال (الذي) فقالوا : مررت بالرجل الذي أبوه قائم))^(٣) فالذي قصد أنّ يكون في محل جر صفة للرجل ، هو الجملة الاسمية (أبوه قائم) وليس (الذي) التي ينبغي أنّ تعرب وصلة لا محل لها من الإعراب. ولمثل هذا الغرض استعملت (أنّ) وقد وضع سيبويه ذلك بقوله : إنّ (أن) التي تنصب الأفعال توصلها بالفعل كما تصل الاسم الموصول (الذي) بالفعل : تقول: أنت الذي يفعل كذا كما تقول: أمرته بأن يفعل كذا^(٤).

(١) الكتاب ١٠٦/٢.

(٢) الأصول في النحو ٢٧٢/٢.

(٣) سر صناعة الاعراب ١/٣٥٣-٣٥٤.

(٤) ينظر: الكتاب ١٦٢/٣.

وهذا ما يجمع عليه النحاة حين يذهبون إلى أنَّ (أن) استعملت لجعل الجملة تقع موقع المفرد^(١) إلا أنَّهم لا يتطرقون إلى غرضها الأساسي الذي هو الوصل، ويمكن توضيح هذه المسألة من خلال ضرب الأمثلة الآتية.

إذا أردنا جر الاسم (الغني) نقول مثلاً : عجبت من الغني يسرق ، لكن إذا أردنا جر الجملة الفعلية : يسرق الغني، فإننا لا نقول : عجبت من يسرق الغني ، بل تستعمل (أن) لإيصال هذا الجر إلى الجملة الفعلية : فنقول : عجبت من أن يسرق الغني ، وكذلك إذا أردنا إيصال معنى المفعولية إلى الجملة الاسمية : زيدٌ صادقٌ ، فلا نقول: علمتُ زيدٌ صادقٌ ، أو: علمتُ زيداً صادقاً ، بل نقول: علمتُ أن زيداً صادقٌ ، إذا أردنا الوصل وتوكيد الاسم ، أو نقول : علمتُ أن زيدٌ صادقٌ ، إذا أردنا الوصل فحسب، وإذا أردنا جعل الجملة الفعلية، يقرأ زيد القرآن، فاعلاً، لا نقول: يسرني يقرأ زيدٌ القرآن، بل تستعمل (أن) ونقول : يسرني أن يقرأ زيدٌ القرآن، أي الجملة بنوعيتها تجيء كالأسماء مجرورة ومنصوبة ومرفوعة إلا أنَّ العرب استعانوا لجعل الجملة تقع في مثل هذه المواقع باستعمال (أن) المفتوحة الهمزة.

وإذا قيل: إنَّ الجملة الفعلية قد تقع مفعولاً به من دون (أن) نحو: ظننت زيداً يكتب، فالجواب عن ذلك أنَّ جملة (يكتب) ، وإن أعريت هنا في محل نصب مفعولاً به ، إلا أنَّها في المعنى ليست كذلك ؛ لأنَّ حدوث الظن وقع على زيد وليس على (يكتب) التي هي في المعنى وصف لـ(زيد) وإذا قيل أيضاً : قد تقع الجملة خبراً من دون (أن) نحو: زينب تقول الحق، فالجواب عن ذلك أنَّ الجملة الفعلية (تقول الحق) لم تقع الخبر الذي هو نفس المبتدأ في المعنى، فالعلاقة بينهما في التركيب علاقة مبتدأ وخبر، ولكنها في المعنى علاقة فعل وفاعل ، إلا أنَّ الفاعل تقدم على فعله، فلو

(١) ينظر: شرح ابن عقيل ١/٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٦، وفي النحو العربي قواعد وتطبيق للمخزومي ص ٤٤ ومعاني النحو للدكتور فاضل السامرائي ٣/١٤٧-١٤٨.

أريد جعل (تقول الحق) خبراً كالخبر في قولنا: زيدٌ أخوك ، لوجب استعمال (أن) وأن يقال: زينب أن تقول الحق، ولا يصح هذا التركيب لعدم صحة معناه ، ويجب استعمال (أن) عند إرادة هذا المعنى بعد صحة وقوعه نحو: الشجاعة أن تقول الحق ، فاستعملت (أن) ؛ لأنَّ المراد جعل جملة (تقول الحق) خبراً كالخبر في المثال المذكور: زيدٌ أخوك.

فالعرب استعملوا (أن) المخففة للوصل إلى الجملة الاسمية والفعلية ، إلا أنهم عندما أرادوا توكيد الاسم الذي يليها شددوا النون، وهذا التشديد الذي جاء منه التوكيد اقتضى نصب الاسم فتكون (أن) الثقيلة استعملت لغرضين، لغرض الوصل إلى الجملة الاسمية، والثاني لتوكيد مبتدأ هذه الجملة

المطلب الثالث : إعراب (أن) بين مذهب النحاة ومذهب الوصل :
حين نذكر مذهب النحاة نعني بذلك أيضاً مذهب المفسرين وأصحاب كتب معاني القرآن وإعرابه ؛ لأنَّهم جميعاً قد جعلوا ما دُوِّنَ في كتب النحو سبيلهم في التفسير والإعراب.

فقد نحا المفسرون والمعربون منحى النحاة في إعراب القرآن الكريم، ففي إعراب (أن) في قوله تعالى: (ثُودِي أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا وَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) [النمل: ٨].

قال: الزمخشري: (((أن)) هي المفسرة ؛ لأنَّ النداء فيه معنى القول ، فإن قلت: هل يجوز أن تكون هي المخففة من الثقيلة، وتقديره : نودي بأن بورك والضمير ضمير الشأن؟ قلت : لا ؛ لأنَّه لابد من قد، فإن قلت : فعلى إضمارها، قلت: لا يصح ؛ لأنَّها علامة لا تحذف))^(١) وقال أبو البركات بن الانباري: (((أن)) مخففة من الثقيلة، وتقديره أنَّه بورك، ولم يأت بعوض، لأنَّ (بورك) دعاء))^(٢) ويقصد بالعوض : الفاصل بين (أن) والفعل ، وقال أبو

(١) الكشف، ص ٣٣٨/٣.

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن. ٢١٩/٢

حيان: (((أن))... يجوز أن تكون مفسرة ... ويجوز أن تكون مصدرية ، و(بورك) صلة لها ... ويجوز أن تكون المخففة من الثقيلة و(بورك) فعل دعاء، وإذا كان دعاءً لم يجز دخول (قد) عليه وكان الزمخشري بنى ذلك على أن (بورك) خبر لا دعاء ؛ فلذلك لم يُجز أن تكون مخففة من الثقيلة))^(١).

ونقل السمين الحلبي أيضاً كلام الزمخشري ، وعقّب عليه بمثل ما عقّب عليه أبو حيان، ثم قال: ((وقد تقدم فيه استشكال، وهو أن الطلب لا يقع خبراً في هذا الباب، فكيف وقع هذا خبراً لـ(أن) المخففة وهو دعاء))^(٢). وفي قوله تعالى (وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا) [النور: ٩] قرأ نافع (أن) بالتخفيف و (غَضِبَ) ، بكسر الضاد وفتح الباء ، فعلاً ماضياً، ورفع لفظ الجلالة على أنه فاعل^(٣) ومن ذهب إلى أن (أن) مخففة من الثقيلة، جاز ذلك عنده مع عدم وجود الفاصل لكون الفعل (غَضِبَ الله عليها) دعاء، ولهذا قال المعترضون ((يلزمكم أحد أمرين ، وهو إما عدم الفصل بين المخففة والفعل الواقع خبراً، وإما وقوع الطلب خبراً في هذا الباب وهو ممتنع ، تقرير ذلك أن خبر (أن) المخففة متى كان فعلاً متصرفاً غير مقرون بـ(قد) وجب الفصل بينهما، فإن أُجيب بأنه دعاء، أُجيب بأن الدعاء طلب، وقد نصوا على أن الجملة الطلبية لا تقع خبراً لـ(أن))^(٤) وفي قوله

(١) البحر المحيط، ٧/ ٧٢.

(٢) الدر المصون ٨/ ٥٧٣، واللباب في علوم الكتاب، ١٥/ ١١٢.

(٣) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع، ٢/ ١٣٤، والكشاف، ٣/ ٢١١، وزاد المسير، ٥/ ٣٦٨، والتبيان في إعراب القرآن، ٢/ ٢٤٥ والبحر المحيط، ٦/ ٥٣١-٥٣٢.

(٤) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ٨/ ٣٨٧، وينظر: اللباب في علوم الكتاب، ١٤/ ٣١٠.

تعالى : (أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجْلُهُمْ) [الأعراف: ١٨٥] أعربت (أن) قبل (عسى) مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف و(عسى) خبرها و (أن) وما في حيزها مصدر مؤول في موضع جر عطفاً على ملكوت^(١).

وقال أبو البقاء العكبري: ((قوله تعالى (وَأَنْ عَسَى) يجوز أن تكون المخففة من الثقيلة وأن تكون مصدرية ، وعلى كلا الوجهين هي في موضع جر عطفاً على ملكوت))^(٢).

وقال أبو حيان : ((و(أن) هي المخففة من الثقيلة، واسمها محذوف ضمير الشأن وخبرها (عسى) وما تعلقت به، وقد وقعت الجملة غير الخبرية خبراً لـ (أن) في مثل هذه الآية وفي مثل (والخامسة أن غَضِبَ اللهُ عليها) [النور: ٩] ف(غَضِبَ اللهُ عليها) جملة دعاء، وهي غير خبرية، فلو كانت (أن) مشددة لم تقع (عسى) ولا جملة الدعاء خبراً لها، ولا يجوز: علمت أن زيداً عسى أن يخرج، ولا علمت أن زيداً لعنه الله، وأنت تريد الدعاء ، وأجاز أبو البقاء أن تكون (أن) هي المخففة من الثقيلة وأن تكون مصدرية وهي الناصبة للفعل المضارع، وليس بشيء ، لأنهم نصوا على أن (أن) توصل بفعل متصرف مطلقاً، يعنون ماضياً ومضارعاً وأمرأ، فشرطوا فيه التصرف ، و(عسى) فعل جامد فلا يجوز أن يكون صلة لـ(أن))^(٣) وما قاله أبو حيان قاله السمين الحلبي^(٤).

(١) ينظر: الكتاب، ٣/ ١٦٧ - ١٦٨، والكشاف، ٢/ ١٧٦، والجنى الداني، ص ٢٣٧،

وشرح شذور الذهب، ص ٢٨٣.

(٢) التبيان في إعراب القرآن، ١/ ٤٥١.

(٣) البحر المحيط، ٤/ ٥٤٧.

(٤) ينظر: الدر المصون، ٥/ ٥٢٦، واللباب في علوم الكتاب، ٩/ ٤٠٧.

تبيين مما تقدم ذكره أنَّ (أَنْ) في الآيات المذكورة أنفًا يمتنع أن تكون (أَنْ) المخففة من الثقيلة، أو أن تكون (أَنْ) الناصبة المصدرية لامتناع أن يكون الفعل الذي وليها خبرًا للأولى أو صلة للثانية لكونه دعاءً أو فعلًا جامدًا.

وقد عرض المعربون والمفسرون هذا الإشكال من دون أن يقدموا له حلًا، وهذا دليل على أنَّ (أَنْ) لا علاقة لها بما اصطلح على تسميتها ، وبكل ما تقدم من كلام في إعرابها وما تضمنه من ذكر شروط وعرض إشكالات مختلفة ، فهي ليست إلا مجرد أداة استعملت لغرض الوصل ، فهي في الآية الأولى استعملت وصلة لإيقاع الجملة الفعلية (بورك من في النار) في محل رفع نائب فاعل أو في محل نصب على نزع الخافض : والتقدير نودي موسى بأن بورك، وفي الثانية استعملت وصلة لإيقاع الجملة الفعلية (غَضِبَ اللهُ عليها) في محل رفع خبر المبتدأ ، وفي الثانية استعملت وصلة لإيقاع الجملة (عسى ومعمولها) في محل جر عطفًا على ملكوت.

وكذلك قالوا في إعراب (أَنْ) في قوله تعالى (وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين) [يونس: ١٠] : إنها (أَنْ) المخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف و (الحمد لله) خبرها والتقدير: أنه الحمد لله ، و (أَنْ) واسمها المحذوف وخبرها مصدر مؤول في محل رفع خبر المبتدأ والتقدير: وآخر دعواهم حمد الله^(١).

و (أَنْ) هنا أيضًا لم تستعمل كما ذهب النحاة لتؤول هي وما بعدها بحمد الله ؛ لأنَّ الآية باستعمال (أَنْ) أفادت تحديد صيغة الحمد والتعريف بها بأنها هي قولهم (الحمد لله) ولهذا قالوا في تفسيرها : وخاتمة دعائهم الذي هو التسبيح أن يقولوا (الحمد لله رب العالمين) فقد استعملت (أَنْ) وصلة لإيقاع

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٧، والتبيان في إعراب القرآن ٥/٢.

الجملة الاسمية (الحمد لله رب العالمين)^(١) في محل رفع خبراً عن المبتدأ ، فليس لـ(أَنْ) معنى غير غرض الوصل ؛ حتى إنَّه لا اختلاف في المعنى بين الآية باستعمال (أَنْ) وبين قولنا في الكلام : وآخر دعواهم الحمد لله رب العالمين، أي: قد يستغنى عنها إنَّ صحَّ التركيب من دونها، وهذا مما دفع بعض النحاة إلى القول بزيادتها في هذه الآية^(٢).

وفي قوله تعالى: (فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الْجِنَّ أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْعُيُوبَ مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ) [سبأ: ١٤] تعرب (أَنْ) مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف، والجملة الشرطية خبرها و(أَنْ) واسمها المحذوف وخبرها مصدر مؤول في محل رفع بدل اشتمال من الجن والتقدير: تبينت الجن جهلهم، كما تقول: تبين زيد جهله^(٣).

وقال ابن عطية ((مذهب سيبويه أَنَّ (أَنْ) في هذه الآية لا موضع لها من الإعراب))^(٤). يعني (أَنْ) في الآية المذكورة (أَنْ) لو كانوا يعلمون الغيب). ونقل أبو حيان الأندلسي كلام ابن عطية فقال: ((وقال ابن عطية: ذهب سيبويه إلى أَنَّ (أَنْ) لا موضع لها من الإعراب))^(٥).

ونقل السمين الحلبي أيضاً كلام ابن عطية فقال : ((وقال ابن عطية: وذهب سيبويه إلى أَنَّ (أَنْ) لا موضع لها من الإعراب، قلت: وظاهر

(١) ينظر: جامع البيان للطبري ١١ / ١٠٧ والكشاف ٢ / ٣٢٠ وأنوار التنزيل للبيضاوي ١٠١ / ٣.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٥ / ١٧١، والدر المصون ٦ / ١٥٦.

(٣) ينظر: الكشاف ٣ / ٥٥٦ والدر المصون ٩ / ١٦٨.

(٤) (٤) المحرر الوجيز ٤ / ٤١٢.

(٥) (٥) البحر المحيط ٧ / ٣٥٧.

هذا أنها زائدة لأنهم نصوا على اطراد زيادتها قبل (لو) في حيز القسم،
والتقدير: والله لو كانوا يعلمون^(١).

وقال الأستاذ محمد عبد الخالق عزيمة : ((وجعل أبو حيان (أن) زائدة قبل (لو) في(فلما خرّ تبينّت الجن أن لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا في العذاب) [سبأ: ١٣]^(٢).

وقد تبين أنّ القول بزيادة (أن) في قوله تعالى : (أن لو كانوا يعلمون الغيب) [سبأ: ١٤] قد نسب ابن عطية إلى سيبويه ، وكذلك نسب كل من أبي حيان الأندلسي والسمين الحلبي هذا القول إلى سيبويه استناداً إلى كلام ابن عطية. أي: أنّ القول بزيادة (أن) هو قول سيبويه وليس قول أبي حيان كما ذكر الأستاذ عزيمة

فلأنّ (أن) لم تستعمل إلّا لغرض الوصل ، جاز الاستغناء عنها كلما استسيع التركيب من دونها ، مما أعطى المجال إلى القول بزيادتها ، وهي في الحقيقة لا علاقة لها بكل ما تقدم من كلام في إعرابها سوى أنّها استعملت وصلة لإيقاع الجملة الشرطية : (لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا في العذاب المهين) في محل رفع بدل اشتمال من الجن.

المبحث الثالث : (أن) المخففة ومعاني (أن) الآخر :

ذكر النحاة لـ(أن) المفتوحة الهمزة الساكنة النون معاني كثيرة ، إلّا أنّهم اتفقوا على أنها تجيء لأربعة معان رئيسة ، هي : (أن) الناصبة المصدرية ، و(أن) المخففة من الثقل نحو قوله تعالى : (ونعلم أن قد صدقتنا) { المائدة : ١١٣ } ، و(أن) التفسيرية ، نحو قوله تعالى : (وأنطلق أملاً منهم أن امشوا واصبروا على آهتكم إنّ هذا لشيء يراد { ص : ٦ } ،

(١) الدر المصون ٩/ ١٦٨ - ١٦٩.

(٢) دراسات لأسلوب القرآن، القسم الأول، الجزء الأول، ص ٣٨١.

وزائدة كقوله تعالى : (فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيرًا)
{ يوسف : ٩٦ } (١).

والحقيقة أنَّ (أَنْ) بجميع أنواعها غرضها واحد ، وهو أنَّها استعملت
وصلة للدخول على الجملة ، وفيما يأتي بيان ذلك .

المطلب الأول : (أَنْ) المخففة و(أَنْ) المصدرية : أجمع القراء
العشرة على قراءة المضارع في قوله تعالى (لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرِّضَاعَةَ)
[البقرة: ٢٣٣] بالنصب ، وهذا هو المثبت في المصحف، لكن قرأ مجاهد
برفع (يتم) وفيها قولان، أحدهما:

قول البصريين: إِنَّ (أَنْ) هي الناصبة للفعل المضارع ، لكنها
أهملت حملاً على (ما) أختها لاشتراكهما في المصدرية وأبوا أَنْ يجعلوها
(أَنْ) المخففة من الثقيلة لوجهين ،

أحدهما: أنَّه لم يفصل بينها وبين الجملة الفعلية بعدها، والثاني: أنَّ
ما قبلها ليس بفعل من أفعال اليقين.

والقول الثاني: هو قول الكوفيين : إِنَّهَا (أَنْ) المخففة من الثقيلة وشذَّ
وقوعها موقع الناصبة، أي شذَّ عدم الفصل بينها وبين خبرها^(٢).

وكذلك قرأ جمهور القراء المضارع بالنصب في قوله تعالى (أَيَّتْكَ
أَلَّا تَكَلَّمَ النَّاسُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْرًا) [إل عمران: ٤١].

(١) ينظر :رصف المباني ص ١٩٥ - ١٩٨ والجني الداني ص ٢٢١، ومغني اللبيب
٣٦-٢٧/١ .

(٢) ينظر: المفصل في علم العربية للزمخشري، ص ٤٠٨ وشرح المفصل لابن يعيش
٧٦-٧١/٨ وشرح عمدة الحافظ لابن مالك ص ٢٣٨ والجني الداني ص ٢٣٧-٢٣٩
ومغني اللبيب ٣٠/١ والدر المصون ٤٦٣/٢-٤٦٤ وشرح ابن عقيل ٦٨٩-٣٨٦/١
وهمع الهوامع ١٨٧/٢ والمطالع السعيدة ٣٢٠/١.

وقرأ ابن أبي عبلة برفعه ، إمّا على عدّ (أنّ) هي المخففة من الثقيلة والفاصل (لا) الناصبة ، أو على جعلها (أنّ) الناصبة المصدرية ، أهملت حملاً على أحتها (ما) المصدرية^(١).

وكذلك قوله تعالى : (ثُرِيدُونَ أَنْ تَصُدُّونَا) [إبراهيم: ١٠] قرأ طلحة بتشديد النون والأصل: تصدوننا ، فادغم نون الرفع في الضمير، وفيها تخريجان، أحدهما : أن تكون (أنّ) هي المخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن وشذ عدم الفصل بينها وبين الجملة الفعلية، والثاني : أن تكون (أنّ) هي الناصبة المصدرية، ولكن أهملت حملاً على (ما) المصدرية^(٢).

أمّا قوله تعالى (أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا) [طه: ٨٩] فرفع (يرجع) هو قراءة جمهور القراء ، وأنّ (أنّ) مخففة من الثقيلة ، وقرأ أبو حيوة والشافعي وإبّان (أنّ لا يرجع) بفتح العين ، بجعل (أنّ) هي الناصبة المصدرية^(٣).

وما صح إثبات الرفع والنصب على حد سواء إلّا في قول الله تعالى : (وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِئْتَةً) [المائدة: ٧١] وقد مرّ أنّه يتعيّن أن تكون (أنّ) مخففة من الثقيلة إذا فُصلَ بينها وبين الفعل بحرف ، إلّا أنّه إذا كان الفاصل (لا) جاز أن تكون عوضاً و(أنّ) مخففة ، وجاز أن لا تكون عوضاً و(أنّ) الناصبة المصدرية^(٤) ؛ لأنّ ((لا)) لا تفصل بين العامل والمعمول فيه^(٥)

(١) ينظر : معاني القرآن للقراء ١/١٥١ ، ٢/٨٢ ، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري ١/٢١٠ ، والدر المصون ٣/١٦٤ .

(٢) ينظر : البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ٥/٥٢٥ والدر المصون ٧/٧٥ .

(٣) ينظر: البحر المحيط ٦/٢٢٢ ، والدر المصون ٨/٩١ .

(٤) ينظر : علل النحو ، للوزّاق ص ٦٠٥

(٥) المقتضب : ٢/٣٢ .

((قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي (وحسبوا الا تكونُ) بالرفع، أي: أنه لا تكون، وقرأ الباقون (لا تكونَ) نصبًا، ونصبه بـ(أن) ، و(لا) لا تفصل بين العامل والمعمول))^(١).

قال أبو عبيدة: (((تكونُ) مرفوعة على ضمير الهاء كأنه قال: أنه لا تكون فتنة ، ومن نصب (تكونَ) فعلى إعمال (أن) فيها، ولا تمنع (لا) النصب أن يعمل في الفعل))^(٢) ، وجاء في كتاب ، إعراب القراءات السبع وعللها : ((قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي ، بالرفع ، على معنى : أن ليس تكون فتنة ، عند الكوفيين، وعند البصريين، أن (أن) الخفيفة ها هنا مخففة من مشددة ، والأصل : أنه لا تكون فتنة))^(٣).

وأشار سيبويه إلى أنه إذا أريد من المضارع معنى الأمر المستقر رفع ، وإلا نصب^(٤) من غير أن يشترط أن تسبق (أن) بفعل من أفعال اليقين. وذكر المبرد أن الفعل المضارع يرفع بعد (أن) إذا كان شيئاً قد استقر، وهذا يستلزم أن يسبق (أن) فعل من أفعال اليقين كقوله تعالى : (عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى) [المزمل: ٢٠]^(٥). والذي شاع مذهب المبرد، يقول الزركشي : إنَّ (أن) المخففة ((تقع بعد فعل اليقين وما في معناه ويكون اسمها ضمير الشأن))^(٦).

(١) حجة القراءات السبع لأبي زرعة، ص ٢٣٣ ، وينظر : غيث النفع في القراءات السبع ص ١٩٩ .

(٢) مجاز القرآن ص ٧٥ .

(٣) إعراب القراءات السبع وعللها ، لابن خالويه الأصبهاني ص ٩٢ .

(٤) ينظر: الكتاب، ٣/ ١٦٥ - ١٦٨ .

(٥) ينظر: المقتضب للمبرد، ٣/ ٧-٨، ومعاني الحروف للرماني، ص ٧٢، وشرح الكافية لابن جماعة، ص ٣٦٣ .

(٦) البرهان : ٣/ ٢٥٠ .

وأوضح النحاة هذه القضية فذكروا أنَّ الأفعال التي تقع قبل (أَنْ) المفتوحة الهمزة على ثلاثة أضرب. ضرب قد ثبت في النفوس واستقر نحو: علمتُ ورأيتُ وأيقنتُ. وضرب بعكس ذلك، نحو: طمعتُ وخفتُ واشتبهتُ. وضرب متوسط بينهما، نحو: حسبتُ وخلتُ وظننتُ.

فالضرب الأول : لا تقع بعدها إلاَّ (أَنَّ) الثقيلة أو المخففة، والثاني : لاتقع بعدها إلاَّ المصدرية، ويعنون بذلك الناصبة للفعل المضارع ، والضرب الثالث : جاز فيها الوجهان كقوله تعالى : (وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً) [المائدة: ٧١]^(١).

وما قيل في كتب النحو قيل في كتب الإعراب والتفسير، فذكروا أن من رفع (تكونُ) جعل (أَنْ) مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن، واجب الحذف والتقدير: أنه لا تكونُ ، و(تكون) فعل تام، و(فتنة) فاعل ، والجملة الفعلية خبرها، وهي مفسرة لضمير الأمر والشأن وجعل (حسبوا) بمعنى (علموا) ؛ لأنَّ (أَنَّ) الثقيلة والمخففة تفيد التأكيد، والتأكيد لا يجوز إلا مع اليقين ، و(لا) النافية فاصلة بينها وبين الفعل، وهذا الفصل لا بد منه ليكون عوضاً عن اسمها المحذوف. وحق أن تكتب منفصلة على هذا التقدير ؛ لأنَّ الهاء المضمره تحول بين (أَنْ) ولام (لا) في المعنى والتقدير ، فيمتنع اتصالها باللام، وهذا هو مذهب مكي ابن أبي طالب القيسي^(٢)، وأجيب بان

(١) ينظر: المقتضب ٧/٣-٨ ، كتاب الجمل للزجاجي، ص ١٩٧-١٩٨، وعلل النحو ص ٦٠٦-٦٠٧، والنكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري، ص ٤٢١، وشرح عيون الإعراب للمجاشعي ص ١١١ ، والمفصل في علم العربية للزمخشري، ص ٦٨٨، والمجلس التاسع والعشرون من الأمالي الشحرية ضمن كتاب نصوص محققة ، ص ٤٢١، والمقرب لابن عصفور، ١/ ٢٦٠، وشرح المفصل لابن يعيش، ٨/ ٧٧، واطر الندى، ص ٦٢، ٦٤، وأوضح المسالك، ١/ ٣٣٠-٣٣٤.

(٢) ينظر: مشكل إعراب القرآن، ١/ ٢٣٩.

هذا جائز لو كان في غير المصحف، ومن نصب (تَكُونُ) جعل (أَنْ) الناصبة للفعل المضارع، وجعل (حسبوا) تفيد الشك بمعنى ظنوا ، و(لا) النافية لا تمنع نصب (أَنْ) للفعل ، و(أَنْ) في القراءتين وما في حيزها في محل نصب سادة مسد مفعولي (حسب) ، أو مفعول به أول ، والثاني محذوف والتقدير: حسبوا عدَّ الفتنة حاصلًا أو كائنًا ^(١) .

ويبدو أنَّه لا عبرة بنوع الأفعال التي تسبق (أَنْ) وإنَّما العبرة بما يراد من المضارع ، فإن أُريد منه معنى الحقيقة واليقين، ومعنى استقرار أمره ، تعيَّن الرفع ، وإن أُريد ضد ذلك مع إرادة تخليصه للاستقبال ، تعيَّن النصب ، وإن جاز هذا وذاك جاز الوجهان، وقد نوّه بعض النحاة بهذه الحقيقة ، فقد أجاز الأخفش رفع (تكرمني) في نحو : خشيتُ أَنْ لا تكرمني، ذلك عند جعل عدم الإكram حقيقة قد عرفها المتكلم وجربها في المخاطب، كأنَّ الجملة بتقدير: خشيتُ أَنَّك لا تكرمني ^(٢)

وقد صرح الفراء في قوله تعالى : (أَيُّكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْرًا) {آل عمران: ٤١} الذي أجاز فيه رفع المضارع ونصبه بأنَّه ((إذا أردت الاستقبال المحض نصبت)) ^(٣)

لذلك يتعين الرفع إذا اقترن المضارع بحرف يمنع إرادة معنى الاستقبال كسبقه بالسین كقوله تعالى : (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى)

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، ٢/ ١٥٧ وإعراب القرآن للنحاس، ص ٢٤١ والكشاف، ١/ ٦٤٩ والمحرر الوجيز، ٢/ ٢٢٠ والبيان في إعراب القرآن، ١/ ٣٠١ وزاد المسير، ٢/ ٢٣٨ والتبيان في إعراب القرآن، ١/ ٣٨٣ والجامع لأحكام القرآن، ٥/ ٢٤٨ والتسهيل لعلوم التنزيل، ١/ ٣٩٤ والبحر المحيط، ٣/ ٧٢٩ والدر المصون، ٤/ ٣٦٥ - ٣٧٠ واللباب في علوم الكتاب، ٧/ ٤٥١ - ٤٥٤ وفتح القدير، ٢/ ٦٦ .

(٢) ينظر : معاني القرآن ص ٩٤-٩٥ .

(٣) معاني القرآن ١/ ١٥١ .

[المزمل: ٢٠] ، وأوضحوا ذلك بقولهم : إِنَّ الدليل على أَنَّ (أَنْ) ليست (أَنْ) الناصبة المصدرية كون المضارع مقترنا بسين الاستقبال و(أَنْ) المصدرية تَخْلُص المضارع للاستقبال فلا يجوز اجتماع أداتين لمعنى واحد^(١) ، وكذلك يتعيّن إرادة معنى الأمر المستقر في المضارع ومعنى ثباته وحقيقته ، إذا سبق بحرف شأنه شأن السين كسبقه بـ(لن) أو بحرف من أحرف الشرط، وكذلك إذا سبق بـ(لم) لأنه يقلب المضارع إلى ماضٍ.

وملخص هذه القضية أَنَّ النصب يكون إذا أُريد المضارع مستقلا عن الجملة مع إرادة تخليصه للاستقبال ، والرفع يكون إذا أُريد إجراء الجملة الفعلية التي فعلها فعل مضارع مجرى الحكاية.

وهذا ما جاء في قوله تعالى: (وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) [يونس: ١٠] قال الطبري في تفسير هذه الآية : ((يقول: وآخر دعائهم أَنْ يقولوا : الحمد لله رب العالمين ، ولذلك خفت (أَنْ) ولم يشددوا لأنّه أُريد بها الحكاية))^(٢) وجاء في إعراب القرآن للنحاس ((إنّما اختاروا هذا وفرقوا بينها وبين قوله عزوجل: (أَنْ لعنت الله) [النور: ٧]. و(أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا) [النور: ٩] ، لأنهم أرادوا الحكاية حين يقال ((الحمد لله))^(٣).

(١) ينظر : فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة للفاضل الاسفراييني ص ١٦-١٧، وشرح الكافية لابن جماعة ص ٣٦٣.

(٢) جامع البيان عن تأويل أي القرآن، ١١ / ١٠٧.

(٣) ص : ٣٩٠.

ونسب القرطبي هذا النص إلى أبي عبيد^(١) فقال: ((ولم يحك أبو عبيد إلا تخفيف (أن) ورفع ما بعدها ، قال : وإنما تراهم اختاروا هذا))^(٢).

ف(أن) الخفيفة تنصب الفعل المضارع إذا كان المراد منها دخولها على المضارع بحد ذاته مجرداً من كونه جملة فعلية ، مع إرادة تخليصه للاستقبال، بل تخليصه للاستقبال ما كان ليحصل إلا بعد تجريده من معنى الجملة، ومن البديهي أنها لا تنصب إذا كان المراد منها دخولها على المضارع بعده جملة فعلية ؛ ذلك أن علامات الإعراب لا تظهر على الجملة

المطلب الثاني : (أن) المخففة و(أن) التفسيرية والزائدة : قال ابن هشام : ((أن تكون مفسرة ، بمنزلة ، أي ، نحو : (فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلْكَ) {المؤمنون : ٢٧}))^(٣).

تبين أن (أن) غرضها ومعناها العام والأساسي هو الوصل ، فلا فرق مثلاً بين (أن) في قوله تعالى : (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى) [المزمل: ٢٠] التي سميت المخففة من الثقيلة ، وبين (أن) في قوله تعالى : (فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلْكَ) التي سميت التفسيرية ؛ إذ الأولى استعملت وصلة لإيقاع جملة (سيكون منكم مرضى) سادة مسد مفعولي : علم ، والثانية استعملت وصلة لإيقاع جملة (اصنع) تفسيراً لمضمون ما قبلها ، وهو ما يقابل عطف البيان في المفرد ،

(١) أبو عبيد الله، هو القاسم بن سلام، بتشديد اللام ، أخذ عن الكسائي وأخذ عنه البغوي ، له غريب الحديث ، وكتاب الأمثال وغريب القرآن (ت: ٢٢٤هـ) ينظر: بغية الوعاة ، ٢/ ٢١١ ، والأعلام للزركلي ٥/ ١٧٦ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن: ٨/ ٣١٣ ، وينظر: فتح القدير للشوكاني ٢/ ٤٤٤ .

(٣) مغني اللبيب : ١/ ٣١ .

وكذلك (أَنْ) التي سميت زائدة ، فقد قال ابن الأثير في قول الله تعالى : (فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيرًا) {يوسف : ٩٦} : ((فإنه إذا نظر في قصة يوسف ، عليه السلام ، مع إخوته منذ ألقوه في الجب إلى أَنْ جاء البشير إلى أبيه ، وجد أَنَّهُ كان ثَمَّ إبطاء بعيد ، وقد اختلف المفسرون في طول تلك المدة ، ولو لم يكن ثَمَّ مدةً بعيدةً وأمد متطاوُل لما جيء بـ(أَنْ) بعد المدة وقبل الفعل ، بل كانت تكون الآية : (فَلَمَّا جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ) ، وهذه دقائق ورموز لا تُؤخذ من النحاة ؛ لأنها ليست من شأنهم))^(١)

وقال الزركشي : ((فجيء بـ(أَنْ) ولم يأتِ على الأصل من الحذف ؛ لأنَّه لما كان مجيء البشير إلى يعقوب ، عليه السلام ، بعد طول الحزن ، وتباعد المدة ناسب ذلك زيادة (أَنْ) لما في مقتضى وصفها من التراخي))^(٢) .

لو صح هذا القول لما جيء بـ(أَنْ) في قول الله تعالى : (ولمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيءَ بِهِمْ) {العنكبوت : ٣٣} ولتوضيح الحقيقة التي كثر ما أشرنا إليها نقول : إِنَّ النحاة والمفسرين ، كما تقدم ، جعلوا (أَنْ) التفسيرية : لا محل لها من الإعراب ، بمنزلة ، أي ، والحقيقة أَنَّ (أَنْ) لا محل لها من الإعراب في كل أنواعها ؛ إذ لم تستعمل إلَّا لغرض الوصل ، فقد استعملت وصلة لجعل الجملة التي بعدها تقع مفسرة لما قبلها فتأخذ إعراب الجملة المفسرة : شأنها في ذلك شأن البدل وعطف البيان في المفرد ، وكذلك (أَنْ) التي سميت المخففة من الثقيلة ، فإنَّ النحاة والمفسرين يدخلونها ضمن الموقع الإعرابي ، فهم حين يعربون قوله تعالى : (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى) [المزمل : ٢٠] يقولون : (أَنْ)

(١) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر : ١٤٤/٢ - ١٤٥ .

(٢) البرهان في علوم القرآن : ص ١٠٦١ .

مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن محذوف وجملة (سيكون منكم مرضى) في محل رفع خبرها ، و(أَنْ) وما في حيزها ، المراد : هي واسمها وخبرها في محل نصب سدت مسد مفعولي : علم ، هذا هو مجمل إعرابهم لهذه الآية الكريمة ونحوها ، كما مر بيان ذلك ، والصحيح إخراج (أَنْ) من حيز الإعراب ، ويكون استنادًا إلى ما ذهبنا إليه على النحو الآتي : علم ، فعل وفاعل ، و(أَنْ) وصلة ، وجملة (سيكون منكم مرضى) في محل نصب سدت مسد مفعولي ، علم .

فهذه هي وظيفة (أَنْ) حتى التي عُدَّتْ عند النحاة والمفسرين ، زائدة في نحو قول الله تعالى : (فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيرًا){يوسف : ٩٦} فالآية من دون (أَنْ) لا يكون بين فعل (لَمَّا) وجوابها ارتباط زمني محدد ، لكن إذا أردنا إدخالهما كليهما في ظرفية (لَمَّا) استعملنا(أَنْ) وصلة لتحقيق هذه الوحدة الزمانية فيكون الفعل والجواب ضمن ظرف واحد ، أي : في زمن واحد ، ولهذا قال الزمخشري في قول الله تعالى : (وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا){لوط : ٣٣} : (((أَنْ) صلة أكدت وجود الفعلين مرتبًا أحدهما على الآخر في وقتين متجاورين لا فاصل بينهما ، كأنما وجدا في جزء واحد من الزمان ، كأنه قيل : لما أحس بمجيئهم فاجأته المساءة من غير ريث))^(١) .

وهذا هو المعنى الذي أُريد باستعمال (أَنْ) بعد (لَمَّا) في هذه الآية ، والتي في سورة يوسف ، وتحقق ذلك ؛ لأنَّ (أَنْ) استعملت وصلة لجعل فعل (لَمَّا) وجوابها ، يقعان في ظرفيتها الزمانية ، ليكون المعنى : إِنَّ إلقاء البشير القميص على وجه يعقوب وارتداده بصيرًا ، ومجيء البشير وقعا في زمن واحد .

(١) الكشف ٤٥٣/٣، وينظر: مغني اللبيب ٣٤/١-٣٥ .

المطلب الثالث : (أن) و(كأن) المخففتان : قال المالقي : ((اعلم أنّه قد اختلف أئمة النحاة في (كأنّ) هل هي حرف مركبة أو بسيطة ، فذهب الخليل وبعض البصريين المتأخرين إلى أنّه مركب ، وذهب أكثرهم إلى أنّه بسيط))^(١) ، وقال : ((فإذا ثبتت البساطة فإنّ (كأنّ) تكون مشددة وتخفف))^(٢).

أمّا المرادي فذكر أنّ كونها مركبة هو مذهب الخليل وسيبويه والأخفش وجمهور البصريين والفراء ، ثم قال : ((فأصل الكلام عندهم : إنّ زيدًا كالأسد ، ثم قدمت الكاف اهتمامًا بالتشبيه ، ففتحت (أنّ) ؛ لأنّ المكسورة لا يدخل عليها حرف جر))^(٣) ، وقال : ((وذهب بعضهم إلى أنّ (كأنّ) بسيطة غير مركبة))^(٤).

وذكر أنّ من أحكام (كأنّ) أنّها قد تخفف، وإذا خففت لم يبطل عملها ، وهي تعمل النصب في اسم ظاهر ، فإذا جاء الاسم بعدها مرفوعًا كانت عاملة في اسم مضمّر^(٥).

وما جاء في الجنى الداني جاء في مغني اللبيب^(٦).

وأحكام (كأنّ) هذه مشابهة لأحكام (أنّ) المخففة من الثقيلة ، مما يدل على أنّ (أنّ) في (كأنّ) هي نفسها المخففة من الثقيلة ، والذي أريد أن أذكره في هذه القضية أنّنا لو أدركنا الغرض الأساسي لـ(أنّ) المفتوحة الهمزة ، متقلة كانت أم مخففة ، وهو أنّها ما استعملت إلّا لغرض الوصل ، لما كان

(١) رصف المباني : ص ٢٨٤ .

(٢) المصدر نفسه : ٢٨٥ .

(٣) الجنى الداني : ص ٥٦٨ .

(٤) المصدر نفسه : ص ٥٦٩ .

(٥) المصدر نفسه : ٥٧٤ - ٥٧٥ .

(٦) ينظر : ١٩١/١ .

ثمة داع إلى هذا التأويل البعيد والاختلاف الكبير بين أئمة النحاة ، فكاف (كأن) هي نفسها كاف التشبيه التي تدخل على المفرد فتجره ، إلا أنَّ العرب كانوا يستعينون بأداة الوصل (أَنَّ) عند إضافة هذه الكاف إلى الجملة ، ف(كأن) ليست بسيطة ، كما أنَّها ليست مركبة بالتأويل الذي ذكره ، ومن أمثلتها في القرآن الكريم ، قول الله تعالى : (فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَبِ بِالْأَمْسِ) {يونس : ٢٤} واستنادًا إلى ما ذهبنا إليه فإنَّ إعراب قوله تعالى : (كَأَن لَّمْ تَغْنَبِ بِالْأَمْسِ) هو على النحو الآتي :

كأن : الكاف حرف تشبيه وجر ، و(أَنَّ) أداة وصل ، والجملة الفعلية (لم تَغْنَبِ بِالْأَمْسِ) في محل جر بحرف الجر .

الخاتمة ونتائج البحث : بعد دراسة (أَنَّ) المخففة من الثقيلة في القرآن الكريم دراسة نحوية ، تبين للباحث أنَّ جمهور النحاة والمفسرين اتفقوا على المسائل الآتية :

١- إنَّ (أَنَّ) المخففة من الثقيلة المفتوحة الهمزة تعامل معاملة (أَنَّ) الثقيلة ، وأنها مثلها عاملة ولا تدخل إلاَّ على الجملة الاسمية ؛ لذلك قدروا لها اسمًا محذوفًا في حالة دخولها على الأفعال الناسخة ، علما بأنَّها لم تدخل على غير هذه الأفعال في القرآن الكريم .

٢- إذا ولي (أَنَّ) المخففة اسم مرفوع ، جعل هذا الاسم مبتدأ وما بعده خبره ، والمبتدأ والخبر جملة اسمية في محل رفع ، تعرب خبرًا لـ(أَنَّ) المخففة ، أمَّا اسمها المعمول المنصوب فهو ضمير القصة واجب الحذف في القرآن الكريم .

٣- إنَّ خبر (أَنَّ) المخففة لا يكون إلا جملة، إمَّا أن يكون جملة اسمية، أو جملة فعلية، يكون فعلها جامدًا أو دعاءً أو فعلًا متصرفًا مسبقًا بـ (قد، أو السين ، أو (إذا) ، أو (لو) ، أو (لن) ، أو (لم) ، أو (لا) النافية، أو يكون خبرها جملة النداء ، وهذا يعني أنَّ (أَنَّ) المفتوحة الهمزة الساكنة النون

يتعين أو يترجَّح أن تكون المخففة من الثقيلة إذا كان خبرها جملة بصيغة من الصيغ الإحدى عشرة المذكورة ، إلا إذا كان خبرها فعلاً مضارعاً مسبوqاً بـ (لا) النافية، فإنه لا يتعين فيها هذا المعنى إلا إذا كان المضارع مرفوعاً، فإذا ورد منصوباً فهي (أن) الناصبة المصدرية.

٤- قد تلتبس (أن) المخففة بـ(أن) التفسيرية ، أو الناصبة المصدرية ، أو (أن) الزائدة ، أو التعليلية بمعنى (إذ) ، والحقيقة أنَّ هذا الالتباس يحصل لكون هذه المعاني التي سلطت على (أن) لم تكن مستوحاة من ذاتها، بل من موضعها في السياق ، إذ إنها بأنواعها تتحد جميعها في غرض أساسي واحد، هو أنها استعملت لغرض الوصل إلى الجملة الاسمية والفعلية.

وفيما يأتي مواضع ورود (أن) المخففة في القرآن الكريم استناداً إلى الشروط التي وضعت على خبرها والمذكورة آنفاً.

مواضع (أن) المخففة من الثقيلة في القرآن الكريم (أن) المخففة الداخلة على الجملة الاسمية

السورة	رقمها	الآية
الاعراف	٤٣	وَنُودُوا أَن تِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي ظَنَنْتُمْ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ
الاعراف	٤٤	فَأَذِّنْ مُؤَدِّنُ بَيْنَهُمْ أَن لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ
الاعراف	٤٦	وَنَادُوا أَصْحَابَ الْجَنَّةِ أَن سَلَامٌ عَلَيْكُمْ
التوبة	١١٨	وَضُنُّوا أَن لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ
يونس	١٠	وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ
هود	١٤	فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أُنْزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ وَأَن لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ
الانبياء	٨٧	فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَن لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا أَنْتَ سُبْحَانَكَ
النور	٧	وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَتُ اللَّهِ عَلَيْهِ (في قراءة نافع ويعقوب)
النور	٩	وَالْخَامِسَةُ أَنَّ غَضَبُ اللَّهِ عَلَيْهَا (في قراءة يعقوب)

(أَنْ) المخففة الداخلة على الجملة الفعلية المسبوقة بـ (لَنْ)

السورة	رقمها	الآية
الكهف الأنبياء	٤٨ ٨٧	بَلْ رَعِمْتُمْ أَلَّنْ نَجْعَلَ لَكُم مَّوْعِدًا فَطَنَّ أَنْ لَّنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ
الحج	١٥	مَنْ كَانَ يَظُنُّ أَنْ لَّنْ يَنْصُرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ
محمد	٢٩	أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ أَنْ لَّنْ يُخْرِجَ اللَّهُ أَضْغَانَهُمْ
الفتح	١٢	بَلْ ظَنَنْتُمْ أَنْ لَّنْ يَنْقَلِبَ الرَّسُولُ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَى أَهْلِيهِمْ أَبَدًا
التغابن	٧	رَعِمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَّنْ يُبْعَثُوا
الجن	٥	وَأَنَّا ظَنَنَّا أَنْ لَّنْ تَقُولَ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا
الجن	٧	وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَنْ لَّنْ يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا
الجن	١٢	وَأَنَّا ظَنَنَّا أَنْ لَّنْ نُعِزَّ اللَّهَ فِي الْأَرْضِ
المزمل	٢٠	عَلِمَ أَنْ لَّنْ نَحْصُوهُ
القيامة	٣	أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ
الانشقاق	١٤	إِنَّهُ ظَنَّ أَنْ لَّنْ يَحُورَ
البلد	٥	أَيَحْسَبُ أَنْ لَّنْ يَفْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ

(أَنْ) المخففة الداخلة على الجملة الشرطية (لو) و (إذا)

السورة	رقمها	الآية
النساء	١٤٠	وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ
الاعراف	١٠٠	أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ أَهْلِهَا أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصْبَنَاهُمْ بِدُنُوبِهِمْ

الرد	٣١	أَفَلَمْ يَبَاسِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعًا
سبأ	١٤	فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الْجِنَّ أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ
الجن	١٥- ١٦	وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا * وَاللَّوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَهُمْ مَاءً غَدَقًا

(أن) المخففة الداخلة على الجملة الفعلية المسبوقة بـ (لا) النافية

السورة	رقمها	الآية
المائدة	٧١	وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتنَةً (في قراءة ابي عمر)
طه	٨٩	أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا
النجم	٣٧- ٣٨	وإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى * أَلَا تَرَىٰ وَازِرَةً وَرَرَ أُخْرَىٰ
الحديد	٢٩	لَبَلَّا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِّنْ فَضْلِ اللَّهِ

(أن) المخففة الداخلة على الجملة الفعلية المسبوقة بـ (لم)

السورة	رقمها	الآية
الانعام	١٣١	ذَلِكَ أَنْ لَّمْ يَكُن رَّبُّكَ مُهْلِكَ الْفُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا غَافِلُونَ
البلد	٧	أَيَحْسَبُ أَنْ لَّمْ يَرَهُ أَحَدٌ

(أن) المخففة الداخلة على الجملة الفعلية المسبوقة بـ (قد)

السورة	رقمها	الآية
المائدة	١١٣	وَنَعْلَمُ أَنَّ قَدْ صَدَقْتَنَا
الاعراف	٤٤	وَنَادَىٰ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ أَنْ قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا

لِيَعْلَمَ أَنَّ قَدْ أَتْلَعُوا رِسَالَاتِ رَبِّهِمْ	٢٨	الجن
---	----	------

(أَنْ) المخففة الداخلة على الفعل الجامد

السورة	رقمها	الآية
الاعراف	١٨٥	أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجْلُهُمْ
النجم	٣٦- ٣٩	أَمْ لَمْ يُنَبِّأْ بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَى * وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى * أَلَا تَرَى وَازِرَةً وَرَزَّ أُخْرَى * وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى

(أَنْ) المخففة الداخلة على الجملة الفعلية الدعائية

السورة	رقمها	الآية
النور	٩	وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا (قراءة نافع)
النمل	٨	فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا

(أَنْ) المخففة الداخلة على حرف النداء

السورة	رقمها	الآية
القصص	٣٠	فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ مِنْ شَاطِئِ الْوَادِي الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ أَنْ يَا مُوسَى إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ
الصفات	١٠٤- ١٠٥	وَتَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمَ * قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا

(أَنْ) المخففة الداخلة على الجملة الفعلية المسبوقة بالسين

السورة	رقمها	الآية
المزمل	٢٠	عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى (ولم يرد دخولها في القرآن الكريم على الجملة الفعلية المسبوقة بـ (سوف))

الدراسة الثالثة

(إن) المخففة من الثقيلة المكسورة الهمزة في القرآن الكريم

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ، وعلى آله وصحبه ومن والاه ، وبعد .

فقد قال المالقي : ((باب (إن) المكسورة المخففة ، اعلم أن لها في الكلام خمسة مواضع :

الموضع الأول : أن تكون حرفاً للشرط . . .

الموضع الثاني : أن تكون حرفاً للنفي . . .

الموضع الثالث : أن تكون مخففة من الثقيلة . . .

الموضع الرابع : أن تكون زائدة . . .

الموضع الخامس : أن تكون . . . وصلة))^(١).

ويتناول هذا البحث الموضع الثالث ، أعني : (إن) المخففة من الثقيلة ، كما سماها النحاة .

وأرى قبل أن أبدأ بموضوع البحث أن أنبه على أنه من الخطأ أن نحجم عن دراسة مسألة نحوية ، بحجة أنه قد بحثها نحوي من المتقدمين أو المتأخرين ، أو بحثها فلان وفلان من الدارسين المحدثين ؛ لأنه قد تكون بحوث هؤلاء جميعاً تكررت فيها الأساليب والأفكار والمعلومات ، وخلفت وراءها إشكالات لم تسوّ بعد ، وأنه قد يكون لدينا طريقة أو فكرة جديدة نريد من خلالها دراسة هذه المسألة ذاتها ، أو قد يكون ثمة نقص أو خلل ما ، في دراسة من تقدّم ، مما يدفعنا خدمة للغة القرآن الكريم سد هذا النقص ، أو إصلاح هذا الخلل، ولا يتأتى لنا ذلك إلا بدراسة المسألة برمتها من جديد ، من ذلك (إن) المخففة من الثقيلة ، كما سماها النحاة وبينوا قواعدها ، فقد

(١) رصف المباني ص ١٨٦-١٩٢ .

تتاول هذه الأداة بالدراسة المحدثون من الدارسين والباحثين ، كالأستاذ محمد عبد الخالق عضيمه ضمن كتابه : دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، كما درست ضمن كتاب ، (إن) الخفيفة المكسورة الهمزة في النحو العربي وأساليبها في القرآن الكريم ، وهو رسالة ماجستير، إعداد طه عبد الرزاق بإشراف الدكتور محمد رفعت ، جامعة الأزهر ، وبحث تحت عنوان : ما يخفف من الأحرف المشبهة بالفعل للدكتور فاضل السامرائي.

وبعد اطلاعي على كتب النحاة القدامى والمتأخرين ، وبحوث الدارسين المحدثين ، رأيت أنه لا تزال في هذه الأداة قضايا تحتاج إلى دراسة .

الأولى : تتعلق بإهمال (إن) عند رفع الاسم بعدها ، وعدم جواز جعلها عاملة في اسم مضمر كالمفتوحة ، فالنحاة في كتب النحو منعوا ، وبعضهم وكثير من المفسرين أجازوا ذلك في كتب التفسير فما سبب هذا الاختلاف ؟ ولم لا تقاس المكسورة على المفتوحة فتعمل مثلها قي اسم مضمر ، كما عملت مثلها في اسم ظاهر ؟ ولم لا يكون الأمر على العكس من ذلك فتهمل المفتوحة قياساً على المكسورة ؟

الثانية : الاختلاف في علة إهمالها .

الثالثة : الغرض من تخفيفها .

الرابعة : اللام الفارقة .

وقد بحثنا هذه القضايا الأربع في المبحث الأول تحت عنوان : (إن) المخففة بين الإهمال والإعمال .

الخامسة : تتعلق بالاختلاف بين ما ذهب إليه سيبويه ومن تبعه بأن من أنواع (إن) المكسورة الهمزة والساكنة النون ، المخففة من الثقيلة ، وبين ما نسب إلى الفراء ومن تبعه بأن (إن) هذه نافية بمعنى (ما) ، وقد وجدت كثيراً من المفسرين من أخذ بهذا المذهب في التفسير ، ف(إن) في نحو : إن

زيدٌ لصادقٌ ، أهي إثبات ولام (لصادق) حرف توكيد ، أم هي نافية ولام (لصادق) بمعنى (إلا) ؟ وهذا ما تضمنه المبحث الثاني الذي جعلته بعنوان : (إن) المخففة بين الإثبات والنفي .

وبعد أن تأكد عندي صواب ما ذهب إليه الفريق الأول برزت عندي مأخذ ما ذهب إليه الفريق الثاني واتضحت أدلة بطلانه ، وهذا ما تضمنه المبحث الثالث الذي جعلته بعنوان : مأخذ القول بالنفي والاستثناء وأدلة بطلانه .

المبحث الأول : (إن) المخففة بين الإهمال والإعمال

المطلب الأول : في كتب النحو : قال الرضي : (ومنع أبو علي في المكسورة المخففة المهملة من تقدير ضمير الشأن بعدها ، وجوز ذلك بعضهم قياساً على المفتوحة)^(١).

وجاء في رسالة جامعية ، أن من النحاة من منع تقدير ضمير الشأن ، ومنهم من أجاز ، مستنداً إلى قول الرضي المذكور ، وإلى قول الزمخشري في كتابه : الأحاجي النحوية ، حيث جعل : إن زيداً لمنطلق ، بتقدير : إنه زيدٌ منطلقٌ ، على أن ضمير الشأن اسمها والجملة خبرها)^(٢).

وعلى الرغم مما قاله الرضي والزمخشري في كتابه : الأحاجي النحوية الذي لم يتسنَّ لي الحصول عليه فإنَّ النحاة قبلهما وبعدهما قد صرحوا بمنع ذلك من ثلاثة أوجه :

الأول : أنهم فرقوا بين المفتوحة والمكسورة بأنَّ المفتوحة ((يكون اسمها أبداً ضمير أمر وشأن))^(٣) (وأَنَّها تنصب الاسم وترفع الخبر إلا أنَّ

(١) شرح الرضي على الكافية ٣٦٨/٤

(٢) إن الخفيفة المكسورة الهمزة في النحو العربي ص ١٤٧ .

(٣) رصف المباني ص ١٩٥ .

اسمها منوي))^(١) وليس كذلك المكسورة ، والزمخشري نفسه أوجب في
المفصل جعل المفتوحة من دون المكسورة بتقدير : أنه^(٢).

الثاني : أنَّ النحاة عللوا إهمال (إن) لزوال اختصاصها ، والمقصود
بذلك جواز دخولها على الجمل الفعلية والاسمية ، وهذا مما يوجب عدم
تقدير ضمير شأن لها عند دخولها على الفعل ؛ لأنَّ هذا التقدير يجعلها
مختصة بالدخول على الاسم ، وهي عندهم ليست كذلك ، ولم يعللوا إهمال
المفتوحة ، بل أجمعوا على أنه ((لا يجوز فيها إلّا الأعمال لبقائها على
اختصاصها بالأسماء إلّا أنَّ اسمها لا يكون إلّا ضمير شأن محذوفاً))^(٣).

الثالث : تصريحهم بهذه القضية ؛ إذ إنَّ النحاة قبل الزمخشري
وبعده قد منعوا أنَّ يقدروا للمكسورة ضمير شأن ، فقد استشهد سيبويه على
رفع الاسم بعد (إن) المكسورة بما يدل على أنَّ الأصل فيها ذلك فقال :
(واعلم أنهم يقولون : إنَّ زيداً لذهب ، وإنَّ عمروً لخيرٌ منك ، لما خففها
جعلها بمنزلة (لكن) حين خففها))^(٤) و(لكن) حين تخفف تهمل^(٥) وكذلك
(إن) التي جعلت بمنزلتها .

واستشهد على نصبها للاسم الظاهر فقال : ((وحدثنا من نثق به أنَّه
سمع من العرب من يقول : إنَّ عمرًا لمنطلق))^(٦) ، وعبارته تفيد أنَّ عملها
في الاسم الظاهر قليل ، وقد علل إهمالها وأعمالها الظاهر بقوله : ((وأهل
المدينة يقرؤون : (وإنَّ كلاً لما ليؤفّقنهم ربك أعمالهم) {هود : ١١١} يخفون

(١) الجنى الداني ص ٢١٧ .

(٢) ينظر : المفصل ص ٣٨٥-٣٨٧ .

(٣) المقرب لابن عصفور ص ١٧٠ .

(٤) كتاب سيبويه : ١٣٩/٢ .

(٥) المصدر نفسه : ١٣٦/٢ .

(٦) المصدر نفسه : ١٤٠/٢ .

وينصبون ٠٠٠ ذلك أنَّ الحرف بمنزلة الفعل ، فلما حذف من نفسه شيء لم يغير عمله كما لم يغير عمل : لم يكُ ، ولم أبلُ ، حين حذف ، وأما أكثرهم فأدخلوها في حروف الابتداء حين حذفوا ، كما أدخلوها في حروف الابتداء حين ضموا إليها ((ما))^(١) ،

وقال المبرد : ((فما بالها لمّا خففت من الثقيلة المكسورة اختير بعدها الرفع ٠٠٠ ومن رأى النصب بها أو بالمفتوحة مع التخفيف قال : هما بمنزلة الفعل فإذا خففتا كانتا بمنزلة فعل محذوف ، فالفعل يعمل محذوفًا عمله تامًا ، فذلك قولك : لم يكُ زيدٌ منطلقًا ، فعمل عمله والنون فيه ، والأقيس الرفع بعدها ، لأنَّ (إن) إنما أشبهت الفعل باللفظ لا بالمعنى ، فإذا نقص اللفظ ذهب الشبه))^(٢) .

وقال : ((فإن نصبت بها لم تحتج إلى اللام ٠٠٠ وجاز النصب بها إذا كانت مخففة من الثقيلة ، وكانت الثقيلة إنما نصبت لشبهها بالفعل ، فلما حذف منها صار كفعل محذوف ، فعمل الفعل واحد ، وإن حذف منه ، كقولك : لم يكُ زيدٌ منطلقًا ، وأما الذين رفعوا بها فقالوا : إنما أشبهت الفعل في اللفظ لا في المعنى ، فلما نقصت عن ذاك اللفظ الذي به أشبهت الفعل رجع الكلام إلى أصله ؛ لأنَّ موضع (إن) الابتداء))^(٣) .

إذا قيل : إنَّ المكسورة أهملت ؛ لأنَّه زال شبهها بالفعل من حيث اللفظ بالتخفيف ، فإنَّ المفتوحة قد زال أيضًا شبهها بالفعل بالتخفيف ، فكان ينبغي أن تكون كالمكسورة مهملة ، والحقبة أنَّ (إن) المكسورة عند سيبويه والمبرد لم تهمل لزوال شبهها بالفعل فحسب ، بل لكونها تصبح بالتخفيف حرف ابتداء .

(١) المصدر نفسه : ١٤٠/٢

(٢) المقتضب : ٣٦٤/٢

(٣) المقتضب : ٥٠/١

هذا فيما يتعلق بإهمالها وعلته ، أمّا قضية ربط إهمالها بعدم تقدير ضمير بعدها فقد قال سيبويه : ((وروى الخليل، رحمه الله ، أن ناساً يقولون : إنَّ بك زيدٌ مأخوذٌ ، فقال : هذا على قوله : إنَّه بك زيدٌ مأخوذٌ))^(١). ف(إنَّ) الثقيلة من الحروف التي تنصب الأسماء ، فإذا ورد بعدها الاسم مرفوعاً ، فإنَّما هذا يكون على أنَّ (إنَّ) قد نصبت اسماً مضمراً ، والتقدير : إنَّه .

أمّا (إن) المخففة المكسورة الهمزة ، فإنَّه لا يلزم فيها تقدير هذا الضمير إذا دخلت على اسم مرفوع ؛ لأنَّها بالتخفيف تكون حرف ابتداء مهمله ، وهذا ما عناه بقوله : ((وأمّا أكثرهم فأدخلوها في حروف الابتداء حين حذفوا ، كما أدخلوها في حروف الابتداء حين ضموا إليها (ما)))^(٢) فشأن (إن) شأن (إنَّما) ، كلتاها ترفع الاسم بعدها على الابتداء .

وأوضح المبرد هذه القضية بقوله : ((فإن قال قائل : فما بالها لما خففت من الثقيلة المكسورة اختير بعدها الرفع ، ولم يصلح ذلك في المخففة من المفتوحة إلا أن ترفع على أن يضمير فيها ؟ قيل : لأنَّ المفتوحة وما بعدها مصدر ، فلا معنى لها في الابتداء ، والمكسورة إنَّما دخلت على الابتداء وخبره))^(٣)

فقد أجمع النحاة على أنَّ من الفروق الأساسية بين (أن) المخففة المفتوحة الهمزة (وإن) المخففة المكسورة الهمزة ، أنه يجب أن يُقدَّر لها معمول محذوف، سموه ضمير القصة أو ضمير الشأن ؛ لأنَّها عندهم لا تكون إلا عاملة، أمّا المكسورة فلا يصح أن يُقدَّر لها هذا الضمير؛ لأنَّها

(١) كتاب سيبويه : ١٣٤/٢ .

(٢) المصدر نفسه : ١٤٠/٢ ، وينظر : ١٣٧/٢ .

(٣) المقتضب : ٣٦٤/٢ .

عندهم مهملة، وإذا وردت عاملة فإنَّها تعمل في ظاهر لا في مضمر، وقد صرَّح النحاة بهذه الحقيقة وأوضحوها ،

فقد قال الرضي: ((ومنع أبو علي النحوي في المكسورة المخففة من تقدير ضمير الشأن بعدها))^(١) وقد أوضح أبو علي النحوي ذلك في كتابه المسائل المشكلة : فقد استشهد بقوله تعالى: (إِنْ كَادَ لَيْضَلُنَا) {الفرقان : ٤٢}، ثم قال: ((إنَّه لا ضمير فيها))^(٢) وذكر أنَّه لا ضمير قصَّة لـ(إِنْ) المخففة المكسورة الهمزة ((في مثل: إِنْ وجدَكَ زَيْدٌ لكاذِباً))^(٣) وبَيَّنَّ أنَّه لا يجب أَنْ يكون فيها ضمير القصَّة ، حتى لو وجب فتحها بعد دخول (علمتُ) عليها، وقلنا ((علمتُ أَنْ وجدَكَ زَيْدٌ لكاذِباً) ؛ لأنَّ (أَنْ) هنا ليس أصلها (أَنَّ) الثقيلة المفتوحة الهمزة ، بل أصلها (إِنَّ) الثقيلة المكسورة الهمزة ؛ لذا لا يكون فيها ضمير ، فهي ليست كـ(أَنْ) المفتوحة الهمزة في نحو (علم أَنْ سيكونُ منكم {المزمل: ٢٠}...)) (لأنَّ هذا الضمير إنَّما يكون في (أَنْ) المخففة (المفتوحة الهمزة) من (أَنَّ) الشديدة (المفتوحة الهمزة) وليست هذه كذلك))^(٤). وقال في قوله تعالى : (وَإِنْ وجدْنَا أَكْثَرَهُمْ لِفَاسِقِينَ) {الأعراف : ١٠٢} : إنَّه ((لا يصلح أَنْ يكون في (إِنْ) هذه ضمير))^(٥) .

وقال أبو الحسن الوراق : ((وهو أَنَّ (إِنَّ) المكسورة إذا خففت ارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر ، و(أَنَّ) المفتوحة المشددة إذا خففت أضمر فيها اسمها... وإتَّما وجب ذلك في (أَنْ) المفتوحة ، ولم يجب في المكسورة ؛ لأنَّ المفتوحة قد قلنا إنَّها وما بعدها اسم... وأمَّا المكسورة فهي تقع في

(١) شرح الرضي : ٤ / ٣٦٨ .

(٢) المسائل المشكلة ص ٥٧ .

(٣) المصدر نفسه ص ٥٧ .

(٤) المصدر نفسه ص ٥٧ .

(٥) المصدر نفسه ص ٥٨ .

صدر الكلام ، فإذا ارتفع ما بعدها لم تكن بنا ضرورة إلى تقدير اسم فيها^(١) وقال ابن الحاجب : ((إنما حكم النحويون بإضمار اسم (أن) فيها ، إذا خُففت مطلقاً ، ولم يحكموا بذلك في المكسورة المخففة ؛ لأنه لما ثبت إعمال المخففة المكسورة في مثل قوله : (وإن كُلاً) {هود : ١١١} تعذر إضمار اسمها ؛ إذ لا يكون لها منصوبان ؛ فوجب ألا يُقدَّر لها اسم آخر^(٢)) وقال : ((ولم يقدره في (إن) المكسورة البتة لأمرين^(٣))

وذكر ابن يعيش أنَّ المكسورة إذا ألغى عملها في الظاهر ألغى في الحكم والتقدير أيضاً^(٤))) وأما المفتوحة لم تلغ عن العمل بالكلية ولا تصوير بالتخفيف حرف ابتداء ، إنما ذلك في المكسورة ، بل يكون فيها ضمير الشأن^(٥))) وعلل ذلك بقوله : ((وإنما أجازوا الإضمار في (أن) المفتوحة من قبل أن اتصال المكسورة باسمها وخبرها اتصال واحد، واتصال المفتوحة بما بعدها اتصالان^(٦))) يعني : اتصال العامل بالمعمول واتصال الصلة بالموصول.

وقال ابن عصفور في (إن) المخففة المكسورة الهمزة : ((وأما (إن) فيجوز إلغاؤها وإعمالها ولا يكون اسمها إلا ظاهراً^(٧))).

وقال الرضي في باب ضمير القصة والشأن : ((لا يجوز حذف هذا الضمير لعدم الدليل عليه ... إلا مع (أن) إذا خففت فهو لازم ، إذا خففت

(١) علل انحو : ص ٦٠٤

(٢) أمالي ابن الحاجب ٧٥٨/٢ ، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ص ٥٣٤

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ص ٥٣٣

(٤) شرح المفصل : ٥٤٩/٤ .

(٥) المصدر نفسه : ٥٤٩ / ٤ .

(٦) المقرب ، ص ١٧٢ .

المفتوحة جاز إعمالها))^(١) وذكر أن المفتوحة ((تعمل في ضمير شأن مقدّر بخلاف المكسورة الملغاة فإذا أُلغيت ظاهراً أُلغيت مطلقاً ولم تعمل تقديرًا))^(٢) وعلل ذلك بقوله : ((وإنما عملت المفتوحة الملغاة ظاهراً في ضمير شأن مقدر)) لأنها وصلتها بتقدير المصدر أي المفرد ((بخلاف (إن) المكسورة فإنها مع جملتها ليست بتقدير المفرد))^(٣).

وجاء في شرح التصريح على التوضيح : ((إنَّ النحاة لم يجيزوا تقدير ضمير شأن بعد (إن) المكسورة المخففة ؛ لأنَّ هذا التقدير يجعلها عاملة كالمفتوحة ، وقد ذهبوا إلى أنَّها مهملة ؛ لذلك أختصت المفتوحة بتقدير ضمير شأن بعدها من دون المكسورة))^(٤).

وقال الصبّان : ((وقوله: وخُفِّتْ (إن)، أي : بشرط أن لا يكون اسمها ضميراً))^(٥) يعني به ضمير الشأن وقال : ((فإنَّ وليها فعل وجب الإهمال ، ولا يدعى الإعمال وإنَّ اسمها ضمير الشأن والجملة الفعلية خبرها))^(٦) أي: عند دخول (إن) المكسورة على الجملة الفعلية لا يصح الإدعاء بأنها عاملة في ضمير شأن محذوف، والإدعاء بأنَّ الجملة الفعلية خبرها.

وعلل عمل المفتوحة من دون المكسورة بقوله : ((إنَّ المفتوحة أشبه بالفعل ؛ لأنَّ لفظها كلفظ الفعل (عضّ) مقصوداً به الماضي أو الأمر ، والمكسورة لا تشبه إلا الأمر كـ(جذّ) فكذلك أوثرت (أن) المفتوحة المخففة

(١) شرح الرضي : ٤٦٨ / ٢.

(٢) المصدر نفسه : ٤٦٩ / ٢ .

(٣) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٤) شرح التصريح على التوضيح : ١٢٢ / ٢.

(٥) حاشية الصبّان على شرح الأشموني : ٤٤٩ / ١.

(٦) المصدر نفسه : ٤٥٠ / ١.

ببقاء عملها على وجه يبين فيه الضعف ، وذلك أن جعل اسمها محذوفاً لتكون بذلك عاملة ٠٠٠ ومما يوجب مزيتها على المكسورة أن طلبها لما تعمل فيه من جهة الاختصاص ومن وصليتها لمعملها ، ولا تطلب المكسورة ما تعمل فيه إلا من جهة الاختصاص، فضغت بالتخفيف وبطل عملها بخلاف المفتوحة))^(١)

فلم أجد نحوياً أجاز إعمال (إن) المكسورة في اسم مضمّر في كتب النحو التي تقدم ذكرها ، ولا في غيرها من كتب النحو التي رجعت إليها ، كالأصول في النحو لابن السراج واللمع لابن جني ، وشرح عيون الإعراب للمجاشعي ، والمفصل في علم العربية للزمخشري ، وكشف المشكل في النحو للحيدرة اليميني ، والغرة المخفية لابن الخباز ، والإرشاد إلى علم الإعراب للكيشي ، ورصف المباني للمالقي ، والجنى الداني للمراذلي ، ومغني اللبيب وشرح شذور الذهب لابن هشام ، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك

المطلب الثاني : في كتب التفسير : لم أجد أحداً من النحاة في كتب النحو غير الزمخشري في كتابه : الأحاجي ، قال بهذا الاسم المحذوف في (إن) المخففة المكسورة الهمزة ، كما تقدم تفصيل ذلك في المطلب السابق ، بل قالوا هذا في (أن) المخففة المفتوحة الهمزة ، أمّا المفسرون فقد مال أكثرهم إلى تقديره ، ففي قوله تعالى : (وَإِنْ كُنْ مِنْكُمْ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا) {الزخرف : ٣٥} قال مكي بن أبي طالب القيسي : ((من خفف (لما) جعل (إن) مخففة من الثقيلة ٠٠٠ ويجوز أن يكون اسم (إن) مضمراً ، هاء محذوفة و(كل) رفع بالابتداء وما بعدها الخبر ، والجملة خبر (إن))^(٢) وقال في قوله تعالى : (وَإِنْ كُنْ مِنْكُمْ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ) {الطارق : ٤} ((من قرأ

(١) المصدر نفسه : ١/ ٤٥٤-٤٥٥ .

(٢) مشكل إعراب القرآن ٢/ ٢٨٣ .

بتخفيف (لما) جعل (ما) زائدة ، و(إِنْ) مخففة من الثقيلة ٠٠٠ وتصحيحه :
 إِنَّهُ لَعَلَى كُلِّ نَفْسٍ حَافِظٌ ، ف(حافظ) مبتدأ و(عليها) الخبر ، والجملة خبر
 (كل) (((^(١)).

وفي إعراب قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾ (إبراهيم: ٤٦) قال : ((وقد قرأ الكسائي بفتح اللام الأولى، وضم الثانية^(٢)) ، فاللام الأولى لام تأكيد على هذه القراءة ، و(إِنْ) مخففة من الثقيلة والهاء مضمرة مع(إِنْ) تقديره : وإِنَّه كان مكرهم لتزول منه الجبال))^(٣) وفي إعراب قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ﴾ (الأنعام: ١٥٦) قال: (((إِنْ) مخففة من الثقيلة عند البصريين واسمها مضمّر معها ، تقديره : إِنَّا كُنَّا))^(٤). وفي إعراب قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُنَّ﴾ (الصفات: ١٦٧) ، قال: ((و(إِنْ) مخففة من الثقيلة عند البصريين، ولزمت اللام في خبرها للفرق بينها وبين(إِنْ) النافية، فاسم(إِنْ) مضمّر و(كانوا) وما بعدها خبر(إِنْ))^(٥).

وفي إعراب قول الله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾ (إبراهيم: ٤٦) ، في قراءة الكسائي ، بفتح اللام الأولى من (لتزول) وضم الأخيرة ، ^(٦) قال التبريزي: ((والهاء مضمرة مع(إِنْ) تقديره : وإِنَّه)).^(٧)

(١) مشكل إعراب القرآن : ٤٦٩/٢ .

(٢) ينظر : غيث النفع ص ٣٤٤ .

(٣) مشكل إعراب القرآن : ١ / ٤٥٣ .

(٤) المصدر نفسه : ١ / ٣٠٠ .

(٥) المصدر نفسه : ٢ / ٢٤٤ - ٢٤٥ .

(٦) ينظر : المحرر الوجيز لابن عطية ١٤٦/٣ ، وإعراب القراءات السبعة وعللها لابن خالويه الأصبهاني ص ١٩٧ ، والبحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ٥٦١/٥ ، والدر المصون للسمين الحلبي ١٢٧/٧ ، واللباب في علوم الكتاب لابن عادل الدمشقي ٤١٣/١١ .

(٧) الملخص في إعراب القرآن: ص ١٠٧ .

وقال الزمخشري في تفسير قوله تعالى : ﴿وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ ﴿آل عمران: ١٦٤﴾ ((إِنْ) مخففة من الثقيلة ، واللام هي الفارقة بينها وبين النافية، وتقديره : وَإِنَّ الشَّانَ والحديث كانوا من قبل لفي ضلال مبين)) ^(١) وجعل قوله تعالى : (وَإِنْ كُنَا عن دراستهم لغافلين ({الأنعام : ١٥٦} بتقدير ((وَإِنَّهُ كُنَا) ، وقوله تعالى : (وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لفاسقين){الأعراف : ١٠٢} بتقدير ((وَإِنَّ الشَّانَ والحديث وجدنا أَكْثَرَهُمْ فاسقين)) ، وقوله تعالى : (وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الْغَافِلِينَ){يوسف : ٣} بمعنى ((وَإِنَّ الشَّانَ والحديث كنت من قبل إِيْحَانُنَا إِلَيْكَ مِنَ الْغَافِلِينَ عَنْهُ)) ، وقوله تعالى : (وَإِنْ كُنَا لَخَاطِئِينَ){يوسف : ٩١} بتقدير ((وَإِنَّ شَأْنَنَا وَحَالَنَا أَنَا كُنَا خَاطِئِينَ)) وقوله تعالى : (وَإِنْ كَادُوا لَيَفْنُنُونَكَ){الإسراء : ٧٣} بتقدير ((إِنَّ الشَّانَ قَارِبُوا أَنْ يَفْتَنُوكَ)) وقوله تعالى : (وَإِنْ كُنَا لَمُبْتَلِينَ){المؤمنون : ٣٠} بتقدير ((وَإِنَّ الشَّانَ والقصة كُنَا لَمُبْتَلِينَ)) ^(٢) .

وجعل أبو البركات بن الأتباري : قوله تعالى : ﴿وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُنَّ﴾ ﴿الصافات: ١٦٧﴾ بتقدير : ((وَإِنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ)) ^(٣)

وتبع الرازي الزمخشري ؛ إذ جعل قول الله تعالى : ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾ ﴿الأعراف: ١٠٢﴾ بمعنى : ((وَإِنَّ الشَّانَ والحديث وجدنا أَكْثَرَهُمْ فاسقين)) ^(٤) وقوله تعالى : (وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتَنُوكَ){الإسراء : ٧٣} بمعنى ((إِنْ)) ((إِنْ الشَّانَ أَنَّهُمْ قَارِبُوا أَنْ يَفْتَنُوكَ)) ^(٥) .

(١) الكشف: ١ / ٤٢٧ .

(٢) الكشف: ٧٨/٢ ، ١٣١/٢ ، ٤٢٤/٢ ، ٤٨٢/٢ ، ٦٥٧/٢ ، ١٨٠/٣ .

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن : ٣١٠/٢ .

(٤) مفاتيح الغيب ٣٢٤/٥

(٥) المصدر نفسه ٣٧٩/٧ .

وقال العكبري في إعراب قوله تعالى : ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ {البقرة: ١٤٣} ، وقوله تعالى : (وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ) {الأعراف : ١٠٢} {((إِنْ) مخففة من الثقيلة واسمها محذوف)) (١) ، وجعل التقدير في الآية الثانية : ((وَإِنَّا وَجَدْنَا)) (٢) .

وكما تبع الرازي الزمخشري فقد تبعه البيضاوي ، فقال في قوله تعالى : (وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ) {آل عمران : ١٦٤} {((إِنْ) هي المخففة من الثقيلة ٠٠٠ والمعنى : إِنَّ الشَّأْنَ كَانُوا مِنْ قَبْلُ بَعَثَ الرَّسُولَ فِي ضَلَالٍ ظَاهِرٍ)} (٣) وجعل قوله تعالى : ﴿وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ﴾ {الأنعام: ١٥٦} بتقدير : ((وَإِنَّهُ كُنَّا)) (٤) وقوله تعالى : ﴿وَإِنْ كُنَّا لَخَاطِئِينَ﴾ {يوسف : ٩١} بمعنى ((والحال : إِنَّ شَأْنَنَا أَنَا كُنَّا مُذْنِبِينَ)) (٥) وقوله تعالى : (وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُوكَ) {الإسراء : ٧٣} بمعنى ((إِنَّ الشَّأْنَ قَارِبُوا ٠٠٠ أَنْ يَوْعُوكَ فِي الْفِتْنَةِ)) (٦) وكذلك جعل قوله تعالى : (إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ) {الطارق : ٤} بتقدير : ((إِنَّ الشَّأْنَ كُلُّ نَفْسٍ لَعَلَّهَا)) (٧)

وكذلك تبعه الجلالان في إعراب قول الله تعالى : ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ {البقرة: ١٤٣} ، وقوله تعالى (إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ) {الطارق : ٤} {((وَإِنْ) مخففة من الثقيلة واسمها محذوف)) (٨) وجعلنا (إِنْ) في قوله

(١) التبيان في إعراب القرآن: ١ / ١٠٤ ، ٤٣٥/٢ ، وينظر : إعراب الحديث النبوي ص ٣٠٢ .

(٢) المصدر نفسه : ٤٣٥/٢ .

(٣) أنوار التنزيل ٤٦/٢ .

(٤) المصدر نفسه ١٩٠/٢ .

(٥) المصدر نفسه ١٧٤/٣ .

(٦) المصدر نفسه ٢٦٣/٣ .

(٧) المصدر نفسه ٣٠٣/٥ .

(٨) تفسير الجلالين ص ٢٢ ، ٥٩١ .

تعالى : (وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ) {آل عمران : ١٦٤} بتقدير :
إِنَّهُمْ^(١)

وأبو السعود ، فقال : إِنَّ اسم (إِنْ) في قوله تعالى : (وَإِنْ كُنَّا عَنْ
دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ) {الأنعام : ١٥٦} ((ضمير الشأن محذوف))^(٢) .

والألوسي ، فجعل قول الله تعالى : ﴿وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي
ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ {آل عمران : ١٦٤} بمعنى ((إِنَّ الشأن كانوا من قبل))^(٣) وقال
في إعراب قوله تعالى : (إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا) {الإسراء : ١٠٨}
((إِنْ) مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن واللام فارقة ، إي : إِنَّ
الشأن هذا))^(٤)

وقال في إعراب قوله تعالى : (وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ
الضَّالِّينَ) {البقرة : ١٩٨} أي ((وإنكم كنتم ، فخفف (إِنْ) وحذف الاسم
وأهملت عن العمل))^(٥) وقال في قوله تعالى : (وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ)
{الأعراف : ١٠٢} ((و (إِنْ) مخففة من الثقيلة ، وضمير الشأن محذوف ،
ولا عمل لها فيه ؛ لأنَّها ملغاة على المشهور))^(٦)

وهي ملغاة على الأكثر عند النحاة فيما يتعلق بعدم عملها في الاسم
الظاهر ، فإذا ألغى عملها هذا ، ألغيت مطلقاً ، فلم تعمل تقديراً ، أي : لم
تعمل في اسم مضمر

(١) المصدر نفسه ص ٧١ .

(٢) إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم ٤٦٣/٢ .

(٣) روح المعاني ٣٢٦/٢ .

(٤) المصدر نفسه ١٧٩/٨ .

(٥) المصدر نفسه ٤٨٤/١ .

(٦) المصدر نفسه ١٧/٥ .

وكذلك تبعه ابن عاشور؛ فقال في قوله تعالى : (إِنْ كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكَ
لَغَافِلِينَ) {يونس : ٢٩} ، ((و(إِنْ) مخففة من (إِنَّ) واسمها ضمير الشأن))^(١)
ومثل هذا قال في قوله تعالى : ((وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُوكَ) {الإسراء : ٧٣})^(٢)
إلا أنه خالف من تبعه فجعل السهو الذي وقع فيه الزمخشري مذهباً
نحوياً ؛ فقال متعمداً في قوله تعالى : ﴿وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ
مُبِينٍ﴾ {آل عمران : ١٦٤} ((و(إِنْ) مخففة مهملة ، والجملة بعدها خبر عن
ضمير الشأن على رأي صاحب الكشف ، وهو التحقيق إذ لا وجه لزوال
عملها مع بقاء معناها ، ولا وجه للتفرقة بينها وبين المفتوحة إذا خُففت ، فقد
قدروا لها اسماً ، هو ضمير الشأن ، بل نجد المكسورة أولى ببقاء العمل عند
التحقيق ؛ لأنّها أم الباب ؛ فلا يزول عملها بسهولة ، وقال جمهور النحاة
يبطل عملها ، وعلى هذا فالمراد بإهمالها أنّها لا تتصب مفردين ، بل تعمل
في ضمير شأن وجملة))^(٣)

وقد تبين أنّ النحاة قصدوا بإهمالها عدم عملها في الاسم الظاهر
وفي الاسم المضمر ، وقد كثر ما نبه النحاة على أنّ (إِنْ) المكسورة لا يجوز
أنّ يقدر لها ضمير شأن لكونها مهملة ، بخلاف (أَنْ) المفتوحة ، فإنّهم لم
يقدرها لها هذا الضمير إلا اضطراراً ؛ ذلك ليسوغوا عملها ، قال الرضي ،
وهو يشرح قول ابن الحاجب فيما يتعلق بضمير الشأن أو القصة : ((قوله
) وخذفه منصوباً ضعيف) لا يجوز حذف هذا الضمير لعدم الدليل
عليه ٠٠٠ قوله (إلا مع (أَنْ)) إذا خففت فإنّه لازم))^(٤)

(١) التحرير والتنوير ٦٩/١١ .

(٢) المصدر نفسه ١٧٣/١٤ .

(٣) التحرير والتنوير ٢٧٨/٣ .

(٤) شرح الرضي على الكافية ٤٦٨/٢ .

وأرى أنه لا يصح الأخذ بما شاع في كتب الإعراب والتفسير ، مما ناقض ما شاع في كتب النحو ؛ لأنّ هذا التناقض لا يفسر إلاّ بتخطئة أحد الفريقين ، ولا بد من أن يكون الخطأ قد وقع في كتب التفسير والإعراب ؛ لأنّ النحاة لا يدونون قضية نحوية في كتبهم النحوية إلاّ بعد دراستها والتثبت منها ، بخلاف القضايا النحوية التي يتناولها المفسرون والمعربون التي لا يكون تناولهم إيّاها في العادة والأغلب إلاّ ارتجالاً ، بل مخالفة المفسرين هذه للنحاة لم تجئ منهم أصلاً عن تعمد ، بل صدرت منهم سهواً أو وهماً أو نسياناً لما شاع واستقر ودوّن في كتب النحو ، والدليل على ذلك مثلاً أنّ النيسابوري قال في قول الله تعالى : ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾ (الأعراف: ١٠٢) ، ((هي المخففة من الثقيلة بدليل اللام الفارقة ٠٠٠ وقد عملت في ضمير شأن مقدر، والتقدير : وإنّ الشأن والحديث علمنا أكثرهم فاسقين)) (١) ، وقال في قول الله تعالى : ﴿وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنَّ الْغَافِلِينَ﴾ (يوسف : ٣) ((هي المخففة من الثقيلة ٠٠٠ والمعنى : وإنّ الشأن كنت من قبل إichائنا إليك)) (٢) من الغافلين ، ويبدو أنه قال هذا بسبب نسيانه لما استقر في كتب النحو ؛ بدلالة أنّه ناقض ما أكدّه بنفسه عند تفسير قوله تعالى : ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ﴾ (البقرة : ١٤٣) إذ قال في إعرابها ما نصه : ((هي (إن) المخففة التي يلزمها اللام الفارقة بينها وبين (إن) النافية ، وتتهياً بالتخفيف للدخول على الأفعال ٠٠٠ ويبطل عمل (إن) في الظاهر ، وكذا في التقدير ، فلا يقدر ضمير الشأن ، كما يقدر في (أن) المفتوحة إذا خُففت)) (٣) والدليل على ذلك أيضاً ، أنّه لو كانت مخالفتهم عن عمد وعلم بما أجمع عليه النحاة في كتب النحو لنبهوا

(١) غرائب القرآن ورغائب الفرقان ٢٩٣/٣ .

(٢) المصدر نفسه : ٦٥/٤ .

(٣) غرائب القرآن : ٤٢٤/١ .

على ذلك ، ولسمعنا منهم مثل قولهم : ذهب جمهور النحاة إلى منع إعمال (إن) المخففة في اسم مضمر أو تقديره ، والصواب جواز ذلك ، كما فعل ابن عاشور كما تقدم .

وقد بينا من قبل أن النحاة قد صرّحوا بأنّه لا يصح أن يقدر لـ(إن) المخففة المكسورة اسم محذوف ؛ لأنها عندهم مهملة، وإذا وردت عاملة فإنّها تعمل في ظاهر لا في مضمر، لذلك في تفسير قوله تعالى : (وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ) (آل عمران : ١٦٤) {عقب أبو حيان الأندلسي على كلام مكّي بن أبي طالب القيسي والزمخشري بقوله : ((وقال الزمخشري (إن) هي المخففة من الثقلية واللام هي الفارقة بينها وبين النافية ، وتقديره : إنّ الشأن والحديث كانوا من قبل لفي ضلال مبين ، انتهى ، وقال مكّي، وقد ذكر أنّ (إن) نافية واللام بمعنى (إلا) أي : وما كانوا من قبل إلا في ضلال مبين ، قال : هذا قول الكوفيين ، وأمّا سيبويه فإنّه قال : (إن) مخففة من الثقلية واسمها مضمر والتقدير على قوله : وإنهم كانوا من قبل في ضلال مبين ، فظهر من كلام الزمخشري أنّه حين خففت حذف اسمها ، وهو ضمير الشأن والحديث ، ومن كلام مكّي أنّها حين خففت حذف اسمها ، وهو ضمير عائد على المؤمنين ، وكلا هذين الوجهين لا نعرف نحوياً ذهب إليه، إنما تقرر عندنا من كتب النحو ومن الشيوخ ، أنّك إذا قلت: إنّ زيداً قائمٌ، ثم خففت، فمذهب البصريين إذ ذاك وجهان، أحدهما جواز الإعمال، ويكون حالها وهي مخففة كحالها وهي مشددة، إلا أنّها لا تعمل في مضمر، ومنع ذلك الكوفيون، وهم محجوجون في السماع الثابت من لسان العرب. والوجه الثاني وهو الأكثر عندهم، أنّها مهملة لا تعمل لا في ظاهر ولا في مضمر، لا ملفوظ به ولا مقدر البتة))^(١).

(١) البحر المحيط: ٣ / ١٤٨.

وما نسبته أبو حيان إلى مكي أنه قال : ((وقال سيبويه : (إن) مخففة من الثقيلة واسمها مضمر)) لم أجده في كتابه : مشكل إعراب القرآن ، كما أن سيبويه لم يقل هذا ، وليس له أي أصل كان في : الكتاب .

وعقب على كلام الزمخشري في موضع آخر ، ففي إعراب قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ﴾ (الأنعام: ١٥٦) قال الزمخشري : ((والأصل، وإنه كنا عن دراستهم غافلين، على أن الهاء ضمير الشأن))^(١)، فقال أبو حيان: (قال الزمخشري: إن اسمها ضمير الشأن وهذا يلزم أن (إن) المخففة عاملة، والذي نص النحاة عليه أن (إن) المخففة من الثقيلة إذا لزمت اللام فهي مهملة، لاتعمل في ظاهر ولا مضمر، لاثبت ولا محذوف))^(٢).

وقد وافق السمين الحلبي أبا حيان ، فقال في إعراب قوله تعالى : (وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ) ﴿الأعراف: ١٠٢﴾ ((إن) هذه هي المخففة ، وليست هنا عاملة لمباشرتها الفعل فزال اختصاصها بالمقتضي لإعمالها ، وقال الزمخشري : وإن الشأن والحديث ، فظاهر هذه العبارة أنها معملة وأن اسمها ضمير الأمر والشأن ، وقد صرح أبو البقاء هنا بأنها معملة وأن اسمها محذوف ٠٠٠ وهذا مذهب النحويين ، أعني اعتقاد إعمال المخففة من هذه الحروف في (أن) المفتوحة على الصحيح ، وفي (كأن) التشبيه ، وأما (إن) المخففة المكسورة فلا))^(٣).

وهذا هو الذي استقر في كتب النحو، وأجمع عليه النحاة ، وذكر أبو حيان الأندلسي به المفسرين ، وكما جاء في الدر المصون : ((لأن) (إن)

(١) الكشف: ٢ / ٧٨.

(٢) البحر المحيط: ٤ / ٣٣١ ، ٤٥٠.

(٣) الدر المصون : ٤٠٠/٥ .

المخففة إنما تعمل في الظاهر على غير الأفصح ، ولا عمل لها في المضر ، ولا يُقدر لها اسم محذوف البتة^(١) .

المطلب الثالث : علّة إهمالها : اشتهر في كتب النحو أنّ (إن) المخففة أهملت لزوال اختصاصها^(٢) . ولا تزال هذه العلة تتبناها الدراسات الحديثة^(٣)

وقد ذكر النحاة هذه العلة استنادًا إلى ما جعلوه من قواعد النحو : أنّ ما اختص عمل وما لم يختص لم يعمل ، قال سيبويه : ((هذا باب الحروف التي يجوز أن يليها بعدها الأسماء ويجوز أن يليها بعدها الأفعال ، وهي : لكن وإنما وكأنما وإذا ونحو ذلك ؛ لأنّها حروف لا تعمل))^(٤) وفي ذلك نظر ف(ما) النافية من الأحرف غير المختصة ، لكنها تعمل إذا دخلت على الجملة الاسمية ولا تعمل إذا دخلت على الجملة الفعلية ، وكذلك (لا) النافية .

وكل من (إذا) الشرطية و(إن) الشرطية مختصة بالدخول على الفعل ، لكن الأولى لا تعمل والثانية تعمل .
و(لو) من الأحرف غير العاملة على الرغم من أنّهم يصرحون بأنها مختصة بالدخول على الفعل^(٥)
ومن المعروف أنّ السين و(سوف) و(قد) مختصة بالدخول على الفعل ، ومن المعروف أيضًا أنّها لا تعمل .
فالقول بأنّ (إن) أهملت لزوال اختصاصها لا يُعَوّل عليه .

(١) ينظر : المصدر نفسه ٤٧٢/٣ ، واللباب في علوم الكتاب : ٣٥/٦ ، ٢٤٣/٩ .

(٢) ينظر : المقرب لابن عصفور ص ١٧٢ ، ووصف المباني ص ١٩٠ .

(٣) ينظر : (إن) الخفيفة ص ١٣٣-١٣٦ ، ١٣٩ .

(٤) كتاب سيبويه ٨٦/٣ أم ١١٦/٣ .

(٥) ينظر : الغرة المخفية ٤٤٩/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٤٨/٤ .

المطلب الرابع : الغرض من تخفيف (أن) : قال الدكتور فاضل السامرائي : ((يذكر النحاة أنَّ قسمًا من الأحرف المشبهة بالفعل تخفف أواخرها وهي : (إِنَّ) و(أَنَّ) و(كَأَنَّ) و(لَكِنَّ) ، غير أنَّهم لم يبينوا الغرض من هذا التخفيف ولا فائدته ، وقد تتبعنا هذا الأمر واستعمالاته ووازننا بين النصوص فانتهيت إلى أنَّ العرب إنما يخففون ما يخففون من الأحرف المشبهة لغرض يرمون إليه وفائدة يطلبونها ، واتضح لي أننا يفعلون ذلك لغرضين :

١-توسيع دائرة الاستعمال بعد أن كان منحصراً في قسم من الجمل الاسمية فأصبح يشمل الجمل الفعلية والاسمية .

٢-تخفيف معنى التوكيد في (إِنَّ) و(أَنَّ) ((١)).

ومعرفة الغرض من تخفيف (إِنَّ) ونظيراتها واضحة لا تحتاج إلى دراسة ، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإنه غير صحيح أنَّ النحاة لم يبينوا الغرض من هذا التخفيف ، فقد علل النحاة إهمال (إِنَّ) المكسورة لزوال اختصاصها ، والمراد من ذلك دخولها على الجمل الاسمية والفعلية بعد التخفيف .

وذكروا أنَّ (إِنَّ) المختصة بالدخول على الأسماء ((إذا خففت ٠٠٠ وأهملت وليت الأفعال والأسماء)) (٢) أي : جاز دخولها على الأفعال والأسماء (٣)

(١) ما يخفف من الأحرف المشبهة بالفعل ، مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ص ١١٥ .

(٢) الغرة المخفية ٤٤٥/٢ ، والجنى الداني ص ٢٠٨ .

(٣) بنظر : الجنى الداني ص ٢٠٨ .

وقد أوضح النيسابوري ، كما تقدم ، هذا الغرض بقوله : ((هي (إن) المخففة التي تلزمها اللام الفارقة بينها وبين (إن) النافية ، وتتهياً بالتخفيف للدخول على الأفعال ٠٠٠))^(١)

وذكروا أنها تبقى كالثقيلة تفيد تأكيد الجملة^(٢)

ومن البديهي أن يشير النحاة إلى تخفيف (إن) أنه يراد به تخفيف توكيدها ، فشأنها شأن نون التوكيد التي قال المبرد فيها (وإن شئت خففتها ، وهي إذا خففت مؤكدة ، وإذا ثقلت فهي أشد تأكيداً))^(٣)

وكذلك (إن) الثقيلة تفيد التوكيد فإذا خففت خف توكيدها وهذا ما صرح به بعض النحويين بقوله : ((ولا يجوز اتصال (ما) بالمخففة ؛ لأنَّ التخفيف توهين للتوكيد ، وهو بمنزلة تأكيد واحد والتشديد بمنزلة تأكيد))^(٤) ولم يفرق النحاة بين الثقيلة والمخففة من حيث كلتاها تفيد توكيد الجملة الاسمية ، سوى أنَّ الثقيلة أشد تأكيداً من المخففة ، وقد بين الدكتور فاضل السامرائي صحة هذا المذهب بتطبيق مضمونه على قوله تعالى : (وإن كُنَّا لَخَاطِئِينَ) {يوسف : ٩١} وقوله تعالى : (إنَّا كُنَّا خَاطِئِينَ) {يوسف : ٩٦} فذكر أنَّ الثقيلة في الآية الثانية أكد من المخففة في الآية الأولى^(٥)

ولا تصح هذه الموازنة ؛ لأنَّ مُؤكِّد الآية الأولى هو غير مُؤكِّد الآية الثانية ؛ ف(إن) في قوله تعالى : (وإن كُنَّا لَخَاطِئِينَ) {يوسف : ٩١} أكدت الفعل ، و(إن) في قوله تعالى : (إنَّا كُنَّا خَاطِئِينَ) {يوسف : ٩٦} أكدت

(١) غرائب القرآن ٤٢٤/١ .

(٢) ينظر : الغرة المخفية ٤٤٣/٢ ، ورصف المباني ص ١٩٠ .

(٣) المقتضب ١٢/٣ .

(٤) كشف المشكل في النحو للحيدرة اليمني ص ٨٤ - ٨٥ .

(٥) ما يخفف من الأحرف المشبهة بالفعل ، مجلة كلية الآداب ص ١١٨ .

الاسم : والدكتور فاضل السامري ، وإن ذهب ما ذهب إليه النحاة من أنَّ الثقيلة استعملت لتوكيد الجملة الاسمية ، لكنَّه عاد وأكد أنَّها استعملت لتوكيد الاسم لا لتوكيد الجملة ، أكد ذلك بقوله : ((بخلاف (إنَّ) التي لا تؤكد إلاَّ الجمل الاسمية كقولك : (وإنَّ كُنَّا لفاعلين) ، و (إنَّا كُنَّا فاعلين) فأنت تلاحظ أنَّ الأولى أكدت الحدث الفعلي ، بخلاف الثانية ، فإنَّ الاهتمام منصب على فاعل الحدث وصاحبه لا على الحدث الفعلي))^(١)

وفاعل الحدث وصاحبه في قولك (إنَّا كُنَّا فاعلين) هو اسم (إنَّ) فالعرب إذا أرادوا توكيد الاسم استعملوا (إنَّ) الثقيلة ، وإذا أرادوا توكيد الجملة الاسمية أو الفعلية استعملوا (إن) الخفيفة .

هذا من جهة ومن جهة أخرى ، فإنَّه إذا قيل : إنَّ الثقيلة أكد من المخففة ، فإنَّ المخففة تؤكد ما لم تستطع الثقيلة أن تؤكد ، وهو توكيدها للجملة الفعلية ، وهذا مما يدل على أنَّ (إن) المخففة الداخلة على الفعل ، وعلى الاسم المرفوع ، ليست هي المخففة من الثقيلة ؛ لأنَّها لو كانت كذلك لما دخلت على الفعل ، ولما جاء بعدها الاسم مرفوعاً ، بل هي حرف ثنائي بأصل وضعه ، استعمله العرب لتوكيد الجملة الاسمية والفعلية .

وعليه فإنَّ (إن) في قوله تعالى : (وَإِنْ كُنَّا لَمَّا لِيُوقِفْنَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ) {هود : ١١١} في قراءة من خفف نون (إن) هي المخففة من الثقيلة بدلالة نصبها (كُلًّا) إي : أنَّ أصلها (إنَّ) الثقيلة لكنها خُففت لتخفيف لفظها فحسب ، لا لزوال معناها وعملها ، وليست كذلك (إن) التي في قوله تعالى : (إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ) {الطارق : ٤} ولا التي تدخل على الجمل الفعلية .

(١) المصدر نفسه ص ١١٧-١١٨ ، ومعاني النحو ١/٣١٦ .

وكذلك اللام التي تلزمها فهي غير اللام التي تدخل على خبر (إنَّ) الثقيلة ، بدلالة دخولها على المفعول نحو : إنَّ ضربتْ لزيدًا ، أو على الفاعل ، نحو : إنَّ قام لزيد^(١)

يتبين مما مر تفصيله أن (إنَّ) المخففة من الثقيلة ، كما سمّاها النحاة ، استعملها العرب لتوكيد الجملة، اسمية كانت أم فعلية، لكن لما أرادوا توكيد مبتدأ الجملة الاسمية شددوا النون، مما اقتضى نصب الاسم لقوة اللفظ وتخصيص الاسم بمعنى التأكيد، وقد عقد ابن جني بابًا تحت عنوان: قوة المعنى لقوة اللفظ^(٢)، وقد أشار ابن يعيش بمثل ما أشار إليه ابن جني إلى أن نصب (إنَّ) الثقيلة، للاسم جاء من قوة لفظها بتشديد آخرها، فلما خفت زالت قوة اللفظ فأهملت ، فهي ليست كالفعل الذي يعمل بمعناه لا بلفظه^(٣) وقد صرح سيبويه بأنَّ (إنَّ) المخففة استعملت لتوكيد الجملة وتثبيت الكلام، وذكر أن لام التوكيد تلزمها عوضًا مما ذهب منها، ويقصد بذلك أن هذه اللام كانت عوضًا عن تشديد (إنَّ)، فتكون (إنَّ) المخففة مع اللام بقوة (إنَّ) الثقيلة^(٤) فوظيفة (إنَّ) المخففة هو توكيد معنى الجملة وتحقيقها^(٥)، وهذه هي وظيفة (إنَّ) المخففة مع اللام التي لزمها في القرآن الكريم.

المطلب الخامس : اللام الفارقة : قال سيبويه : ((واعلم أنَّهم يقولون : إنَّ زيدٌ لذهابٌ ٠٠٠ وألزمها اللام لئلا تلتبس بـ(إنَّ) التي هي

(١) ينظر : لسان العرب ١/ ١٨٢ .

(٢) ينظر: الخصائص لابن جني ٣/ ٢٦٤.

(٣) ينظر: شرح المفصل ٤ / ٥٤٧.

(٤) ينظر الكتاب: ٤ / ٢٣٣، ولسان العرب لابن منظور: ١ / ١٨٢.

(٥) ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٨ / ٧٢-٧٤، وشرح ألفية بن مالك لابن جابر الهواري الأندلسي: ٢ / ٢٣.

بمنزلة (ما) التي تنفي))^(١) ، وقال المبرد : ((وإنْ نصبتَ بها لم تحتج إلى اللام ، إلّا أنْ تدخلها توكيدًا كما تقول : إنْ زيدًا لمنطلق))^(٢)

اختلف النحاة والمفسرون في اللام التي لزمت (إن) المخففة كاللام في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ أَصْحَابُ الْأَيْكَةِ ظَالِمِينَ﴾ (الحجر: ٧٨) ، فمنهم مَنْ ذهب إلى أنَّها ليست لام الابتداء والتوكيد ، وإنَّما هي لام أخرى ، وهذا مذهب أبي علي النحوي وأتباعه^(٣) ، وذهب الأكثرون إلى أنَّها لام الابتداء ، إلّا أنَّهم اتفقوا على أنَّه جيء بها للتفريق بين (إن) المخففة و(إن) النافية التي بمعنى (ما) ، ولهذا أجمعوا على تسميتها بلام الفرق ، أو اللام الفارقة^(٤) .

والحقيقة أنَّه لمَّا استعملت (إن) المخففة لتوكيد الجملة التي تليها ناسب أن تلزمها لام لتوكيد هذا المعنى وتقويته أو إكماله كما قال أبو البركات بن الأنباري: ((لأنَّ لام التوكيد إنَّما حسنت مع (إن) لاتفاقهما في المعنى ؛ لأنَّ كلَّ أحد منهما للتوكيد))^(٥) أما قولهم بأنَّه جيء بها للتفريق بين

(١) كتاب سيبويه ١٣٩/٢ .

(٢) المقتضب ٣٦٣/٢ .

(٣) ينظر : المسائل المشككة ص ٥٤-٥٧ ، وشرح الرضي على الكافية: ٣٦٦-٣٦٧ .

(٤) ينظر كتاب سيبويه: ١٣٩/٢ ، والمقتضب للمبرد: ٥٠/١ ، ٣٦٣/٢ ، والحجة في القراءات السبع لأبي علي النحوي: ٤/٤٨٦ ، ٥/٢٣١ ، ٦/٣٩٧ ، والمسائل المشككة ص ٥٤-٥٧ ، وشرح اللمع لأبي نصر الواسطي: ص ٦١ ، والمفصل للزمخشري: ص ٤٢٥ ، والكشاف للزمخشري: ٤ / ٧٢١ ، وشرح المفصل لابن يعيش: ٤٤٠/٥٤٩ ، ورسف المباني للمالقي: ص ١٩٠ ، والمحزر في النحو ٦٣٤/٢ وإرتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي: ١٤٩/٢ ، والدر المصون: ١٥٥/٢ ، ومغني اللبيب لابن هشام ٢٣١/٢-٢٣٢ ، والبرهان في علوم القرآن للزركشي: ٣/٣٥٩ ، واللباب في علوم الكتاب: ٣/٢٣ ، وجمع الهوامع للسيوطي: ٢/١٨١-١٨٢ ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: ١/٤٥٠ .

(٥) الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلَّة في أصول النحو ص ١٣٠ .

بين (إن) المخففة و(إن) النافية أي: لرفع اللبس، ففيه نظر؛ لأنه ليس لأمن اللبس في اللغة العربية، وأية لغة كانت فيما يبدو، مكان أو تأثير للتحكم في تعابيرها وتركيبها، بل الذي يتحكم في تحديد أسلوبها المعنى المراد. فالعربي، مثلاً، إذا أراد تأكيد الجملة بـ (إن) واللام أتى بهما لهذا الغرض، أي: أنه لم يأت باللام لغرض التفريق، وإذا أراد تأكيد الجملة بـ(إن) المخففة فحسب، لا يأتي باللام، سواء أمن اللبس أم لم يؤمن من حيث التركيب اللغوي، إذ السياق وحده كافٍ لإدراك المعنى الذي يقصده المتكلم، والدليل على ذلك أنه لو كانت اللام استعملها العرب للتفريق، كما ذهب النحاة والمفسرون، لما استعملت في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّا لَمَّا لَيُوقِفِيَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ ﴿هود: ١١١﴾.

جاء في الدر المصون: ((قال أبو شامة^(١): واللام في(لما) هي الفارقة بين المخففة من الثقيلة والنافية، وفي هذا نظر، لأنَّ الفارقة إنما يُؤتى بها عند التباسها بالنافية، والالتباس إنما يجيء عند إهمالها، نحو: إن زيداً لقائمٌ، وهي في الآية الكريمة معملة، فلا التباس بالنافية. فلا يقال: إنَّها فارقة))^(٢). وهذا الذي ورد في الدر المصون ورد أيضاً في اللباب^(٣). وإذا ثبت أنَّ اللام لم تستعمل للفرق في سورة هود يثبت تلقائياً أنَّها لم تستعمل لهذا الغرض في

(١) أبو شامة، هوعبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم، شهاب الدين الدمشقي، المشهور بأبي شامة؛ لشامة كبيرة كانت على حاجبه الأيسر، أتقن الفقه، وبرع في العربية، له نظم المفصل للزمخشري، ومقدمة في النحو، وشرح الشاطبية، والمرشد الوجيز في علوم تتعلق بالكتاب العزيز، وإبراز المعاني، توفي سنة ٦٦٥هـ، ينظر: بغية الوعاة للسيوطي ٦٨/٢-٦٩، والأعلام للزركلي ٢٩٩/٣.

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٦ / ٤٠٠.

(٣) ينظر: اللباب في علوم الكتاب: ١٠ / ٥٧٨.

كل موضع من مواضع ورودها مع (إن) المخففة في القرآن الكريم ، وإنّما استعملت للتوكيد فحسب

المبحث الثاني : (إن) المخففة بين الإثبات والنفي :

المطلب الأول : اجتماع (إن) واللام :

١- إعرابهما في كتب النحو : ذهب البصريون إلى أنّ (إن) في نحو قول الله تعالى : (وَإِنْ كَانَ أَصْحَابُ الْأَيْكَةِ ظَالِمِينَ) {الحجر : ٧٨} مخففة من الثقيلة ولام (لظالمين) لام الفرق والتوكيد ، وهي عندهم لا تدخل إلّا على الأفعال الناسخة ، أي : الداخلة على المبتدأ وخبره ، واختلفوا فيما نسبوه إلى الكوفيين ، فمنهم من نسب إليهم أنّهم يقولون كالبصريين بـ(إن) المخففة من الثقيلة ، إلّا أنّهم يختلفون عنهم بجواز دخولها على الأفعال الناسخة وغير الناسخة على حد سواء ، وهذا ما عبروا عنه بقولهم : خلافاً للكوفيين ، ومنهم من نسب إليهم أنّ (إن) عندهم نافية ولام (لظالمين) بمعنى (إلّا) ، والتقدير : وما كان أصحاب الأيكة إلا ظالمين ، وأنّ (إن) لا تخفف عند الكوفيين .

فقد ذكر الزمخشري أنّ (إن) إذا خُففت بطل عملها وجاز أن يقع بعدها الاسم والفعل ، والفعل الواقع بعدها يجب أن يكون من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر ، وجوّز الكوفيون غيره ، وأنشدوا

بِاللهِ رِيكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا وَجَبَتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ^(١).

(١) ينظر : المفصل في علم العربية ص ٣٨٥-٣٨٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٤٥/٤ ، ونسب هذا البيت ، إلى عاتكة بنت زيد العدوية ، إبنة عم عمر ابن الخطاب رضي الله عنه ، وهو من قصيدة من الكامل ترثي بها الزبير ابن العوام رضي الله عنه ، وقيل هو لأسماء بنت أبي بكر الصديق ، ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات بن الأنباري ١٥٥/٢-١٥٦ ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٤٥٢/١ .

وكذلك نسب أبو البركات بن الأنباري إلى الكوفيين أنَّ (إِنْ) المخففه من الثقيلة لا تعمل عندهم ، فقال : ((ذهب الكوفيون إلى أنَّ (إِنْ) المخففه من الثقيلة لا تعمل النصب في الاسم ، وذهب البصريون إلى أنَّها تعمل ، أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا : إنها لا تعمل لأنَّ المشددة إنما عملت لأنَّها أشبهت الفعل الماضي في اللفظ ؛ لأنها على ثلاثة أحرف كما أنه على ثلاثة أحرف ، وأنها مبنية على الفتح كما أنه مبني على الفتح ، فإذا خففت فقد زال شبهها به ، فوجب أن يبطل عملها))^(١).

ونسب إليهم خلاف ذلك فقال : ((ذهب الكوفيون إلى أنَّ (إِنْ) إذا جاءت بعد اللام تكون بمعنى (ما) واللام بمعنى (إِلَّا) ، وذهب البصريون إلى أنَّها مخففة من الثقيلة))^(٢).

وقال السكاكي : ((ومن شأنها إذا خففت (إِنْ) ولم تعمل أنَّ تلزم (اللام) فرقاً بينها وبين (إِنْ) النافية ، وتسمى إذ ذاك الفارقة ، نحو : إنَّ زيداً لمنطلقاً ٠٠٠ وكذا عند الكوفيين))^(٣).

وذكر ابن الخباز أنَّ الكوفيين أجازوا دخول (إِنْ) المخففة من الثقيلة على الفعل غير الناسخ نحو : إنَّ ضربتَ لزيداً^(٤).

وحين نسب الزمخشري إلى الكوفيين قوله المذكور ، رد عليه ابن يعيش فذكر أنَّ (إِنْ) عند الكوفيين في نحو : إنَّ زيداً لقائمٌ ، نافية ، واللام بمعنى (إِلَّا) ، والتقدير : ما زيدٌ إلَّا قائمٌ^(٥).

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/١٨٢ م ٢٤.

(٢) المصدر نفسه : ٢/١٥٠ م ٩٠.

(٣) مفتاح العلوم : ص ١٨٢.

(٤) ينظر : شرح الدرة المخفية ٢/٤٤٦.

(٥) ينظر : شرح المفصل ٤/٥٤٩.

وقال ابن الحاجب ((وتخفف المكسورة فتلزمها اللام ٠٠٠ ويجوز دخولها على فعل أفعال المبتدأ خلافاً للكوفيين))^(١).

وقال ابن عصفور : ((وزعم الكوفيون أنه يجوز دخولها على الفعل غير الناسخ))^(٢). وذكر ابن مالك أنَّ (إن) المخففة المكسورة الهمزة : ((عند الكوفيين لا تعمل عندهم ولا تؤكد بل تفيد النفي واللام للإيجاب))^(٣)

وقال الرضي : ((وفرق الكسائي بين (إن) مع اللام في الأسماء ، وبينها معها في الأفعال ، فجعلها في الأسماء المخففة ، وأما في الأفعال فقال : (إن) نافية واللام بمعنى (إلا) ؛ لأنَّ المخففة بالاسم أولى نظراً إلى أصلها ، والنافية بالفعل أولى ؛ لأنَّ معنى النفي راجع إلى الفعل))^(٤)

وقال المالقي : ((أن تكون مخففة من الثقيلة ٠٠٠ ولا يجوز دخولها ٠٠٠ على غير نواسخ الابتداء من الأفعال خلافاً للكوفيين فإنهم يجيزون ذلك قياساً))^(٥)

وجاء في لسان العرب : ((ومن اللامات التي تصحب (إن) فمرة تكون بمعنى (إلا) ومرة تكون صلة وتوكيداً كقول الله عز وجل : (إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا) {الإسراء : ١٠٨} فمن جعل (إن) جحدًا جعل اللام بمنزلة (إلا) المعنى : ما كان وعد ربنا إلا مفعولاً ، ومن جعل (إن) بمعنى (قد) جعل اللام تأكيداً ، المعنى : قد كان وعد ربنا لمفعولاً ، ومثله قوله تعالى : ﴿إِنْ كِدْتَ لِتُزِدِّيْنَ﴾ {الصفات : ٥٦}^(٦)

(١) متون اللغة ، كافية ابن الحاجب ص ٤١ و شرح الرضي على الكافية ٣٤٠/٤ .

(٢) شرح جمل الزجاجي ٢٢٩/١ .

(٣) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص ٦٥ .

(٤) شرح الرضي على الكافية ٣٦٧/٤ .

(٥) رصف المباني : ص ١٩٠-١٩١ .

(٦) لسان العرب : ٢٥٨/١٣ .

وقال أبوحيان الأندلسي : ((ذهب الكوفيون إلى أنَّ تخفيف (إنَّ) يبطل عملها ، ولا يجوز أنْ تعمل ، وذهب البصريون إلى أنَّ إعمالها جائز لكنه قليل))^(١)

وقال المرادي : (((إنَّ) المخففة من الثقيلة فيها بعد التخفيف لغتان ، الإهمال والإعمال ، والإهمال أشهر ٠٠٠ وذهب الكوفيون إلى أنَّ (إنَّ) هذه نافية ، وهي حرف ثنائي الموضع ، واللام بعدها بمعنى (إلا) و(إنَّ) المشددة عندهم لا تخفف ، واللام بعدها بمعنى (إلا) وأجازوا دخولها على سائر الأفعال))^(٢) وقال : ((ومن أحكام (إنَّ) أنها قد تخفف خلافاً للكوفيين))^(٣)

وتحدث ابن هشام عن (إنَّ) المخففة من الثقيلة في المغني ثم قال: ((جاز إعمالها خلافاً للكوفيين))^(٤) ومثل هذا قال في أوضح المسالك^(٥) المسالك^(٥) إلا أنه قال في المغني أيضاً في باب (إنَّ) الثقيلة : ((وتخفف (إنَّ) فتعمل قليلاً وتهمل كثيراً ، وعن الكوفيين أنها لا تخفف وأنه إذا قيل : إنْ زيدٌ لمنطلقٌ ، ف(إنَّ) نافية واللام بمعنى (إلا)))^(٦).

ورد الدماميني على ابن هشام قوله الأول في المغني بما أثبتته ابن هشام نفسه في قوله الثاني^(٧).

(١) البحر المحيط ٣٤٧/٥ .

(٢) الجنى الداني ص ٢٠٨-٢٠٩ .

(٣) المصدر نفسه ص ، ٣٩٥ .

(٤) مغني اللبيب ، ٢٤/١ .

(٥) ينظر : أوضح المسالك ٣٢٩/١ .

(٦) مغني اللبيب ٣٧/١ .

(٧) ينظر : شرح الدماميني على مغني اللبيب ١٠٠/١ .

وذكر السيوطي أنه ((إذا خفت (إنَّ) المكسورة لم يلها من الأفعال إلا ما كان من نواسخ الابتداء ، وجوز الكوفيون غيره ، وهو مبني على مذهبهم أنها نافية)) (١).

وكذلك رد الشيخ خالد الأزهرى على ابن هشام قوله في أوضح المسالك بمثل ما رد عليه الدماميني ، وقال : ((وهو يوهم أنهم يجيزون تخفيف (إنَّ) المكسورة ويدخلونها على نحو : قام ، وقعد ، وذلك مخالف لقاعدتهم ؛ فإنهم لا يجيزون تخفيف (إنَّ) المكسورة)) (٢)

وجاء في حاشية يس الحمصي، بهامش شرح التصريح أن جعل (إن) نافية ((يشكل عليه نحو قوله تعالى : (وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لِيُوقَبَتْهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ} {هود : ١١١} اللهم إلا أن يقال : إنَّ (إن) النافية عندهم تعمل عمل (إن) ، وهذا يحتاج إلى دليل)) وجاء فيها أيضاً ((إنَّ الكوفيين يجوزون تخفيفها ، فلعل النقل عنهم اختلف)) (٣).

وتبع الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد الشيخ خالد الأزهرى راداً على ابن هشام ، مؤكداً على أنَّ (إن) المخففة من الثقيلة عند البصريين ، هي نافية بمعنى (ما) واللام التي تلزمها بمعنى (إلا) عند الكوفيين (٤) ، ورد أيضاً على أبي البركات بن الأنباري ما نسبته إلى الكوفيين في المسألة ٢٤ مستنداً إلى كلام أبي البركات نفسه في المسألة ٩٠ فوصف كلامه وكلام من نسب إلى الكوفيين أنَّ (إن) المخففة عندهم يجوز دخولها على الفعل غير الناسخ بأنه ((كلام غير مبني على التحقيق والتحقيق أن جمهور الكوفيين لا يقولون بأنَّ (إن) تكون مخففة من الثقيلة أصلاً ، و(إن)

(١) الأشباه والنظائر للسيوطي ١٥٦/٢.

(٢) شرح التصريح على التوضيح ١٢٧/٢-١٢٨ .

(٣) المصدر نفسه : ١٢٦/٢ .

(٤) ينظر : أوضح المسالك ٣٢٩/١ (تعليقة المحقق) الهلمش (٦) .

في هذا البيت (إِنْ قَتَلْتَ لَمَسْلَمًا) نافية عند الكوفيين كلهم أجمعين ، ولقد تنبه لهذا الشيخ خالد فأنكر كلام ابن هشام^(١)

وكذلك تبني باحث في رسالة جامعية أقوال من سبقوه ، أن (إِنْ) المخففة من الثقيلة عند البصريين ، هي نافية عند الكوفيين ، واللام التي بعدها بمعنى (إِلَّا)^(٢) ورد على أبي البركات بن الأنباري الذي نسب إليهم أن (إِنْ) المخففة من الثقيلة لا تعمل بأنه ((مخالف لما جاء عن الكوفيين حيث إنهم لا يعتبرون (إِنْ) هذه مخففة من الثقيلة ، وإنما هي (إِنْ) النافية بمعنى (ما) والدليل على هذا تواتر النقل عنهم بخصوص هذه المسألة))^(٣)

واستدل على عدم صحة ما نسبته الأنباري إلى الكوفيين في المسألة الرابعة والعشرين ، بما قاله الأنباري نفسه في المسألة التسعين : ((ذهب الكوفيون إلى أن (إِنْ) إذا جاءت بعد اللام تكون بمعنى (ما) واللام بمعنى (إِلَّا) وذهب البصريون إلى أنها مخففة من الثقيلة ، وعقب على ذلك بقوله : ((وهذا تناقض ظاهر))^(٤)

والحقيقة أن القول بأن (إِنْ) المخففة نافية واللام التي تلزمها بمعنى (إِلَّا) لم يتواتر وحده عن الكوفيين ، فقد تبين قبل قليل أنه كما نسب إليهم نحاة هذا القول نسب إليهم نحاة آخرون القول الآخر .

والذين نسبوا إلى الكوفيين ما نسبوه ، إن كانوا قد اختلفوا فيما نقلوه عنهم ، فإن هذا لا يدل على تناقض أقوالهم بقدر ما يدل على تناقض أقوال الكوفيين أنفسهم ، فقد بين الرضي كما تقدم ، مذهب الكوفيين بقوله :

(١) الإنتصاف من الإنصاف بهامش الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٤١/٢ .

(٢) (إِنْ) الخفيفة المكسورة الهمزة ص ١٤٣ .

(٣) المصدر نفسه ص ١٤٥ .

(٤) المصدر نفسه ص ١٤٥ .

((وَفَرَّقَ الْكَسَائِي فَجَعَلَهَا فِي الْأَسْمَاءِ الْمَخْفِةِ ، وَأَمَّا فِي الْأَفْعَالِ فَقَالَ : (إِنْ) نَافِيَةٌ وَاللَّامُ بَعْنَى (إِلَّا) ؛ لِأَنَّ الْمَخْفِةَ بِالْأَسْمِ أُولَى وَالنَّافِيَةَ بِالْفِعْلِ أُولَى)) (١)
 وجاء في تاج العروس: ((قال الفراء : لم يسمع أَنَّ العرب تخفف (إِنْ) وتعملها إِلَّا مع المكني (يعني الضمير) لِأَنَّهُ لَا يَتَّبِعِينَ فِيهِ إِعْرَابٌ ، فَأَمَّا فِي الظَّاهِرِ فَلَا ، وَلَكِنْ إِذَا خَفَّفُوها رَفَعُوا ، وَأَمَّا مَنْ خَفَّفَ (وَإِنْ) كَلَّا لَمَّا لِيُؤَفِّيَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ {هود : ١١١} فَإِنَّهُمْ نَصَبُوا (كَلَّا) بـ(اليوفينهم) كَأَنَّهُ قَالَ : : (وَإِنْ) لِيُؤَفِّيَهُمْ كَلَّا ، قَالَ : وَلَوْ رَفَعْتَ (كَلًّا) لَصَلَحَ ذَلِكَ ، تَقُولُ : إِنْ زَيْدٌ لَقَاتَمْتُ)) (٢)

يظهر من هذا الكلام المنسوب إلى الفراء : أنه يقول بـ(إِنْ) المخففة من الثقيلة إِلَّا أَنَّهَا لَا تَكُونُ عِنْدَهُ إِلَّا مَهْمَلَةً ، وَيُظْهِرُ أَيْضًا أَنَّهُ لَمْ يَجْعَلْ (كَلًّا) مَنْصُوبَةً بـ(اليوفينهم) لِيَسُوغَ جَعْلَ (إِنْ) نَافِيَةً ، بَلْ لِيَسُوغَ كَوْنُهَا مَهْمَلَةً .

كما أَنَّ الفراء ، كما سيأتي ، تضمن كلامه في إعراب قوله تعالى : (وَإِنْ) كَلَّا لَمَّا لِيُؤَفِّيَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ {هود : ١١١} أَنَّ (إِنْ) هنا لَا تَكُونُ إِلَّا الْمَخْفِةَ مِنَ الثَّقِيلَةِ (٣)

وقد عد أبو بكر بن الأنباري (إِنْ) المكسورة الهمزة الساكنة النون من الأضداد : نافية ، ومثبتة مؤكدة ، ونسب إلى الفراء أَنَّهُ جَعَلَ (إِنْ) فِي نَحْوِ : إِنْ قَامَ لِعَبْدِ اللَّهِ ، بِمَعْنَى (قَدْ) (٤)

فاختلاف الكوفيين في هذه المسألة نتج منه اختلاف النقل عنهم ، وهذه حقيقة أكدها الدكتور محيي الدين توفيق ، فقد تناول مسائل الخلاف

(١) شرح الرضي على الكافية : ٣٦٧/٤ .

(٢) ١١٤/٣٤ .

(٣) ينظر : معاني القرآن ٣٤٣/١-٣٤٤ .

(٤) ينظر : كتاب الأضداد ص ١٨٩-١٩٠ .

بين النحويين البصريين والكوفيين التي ذكرها الأنباري في كتابه : الإنصاف ، وتبين له بعد دراستها في أطروحته للدكتوراه أنها تنقسم إلى أربعة أقسام : مسائل صحت نسبتها إلى الكوفيين ، ومسائل لم يقل بها جميع الكوفيين ، ومسائل لم تنتقل فيها آراء الكوفيين بدقة ، ومسائل لم يقل بها الكوفيون ، ونسبت إليهم سهواً ^(١) وكان من بين المسائل التي أدرجها ضمن القسم الثاني ((ما ينسب إليهم أنَّ (إنَّ) واللام في نحو قوله تعالى : (وَإِنْ كَادُوا لَيْسْتَغْفِرُونَكَ مِنَ الْآرْضِ) {الإسراء : ٧٦} بمعنى (ما) و(إلا) هو مذهب الفراء ، قال في كلامه على قوله تعالى : (وما منّا إلاّ له مقامٌ معلومٌ) {الصافات : ١٦٤} ٠٠٠ ومعنى : إنَّ ضربتُ لزيّداً ، كمعنى قولك : ما ضربتُ إلاّ زيّداً ٠٠٠ ولم نعثر على ما يثبت أنَّ الكوفيين تبعوا الفراء في ذلك ، وأبو بكر بن الأنباري يذكر له رأياً آخر في معنى (إنَّ) واللام ، فذكر أنَّ (إنَّ) إذا جاء بعدها اللام فهي بمعنى (قد) ، وكذلك إذا جاءت هي بعد (ألا) ، قال أبو بكر : وقال الفراء لا يكون (إنَّ) بمعنى (قد) حتى تدخل معها اللام أو (ألا) ، فإذا قالت العرب : إنَّ قام لعبد الله ، وألا إنَّ قام عبد الله ، فمعناه : قد قام عبد الله ، وقال في إدخال اللام هَبْلَتَكَ أُمُّكَ إِنْ قَتَلْتَ مُسْلِمًا وَجَبَتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُنْعَمِ

معناه : قد قتلتَ مسلماً)) ^(٢).

هذا من جهة ومن جهة أخرى فإنَّ قصر القول الثاني على الكوفيين فيه نظر؛ فقد قال الخليل بن أحمد الفراهيدي : ((وللعرب في (إنَّ) لغتان : التخفيف والتنقيط ، فأما من خفف فإنَّه يرفع بها إلاّ ناساً من أهل الحجاز

(١) ينظر : ابن الأنباري في كتابه : الإنصاف ص ١٧١ .

(٢) ابن الأنباري في كتابه : الإنصاف ص ٢٠١ - ٢٠٢ ، وينظر : معاني القرآن للفراء ٢٧٧/٢ ، والأضداد لأبي بكر بن الأنباري ص ١٨٩ - ١٩٠ ، وهبْلَتَكَ أُمُّكَ : ثكلتك ، ينظر : لسان العرب ١٥/١٥ .

يخفون وينصبون على توهم الثقيلة ، وقرئ (وَإِنْ كُلًّا لَّمَّا لِيُوقِنَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ) {هود : ١١١} خففوا ونصبوا (كُلًّا) وَأَمَّا (إِنْ هَذَا لَسَاحِرَانِ) {طه : ٦٣} فمن خفف فهو بلغة من يخفون ويرفعون فلذلك وجه ، ومنهم من يجعل اللام في موضع (إِلَّا) ويجعل (إِنْ) جحداً على تفسير : ما هذان إلاّ ساحران)) (١).

فجعلُ (إِنْ) نافية بمعنى (ما) واللام بمعنى (إِلَّا) يعد أحد قولي المدرسة البصرية قبل أن تكون هناك مدرسة كوفية . بل القول الثاني قد تبناه الخليل في قول الله تعالى : (إِنْ هَذَا لَسَاحِرَانِ) {طه : ٦٣} (٢) في كتابه : الجمل في النحو ، جاء فيه : ((قال الخليل بن أحمد : وأنا أقرؤها مخففة على الأصل (إِنْ هَذَا لَسَاحِرَانِ) أي : ما هذان إلاّ ساحران ، قال الشاعر
عَدَرَ ابْنُ جُرْمُوزٍ بِفَارِسٍ بُهْمَةً عند اللقاء ولم يكن بمُعَرِّدٍ
تَكَتَكَ أُمُّكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عَقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ
أي : ما قتلت إلاّ مسلماً)) (٣) فقد جعل (إِنْ) نافية واللام بمعنى (إِلَّا)

(١) كتاب العين ص ٤١-٤٢ .

(٢) قرأ ابن كثير بتخفيف (إِنْ) ورفع (هذان) وتشديد نونها ، وقرأ حفص بتخفيف (إِنْ) ورفع (هذان) من غير تشديد نونها ، وقرأ عيسى وأبو عمرو بتشديد (إِنْ) ونصب (هذين) ، وقرأ الباقر بتشديد (إِنْ) ورفع (هذان) ، ينظر غيث النفع في القراءات السبع ص ٣٩٣ ، والتسهيل لقراءات التنزيل ص ٣١٥ .

(٣) الجمل في النحو ص ١٣٥ والبهمة : الشجاع ، والمعرّد : المنهزم ، وبنو جُرْمُوز : بطن من بطون العرب ، وابن جُرْمُوز : هو عمرو بن جُرْمُوز التميمي المجاشعي ، قاتلُ الزبير بن العوام رضي الله عنه في معركة الجمل ، ينظر : لسان العرب ٨٩/١ ، ١٣٢/٣ ، وتاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للذهبي ١٧٩/٢ ، ٥٧١ ، وتاج العروس للزبيدي ٢١٦/٨ ، ٣٠/١٥ ، والأعلام للزركلي ٢٤٢/٣ ، وفصل ابن كثير قصة مقتله رضي الله عنه ، فقال : ((ويقال : بل أدركه عمرو بواد يقال له : وادي السباع ، وهو نائم في القائلة ، فهجم عليه فقتله ، وهذا القول هو الأشهر ويشهد

وقال في باب جمل اللامات ما نصه : ((واللام التي في موضع
 (إِلَّا) كقول الله جل ذكره : (وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ) {الأعراف : ١٠٢}
 معناه : ما وجدنا أكثرهم إِلَّا فاسقين ، ومثله قول الله تبارك وتعالى : (تَاللَّهِ
 إِنْ كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ) {الشعراء : ٩٧} معناه : إِلَّا في ضلال مبين ، قال
 الشاعر :

تَكَلَّنَكَ أُمُّكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ
 معناه : ما قتلْتَ إِلَّا مُسْلِمًا)) ^(١) ،

وأبو عبيدة الذي يعد من نحاة البصرة وأخذ النحو عن أوائل النحاة
 البصريين : عيسى بن عمر النخعي، ويونس بن حبيب، وأبي عمرو بن
 العلاء، وولد قبل سيوبه والفراء ، بأكثر من ثلاثة عقود ^(٢) ، نقل هذين

له شعر امرأته عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل ، وكان آخر من تزوجها ، وكانت
 قبله تحت عمر بن الخطاب ، رضي الله عنه ، فُقُتِلَ عنها ، وكانت قبله تحت عبد
 الله بن أبي بكر الصديق ، فُقُتِلَ عنها ، فلما قُتِلَ الزبير رثته بقصيدة محكمة المعنى ،
 فقالت :

غَدَرَ ابْنُ جُرْمُوزٍ بِفَارِسٍ بُهْمَةً يَوْمَ الْلِقَاءِ وَكَانَ غَيْرَ مُعَرِّدٍ
 يَا عَمْرُو لَوْ نَبَهْتُهُ لَوَجَدْتُهُ لَا طَائِشًا رَعَشَ الْجَنَانِ وَلَا يَدٍ
 تَكَلَّنَكَ أُمُّكَ أَنْ ظَفَرْتَ بِمَثَلِهِ مِمَّنْ بَقِيَ مِمَّنْ يَرُوحُ وَيَغْتَدِي
 كَمْ غَمْرَةٍ قَدْ خَاضَهَا لَمْ يَتْنِهِ طَرَادًا يَا ابْنَ قَفْعِ الْقَرْدِ
 وَاللَّهِ رَأَيْتُ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ))

البديهة والنهاية ٢٦٧/٧ ، وجاء في تاج العروس : ((وفي حديث عاتكة قالت لابن
 جُرْمُوزٍ : يَا ابْنَ قَفْعِ الْقَرْدِ ٠٠٠ الْفَقْعُ : ضَرْبٌ مِنْ أَرْدِ الْكَمَاءِ ، وَالْقَرْدُ : أَرْضٌ
 مرتفعة)) ٢٧٨/٢١ .

(١) الجمل في النحو للرازي ص ٢٥٥

(٢) ينظر : تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للذهبي ٥٦١/٤ ، ٤٣٨/٥-٤٣٩ ،
 ، ٥٧٨ ، والأعلام للزركلي ٨١/٥ ، ١٤٥/٨ .

الوجهين فقال في تفسير قول الله تعالى : (إِنْ هَٰذَا لِسَاحِرَانِ) ((وَقَرَّاهَا قَوْمٌ عَلَى تَخْفِيفِ نُونِ (إِنْ) وَإِسْكَانِهَا، وَهُوَ يَجُوزُ؛ لِأَنََّّهُمْ قَدْ أَدْخَلُوا اللَّامَ فِي الْإِبْتِدَاءِ ، وَهِيَ فَضْلٌ، ٠٠٠ وَزَعَمَ قَوْمٌ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ ، إِذَا خُفِّفَتْ نُونُ (إِنْ) فَلَا يَدُّ لَهُ مِنْ أَنْ ، يَدْخُلَ (إِلَّا) فَيَقُولُ: (إِنْ هَٰذَا إِلَّا سَاحِرَانِ))^(١) وَقَدْ تَبَنَّى الْقَوْلَ الثَّانِي ؛ إِذْ جَعَلَ قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾ «الْأَعْرَافُ: ١٠٢» بِمَعْنَى : وَمَا وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ إِلَّا فَاسِقِينَ^(٢).

فهذا ما نقله وقال به أبرز نحاة المدرسة البصرية الذين يعدون أساتذة الرؤاسي والكسائي والفراء ، قبل أن يتحول إلى الكوفيين وينسب إليهم .

٢- إعرابهما في كتب التفسير : مع أن القول بـ(إِنْ) المخففة من الثقل هو مذهب جمهور النحاة ، إلا أنني وجدت كثيراً من المفسرين أخذوا بالمذهب الذي نسب إلى الكوفيين ففي أعراب قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الضَّالِّينَ﴾ «البقرة: ١٩٨»، قال الطبري : ((فإنَّ من أهل العربية من يوجه تأويل (إِنْ) إلى تأويل (ما) وتأويل اللام التي في (لمن) إلى (إِلَّا) (...))^(٣) ، وفسر قوله تعالى: ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾ «الأعراف: ١٠٢»، بقوله : ((وما وجدنا أكثرهم إلا فسقة))^(٤). وقوله تعالى: ﴿إِنْ كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَافِلِينَ﴾ «يونس: ٢٩» بقوله : ((يقول: ما كنا عن عبادتكم إيانا دون الله إلا غافلين))^(٥) وكذلك تبني الزجاج المذهب الذي نسب إلى الفراء والكوفيين من دون أن ينسب ماتبناه إليهم،

(١) مجاز القرآن ص ١٦٧-١٦٨ .

(٢) ينظر مجاز القرآن: ص ٩٠.

(٣) جامع البيان عن تأويل آي القرآن: ٢ / ٣٥١.

(٤) المصدر نفسه: ٩ / ١٨.

(٥) المصدر نفسه: ١١ / ١٣.

ومن دون أن يشير إلى المذهب الذي نسب إلى البصريين، فقد جعل قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ﴾ (الأنعام: ١٥٦) بمعنى ((وما كنا إلا غافلين عن تلاوة كتبهم))^(١) وقوله تعالى: ﴿إِنْ كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَافِلِينَ﴾ (يونس: ٢٩) بمعنى ((ما كنا عن عبادتكم إلا غافلين))^(٢)، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُ لَمِنَ السَّاجِرِينَ﴾ (الزمر: ٥٦) بمعنى ((ما كنت إلا من المستهزئين))^(٣). ووضح مذهبه هذا بقوله : ((لأنَّ (إِنْ) تكون في معنى النفي إلا أن أكثر ما تأتي مع اللام ، تقول: إِنْ كُنْتُ لصالِحًا، معناه : ما كنتُ إلا صالحًا))^(٤).

وقال النحاس في إعراب قوله تعالى: ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾ (الأعراف: ١٠٢) ((الفراء يقول: المعنى، وما وجدنا أكثرهم إلا فاسقين ، وسيبويه يذهب إلى أن (إِنْ) هذه هي المخففة من الثقيلة ولزمت اللام))^(٥) وقد تقدم أن هذا هو قول أبي عبيدة في مجاز القرآن^(٦).
واقتنى الواحدي النيسابوري أثر الزجاج بجعل (إِنْ) نافية بمعنى (ما) واللام بمعنى (إلا) من غير أن ينسب ما تنباه إلى أحد^(٧).

وفي إعراب قوله تعالى: ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾ (الأعراف: ١٠٢)، قال ابن عطية : ((و (إِنْ) عند الفراء هي بمعنى (ما) واللام بمعنى (إلا) والتقدير عنده : وما وجدنا أكثرهم إلا

(١) معاني القرآن وإعرابه ١٨٦/٢.

(٢) المصدر نفسه: ٣ / ١٥.

(٣) المصدر نفسه: ٤ / ٢٧٠.

(٤) المصدر نفسه: ٣ / ٣١٤.

(٥) إعراب القرآن: ص ٣١٦.

(٦) مجاز القرآن: ٩٠.

(٧) ينظر الوسيط في تفسير القرآن المجيد: ١ / ٣٠٤، ٥١٧، ٢ / ٣٤٠، ٥٤٦.

فاسقين))^(١) واقتدى ابن الجوزي بالزجاج بتبني المذهب الذي نُسب إلى الكوفيين^(٢) وذكر أنَّ مذهبهم هو مذهب المفسرين^(٣). وفي إعراب الآية المذكورة ، قال: ((قوله تعالى ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا﴾ قال أبو عبيدة : وما وجدنا أكثرهم إلا فاسقين))^(٤). وقد مر قبل قليل أن النحاس وابن عطية نسبا هذا القول إلى الفراء ، والأحق أن ينسب إلى الخليل أو إلى أبي عبيدة النحويين البصريين لأمرين:

الأول : أن الخليل وأبا عبيدة ولدا قبل الفراء بأكثر من ثلاثة عقود^(٥).

الثاني : أن هذا القول مذكور في الجمل للخليل وفي مجاز القرآن لأبي عبيدة^(٦)، وغير مذكور في معاني القرآن للفراء.

وقال الرازي في تفسير قوله تعالى : (وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الضَّالِّينَ) {البقرة : ١٩٨} ((فقال القفال ، رحمة الله عليه : فيه وجهان : وما كنتم من قبله إلا الضالين ، والثاني : قد كنتم من قبله من الضالين))^(٧).

وفي تفسير قوله تعالى : (إِنْ هَذَا لَسَاحِرَانِ) قال الطبري: ((وكان بعض أهل العربية من أهل البصرة يقولون: (إِنْ) خفيفة بمعنى ثقيلة، وهي

(١) المحرر الوجيز: ٢ / ٤٣٤.

(٢) ينظر: زاد المسير في علم التفسير: ٦ / ٤٥.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٦ / ٣٠٧.

(٤) المصدر نفسه: ٦ / ١٨١.

(٥) ينظر : بغية الوعاة ٢/ ٢٤٥ ، ٢٧٩ ، والأعلام للزركلي: ٥ / ٨١ ، ٨ / ١٤٥.

(٦) ينظر: الجمل في النحو ص ٢٧٢ ومجاز القرآن: ص ٩٠.

(٧) مفاتيح الغيب ٢/ ٣٣٠ . والقفال فيما يبدو هو محمد بن علي بن إسماعيل الشاشي ،

أبو بكر ، من أكابر علماء عصره بالفقه والحديث واللغة والأدب من أهل ما وراء النهر ، رحل إلى خراسان والعراق والحجاز والشام ، تُوِّفِّي ٣٦٥ هـ ، ينظر : الأعلام للزركلي ٦/ ٢٧٤ .

عند قوم يرفعون بها ويدخلون اللام ليفرقوا بينها وبين التي في معنى (ما)، وزعم قوم أنه لا يجوز؛ لأنه إذا خفف نون (إنَّ) فلا بد له من أن يدخل (إِلَّا) فيقول: (إنَّ هذان إلَّا ساحران))^(١).

وذكر الزجاج أنَّ في قراءة (إنَّ) بالتشديد ورفع (هذان) مشكلاً على أهل اللغة، وقد كثر اختلافهم في تفسيره، ثم بين أنَّ أجود التفاسير أن تكون (إنَّ) بالتشديد تقع موقع (نعم) والمعنى: نعم هذان لهما ساحران^(٢). والذي يلي هذا في الجودة جعلها محمولة على لغة بني كنانة في ترك ألف التثنية على هيئة واحدة، وصرح بأنه لا يجيز قراءة عيسى بن عمر، وأبي عمرو بن العلاء: (إنَّ هذين لساحران)؛ لأنها خلاف المصحف، واستحسن قراءة (إنَّ هذان لساحران) بتخفيف (إنَّ) ((لأنها قراءة إمامين هما: عاصم والخليل))؛ محتجاً بأنه ((قد أجمع على أنه لم يكن أحد أعلم بالنحو من الخليل))، بيد أنه ذهب إلى أن (إنَّ) بمعنى (ما) النافية، واللام بمعنى (إِلَّا) والتقدير: (ما هذان إلَّا ساحران)، بدلالة قراءة أبي فإنه قرأ: ما هذان إلَّا ساحران وروي عنه أنه قرأ: (إنَّ هذان إلَّا ساحران)^(٣).

وإذا ذكر الزجاج أنَّ في قراءة (إنَّ) بالتشديد ورفع (هذان) مشكلاً، فإنَّ هناك من حلَّ هذا الإشكال بجعل اسم (إنَّ) الثقيلة ضمير الشأن، والتقدير: إنَّه هذان، أو إنَّ الأمر والشأن هذان لساحران^(٤)، وقد مر أنَّ سيبويه روى عن الخليل ((أنَّ ناساً يقولون: إنَّ بك زيدٌ مأخوذٌ، فقال هذا على قوله: إنَّه بك زيدٌ مأخوذٌ))^(٥).

(١) وهذا ما قال به من قبل أبو عبيدة، ينظر: مجاز القرآن ص ١٦٧.

(٢) جامع البيان عن تأويل آي القرآن: ٢١١/١٦-٢١٢.

(٣) ينظر معاني القرآن وإعرابه: ٢٩٤-٢٩٦/٣.

(٤) ينظر: المحرر في النحو ٦١٧/٢-٦١٨.

(٥) كتاب سيبويه: ١٣٤/٢.

المطلب الثاني : اجتماع (إِنْ) و(لَمَّا)

١- إعرابهما في كتب النحو : دخلت (إِنْ) المخففة على الجملة

الاسمية في القرآن الكريم في أربعة مواضع اقترن خبرها بـ(لما) وهي قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلًّا لَّمَّا لَيُؤْفِقِينَ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ [هود : ١١١].

قرأ نافع وابن كثير بتخفيف (إِنْ) و (لما) ، وقرأ أبو عمرو والكسائي ويعقوب وخلف بتشديد (إِنْ) وتخفيف (لما) ، وقرأ شعبة بتخفيف (إِنْ) وتشديد (لما) ، وقرأ الباقون بتشديد (إِنْ) و (لما) ^(١).

وقوله تعالى : ﴿وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس : ٣٢] ،
قرأ ابن عامر وعاصم وحمزة وابن جنباز (لَمَّا) بالتشديد وقرأها الباقون
بالتخفيف ^(٢)

وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [الزخرف:
٣٥] . قرأ عاصم وحمزة وهشام بخلاف عنه وابن جنباز (لَمَّا) بالتشديد ،
وقرأها الباقون بتخفيف (لما) ، وهو الوجه الثاني لهشام ^(٣).

وقوله تعالى ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق : ٤] قرأ
عامر وعاصم وحمزة وأبو جعفر (لَمَّا) بالتشديد ، وقرأها الباقون بالتخفيف ^(٤).
قال الخليل : ((وَأَمَّا (لَمَّا) فعلى معنيين ، أحدهما : من جمع (ما)
و(لم) فجعلت (لَمَّا) بناءً واحدًا ، وثانيهما بمعنى (إِلَّا) ٠٠٠ ومنهم من يقول :

(١) ينظر : الحجة في القراءات السبع ، لأبي علي الفارسي ٣٨٦/٤ ، وإعراب القراءات
السبع وعلها ص ١٧٣-١٧٤ ، وغيث النفع في القراءات السبع ص ٣١٦ ، والتسهيل
لقراءات التنزيل ص ٢٣٤ .

(٢) ينظر : غيث النفع ص ٤٩١ ، والتسهيل لقراءات التنزيل ص ٤٤٢ .

(٣) ينظر : إعراب القراءات السبع وعلها ص ٤٠٢ ، وغيث النفع ص ٤٩٢ .

(٤) ينظر : مجاز القرآن لأبي عبيدة ص ٢٨٨ ، والحجة في القراءات السبع ٣٩٧/٦ ،
وإعراب القراءات السبع وعلها ص ٥٠٥ ، والتسهيل لقراءات التنزيل ص ٥٩١ .

لا ، بل الألف في (لَمَّا) أصلية والميم فيها في موضع العين ، وهو بوزن (فَعَلٌ) ^(١).

وجعل الزمخشري (إِنْ) في قوله تعالى : ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس : ٣٢] مخففة من الثقيلة ^(٢) ، وقال : ((واللام الفارقة في نحو قوله : ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق : ٤] وهي لازمة لخبر (إِنْ) إذا خفت)) ^(٣)

وذهب ابن الشجري إلى أَنَّ (لَمَّا) عند قراءتها بالتشديد تكون بمعنى (إِلَّا) و (إِنْ) نافية ^(٤)

وذكر ابن الخباز أَنَّ (إِنْ) مخففة من الثقيلة عند قراءة (لَمَّا) بالتخفيف وعند قرعتها بالتشديد تكون بمعنى (إِلَّا) و (إِنْ) نافية ^(٥)
وقال المالقي : ((اعلم أَنَّ (لَمَّا) المشددة لها في الكلام ثلاثة مواضع :

الموضع الأول : أَنْ تكون جازمة للفعل المضارع ٠٠٠

الموضع الثاني : أَنْ تكون بمعنى (إِلَّا) ، كقولك : إِنْ ضَرَبَكَ لَزِيدٌ ، أي : ما ضَرَبَكَ إِلَّا زِيدٌ ، قال الله تعالى : ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق : ٤] ، وقال تعالى : ﴿وَإِنْ كُلًّا لَمَّا لَيُؤْفِقِينَ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ [هود : ١١١] ، وقال تعالى : ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس : ٣٢] على قراءة من شدد الميم في جميعها ، وخفف (إِنْ) ، وقد قرئ ذلك كله أيضًا بالتخفيف فيخرج عن هذا الباب ، وقد ردَّ بعض النحويين (لَمَّا) من هذه

(١) كتاب العين ص ٨٨٤ .

(٢) ينظر : المفصل في علم العربية ص ٣٨٥ .

(٣) المصدر نفسه ص ٤٢٥ .

(٤) ينظر : مالم ينشر من الأمالي الشجرية ضمن كتاب نصوص محققة : ص ٤٠٩ .

(٥) ينظر : الغرة المخفية ٢/٤٢٥ .

الآيات إلى الموضع الأول (يعني جعل (لَمَّا) نافية جازمة) وأضمرها بعدها فعلاً ، فيكون من باب ما حذف منه الفعل للعلم به ، والتقدير : يكن ٠٠٠ وأما قوله تعالى ﴿ وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ [يس : ٣٢] ٠٠٠ يصح تقدير (لَمَّا) بمعنى (إِلَّا) على أَنْ تكون (إِنْ) نافية ٠٠٠٠

ويصح أَنْ تكون (إِنْ) مخففة من الثقيلة ٠٠٠ و(لَمَّا) على الباب قبل هذا (يعني : نافية جازمة) ويقدر بعدها فعل تقديره : (يترك) ، أو (يهمل) ٠٠٠ فَإِنْ خففت الميم من (لما) فلايات إعراب آخر يطول ذكره^(١)

يعني : أَنْ (لَمَّا) عند قراءتها بالتشديد تكون بمعنى (إِلَّا) ، و(إِنْ) نافية ، وعند قراءتها بالتخفيف تخرج عن كونها بمعنى (إِلَّا) وتكون (إِنْ) مخففة من الثقيلة ، وقال : ((وأما قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُلًّا لَمَّا لَيُوفِيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾ [هود : ١١١] فلا يصح تقدير (إِلَّا) في موضع (لَمَّا) حتى يقدر بعد (إِنْ) فعل ينتصب (كُلًّا) به ، التقدير : وَإِنْ تَرَىٰ كُلًّا أَوْ شَبَهَ ذَلِكَ))^(٢) وكذلك جعل المرادي (إِنْ) نافية ، و(لَمَّا) بالتشديد بعنى (إِلَّا) في سورة : يس ، والزخرف ، إِلَّا أَنَّهُ جَعَلَ (إِنْ) مخففة من الثقيلة في سورة هود ، سواء قرئت (لما) مخففة أم مشددة ؛ لكون (إِنْ) عملت النصب في (كُلًّا) ^(٣)

وتبع ابن هشام المالقي والمرادي فجعل (إِنْ) نافية عند قراءة (لَمَّا) بالتشديد^(٤) إِلَّا فِي سُورَةِ هُود فَقَالَ : أَمَّا (إِنْ) فِي سُورَةِ هُود فَلَمَّا أَنْ تَكُون (إِنْ) مخففة من الثقيلة و(لَمَّا) نافية جازمة والتقدير : لَمَّا يُوفُوا أَعْمَالَهُمْ ،

(١) رصف المباني : ص ٣٥١-٣٥٣ .

(٢) المصدر نفسه : ص ٣٥٢-٣٥٣ .

(٣) الجنى الداني : ص ٢٠٨ .

(٤) ينظر : شرح شذور الذهب ص ٢٥٨ .

أي : أنهم إلى الآن لم يُوقَّوها وسيوقَّونها ، أو أن تكون (إن) نافية و(كلاً) مفعولاً بإضمار (أرى) و(لماً) بمعنى (إلا) ^(١)

وذكر الدماميني أن (إن) هنا تكون على أحد وجهين : إمّا أن تكون مخففة من الثقيلة و(كلاً) منصوبة بها ، وإمّا أن تكون نافية و(كلاً) مفعولاً بإضمار (أرى) ^(٢)

وجاء في تاج العروس : ((ومما يدل على أن (لماً) بمعنى (إلا) مع (إن) التي تكون جحدًا قول الله عز وجل : (إِنْ كُلُّ إِلَّا كَذَّبَ الرُّسُلَ) {ص : ١٤} وهي قراءة الأمصار ، قال الفراء : وهي في قراءة عبد الله (إِنْ كُلُّ لَمَّا كَذَّبَ الرُّسُلَ) قال : والمعنى واحد)) ^(٣)

وهذا لا إشكال فيه لرفع (كُلُّ) في القراءة المتواترة وفي القراءة الشاذة ، كما أنه لا إشكال فيه أيضًا عند جعل (إن) نافية ، وهذا ما اتفق عليه النحاة والمفسرون من دون الإحتجاج بالقراءة الشاذة ، ولكن الإشكال عند نصب (كلاً) كما هو حاصل في سورة هود ، ولهذا فإنّي لم أجد أحدًا من النحاة أو اللغويين أو المفسرين من ذهب إلى جعل (لماً) بمعنى (إلا) في هذه السورة ، إلا بشرط جعل (كلاً) منصوبة بـ(ليوفينهم) أو بفعل مضمر ، إلا أن أحد الباحثين قام بدراسة (لماً) وبعد أن عرض الإشكال الذي واجهه النحاة في سورة هود ، أيّد مذهب القائلين بأن (لماً) هنا بمعنى (إلا) ، مع تأييده لمن استبعد جعل (كلاً) منصوبة بـ(ليوفينهم) ثم أنهى بحثه بقوله : ((وهكذا نرى أن النحويين وعلماء اللغة لا يقبلون أن تكون (لماً) في هذه القراءة بمعنى (إلا) ؛ لأسباب تتطلبها صناعة النحو ، وهي أن (كلاً) جاءت

(١) مغني اللبيب : ٢٨١/١ - ٢٨٢ .

(٢) ينظر : شرح الدماميني على مغني اللبيب ١٠١/١ .

(٣) ٢٥٠ / ٣٣ .

منصوبة ، فقالوا : إنَّها منصوبة بـ(إن) ، فهي مخففة وليست النافية ، و(لَمَّا) التي بمعنى (إِلَّا) لا تقع بعد (إن) المخففة .

والذي نراه أنَّ (لَمَّا) هنا بمعنى (إِلَّا) مستدلين على ذلك بقراءة عبد الله بن مسعود للآية نفسها فهو قد قرأها (وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا لِيُوفِينَهُم رُبُّكَ أَعْمَالَهُمْ) فأبدلت كلمة (لَمَّا) بكلمة (إِلَّا) وهذا يدل على أنَّ الكلمتين في معنى واحد وقد تبين أنَّ ابن مسعود يسوي بين (لَمَّا) و(إِلَّا) في قراءته ، فكما أبدل (لَمَّا) بـ(إِلَّا) نجده يفعل العكس من ذلك ، فيبدل (إِلَّا) بـ(لَمَّا) في آيتين كريميتين هما (إِنْ كُلٌّ إِلَّا كَذَبَ الرُّسُلُ) {ص : ٢٤} (وما منا إِلَّا له مقام معام) {الصافات : ١٦٤} قرأهما : إِنْ كُلٌّ لَمَّا كَذَبَ الرُّسُلُ ، وَإِنْ مِنْهُ لَمَّا لَهُ مقام معلوم

إنَّ هذه القراءات المتواترة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خير دليل على أنَّ (لَمَّا) بمعنى (إِلَّا) في هذه الآية وفي الآيات القرآنية السابقة ، أمَّا إذا تعارض هذا المعنى مع صناعة النحو ، فمن الأفضل للنحاة أن يجدوا لهم مخرجاً ، لا أن يذهبوا إلى مخالفة القراءة وهي سنة متبعة^(١)

لي على ما ذهب إليه الباحث الملاحظ الآتية :

١- وصف الباحث قراءة أَبِي وقراءات ابن مسعود بأنَّها قراءات متواترة وقد أثبت رأيه استناداً إلى ذلك ، في حين أنَّها ليست من القراءات السبع ، ولا من القراءات العشر ، بل لا اختلاف بين النحاة والمفسرين وعلماء القراءات بأنَّها قراءات شاذة ، فيكون رأيه باطلاً من الأساس ؛ إذ القراءات الشاذة لا يصح أن يحتج بها لرد قضية نحوية ، بل القراءات المتواترة نفسها يكون من شروط قبولها أن تكون موافقة لقواعد اللغة العربية بوجه من الوجوه .

(١) الاستثناء بـ(لَمَّا) ، لمحمد حسين نجم ، مجلة آداب الرافدين ، العدد ٢٣ لسنة ١٩٩٢

جاء في غيـث النفع : ((القراءة الصحيحة ما صح سندها إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وساغ وجهها في العربية ، ووافقت خط المصحف ، ، ، فالشاذ ما ليس بمتواتر ، وكل ما زاد الآن على القراءات العشر فهو غير متواتر . ، ولا تجوز القراءة بالشاذ ، والصحيح أنَّها ما وراء العشر . ، ، وأما حكم القراءة بالشاذ . ، ، اعلم أنَّ الذي استقرت عليه المذاهب وآراء العلماء أنَّه إن قرأ بالشواذ غير معتقد أنَّه قرآن ولا موهم أحدًا ذلك . ، ، فلا كلام في جواز قراءتها . ، ، وإن قرأها باعتقاد قرآنيـتها أو بإيهام قرآنيـتها حرم ذلك . ، ، وأما حكم الصلاة بالشاذ . ، ، ومن صلى خلف من يقرأ بما يذكر من قراءة ابن مسعود رضي الله عنه فليخرج وليتركه ، فإن صلى خلفه أعاد ابدًا ، وقال ابن الحاجب : ولا تجزئ بالشاذ ويعيد أبدًا))^(١)

٢- عيـن الباحث أن تكون (لما) في سورة هود بمعنى (إلا) اعتمادًا على قراءة أبي وابن مسعود ، التي كانت برفع (كل) ، وجعل (لما) بمعنى (إلا) في هذه القراءة لا إشكال فيها ، فالنحاة والمفسرون لم يمنعوا ذلك ؛ لأنَّ الإشكال في سورة (هود) لم يكن بجعل (لما) بمعنى (إلا) ، بل كان في الجمع بين جعلها بهذا المعنى و(إن) التي تعينت أن تكون المخففة من الثقيلة لنصب (كلًا) ؛ ولهذا فإنَّ النحاة والمفسرين قد اتفقوا على جعلها بمعنى (إلا) في سورة الزخرف ويس والطارق لجواز جعل (إن) نافية لرفع (كل) فيها .

٣- بعد أن أوجب الباحث جعل (لما) بمعنى (إلا) في سورة هود أحدث إشكالًا لغويًا كبيرًا ؛ ذلك بعد أن استبعد نصب (كلًا) بالفعل (ليوفينهم) أو بفعل مضمر ؛ لأنَّ الجمع بين الحرف المشبه بالفعل (إن) أو (إن) و(إلا) لا يعد تركيبًا عربيًا ؛ فليس من العربية أن يقال مثلًا : إنَّ زيدًا

(١) غيـث النفع في القراءات السبع ص ١٤-١٥ .

إلاً شاعر ، ولكن يقال : ما زيدٌ إلا شاعر ، وهو بعد أن اختلق هذا بنفسه تركه من دون حل ، ثم طلب من النحاة من باب التعجيز أن يحلوه ، وهذا أمر غريب ؛ لأنَّ الباحث هو الذي صنع هذا الإشكال وليس النحاة ؛ والمنطق يقتضي أن يحل الإشكال من صنعه ، كما إنَّ النحاة قد حلوه بصرف (لَمَّا) عن معنى الاستثناء .

نلاحظ بوضوح أنَّ الباحث بدلاً من أن يؤيد حل الإشكال المذكور بجعل (إن) مخففة من الثقيلة وبصرف (لَمَّا) عن معنى الاستثناء ، أو بجعل (إن) نافية و(كلاً) منصوبة ب(ليوفينهم) راح يعززه ويقرُّه من جهة أنَّه عين أن تكون (لَمَّا) في الآية بمعنى (إلا) ، مع أنه منع أن تكون (كلاً) منصوبة بالفعل وهذا يعني أنها منصوبة بـ(إن) ، وهي لا تنصب إلا إذا كانت مخففة من الثقيلة لا النافية ، ومن الممتنع معني ونحوًا ولغة الجمع بين الإثبات والاستثناء ، مستندًا في ذلك إلى قراءة من رفع (كلّ) وقرأ : وإنَّ كلَّ لَمَّا ليوفينهم ربك أعمالهم ، وهذه القراءة ، كما بينا ، حتى لو كانت متواترة لما صح الاحتجاج بها ؛ لأنَّها جاءت برفع (كلّ) لا بنصبه ، فقد تبين أنَّه لا إشكال عند جعل (لَمَّا) بمعنى (إلا) في قراءة من رفع ، وإنما الإشكال عند نصب (كلاً) ، وقد حل الأكثرية هذا الإشكال بصرف (لَمَّا) عن معنى الاستثناء وجعل (كلاً) منصوبة بـ(إن) المخففة ، وحله الأقلية بجعل (إن) نافية و(كلاً) منصوبة بالفعل (ليوفينهم) أو بفعل مقدر ،

هذا من جهة ومن جهة أخرى فإنَّه جعل قراءة من رفع ، وقراءة ابن مسعود من القراءات المتواترة ، في حين أنَّها من القراءات الشاذة ، والجدير بالذكر أنه صرَّح بشذوذها ، إذ أشار في الهامش إلى مصدرها ، فقد استخرجها من كتاب : مختصر شواذ القراءات .

أقول بعد هذا كله : أما كان الأجدر بالباحث أن يحل هذا الإشكال بقراءة المصحف والقراءة المتواترة ، بدلاً من أن يقره ويثبتته بقراءات شاذة ؟!

فلماذا نذهب إلى الإشكال والشذوذ ولا نذهب إلى الحل والتواتر؟! وكيف يصح أن نصف هذه القراءات الشاذة بأنها سنة متبعة ، وهي التي تُركت وهجر المسلمون تلاوتها منذ أن جمع عثمان رضي الله عنه المسلمين على مصحف واحد لم تثبت فيه إلا القراءات المتواترة؟! بل قراءة من رفع (كل) في سورة هود وقراءة ابن مسعود التي ذكرها الباحث لا يقرأ بها اليوم أحد من المسلمين؛ إذ لا يجوز شرعاً تلاوتها وجعلها من القرآن .

وقد قال الباحث : ((وجوز أبو حيان أن تكون (لما) في هذه الآية بمعنى (إلا) ، واستشهد على ذلك بقراءة أبي (وإن كل لما ليوفينهم) وقال : إن هذه القراءة المتواترة حجة عليهم))^(١)

والمعروف أنه لم يجرؤ أحد من المفسرين أن يصف قراءة أبي هذه بأنها قراءة متواترة ؛ إذ لا اختلاف في شذوذها ، أمّا قول أبي حيان : إن هذه القراءة المتواترة ، يعني بها قراءة جمهور القراء رفع (كل) في سورة يس والطارق ، فقد قال ما نصه : ((كقراءة من قرأ (وإن كل لما جميع) [يس : ٣٢] و﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق : ٤] ٠٠ والقراءة المتواترة في قوله : (وإن كل لما) و﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ حجة عليهما))^(٢)

والجدير بالذكر أن أبا حيان استبعد أن تكون (لما) في سورة هود بمعنى (إلا) ، بل جعلها أداة جزم ، ولم يجعل (إن) نافية ، وإنما عدها مخففة من الثقيلة لأنه استبعد نصب (كلًا) بالفعل (ليوفينهم) أو بفعل مقدر^(٣)

(١) الاستثناء ب(إلا) ص ٢٧٤ .

(٢) البحر المحيط ٣٤٩/٥

(٣) ينظر : المصدر نفسه ٣٤٩/٥ .

٢- إعرابهما في كتب التفسير : قال الفراء في إعراب قوله تعالى ﴿

وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُؤْفِقِينَ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾ [هود : ١١١] : ((وأما من جعل (لَمَّا) بمنزلة (إِلَّا) فإنه وجه لا نعرفه)) (١) لكنه جعل قوله تعالى: ﴿إِنَّ كُلَّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق : ٤] بمعنى: ((ما كل نفس إلّا عليها حافظ)) (٢) وقال أيضاً في إعراب الآية في سورة هود: ((وأما الذين خففوا (إِنْ) فإنهم نصبوا (كُلًّا) بـ (ليؤفقيهم) وقالوا : كأننا قلنا: وَإِنْ لَيُؤْفِقِينَمْ كُلًّا ، وهو وجه لا أشتهيهِ ؛ لأنّ اللام إنّما يقع الفعل الذي بعدها على شيء قبله ، فلو رفعت (كل) لصلح ذلك كما يصلح أن تقول : إن زيداً لقائمٌ ، ولا يصلح أن تقول : إن زيداً لأضربُ ، فهذا خطأ؛ لأن تأويلها كقولك: ما زيداً إلّا أضربُ ، فهذا خطأ في (إِلَّا) وفي اللام)) (٣)

نستنتج من كلام الفراء أنه منع جعل (إِنْ) نافية و(لَمَّا) بمعنى (إِلَّا) لأنه لا يجوز الجمع بين معنى النفي في (إِنْ) ونصب (كُلًّا) إلّا بالتأويل الذي نسبه إلى من لم يعرفنا بهم وبيّن أنّه وجه غير مقبول .

فقد تبين أنّ الفراء منع جعل (إِنْ) نافية لنصب (كُلًّا) وهذا يعني أنّه عين جعل (إِنْ) مخففة من الثقيلة ، وإبعاد اللام من جعلها بمعنى (إِلَّا) وجعل ابن قتيبة (إِنْ) نافية في قول الله تعالى : ﴿إِنَّ كُلَّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق : ٤] (٤)

وفي تفسير قوله تعالى : ﴿وَإِنَّ كُلَّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [الزخرف : ٣٥] يقول الطبري: ((يقول تعالى ذكره : وما كل هذه الأشياء إلّا متاع)) (٥)

(١) معاني القرآن ١ / ٣٤٣ .

(٢) المصدر نفسه ٣ / ١٤٣ .

(٣) معاني القرآن ١ / ٣٤٤ .

(٤) تأويل مشكل القرآن ص ٥٥٢ .

فالطبري من أتباع مذهب النفي والاستثناء وفسر هذه الآية في ضوء ذلك . إلاً أَنَّهُ قال في سورة هود : ((وقال آخرون : معنى ذلك إذا قرئ كذلك (يعني بتشديد (إِنَّ) و (لَمَّا) : وإنَّ كُلاًّ إلاً ليوفينهم ، كما يقول القائل : وبالله إلاً قمت عنا ، ووجدت عامة أهل العلم بالعربية ينكرون هذا القول ويأبون أن يكون جائزاً توجيه (لَمَّا) إلى معنى (إلاً) إلاً في اليمين خاصة ، وقالوا لو جاز أن يكون ذلك بمعنى (إلاً) جاز أن يقال قام القوم لَمَّا أخاك ، بمعنى : إلاً أخاك ، ودخلها في كل موضع صلح دخول (إلاً) فيه ، وأنا أرى أنَّ ذلك فاسد من وجه هو أبين مما قاله الذين حكينا قولهم من أهل العربية في فساده ، وهو أنَّ (إِنَّ) إثبات للشيء وتحقيق له ، و(إلاً) تحقيق أيضاً ، وإنما تدخل (إلاً) نقضاً لجدد قد تقدمها ، فإذا كان ذلك معناها فواجب أن تكون عند متأولها التأويل الذي ذكرنا عنه أن تكون (إِنَّ) بمعنى الجدد عنده ، حتى تكون (إلاً) نقضاً لها ، وذلك ، إنَّ قاله قائل ، قولٌ لا يخفى جهل قائله ، اللهم إلاً أن يخفف قارئ (إِنَّ) فيجعلها بمعنى (إِنَّ) التي تكون بمعنى الجدد ، وإنَّ فعل ذلك فسدت قراءته ذلك ، كذلك أيضاً من وجه آخر ، وهو أن يصير حينئذٍ ناصباً لـ (كُلاًّ) بقوله (ليوفينهم) وليس في العربية أن ينصب ما بعد (إلاً) من الفعل ، الاسم الذي قبلها ، لا تقول العرب : ما زيداً إلاً ضربتُ ، فيفسد ذلك إذا قرئ كذلك من هذا الوجه إلاً أن يرفع رافع (كل) فيخالف بقراءته ذلك ، كذلك قراءه القراء وخط مصاحف المسلمين))^(٢).

فورود (إِنَّ) المخففة عاملة ناصبة ، دليل على أنَّها مخففة من الثقيلة وليست نافية ، لأنَّ (إِنَّ) النافية لا تنصب اسمها ، وقد أوضح الطبري هذه

(١) جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٢٥ / ٨٥ .

(٢) جامع البيان ١٢ / ١٤٨ - ١٤٩ .

الحقيقة في سورة هود على الرغم من أنه من اتباع المذهب الذي نسب إلى الكوفيين .

وقال الزجاج : " إِنَّ (لَمَّا) بالتشديد تأتي بمعنى (إلا) في موضعين ، أحدهما كآليات السابقة ، والآخر في باب القسم ، يقال : ((سألتك لَمَّا فعلت ، بمعنى : إلا فعلت))" ^(١) وقد جعل قوله تعالى : ﴿وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [الزخرف : ٣٥] بمعنى : ((وما ذلك إلا متاع الحياة الدنيا)) ^(٢) وفي قوله تعالى : ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس : ٣٢] ، قال : ((من قرأ (لما) بالتخفيف ف(ما) زائدة مؤكدة واللام بمعنى (إلا) والمعنى: وما كلُّ إلا جميع لدينا محضرون)) ^(٣)، وكذلك جعلها بهذا المعنى عند قراءة (لَمَّا) بالتشديد .

فالزجاج، فيما تقدم ، قد تبنى مذهب النفي والاستثناء ، إلا أنه في إعراب قوله تعالى : ﴿وَإِنْ كُلًّا لَمَّا لَيُؤْفِقِيَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ [هود: ١١١] قال بمذهب الإثبات والتوكيد ، فصرح بأن ((إن)) في قراءة التخفيف تكون مشبهة بالفعل ، فإذا حذف منها التشديد بقيت عاملة)) ^(٤) .

ونقل النحاس هذين المذهبين عند إعراب (إن) و (لما) في سورة يس والزخرف والطارق ^(٥)، والذي سوغ له ذلك رفع (كل) في هذه المواضع الثلاثة ، إلا أنه عيّن الأخذ بمذهب الإثبات في سورة هود لنصب (كُلًّا) ؛ لامتناع القول بمذهب النفي حتى نسب إلى الكسائي أنه أنكر أن تخفف (إن) وتعمل

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢٣٩/٥ .

(٢) المصدر نفسه ٣١٣/٤ .

(٣) المصدر نفسه ٢١٥/٤ .

(٤) المصدر نفسه ٦٦-٦٧ .

(٥) إعراب القرآن ص ٨٢٠ ، ٩٤٦ ، ١٣٠٣ .

ونسب إليه أنه قال : ((ما أدري على أي شيء قرأ (وإن كلاً)) مع العلم أن هذه القراءة متواترة .

ثم نسب إلى الفراء أنه جعل نصب (كلاً) بالفعل (ليوفينهم) ثم رد عليه بقوله : ((وهذا من كثير الغلط ، لا يجوز عند أحد: زيذا لأضرينه))^(١).

وقد تبين أن الفراء لم يقل بهذا ، بل هو قول نسبه إلى غيره ورد عليهم هذا القول ووصفه بقوله : ((وهو وجه لا أشتهيه)) ويقوله : ((فهذا خطأ))^(٢).

وذكر مكي بن أبي طالب القيسي في المواضع التي وردت فيها (كل) مرفوعة أن من قرأ (لما) بالتخفيف جعل (إن) مخففة من الثقيلة ، ولام (لما) للفرق بين (إن) المخففة و (إن) النافية، ومن قرأ (لما) بالتشديد جعل (لما) بمعنى (إلا) ، و (إن) نافية بمعنى (ما)، وفي سورة هود عيّن أن تكون (إن) مخففة من الثقيلة ، ومنع أن تكون (لما) بالتشديد بمعنى (إلا) لنصب (كلاً)، إلا أنه عيّن أن تكون بهذا المعنى في حالة رفع (كل) في قراءة شاذة^(٣).

والواحد النيسابوري مع أنه تبنى مذهب النفي في سورة الزخرف والطارق، حتى إنه لم يشر إلى مذهب البصريين^(٤) نجده يتبنى مذهب الإثبات في سورة هود، وينقل عن سيبويه قوله : إن العرب يخفون (إن) ويعملونها^(٥).

وذكر الزمخشري ما ذكره مكي، أنه إذا قرئت (لما) بالتخفيف تُعرب (ما) صلة ، أي زائدة ، واللام لام الفرق والتوكيد ، و (إن) مخففة من

(١) المصدر نفسه ص ٤٣٣ .

(٢) معاني القرآن: ١ / ٣٤٤ .

(٣) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١ / ٤١٥-٤١٦ .

(٤) ينظر: الوسيط في تفسير القرآن المجيد: ٤ / ٧٢ ، ٤٦٤-٤٦٥ .

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٢ / ٥٩٢ .

الثقيلة، وإذا قُرئت (لَمَّا) بالتشديد جُعِلت بمعنى (إِلَّا) و (إِنْ) نافية بمعنى (ما) ، وطبق هذه القاعدة في سورة يس والزخرف والطارق^(١)، إِلَّا أَنَّهُ تَخَلَّى عَنْهَا فِي سُورَةِ هُود^(٢).

وقد اتبع أبو البركات بن الأنباري^(٣)، والرازي^(٤)، والبيضاوي^(٥) ، وابن جزي الكلبي^(٦)، والقمي النيسابوري^(٧) الطريقة التي اتبعها القيسي والزمخشري.

وكذلك ذهب ابن عطية إلى أَنَّ (لَمَّا) عند قراءتها بالتشديد تكون بمعنى (إِلَّا) و (إِنْ) نافية بمعنى (ما) ، ذكر هذا في سورة يس والزخرف والطارق^(٨). بيد أَنَّهُ أنكر أن تكون (لَمَّا) بالتشديد بمعنى (إِلَّا) في سورة هود ؛ لأنه يمتنع أن تكون (إِنْ) نافية بمعنى (ما) ، بل نسب إلى أبي علي النحوي أنه قال: إِنَّ القول بجعل (لَمَّا) بمعنى (إِلَّا) قول ضعيف ؛ لَأَنَّهَا لَا تكون بهذا المعنى إِلَّا في القسم^(٩).

وكذلك أشار العكبري في سورة الطارق إلى أَنَّ (إِنْ) تعرب مخففة من الثقيلة عند قراءة (لما) بالتخفيف، وتعرب نافية عند قراءة (لَمَّا) بالتشديد، بعد جعلها بمعنى (إِلَّا)^(١٠)، إِلَّا أَنَّهُ عَيَّنَ أَنَّ تكون (إِنْ) مخففة من الثقيلة في

(١) ينظر: الكشاف: ٤ / ١٣-١٤، ٢٤٣، ٧٢١.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢ / ٤١٦.

(٣) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٢ / ٢٩، ٢٩٤، ٣٥٣-٣٥٤، ٥٠٧.

(٤) ينظر : مفاتيح الغيب ٢٧١/٩ ، ٤٠٥/٦ .

(٥) ينظر : أنوار التنزيل ٢٦٧/٤ ، ٩١/٥ ، ٣٠٣/٥ ، ١٥٠/٣ .

(٦) ينظر التسهيل لعلوم التنزيل: ٢ / ٢١١.

(٧) ينظر : غرائب القرآن ٤٨٠/٦ .

(٨) ينظر المحرر ألوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٤ / ٤٥٢ ، ٥٤ / ٥٤٦٥ .

(٩) ينظر المحرر الوجيز: ٣ / ٢١٠-٢١١.

(١٠) ينظر التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٤٩٨.

سورة هود ، سواء قُرئت (لما) بالتخفيف أم بالتشديد ؛ ذلك لنصب (كلاً) وقال: ((ويُقرأ (إِنْ) بتخفيف النون و(كُلٌّ) بالرفع وفيه وجهان ، أحدهما : أنها المخففة، واسمها محذوف، و(كل) وخبرها خبر (إِنْ) وعلى هذا تكون (لما) نكرة بمعنى : خلق أو جمع ، والثاني أَنَّ (إِنْ) بمعنى (ما) و(لَمَّا) بمعنى (إِلَّا)، أي ما كُلُّ إِلَّا ليوفينهم، وقد قرئ به شاذًا، ومن شدد فهو على ما تقدم، ولا يجوز أَنْ تكون (لَمَّا) بالتشديد حرف جزم، ولا (حينًا) لفساد المعنى))^(١).

وما ذكره الزجاج ، ذكره ابن الجوزي^(٢).

وقال أبو حيان الأندلسي في سورة الطارق: ((وقرأ الجمهور (إِنْ) خفيفة فهي عند البصريين مخففة من الثقيلة وعند الكوفيين (إِنْ) نافية، واللام بمعنى (إِلَّا) وقرأ (لَمَّا) مشددة، وهي بمعنى (إِلَّا) فعلى هذه القراءة يتعين أَنْ تكون نافية، أي: ما كُلُّ نفس إِلَّا عليها حافظ))^(٣). وقال في سورة يس : ((ومن خفف (لما) جعل (إِنْ) المخففة من الثقيلة..... وهذا على مذهب البصريين، وأمَّا الكوفيون فـ(إِنْ) عندهم نافية واللام بمعنى (إِلَّا)))^(٤) وبمثل هذا قال في سورة الزخرف^(٥)، إِلَّا أَنَّهُ في سورة هود استبعد أَنْ تكون (لَمَّا) بالتشديد بمعنى (إِلَّا) فقال : ((وإنما يبطل هذا الوجه ؛ لَأَنَّهُ ليس موضع دخول (إِلَّا) لو قلت : إِنَّ زَيْدًا لأُضْرِبَنَّه ، لم يكن تركيبًا عربيًّا)) وذكر لها تأويلات أخرى إِلَّا أَنَّهُ وصفها جميعًا بأنها ضعيفة. فقال : ((وهذه كلها تخريجات ضعيفة تنزه القرآن عنها وكنْتُ قد ظهر لي

(١) المصدر نفسه: ٢ / ٤٤.

(٢) ينظر زاد المسير في علم التفسير: ٤٢ / ١٢٦، ٦ / ٢٧٩، ٧ / ١٣٥، ٨ / ٢٤٠.

(٣) البحر المحيط: ٨ / ٦٣٨.

(٤) المصدر نفسه : ٧ / ٤٤٢.

(٥) المصدر نفسه: ٨ / ٢٢.

فيها وجه جار على قواعد العربية، وهو أنَّ (لَمَّا) هذه هي (لَمَّا) الجازمة حذف فعلها المجزوم لدلالة المعنى عليه^(١).

وقد مر أنَّ المرادي وابن هشام والعكبري نقلوا هذا الوجه واستبعده الأخير^(٢) ومقاله أبو حيان الأندلسي قاله السمين الحلبي بصفة أكثر تفصيلاً، فقد أوجب جعل (إِنْ) نافية و (لَمَّا) بالتشديد بمعنى (إِلَّا) في السور التي وردت فيها (كُلُّ) مرفوعة^(٣)، إلا أنه في سورة هود التي وردت فيها (كُلًّا) منصوبة، عيّن فيها أن تكون (إِنْ) مخففة من الثقيلة، ولم يجر أن تكون (لَمَّا) بالتشديد بمعنى (إِلَّا) وعدد لها أوجهاً أخرى كثيرة غير وجه الاستثناء نقلها عن أئمة النحاة ، كالفراء والقيسي وأبي البركات بن الأنباري وأبي حيان الأندلسي ، نجمها فيما يأتي:

الأول: قول الفراء وجماعة من نحاة البصرة والكوفة ، أن الأصل (لَمِنْ ما) بكسر الميم على أنها (مِنْ) الجارة ، دخلت على (ما) الموصولة، أو النكرة الموصوفة والتقدير: لَمِنْ الذين ليوفينهم، أو لَمِنْ خلقٍ ليوفينهم، فلَمَّا اجتمعت النون ساكنة قبل ميم (ما) وجب إدغامها فيها فقلبت ميماً وأدغمت فصار في اللغة ثلاثة أمثال، فخفت الكلمة بحذف إحداها، وهي الميم المكسورة.

(١) المصدر نفسه: ٥ / ٣٤٩.

(٢) ينظر التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٤٤.

(٣) ينظر الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٩ / ٢٦٥، ٥٨٦، ١٠ / ٧٥٢ ، وكذلك وجدنا الألويسي أوجب أن تكون (لَمَّا) بقراءة التشديد بمعنى (إِلَّا) و (إِنْ) نافية لرفع (كُلُّ) في سورة يس والزخرف والطارق ، لكنه في سورة هود أوجب صرف (لَمَّا) بالتشديد عن معنى الإستثناء ، لإمكان جعل (إِنْ) مخففة من الثقيلة لا نافية . ليصح التركيب . ينظر : ٧/١٢ ، ٨٠/١٣ ، ٣٠٧/١٥ ، ٣٤٣/٦ .

وهذا هو الوجه الذي أميل إليه ؛ لَأَنَّ (لما) مشددة كانت أم مخففة لا تخلو من أن تكون مركبة من لام التوكيد ، و(ما) الموصولة التي تفيد معنى العموم .

الثاني: وهو أن يكون الأصل (لَمَنْ ما) بفتح ميم (من) على أنها موصولة أو نكرة موصوفة ، و(ما) بعدها مزيدة ، فقلبت النون ميماً وأدغمت في الميم بعدها، فاجتمع ثلاث ميمات، فحذفت الوسط منهن وهي المبدلة من النون، فقبل (لَمَّا) .

الثالث: أن أصلها (لما) بالتخفيف ثم شددت.

الرابع: أن أصلها (لَمَّا) بالتثنية، ثم بني منه اسم على وزن (فعلى)، فإن جعلت ألفه للتأنيث لم تصرفه، وإن جعلتها للإلحاق صرفتها وذلك كما قالوا : تترى ، بالتثنية وعدمه ، وهو مأخوذ من قولك : لممته ، أي: جمعته، والتقدير: وإن كلاً جميعاً ليوفينهم ، ويدل على ذلك قراءة مَنْ قرأ (لَمَّا) بالتثنية.

الخامس: أن أصلها(لَمَّا) بالتثنية أيضاً ، ثم أبدل التثنية ألماً وقفاً، ثم جرى الوصل مجرى الوقف.

السادس: أن (لَمَّا) زائدة.

وذكر أن الذين ذهبوا إلى أن (لَمَّا) بمعنى (إِلَّا) استندوا إلى نص الخليل وسيبويه من أن العرب قد يقولون : سألتك بالله لَمَّا فعلت، أي: إلّا فعلت. وقد أنكر الفراء وأبو عبيد^(١) ورود (لَمَّا) بمعنى(إِلَّا) فقد ((قال أبو عبيد: أمّا من شدد(لَمَّا) بتأويل (إِلَّا) فلم نجد هذا في كلام العرب ، ومن قال هذا لزمه أن يقول: قام القوم لَمَّا أخاك، يريد : إلّا أخاك ، وهذا غير موجود،

(١) أبو عبيد: هو القاسم بن سلام، بتشديد اللام ، أخذ عن الكسائي وأخذ عنه البغوي، له غريب الحديث وكتاب الأمثال، وغريب القرآن ، ومعاني القرآن ، تُوفي سنة ٢٢٣هـ أو ٢٢٤هـ ، ينظر : بغية الوعاة ٢/٢١١-٢١٢ ، والأعلام للزركلي: ٥ / ١٧٦ .

وقال الفراء: وأما من جعل (لما) بمنزلة (إلا) فهو وجه لا نعرفه ، وقد قالت العرب في اليمين : بالله لما قمتَ عَنَّا ، وإلا قمتَ عَنَّا ، فأما في الاستثناء فلم تقله في شعر ولا في غيره، ألا ترى أنَّ ذلك لو جاز لسمعت في الكلام : ذهب الناس لما زيدًا. فأبو عبيد أنكروا مجئ (لما) ، والفراء جَوَّز ذلك في القسم ، وتبعه الفارسي ، ونسب إليه قوله : وإِنَّمَا ساغ : نشدتك الله إلاَّ فعلتَ ولما فعلتَ ؛ لأنَّ معناه الطلب، فكأنَّه قال: ما أطلب منك إلاَّ فعلك، وليس في الآية معنى (الطلب)) ^(١)، وما جاء في الدر المصون جاء بنصه في اللباب ^(٢).

فإجماع النحاة، بصريين وكوفيين، على أنَّ (إن) مخففة من الثقيلة في سورة هود، مع إنكارهم أن تكون (لما) مخففة أو مثقلة بمعنى (إلا) في هذه السورة ، دليل دامغ على بطلان مذهب النفي والاستثناء في باقي السور ، بل مَنْ تبنى هذا المذهب قد أدركوا بأنفسهم وشعروا بعدم صحة ما ذهبوا إليه ؛ والدليل على ذلك أنهم حاولوا عاجزين الجمع بين نصب (كلاً) وعدَّ (إن) نافية بمعنى (ما) ؛ ذلك بجعل (كلاً) منصوبة بفعل مضمر ، تقديره : وإن أرى ، أو وإن أعلم ، وهذا التأويل نقله ابن الحاجب ، ثم استبعده ^(٣) جاء في الدر المصون وفي اللباب ما نصه : ((السابع: أنَّ (إن) نافية بمنزلة (ما) و (لما) بمعنى (إلا) واعتُرض على هذا الوجه بأنَّ (إن) النافية لا تنصب الاسم بعدها، وهذا اسم منصوب بعدها، وأجاب بعضهم عن ذلك بأنَّ (كلاً) منصوب بإضمار فعل، فقدرة قوم، منهم ، أبو

(١) الدر المصون: ٦ / ٤٠١-٤٠٧.

(٢) ينظر اللباب: ١٠ / ٥٧٨-٥٨٢.

(٣) الأمالي النحوية ٦٧/١ - ٦٨ .

عمرو بن الحاجب: وإن أرى كُلاً، وإن أعلم، ونحوه))^(١) ولا يخفى تكلف هذا التأويل.

والبصريون قد تمسكوا بهذه الحجة للردّ على الكوفيين فقد قال المرادي: ((ومن أحكام (إنّ) أنّها قد تخفف خلافاً للكوفيين فـ(إن) المخففة عندهم نافية ٠٠٠ ويُبطل قولهم أنّ من العرب مَنْ يُعملها بعد التخفيف ٠٠٠ فيقول إنّ عمراً لمنطلق ، حكاه سيبويه))^(٢) وقال ابن هشام: ((وتخفف فتعمل قليلاً، وتُهمّل كثيراً ، وعن الكوفيين أنّها لا تُخفف، وأنّه إذا قيل : إنّ زيداً لمنطلق ، فـ(إنّ) نافية، واللام بمعنى (إلا) ويردّه أنّ منهم مَنْ يُعملها مع التخفيف ، حكى سيبويه : إنّ عمراً لمنطلق، وقرأ الحرميّان (وإنّ) كُلاً لما ليؤفّقنهم){هود: ١١١}^(٣).

المبحث الثالث : مآخذ القول بالنفي والاستثناء وأدلة بطلانه :

جَعَلُ (إنّ) مثبتة تقيد التوكيد، وكذلك اللام التي لزمتهما هو المذهب الصحيح، أمّا جَعَلُ (إنّ) نافية بمعنى (ما)، واللام بمعنى (إلا) فمذهب ضعيف من عدة وجوه نجلها فيما يأتي:

(١) الدر المصون: ٦ / ٤٠٧. الباب: ١٠ / ٥٨٢ ، في أثناء نقلي النصوص من مصادرها ومراجعتها ، وجدتُ كتاب : (الدر المصون في علوم الكتاب المكنون) للسمين الحلبي (ت: ٧٥٤هـ) ، الذي يقع في أحد عشر مجلداً ، قد أفرغه جميعه ابن عادل الدمشقي (ت: بعد ٨٨٠هـ) ، في كتابه الذي سمّاه : (اللباب في علوم الكتاب) ، الذي يقع في عشرين مجلداً، فقد نقله في مصنفه هذا نصّاً ، من دون تصرف غالباً ، ويتصرف قليل أحياناً، ومن دون أن ينسبه إليه، والجدير بالذكر أنّ محققي كتاب : اللباب، لم يشيروا إلى هذه القضية، هذا ما وجدته في هذا البحث، وفي باقي بحوثي التي تتعلّق بالنحو القرآني.

(٢) الجنى الداني ص ٣٩٤-٣٩٥.

(٣) مغني اللبيب ٣٧/١، وقد مر تخريج هذه القراءة .

١- قال ابن الجوزي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّا لَخَاطِئِينَ﴾ «يوسف: ٩١»، ((ذكر الفراء في معنى (إِنْ) قولين : أحدهما ، وقد كنا خاطئين، والثاني، وما كنا خاطئين))^(١). وبمثل هذا قال في قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ «الشعراء: ٩٧»، ((قال الفراء: لقد كنا في ضلال مبين، وقال الزجاج: ما كنا إلّا في ضلال مبين))^(٢). وفي قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الْعَافِلِينَ﴾ «يوسف: ٣»، قال: ((في (إِنْ) قولان: أحدهما، أنها بمعنى (قد)، والثاني أنها بمعنى (ما) النافية))^(٣). ومع أن ابن الجوزي قد تبنى المذهب الذي نسب إلى الكوفيين ، فقد جعل (إِنْ) في الآية الأخيرة بمعنى (قد) أو (لقد)، و (قد) في هذه الآيات حرف تحقيق، والتحقيق يفيد التوكيد، وهو معنى مناقض لما نسب إلى الفراء وإلى الكوفيين، وموافق للمذهب الذي نسب إلى البصريين.

ونسب كل من الرضي^(٤) وأبي حيان الأندلسي^(٥) إلى الكسائي أنه قال : إِنْ (إِنْ) إِنْ دخلت على الأسماء كانت مخففة من الثقيلة كما قال البصريون، وإِنْ دخلت على الأفعال كانت نافية بمعنى (ما) ونسب أبو حيان إلى الفراء أنه قال : ((إِنْ (إِنْ) بمنزلة (قد) إلّا أَنْ (قد) تختص بالأفعال، و (إِنْ) تدخل على الأسماء والأفعال))^(٦).

وفي إعراب قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الضَّالِّينَ﴾ «البقرة: ١٩٨»، نُسب إلى الكسائي أنه جعل (إِنْ) بمعنى (قد) واللام

(١) زاد المسير: ٤ / ٢١٧.

(٢) المصدر نفسه: ٦ / ٤٥.

(٣) المصدر نفسه: ٥ / ٣٤٢.

(٤) ينظر شرح الرضي على الكافية: ٤ / ٣٦٧.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢ / ١٥١.

(٦) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

زائدة للتوكيد^(١). و(قد) عند دخولها على الفعل الماضي تفيد التحقيق، فهي كما قال الزركشي: ((قد) حرف تحقيق وهو بمعنى التأكيد))^(٢).

فَجَعَلَ (إن) بمعنى (قد) كما نسب إلى الكسائي وتلميذه يؤيد صحة المذهب الذي نسب إلى البصريين، ويجعل الشك يحوم حول المذهب الذي نسب إلى الكوفيين.

٢- إنَّ القول بأنَّ اللام بمعنى (إلا) قول ضعيف من جهة أنَّ وقوع اللام بمعنى (إلا) لا يشهد له سماع ولا قياس^(٣). لذلك قال السيرافي : ((إنَّا لانعلم اللام تستعمل بمعنى (إلا) وإلاَّ جاز أن نقول: جاء القوم لزيِّداً، بمعنى (إلاَّ زيِّداً))^(٤).

٣- ورد في اللغة استغناء (إن) (المخففة عن اللام نحو قولنا : إنَّ زيِّدً لن يخرجَ، وقول الشاعر :

إن الحقُّ لا يخفى على ذي بصيرة وإن هو لم يَعِدْمْ خلاف معاند
وقول الطرماح: الحكم بن حكيم:

أنا ابنُ أبة الضيم من آل مالكٍ وإن مالكٌ كانت كرام المعادن^(٥)

(١) ينظر البحر المحيط: ٢ / ١٦١، والدر المصون: ٢ / ٣٣٤.

(٢) البرهان في علوم القرآن: ص ٥٦٦ .

(٣) ينظر التبيان في إعراب القرآن للعكبري: ١ / ١٠٤.

(٤) ينظر: كتاب سيبويه، ٣/ ١٥٢ (تعليقة المحقق) في الهامش ، وينظر: شرح المفصل

لأبن يعيش ٤/ ٥٤٩، وشرح الرضي على الكافية ٤/ ٣٦٨.

(٥) ينظر: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ١٢٤-١٢٥، وحاشية الصبان على شرح

الاشموني ١/ ٤٥١، والبيت الأول لا يُعرف قائله، والطرماح : هو حكيم بن الحكم،

شاعر إسلامي توفي ١٢٥هـ ، ينظر : ديوانه ص ٥١٢، والأعلام للزركلي

٣/ ٢٢٥ .

فلو كانت اللام بمعنى (إلا) لما جاز الاستغناء عنها، لأنَّ الاستثناء معنى أساسي بحذفه ينقلب الإثبات إلى نفي، بخلاف لام التوكيد، فهي لتوكيد المثبت، بحذفها لا يتغير أصل المعنى؛ لذلك جاز الاستغناء عنها.

٤- في إعراب قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ﴾ (الأنعام: ١٥٦) قال أبو حيان: ((و (عَنْ دِرَاسَتِهِمْ) متعلق بقوله تعالى (لَغَافِلِينَ) وهذا يدل على بطلان مذهب الكوفيين في دعواهم أنَّ اللام بمعنى (إلا) ؛ ولا يجوز عمل ما بعد (إلا) فيما قبلها ، وكذلك اللام التي بمعناها)) (١) ، وهذا ما ينطبق أيضًا على قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَافِلِينَ﴾ (يونس : ٢٩) .

٥- من الأدلة الأخرى على أنَّ (إِنْ) لا تصح أن تكون نافية بمعنى (ما) في الشواهد القرآنية التي تقدم ذكرها، ورودها عاملة في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّا لَمَّا لَيُوقِفِيَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ (هود: ١١١) بتخفيف (إِنْ) ، فقد مر تفصيل ذلك في المطلب الثاني من المبحث الثاني ، حتى إنَّ الفراء والكوفيين ومن تبنوا مذهبهم أجمعوا على أنَّ (إِنْ) في هذه الآية هي مخففة من الثقيلة. واستبعدوا جميعًا جَعَلَ (لَمَّا) بالتشديد بمعنى (إلا) فإذا ثبت بالإجماع أنَّ (إِنْ) في سورة هود لا يصح أن تكون نافية بمعنى (ما) يثبت تلقائيًا أنها ليست بهذا المعنى في الشواهد الأخرى .

الخاتمة ونتائج البحث : نختم هذا البحث بذكر أهمِّ نتائجه ، نجملها فيما يأتي :

١- ذهب البصريون الى أنَّ (إِنْ) المخففة المكسورة مهملة في الأغلب ، وإذا وردت عاملة، عملت في اسم ظاهر لا في اسم مضمَر ، إلا أنَّ مكي بن أبي طالب القيسي، وأبا البركات بن الأنباري، والزمخشري،

(١) البحر المحيط: ٤ / ٣٣١.

والعكبري، ذكروا أن اسم (إن) محذوف تقديره ضمير القصة أو الشأن أو الحديث أو الضمير العائد إلى اسم الفعل الناسخ ، شاع هذا في كتب قراءات القرآن، وإعرابه، وتفسيره، وهو خلاف ما استقر عند النحاة وشاع في كتب النحو. وقد ردَّ عليهم أبو حيان الأندلسي في تفسيره : البحرالمحيط.

٢-تبئى جمهور المفسرين المذهب الذي نسب إلى الكوفيين في المواضع التي اقترنت فيها(إن) ب (لما) المشددة. إلّا في موضع واحد، هو موضع ورودها عاملة في سورة هود.

٣-شاع في كتب النحو أن جعلَ (إن) في نحو قول الله تعالى : (وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ) {البقرة : ٤٣} مخففة من الثقيلة ولام (الكبيرة) لام الفرق والتوكيد ، هو مذهب البصريين ، وجعل(إن) نافية واللام بمعنى(إلّا) هو مذهب الكوفيين ، وقد تبين أن كليهما قد قال بهذين القولين ؛ لذا لا يصح قصر أحدهما على إحدى المدرستين من دون الأخرى ؛ ومن أجل ذلك استبدلنا مصطلح الإثبات والتوكيد بالمذهب البصري، ومصطلح النفي والإستثناء بالمذهب الكوفي .

٤-تبين أن الصحيح مذهب الإثبات والتوكيد ، أمّا مذهب النفي والإستثناء فباطل من سبعة أوجه ، وهي بإيجاز :

الأول : جعل (إن) بمعنى (قد) من لدن كوفيين وبصريين دليل على أنها بمعنى الإثبات لا بمعنى النفي .

الثاني : وقوع اللام بمعنى (إلّا) لا يشهد له سماع ولا قياس .

الثالث : ورود (إن) المخففة من الثقيلة في اللغة وقد استغنت عن اللام ؛ فلو كانت بمعنى (إلّا) لما جاز الاستغناء عنها .

الرابع : تعلق ما بعد اللام بما قبلها تعلق العامل بالمعمول في شواهد قرآنية ؛ وهذا ممتنع عند جعل اللام بمعنى (إلّا) .

الخامس : ورود (إن) عاملة في اسمها في اللغة والقرآن دليل على أنها المخففة من الثقيلة ؛ لأنّ النافية لا تعمل .

السادس : لو كانت اللام بمعنى (إلا) فما الفرق إذن بينهما من حيث المعنى والاستعمال في القرآن الكريم ؟

السابع : لو كانت (لما) المشددة بمعنى (إلا) لما جاز تخفيفها ؛ كما لم يجز تخفيف (إلا) .

٥- بعد دراسة (أن) المخففة المفتوحة الهمزة ، و(إن) المخففة المكسورة الهمزة ، تبين أنّ النحاة فرّقوا بينهما في أمور ، نجملها فيما يأتي :

الأمر الأول: (أن) المفتوحة لا تدخل إلا على الجملة الاسمية ، أمّا المكسورة فتدخل على الجملة الاسمية والفعلية على حد سواء .

الثاني: (أن) المفتوحة عاملة ، والمكسورة مهملة في الأغلب .

الثالث: لا بدّ لـ(أن) المفتوحة من اسم منصوب بها ، ولا يكون هذا الاسم إلا ضميراً محذوفاً ، مقدّراً ، يسمّى بضمير الشأن ، أمّا المكسورة فلا يُقدّر لها هذا الضمير ؛ لأنّها مهملة وإن عملت ، عملت في اسم ظاهر لا في ضمير مقدّر .

الرابع. (أن) المفتوحة حرف مصدري أي : تُؤوّل هي وما دخلت عليه بمصدر ، وليس كذلك المكسورة .

والخامس (أن) المفتوحة تُعدّ من الموصولات الحرفية ، أي : استعملت أداة يُتوصّل بها لجعل الجملة تقع في المواقع التي لا يصحّ أن تقع فيها إلا باستعمالها ، أمّا المكسورة فقد استعملت مؤكّدة للجملة الاسميّة والفعلية .

٦- وردت (إن) في القرآن الكريم ، خفيفة بأصل وضعها ، مثبتة مؤكّدة في ثمانية وعشرين موضعاً ، وقد استعملها العرب لتوكيد الجملة

الاسمية والفعلية ، ووردت مخففة من الثقيلة في موضع واحد ، وهي الواردة في سورة هود ، وفيما يأتي هذه المواضع ، التسعة والعشرون .
مواضع (إن) المخففة في القرآن الكريم

ت	نص الآية	رقم الآية	اسم السورة
مواضع دخولها على الجملة الاسمية			
١	﴿وَإِنْ كُنَّا لَمَّا لِيُوقِيَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾	١١١	هود
٢	﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾	٣٢	يس
٣	﴿وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَّعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾	٣٥	الزخرف
٤	﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾	٤	الطارق
٥	﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾	٦٣	طه
مواضع دخولها على الفعل الماضي			
١	﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ﴾	١٤٣	البقرة
٢	﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الضَّالِّينَ﴾	١٩٨	البقرة
٣	﴿وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾	١٦٤	آل عمران
٤	﴿وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ﴾	١٥٦	الأنعام
٥	﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾	١٠٢	الأعراف
٦	﴿إِنْ كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَافِلِينَ﴾	٢٩	يونس
٧	﴿وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الْغَافِلِينَ﴾	٣	يوسف
٨	﴿وَإِنْ كُنَّا لَخَاطِئِينَ﴾	٩١	يوسف
٩	﴿وَإِنْ كَانَ مَكْرَهُمْ لِلْتَّرَوْلِ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾ / الكسائي	٤٦	إبراهيم
١٠	﴿وَإِنْ كَانَ أَصْحَابُ الْأَيْكَةِ لظَالِمِينَ﴾	٧٨	الحجر
١١	﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُوكَ﴾	٧٣	الإسراء
١٢	﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفْرِزُونَكَ مِنَ الْأَرْضِ﴾	٧٦	الإسراء

الإسراء	١٠٨	﴿إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا﴾	١٣
المؤمنون	٣٠	﴿وَإِنْ كُنَّا لَمُبْتَلِينَ﴾	١٤
الفرقان	٤٢	﴿إِنْ كَادَ لَيُضِلَّنَا عَنْ آلِهَتِنَا﴾	١٥
الشعراء	٩٧	﴿تَاللَّهِ إِنْ كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾	١٦
القصص	١٠	﴿إِنْ كَادَتْ لَتُبْدِي بِهِ﴾	١٧
الروم	٤٩	﴿وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ يُنْزَلَ عَلَيْهِمْ مِّن قَبْلِهِ لَمُبْلِسِينَ﴾	١٨
الصفات	٥٦	﴿إِنْ كِدْتَ لَتُرْدِينَ﴾	١٩
الصفات	١٦٧	﴿وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُونَ﴾	٢٠
الزمر	٥٦	﴿وَإِنْ كُنْتُ لَمِنَ السَّخِرِينَ﴾	٢١
الجمعة	٢	﴿وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾	٢٢
مواضع دخولها على الفعل المضارع			
الشعراء	١٨٦	﴿وَإِنْ تَطَنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ﴾	١
القلم	٥١	﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ﴾	٢

الدراسة الرابعة

(إذا) في القرآن الكريم/دراسة نحوية

بسم الله ، والحمد لله والصلاة على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن
والاه . وبعد ، فقد شاع في كتب النحو وكتب معاني الحروف وكتب إعراب
القرآن والدراسات الحديثة كدراسات لأسلوب القرآن لمحمد عبد الخالق
عضيمة ، أن (إذا) ترد في القرآن الكريم ظرفية مضمنة معنى الشرط ،
وظرفية غير مضمنة معنى الشرط ، وترد بمعنى المفاجأة، واستشهدوا
للظرفية غير المضمنة معنى الشرط بأمثلة كثيرة ، بل عينوا لها هذا المعنى

قياساً بعد القسم وبعد (كيف) ، وقد كثر كلام النحاة والمعرّبين وتعليقاتهم على (إذا) بمعناها الأول ؛ لذلك كان كلُّ من المبحث الثاني والثالث قصيراً بالقياس إلى المبحث الأول.

المبحث الأول : (إذا) الظرفية المضمّنة معنى الشرط

تعريفها : تعد (إذا) من أدوات الشرط غير الجازمة ، وهي ظرف مبهم مبني على السكون (١)

عاملها : يذكر النحاة أنَّ (إذا) لا يعمل فيها الفعل الذي يليها ، لأنها مضاف والمضاف إليه لا يعمل في المضاف شيئاً بلا خلاف (٢) ويعمل في (إذا) الجواب حيث وقع وقيل : إنَّ العامل فعل الشرط (٣)

المطلب الأول : دلالة (إذا) الشرطية : ذكر ابن قيم الجوزية أنَّ المشهور عند النحاة أنَّ الشرط والجزاء لا يتعلقان إلّا بالمستقبل ، فإنَّ كان ماضي اللفظ كان مستقبل المعنى ، وردَّ على النحاة بقوله تعالى: (إِنْ كُنْتُ قُلْتُه فَقَدْ عَلِمْتَهُ) "المائدة: ١١٦" وأكد أنَّ الشرط ((دخل على ماضي اللفظ وهو ماضي المعنى قطعاً)) ، واستبعد تأويلات النحاة في تخريج هذه الآية ووصفها بأنها ضعيفة جداً ، وبين أنَّ فيها تحريفاً للآية ، لا يقول به عاقل ، وإنَّه لا يجوز تحريف كلام الله. انتصاراً لقاعدة نحوية. (٤)

والحقيقة أنَّ ثمة ستة أقوال فيما يتعلق بدلالة الشرط الزمانية :

الأول : ما نسب إلى المبرد بأنَّه ذهب إلى أنَّ الشرط يفيد الاستقبال ، إلّا إذا كان فعل الشرط (كان) فإنَّ لها حكماً ليست لغيرها من الأفعال ،

(١) ينظر كشف المشكل في النحو للحيدرة اليمني ٤٥٩/١-٤٦٢

(٢) المصر نفسه والصفحة نفسها.

(٣) ينظر الأمالي النحوية، لابن الحاجب ١٣٨/٤، ومغني اللبيب لابن هشام ٩٦/١.

(٤) ينظر : بدائع الفوائد ٤٥/١-٤٦.

وإنَّ أداة الشرط لا تقلب معناها إلى الاستقبال ، بل تبقى دالة على الماضي لقوتها ^(١)

فقد نسب أبو بكر بن السراج إلى المبرد أنَّه ذهب إلى أنَّ حروف الجزاء تقلب الماضي إلى المستقبل ، إلَّا إذا كان فعل الشرط (كان) مستشهداً بقوله تعالى : (إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ) "المائدة : ١١٦" وردَّ عليه ابن السراج بقوله : ((وهذا الذي قاله أبو العباس ، رحمه الله ، لست أقوله ٠٠٠ لأنَّ الجزاء لا يكون إلَّا بالمستقبل ، وهذا الذي قال عندي نقض لأصول الكلام ، فالتأويل عندي ٠٠٠ إنَّ أكن كنتُ ، أو أقرُّ بهذا الكلام ، فدلَّت (كنتُ) على (أكن) ، وقد حُكي عن المازني ما يقارب هذا، ورأيتُ في كتاب أبي العباس بخطه موقعاً عند الجواب في هذه المسألة ، ينظر فيه ، وأحسبه ترك هذا القول)) ^(٢)

ولم أجد هذا القول للمبرد في كتابه : المقتضب ، مما يدل على أنَّه قد تخلَّى عنه ، كما حسبه ابن السراج ، وهذا ما صرح به المبرد بقوله : ((لأنَّ الشرط لا يقع إلَّا على فعل لم يقع)) ^(٣) وبقوله : ((وتقول : من أتاني ٠٠٠ أكرمه ، لأنَّ ، من أتاني ، في موضع ، من يأتني لا تقع بعد الجزاء إلَّا ومعناها الاستقبال)) ^(٤) ، وبقوله : ((كما قال عز وجل : (مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُخْسُونَ) {هود : ١٥} لأنَّ معناه : من يكن)) ^(٥)

^(١) ينظر : البحر المحيط ١/١٤٩ ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٤/٢٤٠ .

^(٢) الأصول في النحو ٢/١٩٩-٢٠٠ .

^(٣) المقتضب ٢/٥٠ .

^(٤) المصدر نفسه ٢/٦٠ .

^(٥) المصدر نفسه ٢/٥٩ .

الثاني : صرح به ابن الحاجب فذكر ((أَنَّ الفعل الواقع بعد حرف الشرط معناه الاستقبال ، وقد يراد به الماضي مع المستقبل جميعًا لا الماضي وحده ، كما يجوّزه بعضهم ... مثل قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ) {المائدة: ٦}))^(١) ، والشرط ، كما هو واضح ، في هذه الآية ونحوها ، أُريد به الحال والاستقبال من دون الماضي .

الثالث : أَنَّهُ يجوز مجيء الجزء ماضي المعنى من دون الشرط ، وهذا ما تطرق إليه عدد من النحاة في باب اقتران الجواب بالفاء ، فقد قال الزمخشري : إِنَّهُ ((إِنْ كَانَ الْجَزَاءُ أَمْرًا أَوْ نَهْيًا أَوْ مَاضِيًا صَرِيحًا أَوْ مُبْتَدَأً وَخَبْرًا ، فَلَا بُدَّ مِنَ الْفَاءِ))^(٢)

ويعني بالماضي الصريح الماضي لفظًا ومعنى ، فهو يريد أن يقول: إِنَّهُ يجوز مجيء الجواب ماضي المعنى من دون فعل الشرط ، بشرط اقترانه بالفاء ، وقال ابن الخباز: ((والفاء وحكمها أَنْ تَدْخُلَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ لَا يَصِحُّ أَنْ يَلِيَ الشَّرْطَ ، كَالْمُبْتَدَأِ وَ الْخَبَرِ وَالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالِاسْتِفْهَامِ وَالْمَاضِي الصَّرِيحِ))^(٣) ، وقال ابن مالك : إِنَّ الشَّرْطَ ((لَا يَكُونُ غَيْرَ مُسْتَقْبَلِ الْمَعْنَى بِلَفْظِ (كَانَ) أَوْ غَيْرِهِا إِلَّا مَوْلا ، وقد يكون الجواب ماضي اللفظ والمعنى بالفاء مع (قد) ظاهرة أو مقدرّة))^(٤).

(١) شرح الوافية نظم الكافية ص ٤٠٤ .

(٢) المفصل في علم العربية ص ٤١٦ .

(٣) الغرة المخفية في شرح الدرّة الألفية، ١ / ٥٨ .

(٤) تسهيل الفوائد ص ٢٤٠ .

فابن مالك فرق في هذه القضية بين فعل الشرط وجوابه ، فالأول ، لا يكون إلا مستقبل المعنى ، وقد يكون الثاني ماضياً لفظاً ومعنى ، بشرط سبقه بـ (قد) ظاهرة أو مقدرة ، وهذا مما يستوجب ربطه بالفاء .
وقال السكاكي : ((ومن شأنه استلزام الفاء في الجزاء إذا كان ٠٠٠ ماضياً لا في معنى الاستقبال)) (١).

وقال الكيشي ((وكذا تخصص الشرط بالاستقبال ، إذا وقع الماضي شرطاً أو جزاءً قدر مستقبلاً ، وقد يكون الجزاء ماضياً تحقيقاً)) (٢).
وقال المرادي: ((وضرب يجب اقترانه بالفاء، وهو ما كان ماضياً لفظاً ومعنى)) (٣).

وبين ابن هشام ((أن فعل الشرط يشترط فيه ستة أمور : أحدها : أن لا يكون ماضي المعنى ، فلا يجوز : إن قام زيد أمس أقم معه ، وأما قوله تعالى : (إن كنتُ قلته فقد علمته) [المائدة : ١١٦] فالمعنى : إن يتبين أنني كنتُ قلته)) (٤).

وذكر أن ما لا يصلح أن يكون شرطاً، يصلح أن يكون جواباً بشرط اقترانه بالفاء ، من ذلك إذا كان ماضي المعنى فقال: ((من أوجه الفاء أن تكون رابطة للجواب ، وذلك حيث لا يصلح أن يكون شرطاً وهو منحصر في ست مسائل ... والرابع : أن يكون فعلها ماضياً لفظاً ومعنى، إمّا حقيقة نحو : (إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل) [يوسف ٧٧] ونحو : (إن كان قميصه قد من قبل فصدقت وهو من الكاذبين) [يوسف ٢٦] ، و (قد

(١) مفتاح العلوم ص ١٦٩

(٢) الإرشاد إلى علم الإعراب ص ٢٠٩

(٣) الجنى الداني، ص ٦٧ ، وينظر: الأمالي النحوية لابن الحاجب، ١/ ٢٢ - ٢٣.

(٤) شرح شذور الذهب ص ٣١٣ ، وينظ : مغنى اللبيب ١/ ٢٨٠ .

هنا مقدرة ، وإما مجازاً ، نحو : (وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وَجُوهُهُمْ) [النحل ٩٠] نزل هذا الفعل لتحقيق وقوعه منزلة ما وقع))^(١).

الرابع : التفريق بين (إن) ، و(إذا) ، يقول المالقي عن (إن) الشرطية : ((أن تكون حرفاً للشرط فتجزم فعلين مضارعين ... ثم يجوز أن تدخل على ماضيين ... وهما في المعنى مستقبلا))^(٢).

يفهم من قوله : ((وهما في المعنى مستقبلا)) ، أن هذا الحكم خاصٌّ بـ (إن) ، ويتضح ذلك من خلال ما صرح به الزركشي في البرهان فقد قال : ((الشرط ويتعلق به قواعد :

القاعدة الأولى : المجازاة إنما تتعقد بين جملتين ...

الثانية : أصل الشرط والجزاء أن يتوقف الثاني على الأول ...

الثالثة : أنه لا يتعلق إلا بالمستقبل ، فإن كان ماضي اللفظ كان مستقبل المعنى ... ثم للنحاة فيه تقديران :

أحدهما : أن الفعل يُعْغَر لفظاً لا معنى ...

الثاني : أنه تغير معنى ، وأن حرف الشرط لمَّا دخل عليه قلب معناه إلى الاستقبال ، وبقي لفظه على حاله ، والأول أسهل ؛ لأنَّ تغيير اللفظ أسهل من تغيير المعنى))^(٣)

ثم نسب إلى المبرد ما نسب إليه ابن السراج في قول الله تعالى : (إن كنتُ قلته فقد علمته) [المائدة : ١١٦] ، ثم قال : ((والجمهور على المنع ، وتأولوا ذلك ثم اختلفوا ، فقال ابن عصفور والشلوبين وغيرهما : إنَّ حرف

(١) مغني اللبيب ١٦٣/١ - ١٦٤ ، وينظر : حاشية الصبان على شرح الأشبوني ٣٣/٤ .

(٢) رصف المباني ، ص ١٨٦ - ١٨٧ .

(٣) البرهان في علوم القرآن ص ٥٢٩ - ٥٣٢ .

الشرط دخل على فعل مستقبل محذوف ، أي : **إِنْ أَكُنْ كُنْتُ قَلْتُه** ، أي : **إِنْ أَكُنْ** فيما يستقبل موصوفاً بأنّي **كُنْتُ قَلْتُه** ، فقد علمته ، ففعل الشرط محذوف مع هذا ، وليست (كان) المذكورة بعدها هي فعل الشرط ، قال ابن الضائع^(١) : وهذا تكلف لا يحتاج إليه ، بل (كنْتُ) بعد (إِنْ) مقلوبة المعنى إلى الاستقبال ، ومعنى (إِنْ كُنْتُ) : **إِنْ أَكُنْ** ((^(٢))).

وفي صفحة أخرى تبنى قول من جعل قوله تعالى : **(إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدٌّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقْتُ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ)** [يوسف ٢٦] بتقدير **((وَإِنْ ثَبَتَ كَانَ قَمِيصُهُ قُدٌّ مِنْ قُبُلٍ يَكُونُ سَبِيًّا لِلْإِخْبَارِ بِذَلِكَ))** ((^(٣))).

فالزركشي من الذين قالوا بحصر دلالة (إِنْ) الشرطية على الاستقبال ، ومنع مجيئها للماضي ، **إِلَّا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الَّذِينَ أَجَازُوا مَجِيءَ (إِذَا) الشرطية للزمن الماضي لفظاً ومعنى مستشهداً على ذلك بآيات من القرآن منها قول الله تعالى : (حَتَّى إِذَا أَتَوْا عَلَى وَادِي النَّمْلِ قَالَتْ نَمْلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ)** {النمل : ١٨} وقوله تعالى : **(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ أَوْ كَانُوا غُرًى لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا)** [آل عمران : ١٥٦] وقوله تعالى : **(حَتَّى إِذَا جَعَلَهُ نَارًا قَالَ آتُونِي أُفْرِغَ عَلَيْهِ قِطْرًا)** [الكهف : ٩٦] ((^(٤))).

(١) ابن الضائع : هو علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الإشبيلي ، أبو الحسن المعروف بابن الضائع ، لازم الشلوبيين ، وبلغ الغاية في علم النحو ، وفاق أصحابه بأسرهم ، من كتبه : شرح كتاب سيبويه ، جاء فيه بالعجائب ، وشرح جمل الزجاجي ، والرد على ابن عصفور ، توفي سنة ٦٨٠ هـ ينظر : بغية الوعاة للسيوطي ١٣٠/٢ ، والأعلام للزركلي ٣٣٣/٤ .

(٢) المصدر نفسه ص ٥٣٢ .

(٣) البرهان في علوم القرآن ص ١٠٥٤ ، وينظر : ص ٩٩٧ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه ص ١٠٣٨ .

وهذا المذهب قد تنباه الأستاذ عباس حسن ، فصرح في التفريق بين الشرط الجازم وغير الجازم ، فالأول لا تكون دلالاته إلاً مستقبلاً محضاً ، وقد يجيء الثاني للماضي ، كما يجيء للمستقبل ؛ إذ يقول : ((ومهما كانت صيغة فعل الشرط أو جوابه فإنَّ زمنهما لا بد أن يتخلص للمستقبل المحض بسبب وجود أداة الشرط الجازمة ، بالرغم من أن صورتها أو صورة أحدهما قد تكون أحياناً غير فعل مضارع ؛ إذ من المقرر أن أداة الشرط الجازمة علامة تجعل زمن شرطها وجوابها مستقبلاً محضاً)) وقال في الهامش : ((لأنَّ أداة الشرط الجازمة علامة قاطعة على استقبال الفعل بعدها ، أي : تخلص زمنه للمستقبل المحض سواء أكان الفعل ماضياً أم مضارعاً))^(١).

وقال عن (إذا) الشرطية غير الجازمة : ((وهي ظرف للمستقبل ، وقد تجيء للماضي ، كقوله تعالى : ((وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْواً انفَضُّوا إِلَيْهَا [الجمعة: ١١] ؛ لأنَّ الآية خطاب للرسول صلى الله عليه وسلم في حادثة مضت وقت نزول الآية الكريمة))^(٢).

الخامس : أن الشرط بأية صيغة ورد لا يفيد إلاً المستقبل ، وقد يكون هذا المذهب مستنداً إلى قول الخليل : (((إذ) لما مضى ، وقد يكون لما يستقبل ، و(إذا) لما يستقبل))^(٣) وإلى قول سيبويه : (((ف) (إذا) فيما تستقبل بمنزلة (إذ) فيما مضى))^(٤) وقوله : ((وأما (إذا) فلما يستقبل من الدهر))^(٥)

(١) النحو الوافي ٣١٨-٣١٩/٤ .

(٢) المصدر نفسه ٣٣٢/٤ .

(٣) كتاب العين ص ٢١ .

(٤) كتاب سيبويه ٦٠/٣ .

(٥) المصدر نفسه ٢٣٢/٤ .

وهذا ما نسب إلى سيبويه وجمهور النحاة ، وصرَّح به ابن السَّراج ، بأنَّ أداة الشرط ((وإن وليها فعل ماضٍ أحوالت معناه إلى الاستقبال))^(١) ، وقال الوراق : ((حروف الشرط لا تدلُّ إلا على الاستقبال))^(٢) وقال الهرمي ((ولا يكون الشرط إلا فيما يستقبل ، وإن كان ماضياً ، فمعناه الاستقبال))^(٣) وقال ((ويكون الفعل الماضي معناه الاستقبال ، ولا يؤثر حرف الشرط فيه شيئاً))^(٤) ، وجاء في شرح التصريح : ((يشترط في الشرط ستة أمور ، أحدها : أن يكون فعلاً غير ماضي المعنى ... وأمَّا قوله تعالى : (إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ) [المائدة: ١١٦] فالمعنى : إن ثبت أنني كنت قلته))^(٥)

وجاء في حاشية محمد الخضري : ((لأنَّ هذه الأدوات (يعني أدوات الشرط) تقلب الماضي للاستقبال شرطاً وجواباً ، سواء في ذلك (كان) أو غيرها على الأصح ، وسواء قرن الجواب بالفاء و (قد) أم لا ، وأمَّا ما يكون فيه معنى الشرط أو الجواب أو هما معاً وقعا في الماضي ، كقوله تعالى : (إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ) [المائدة: ١١٦] وقوله تعالى : (إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ) [يوسف: ٧٧] وقوله تعالى : (وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ) [يوسف: ٢٧] فمؤول بأنَّ المراد : إن يتبين في المستقبل أنني كنت قلته في الماضي ، فأنا أعلم أنَّك قد علمته ، وإن يسرق في المستقبل فأخبركم أنَّه قد سرق أخوه ، وإن يتبين قُدَّ قميصه من دبر فاعلموا أنَّها كذبت ، وقيل الجواب في الأخيرين محذوف والمذكور تعليل له ، أي : إن يسرق فلننأس ؛ لأنَّه قد

(١) الأصول في النحو ١٦٤/٢ .

(٢) علل النحو ص ٥٩٣ - ٥٩٤ .

(٣) المحرر في النحو ٤٧٨/١ .

(٤) المصدر نفسه ١٠٦٧/٣ .

(٥) شرح التصريح على التوضيح ١٩٠/٤ از

سرق أخ له من قبل، وإن تبين قَدْ قميصه من دبر فهو بريء ؛ لأنها كذبت، ونظيره: (وَأِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ) [فاطر: ٤] أي: فتسلَّ بمن قبلك))^(١).

وقال الصبان: ((وزعم المبرد وتبعه الرضي أَنَّ (كان) تبقى على الماضي لقوتها فيه، كما في قوله تعالى: (إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ) [المائدة: ١١٦]، ويجاب بأنَّ المعنى: إِنْ كان موصوفاً بأني قلته فيما مضى))^(٢).

وقد أخذ المعربون والمفسرون بما قاله النحاة في كتب النحو ، فأخذ مكي بن أبي طالب القيسي بالقول الذي نسب إلى المبرد، ففي إعراب قوله تعالى: (وَأِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قَدْ مِنْ دُبُرٍ) [يوسف: ٢٧] قال : (((إِنْ) للشرط ، وهي تردُّ جميع الأفعال الماضية إلى معنى الاستقبال إلَّا (كان) ؛ لقوة (كان) ، وكثرة تصرفها ، وذلك أَنَّهَا يُعَبَّرُ بها عن جميع الأفعال))^(٣).

وقال التبريزي: ((أما دخول (كان) مع (إِنْ) الجزاء، وكون الفعل بعدها لما مضى ففيه قولان: قال محمد بن يزيد ... إِنْ (إِنْ) للشرط، وهي ترد الأفعال الماضية إلى معنى الاستقبال إلَّا (كان) لقوة (كان) وكثرة تصرفها ... وأما القول الثاني ... إِنْ (كان) في معنى الاستقبال ... والمعنى: إِنْ يكن قميصه قَدْ ...))^(٤).

وقال الزمخشري: ((فإِنْ قلتَ كيف جاز الجمع بين (إِنْ) الذي هو للاستقبال، وبين (كان) ؟ قلت: لأن المعنى: إِنْ يعلم أَنَّهُ كان قميصه قد،

(١) حاشية محمد الخصري على شرح ابن عقيل، ٢ / ١٢٢.

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني، ٤ / ٢٤.

(٣) مشكل إعراب القرآن، ١ / ٤٢٨.

(٤) الملخص في إعراب القرآن، ص ٤٦.

ونحوه))^(١) وقال في قوله تعالى: (وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ) [فاطر: ٤]: ((فَإِنْ قُلْتَ: ما وجه صحة جزاء الشرط ومن حق الجزاء أن يتعقب الشرط، وهذا سابق له ؟ قلت: معناه، وإن يكذبوك فتأس بتكذيب الرسل من قبلك، فوضع (فقد كُذِّبَتْ رُسُلٌ من قبلك) موضع (فتأس) استغناء بالسبب عن المسبب أعني: بالتكذيب عن التأسّي))^(٢).

ولم يتبين لي مذهب العكبري ، فقد وجدت في كلامه اضطراباً، ففي إعراب قوله تعالى: (إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ) [المائدة: ١١٦]، قال: (((كنتُ) لفظها ماضٍ والمراد المستقبل ، والتقدير: إن يصح دعواي له، وإنما دعا هذا ؛ لأنَّ (إن) الشرطية لا معنى لها إلاَّ المستقبل فَالَ المعنى إلى ما ذكرناه))^(٣) إلاَّ أنَّه في إعراب قوله تعالى: (وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ) [البقرة: ٢٣] قال: ((ولا تدخل (إن) الشرطية على فعل ماضٍ في المعنى إلاَّ على (كان) لكثرة استعمالها))^(٤).

وقال أبو حيان: ((وزعم المبرد ومن وافقه أنَّ لـ (كان) حكماً ليست لغيرها من الأفعال الماضية، فلقوة (كان) زعم أنَّ (إن) لا يُقلب معناها إلى الاستقبال، بل يكون على معناه من المضي ، إن دخلت عليه (إن) ، والصحيح ما ذهب إليه الجمهور من أنَّ (كان) كغيرها من الأفعال، وتأولوا ما ظاهره ما ذهب إليه المبرد على إضمار (يكن) بعد (إن) نحو: (إِنْ كَانَ

(١) الكشف، ٢/ ٤٤٣.

(٢) المصدر نفسه، ٣/ ٥٨٠ - ٥٨١.

(٣) التبيان في إعراب القرآن، ١/ ٣٥٥.

(٤) التبيان في إعراب القرآن ١/ ٣٩.

قَمِيصُهُ قَدْ مِنْ دُبُرٍ [يوسف: ٢٧] أي: إن يكن كان قميصه، أو على أن المراد به التبيين، أي: إن يتبين كون قميصه قَدْ^(١).

هذا ما قاله في إعراب قوله تعالى: (وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ [البقرة: ٢٣] ، ومثل هذا قال في إعراب قوله تعالى: (إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ [يوسف: ٢٦])^(٢). وذكر السمين الحلبي ما ذكره أبو حيان ، وأشار إلى أن أبا البقاء العكبري تبع المبرد فيما ذهب إليه^(٣).

وقال في إعراب قوله تعالى: (إِنْ كُنْتُ قُلْتُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ) [المائدة: ١١٦] : (((إِنْ كُنْتُ) وَإِنْ كَانَتْ ماضية اللفظ فهي مستقبلية في المعنى، والتقدير: إن تصحَّ دعوي لما ذكر، وقدره الفارسي بقوله : إن أكن الآن قلته فيما مضى ؛ لأن الشرط والجزاء لا يقعان إلّا في المستقبل))^(٤).

وقد سبق أن ذكرنا أن هذا القول الذي نُسب إلى المبرد لا وجود له في كتابه : المقتضب ، ويبدو أنه قد تخطى عنه ، كما نبه على ذلك ابن السراج .

السادس : نقل الدكتور فاضل السامرائي كلام ابن القيم الذي تقدم ذكره ، مؤيداً رده على النحاة ، استناداً إلى أن الشائع عندهم أن الشرط لا يجيء إلّا للاستقبال ، ولهذا بحث هذه المسألة تحت عنوان : هل يأتي الشرط للمضي ؟^(٥).

(١) البحر المحيط، ١ / ١٤٩.

(٢) المصدر نفسه ٥ / ٣٨٧.

(٣) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ١ / ١٩٧.

(٤) المصدر نفسه، ٤ / ٥١٣، وينظر: ٦ / ٤٧٣.

(٥) ينظر: فعل الشرط ، دلالاته وزمنه ، مجلة الضاد ص ١٠٨

والحقيقة أنَّ هذه القضية هي من القدم والوضوح والشيوع مما لا يحتاج إلى إثباتها إلى إنعام النظر في دراستها ، ولا إلى أن يستفهم عنها ، لسببين :
الأول : أنَّه ليس صحيحاً أنَّ الشائع عند النحاة أنَّ الشرط لا يجيء إلا للمستقبل .

الثاني : أنَّ القول بجواز مجيء الشرط للمضي قول قديم ، وفيما يأتي توضيح هذه القضية .

صرح ثعلب المتوفى ٢٩١هـ أنَّ (إذا) الشرطية تجيء في جميع حالات الزمان ، الماضي والحاضر والمستقبل ^(١) ، وكذلك صرح أبو بكر بن الأنباري المتوفى ٣٢٨هـ بأنَّ (إذا) الشرطية كما تجيء للاستقبال تجيء للمضي مستشهداً بالشعر العربي ^(٢)

وهذا هو الصواب ، والدليل على ذلك تكلف التأويلات التي التجأ إليها أصحاب الأقوال السابقة من غير مسوغ ، وكان الأولى بالمفسرين أن يأخذوا بالقول الموافق لروح التفسير ، الذي ينبغي أن يبتعد عن التكلف في التأويل ، فهذا هو شيخ المفسرين وجدته يفسر قول الله تعالى: (إِنْ كُنْتُ قُلْتُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ) [المائدة: ١١٦] بقوله: (يقول: لو كنت قد قلت للناس اتخذوني وأمي الهين من دون الله كنت قد علمته ؛ لأنك تعلم ضمائر النفوس ، مما لم أنطق به، فكيف بما نطقته) ^(٣).

وهذا هو التفسير السليم ؛ لأنه جاء من غير تكلف ولا تأويل ، ومن غير تأثر بالقاعدة النحوية.

(١) ينظر: مجالس ثعلب ٤٦٢/٢ .

(٢) ينظر: كتاب الأضداد ص ١١٨ .

(٣) جامع البيان عن تأويل أي القرآن، ٧/ ١٦٣.

فكان ينبغي في الأقل للمفسرين أن يفسروا هذه الآية ونحوها كما يبدو معناها من التعبير والسياق، وإذا بدت تصطدم بقاعدة نحوية ما، فالطريق الأسلم أن نعدّل هذه القاعدة النحوية لتكون موافقة لتعبير القرآن ، لا أن نلوي عنق الآية من أجل أن نجعلها موافقة لقاعدة نحوية هي من صنعنا.

وعلى الرغم من أن جمهور النحاة، كما قيل ، قد ذهبوا إلى حصر دلالة (إن) الشرطية وجوابها للاستقبال وتأولوا ما ورد خلاف ذلك ^(١)، فإن من النحاة من تعقب هذا القول وأكدوا عدم صحته قال الرضي: ((اعلم أن (إن) يكون شرطها في الأغلب مستقبل المعنى ، فإن أردت معنى الماضي ، جعلت الشرط لفظ (كان) ، كقوله تعالى: (إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ) [المائدة: ١١٦] ... وقد يستعمل الماضي ... بغير لفظ (كان) لكنه قليل بالنسبة لـ (كان) ... قال ابن السراج: أنا لا أقول هذا ولكن أقول: إن أكن قلته، وهو ظاهر الفساد ؛ لأنّ هذه الحكاية ، إنما تجري يوم القيامة، وكون عيسى، (عليه السلام) قائلاً ذلك أو غير قائل ، إنما هو في الدنيا ، وأيضاً يجوز التصريح بقولك : إِنْ كُنْتُ أعطيتني أمس فسوف أكافئك اليوم، وقوله تعالى: (إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ) [يوسف: ٢٦] ظاهر في المضي))^(٢).

وذكر أن (إن) الشرطية تستعمل للزمن الماضي إذا أُريد جعل الجزاء محتمل الوقوع وعدم الوقوع ، وجعل من ذلك ، قوله تعالى: (إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ) في سورة يوسف، وعندما يراد منه القطع بعدم وقوعه ، كما في سورة المائدة^(٣) .

(١) ينظر : روح المعاني للآلوسي ٦٣/٤ .

(٢) شرح الرضي، ٤ / ١١٥ وينظر: خزانة الأدب، ٩ / ٧٨.

(٣) ينظر: شرح الرضي ٣ / ١٨٦.

هذا ما ذُكر عن (إن) الشرطية ، أمّا (إذا) الشرطية فلم يختلف النحاة في جواز دلالتها على الماضي، وإذا كانوا قد عرفوها بأنّها ظرف لما يستقبل من الزمان فإنّما أرادوا دلالتها على الاستقبال في الأصل ؛ والدليل على ذلك أنّ ثمة شواهد قرآنية كثيرة وردت فيها (إذا) الشرطية دالة على الزمن الماضي ، ولم أجد أحداً من المفسرين من قلب دلالتها إلى المستقبل بالتأويل ، بل اجمعوا على تفسيرها بدلالة الزمن الماضي، من ذلك مثلاً، قول الله تعالى: (وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا) [الجمعة: ١١].

يقول الفراء: ((فجعل الهاء للتجارة دون اللهو ... وذكروا أنّ النبي ﷺ) كان يخطب يوم الجمعة فقدم دحية الكلبي بتجارة من الشام فيها كل ما يحتاج إليه الناس فضرب بالطبل ليؤذن الناس بقدومه، فخرج جميع الناس إليه إلا ثمانية نفر، فأنزل الله عز وجل: ((وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً) ، يعني التجارة التي قدم بها (أو لهواً) يعني الضرب بالطبل))^(١) وبهذا المعنى وبذكر هذه المناسبة لسبب النزول فسرّها الزجاج فقال: ((وروي أنّ النبي ﷺ) كان في خطبته فجاءت إبل لدحية بن خليفة الكلبي وعليها زيت فانفضوا ينظرون إليها وتركوا النبي ﷺ) يخطب، وبقي النبي ﷺ) مع اثني عشر رجلاً^(٢).

وفسرّها الواحدي النيسابوري وذكر ((عن جابر بن عبد الله قال: كان رسول الله ﷺ) يخطب يوم الجمعة إذ أقبلت عير قد قدمت فخرجوا إليها حتى لم يبق معه إلا اثنا عشر رجلاً، فأنزل الله تعالى: (وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً

(١) معاني القرآن، ٥٨ / ٣.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ، ١٣٥ / ٥.

أولها (الآية، رواه البخاري^(١)) ، وقال النحاس : ((وَتَرْكُوكَ قَائِمًا) نصب على الحال، أي: قائمًا يخطب))^(٢).

ويمثل ما تقدم فسرهما الزمخشري، فقال: ((روي أنَّ أهل المدينة أصابهم جوع وغلاء شديد ... فما بقي معه إلاَّ يسير... فقال (ﷺ) والذي نفس محمد بيده لو خرجوا جميعًا لأضرم الله عليهم الوادي نارًا))^(٣).

وكذلك فسرهما ابن عطية، وقال: ((ولم يبق معه غير اثني عشر، قال: جابر بن عبد الله أنا أحدهم))^(٤) ، و((قال المفسرون كان الذي قدم بالتجارة دحية بن خليفة الكلبي، قال مقاتل: وذلك قبل أن يسلم))^(٥).

وقال العكبري: ((إنما أنت الضمير؛ لأنه أعاده إلى التجارة ، لأنها كانت أهم عندهم))^(٦).

وقال أبو حيان: ((وكان من عرفهم أن يدخل بالطبل والمعازف من درابها فدخلت بها فانفضوا إلى رؤية ذلك وسماعه وتركوه (ﷺ) قائمًا على المنبر في اثني عشر رجلًا))^(٧).

فدلالة (إذا) على الماضي هنا لا جدال فيها ، ولهذا قال الدماميني : ((وقد مضت هذه الواقعة قبل نزول الآية فتكون (إذا) فيها للماضي))^(٨).

(١) الوسيط في تفسير القرآن المجيد، ٣٠١/٤.

(٢) إعراب القرآن، ص ١١٥٢.

(٣) الكشف، ٥٢٤ / ٤.

(٤) المحرر الوجيز، ٥ / ٥٠٩.

(٥) زاد المسير لابن الجوزي، ٨ / ٥٦.

(٦) التبيان في إعراب القرآن، ٢ / ٤٥٤.

(٧) البحر المحيط، ٨ / ٣٧٤ ، وينظر: الدر المصون، ١٠ / ٣٣٢ ، واللباب في علوم الكتاب، ١٩ / ٩٦.

والشاهد فيما تقدم ذكره من كلام المفسرين أنه لم يتطرق أحد منهم إلى قضية دلالة (إذا) الشرطية الزمانية ، وقد كان من بينهم: الزمخشري وأبو البقاء العكبري وأبو حيان الاندلسي والسمين الحلبي، على إجماعهم على سبب النزول الذي يُعَيِّنُ دلالة (إذا) على الزمن الماضي: ولم يؤولوها بما أولوا به دلالة (إن) الشرطية في الشواهد التي تقدم ذكرها .

وهذا هو المذهب الذي شاع في النحو وعلوم القرآن، فقد جعل الرضي والمرادي والسيوطي من شواهد دلالة (إذا) على الزمن الماضي ، قول الله تعالى: (حَتَّى إِذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَّيْنِ وَجَدَ مِنْ دُونِهِمَا قَوْمًا لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا) [الكهف: ٩٣]. وقوله تعالى: (حَتَّى إِذَا سَاوَى بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ قَالَ انْفُخُوا) [الكهف: ٩٦]. وقوله تعالى: (حَتَّى إِذَا جَعَلَهُ نَارًا قَالَ آتُونِي أُفْرِغَ عَلَيْهِ قَطْرًا) [الكهف: ٩٦] (٢).

وذكر ابن هشام أن (إذا) تخرج عن الاستقبال و((تجيء للماضي .. كقوله تعالى: (وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ) [التوبة: ٩٢]. وقوله تعالى: (وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا) [الجمعة: ١١] (٣).

يتبين مما مر تفصيله أن (إذا) الشرطية استعملت ظرفاً للزمن الماضي وظرفاً للزمن المستقبل على حد سواء على النحو الآتي.

١. استعملت ظرفاً للزمن الماضي ، تكرر فيه الشرط وجوابه ، كقول الله تعالى: (حَتَّى إِذَا اسْتَيْسَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا جَاءَهُمْ نَصْرُنَا) [يوسف: ١١].

(١) شرح الدماميني على مغني اللبيب ٣٥٨/١ .

(٢) ينظر: شرح الرضي، ٣ / ١٨٤ ، والجنى الداني، ص ١٨٨ ، ٣٧١ ، والإتقان في علوم القرآن ص ٣٦٣ .

(٣) مغني اللبيب، ١ / ٩٥ ، وينظر : همع الهوامع ، للسيوطي، ١ / ١٧٩ .

[١١١]، فهذه سِنَّةُ الله مع رسله فيما مضى من الزمان، وقوله تعالى : (وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالْأُنْثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ) [النحل : ٥٨] هكذا كان العرب في الجاهلية ، كانوا مستمرين في احتقار الأنثى، وقوله تعالى: (وَإِذَا طَلَعَتِ تَرْوَارُ عَنْ كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَتِ تَقْرِضُهُمْ ذَاتَ الشِّمَالِ) [الكهف : ١٧] ، وقد استمرت هذه الحالة ثلاث مئة سنة وتسع سنوات قمرية ، كما أخبر بذلك القرآن الكريم.

واستعملت ظرفا للزمن الماضي وقع فيه الشرط وجوابه مرة واحدة ، ورد هذا في قصة الخضر مع موسى عليه السلام كقوله تعالى: (حَتَّىٰ إِذَا رَكِبَا فِي السَّفِينَةِ خَرَقَهَا) [الكهف: ٧١] وقوله تعالى: (حَتَّىٰ إِذَا لَقِيََا غُلَامًا فَقَتَلَهُ قَالَ أَقْتَلْتَنِي نَفْسًا رَّكِيَةً بِغَيْرِ نَفْسٍ لَّقَدْ جِئْتَ شَيْئًا نُكْرًا) [الكهف: ٧٤] وقوله تعالى: (حَتَّىٰ إِذَا أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَفْضَعَا أَهْلَهَا) [الكهف: ٧٧] وقوله تعالى: (حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ مَغْرِبَ الشَّمْسِ وَجَدَهَا تَغْرُبُ فِي عَيْنٍ حَمِئَةٍ) [الكهف: ٨٦] وقوله تعالى: (حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ مَطْلِعَ الشَّمْسِ وَجَدَهَا تَطْلُعُ عَلَىٰ قَوْمٍ لَّمْ نَجْعَلْ لَهُم مِّن دُونِهَا سِنَرًا) [الكهف: ٩٠] وقوله تعالى: (حَتَّىٰ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ قَالَ انفُخُوا حَتَّىٰ إِذَا جَعَلَهُ نَارًا قَالَ آتُونِي أُفْرِغَ عَلَيْهِ قِطْرًا) [الكهف: ٩٦] وقوله تعالى: (حَتَّىٰ إِذَا أَتَوْا عَلَىٰ وَادِي النَّمْلِ قَالَتْ نَمْلَةٌ) [النمل: ١٨] وقوله تعالى: (وَلَقَدْ جَاءَكُمْ يُوسُفُ مِن قَبْلُ بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا زِلْتُمْ فِي شَكٍّ مِّمَّا جَاءَكُمْ بِهِ حَتَّىٰ إِذَا هَلَكَ قُلْتُمْ لَن يَبْعَثَ اللَّهُ مِن بَعْدِهِ رَسُولًا) [غافر: ٣٤]. وقوله تعالى: (حَتَّىٰ إِذَا أَدْرَكَهُ الْعَرَقُ قَالَ آمَنْتُ) [يونس: ٩٠].

والجواب في هذه الآيات والآيات التي سبقتها فعل ماض لفظا ومعنى ، من هنا يتبين أنَّ كون الجواب فعلاً ماضياً لفظاً ومعنى ، لا يُعَدُّ من الحالات التي يجب ربطه بالفاء كما ذهب النحاة ، وإنما يجب ذلك في حالتين :

إحداهما : إذا أُريد تأكيد وقوع ما وقع أو تحقيقه ، ويكون ذلك عند اقتران الجواب بـ(قد) ظاهرة كقوله تعالى: (إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ) [المائدة: ١١٦] أو مقدرة ، كقوله تعالى: (وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبْتَ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ) " يوسف : ٢٧" وكذلك الجواب الذي لم يقع بعد فإنه يقترب بالفاء ، إذا أُريد إنزاله لتحقيق وقوعه منزلة الفعل الماضي المسبوق بـ(قد) ، وليس عندما يراد إنزاله منزلة ما وقع فحسب ، كقوله تعالى: (وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وَجُوهُهُمْ فِي النَّارِ) [النحل: ٩٠] ، أي فقد كُتبت ، والشرط في هذه الآيات كان سببا لوقوع الجواب لذلك اقتضى أن يكون زمان الثاني حاصلًا بعد زمان الأول وهو الغالب في أسلوب الشرط .

والحالة الثانية : أنه يجب ربط الجواب بالفاء ، إذا كان زمانه قبل زمان الشرط كقوله تعالى: (إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ) [يوسف: ٧٧] والمعنى : إن يسرق بنيامين صواع الملك ، فإن أخاه يوسف قد سرق من قبل ، وفي كتب التفسير أن يوسف ، عليه السلام ، سرق صنماً لأبي أمه من ذهب وكسره ؛ لئلا يعبد ، وقد قال أخوة يوسف هذا من باب تسويغ سرقة بنيامين إن صحت ، لا من باب التأسى ، ولا من باب حذف الجواب وجعل المذكور تعليلاً له ، ويقال الكلام نفسه في قوله تعالى: (وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ) [فاطر: ٤] والمعنى : إن يكذبك قومك فقد كذب الأقوام رسلهم من قبل ، فلا تحزن ولا يضيق صدرك .

ولم يرد جواب (إذا) فعلاً ماضياً مسبقاً بـ(قد) أو مقترناً بالفاء .

٢- استعملت ظرفاً للزمان المستقبل وقع فيه الشرط وجوابه مرة واحدة ، ولكن في زمن قد مضى وانقضى، كقوله تعالى ، عن خلق آدم عليه السلام : (فَإِذَا سَوَّيْنَاهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ) [الحجر: ٢٩] [ص: ٧٢] وقوله تعالى: (وَأَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّ مُوسَى أَنْ أَرْضِعِيهِ فَإِذَا خِفَتْ عَلَيْهِ فَأَلْقَاهُ فِي الْيَمِّ وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِي إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ)

[القصص: ٧] فالشرط وجوبه في هاتين الآيتين الكريميتين قد تم حصولهما ووقوعهما .

٣- استعملت ظرفاً لزمن معين من أزمنة المستقبل يقع فيه الشرط وجوبه مرة واحدة ، فالشرط بعد (إذا) في هذه الحالة كالحالتين السابقتين لا يفيد التكرار كقوله تعالى: (حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ) [الأنعام: ٦١] فالموت مستقبل كل حي ، ولا يقع لكل مخلوق إلا مرة واحدة ، وقوله تعالى: (حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُمُ السَّاعَةُ بَغْتَةً قَالُوا يَا حَسْرَتُنَا) [الأنعام: ٣١].

٤- استعملت ظرفاً للزمن الحالي والمستقبل كقوله تعالى: (وَتَرَى الْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ) [فصلت: ٣٩] فشرط (إذا) وجوبه هنا يتكرر ما بقيت الأرض والسماء ، وقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ) [البقرة: ٢٨٢] فهذا ما ينبغي العمل به الآن وفي المستقبل ، وقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ) [الطلاق: ١] فهذا شرع الله مأمور به المسلم في كل زمان ومكان.

٥- مجيء جواب (إذا) زمنه قبل زمن شرطه : قال الله تعالى : (فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ) [النحل : ٩٨] هناك من زعم وجوب الاستعاذة بعد الفراغ من القراءة استناداً إلى ظاهر هذه الآية^(١) ، والصحيح عكس ذلك ، لأنَّ المعنى : إذا أردت قراءة القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم ، وليس المعنى : استعذ بالله بعد أن تفرغ من قراءة القرآن ، لأنَّ الاستعاذة أمر بها قبل الابتداء ، وهذا هو مذهب جميع أصحاب المعاني ، كما أنَّ الفقهاء قد أجمعوا على أنَّ الاستعاذة قبل القراءة ، وهذا

(١) ينظر : الدر المصون ٧/ ٢٨٦ .

مستعمل في الكلام ، كقولك : إذا سافرت فحضر متاعك ، وقولك : إذا أحرمت فاغتسل ، وقولك : إذا أكلت فقل : بسم الله ، والمعنى في جميع ذلك : إذا أردت أن تفعل كذا ، وهذا كقول الله تعالى : (وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَاسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ذَلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ) {الأحزاب : ٥٣} فليس من المعقول أن يكون الحجاب بعد السؤال ، بل هو قطعاً قبله ، لأنَّ المعنى : إذا أردتم أن تسألوهنَّ متاعاً فاسألوهن من وراء حجاب ^(١) وهذا هو المعنى المراد من الآية الكريمة (فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ) {النحل : ٩٨}

المطلب الثاني : دخولها على الجملة الاسمية : حروف الشرط عند النحاة مختصة بالدخول على الفعل ، فإذا دخلت على اسم أضمر فعل قبله ^(٢) وكثيراً ما دخلت (إذا) على الأسماء كقوله تعالى : (إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ) " التكوير : ١ إِنْ أَنْ النحاة يعربون الاسم بعدها فاعلاً لفعل محذوف يفسره المذكور بعده والتقدير : إذا كورت الشمس ، وتقدير قوله تعالى : (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ) [الانشقاق : ١] إذا انشقت السماء ^(٣) ف (إذا) عندهم لا تقع إلا على الأفعال ^(٤) هذا هو المشهور ، وفي ذلك خلاف لكثرة دخول (إذا)

(١) ينظر : جامع البيان للطبري ٢٠٧/١٤ ، ومعاني القرآن وإعرايه للزجاج ١٧٨/٣ ، والوسيط في تفسير القرآن المجيد للواحي ٨٢/٣-٨٣ ، والكشاف للزمخشري ٦٠٩/٢ ، والمحرر الوجيز لابن عطية ٤٢/٣ ، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري ١١٦/٢ ، والبحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ٦٧٩/٥ .

(٢) ينظر : كتاب سيبويه ٢٥٨/١ ، والمقتضب ٧٤/٢ .

(٣) ينظر : المقتضب ٧٩/٢

(٤) ينظر : كتاب سيبويه ١٦٣/١ ، والأمالى النحوية لابن الحاجب ٤٠/٢ .

على الأسماء^(١)، وقد أجاز الكوفيون وقوع المبتدأ والخبر بعدها ؛ لأنها ليست شرطاً في الحقيقة ، وزعم السيرافي أنَّ سيبويه والأخفش أجازا دخول (إذا) على المبتدأ واختلفا في خبره ، فأوجب الأول أن يكون فعلاً ، وأجاز الثاني أن يكون اسماً أو فعلاً^(٢).

ومن أمثلة دخول (إذا) على الاسم قول الله تعالى: في سورة التكوين ١٤-١ (إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ) لفت فذهب ضوءها واتقادها وألقيت من فلکها (وَإِذَا النُّجُومُ انْكَدَرَتْ) أظلمت وتناثرت وهوى بعضها على بعض (وَإِذَا الْجِبَالُ سُيِّرَتْ) فسبحان من سيرها بعد أن كانت ثابتة راسخة مستقرة (وَإِذَا الْوُحُوشُ حُشِرَتْ) من الدواب والطيور والوحوش ، ماج بعضها إلى بعض ، أو جمعت لتحاسب ثم تكون تراباً بأمر الله (وَإِذَا الْعِشَارُ عُطِّلَتْ) وهي النوق التي مر على حملها عشرة أشهر ، فتكون محبوبة عزيزة على مالکها ، يتركها أصحابها وتهمل لاشتغالهم عنها بأنفسهم في اليوم العصيب (وَإِذَا الْبِحَارُ سُجِّرَتْ) أصبحت نيراناً تلتهب (وَإِذَا النُّفُوسُ زُوِّجَتْ) بأبدانها منذ أن فارقتها عند الموت (وَإِذَا الْمَوْؤُودَةُ سُئِلَتْ * بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ) سألت لِمَ دُفِنَتْ وهي حية فُقِلَتْ من غير ذنب ، فطالبت بدمها (وَإِذَا الصُّحُفُ نُشِرَتْ) صحف أعمال كل إنسان بعد أن كانت مطوية (وَإِذَا السَّمَاءُ كُشِطَتْ) قُلِعَتْ من مكانها (وَإِذَا الْجَحِيمُ سُعِرَتْ) زادها الله سعيراً (وَإِذَا الْجَنَّةُ أُزْلِفَتْ) قربت من أهلها، ومن ذلك قوله تعالى: (إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ * وَإِذَا الْكَوَاكِبُ انْتَبَرَتْ * وَإِذَا الْبِحَارُ فُجِّرَتْ * وَإِذَا الْقُبُورُ بُعْثِرَتْ) " الانفطار : ١-٤ " فتفجر البحار بعضها إلى بعض ، ويبعث الناس من قبورهم أحياء كما كانوا في الدنيا قبل موتهم ،

(١) ينظر : شرح الرضي ١٧٤/٣.

(٢) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ١٣٤/٢، وشرح ابن عقيل ٦١/٢.

ومن ذلك قوله تعالى: (فَإِذَا النُّجُومُ طُمِسَتْ * وَإِذَا السَّمَاءُ فُرِجَتْ * وَإِذَا
الْجِبَالُ نُسِفَتْ * وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِثَتْ) [المرسلات ٨-١١] .

والذي يلحظ في هذه الآيات الكريمة تكرار (إذا) وتكرار عطفها وانتهاء كل آية تضمنتها بفعل ماض اتصل بتاء التانيث الساكنة ، وفي غير ذلك لم يتقدم الفاعل على الفعل كقوله تعالى: (إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا) [الزلزال: ١] وقوله تعالى: (إِذَا رُجَّتِ الْأَرْضُ رَجًا * وَبُسَّتِ الْجِبَالُ بَسًا) [الواقعة: ٤-٥] وقوله تعالى: (إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا) [الفجر: ٢١] وقوله تعالى: (فَإِذَا بَرِقَ الْبَصَرُ * وَخَسَفَ الْقَمَرُ * وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ * يَقُولُ الْإِنْسَانُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ الْمَقَرُّ) [القيامة: ٧-١٠] .

والذي يبدو أن المشاهد في مثل هذه الآيات الكريمة تختلف عما سبقتها في أنها تتعلق بما يحدث في المجموعة الشمسية التي من ضمنها الأرض التي نعيش عليها وأعظم ما يحدث فيها من مشاهد جمع الشمس مع أحد أحفادها ، وهو القمر التابع للأرض في حين أنَّ الآية مثلاً (وإذا الكواكب انتشرت) والآية (وإذا النجوم انكدرت) شملت كلَّ منهما تهاوي النجوم والكواكب بعضها على بعض في السماء الدنيا ، هذه السماء التي تضم ملايين المجرات التي تضم كل منها ملايين النجوم مع كواكبها وأقمار كواكبها ؛ لذلك تقدم فيها الفاعل على فعله لتعظيم أمر الحدث الذي سلط عليه .

المطلب الثالث : ارتباط جواب (إذا) بالفاء :

١- وجوب ربطها بالفاء : يجيء جواب (إذا) غير مرتبط بالفاء في

المواضع الآتية :

١- إذا كان الجواب فعلاً ماضياً كقوله تعالى: (وإذا قيل له اتق الله

أخذته الغرة بالأثم) [البقرة: ٢٠٦] وقوله تعالى: (وإذا أظلم عليهم قاموا)

[البقرة: ٢٠] وقوله تعالى: (فَإِذَا جَاءَ أَمْرُ اللَّهِ فُضِّي بِالْحَقِّ وَخَسِرَ هُنَالِكَ الْمُبْطِلُونَ) [غافر: ٧٨].

٢- إذا كان الجواب فعلاً مضارعاً كقوله تعالى: (وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَى أَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ) [المائدة: ٨٣] وقوله تعالى: (إِذَا جَآؤُوكَ يُجَادِلُونَكَ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ) [الأنعام: ٢٥] وقوله تعالى: (وَإِذَا تَنَلَّى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ تَعْرِفُ فِي وُجُوهِ الَّذِينَ كَفَرُوا الْمُنْكَرَ) [الحج: ٧٢].

٣- إذا كان الجواب فعلاً مضارعاً مجزوماً بـ(لم) النافية كقوله تعالى: (وَالَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ لَمْ يَخْرُوْا عَلَيْهَا صُمًّا وَعُمْيَانًا) [الفرقان: ٧٣].

٤- في قوله تعالى: (وَإِذَا رَأَوْكَ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا هَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا) [الفرقان: ٤١] قيل بأنَّ جواب (إذا) محذوف ، والراجح أنَّ الجواب هو (إِنْ يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا) ولم يرتبط بالفاء ؛ لأنَّ (إِنْ) نافية انتقض نفيها بـ(إِلَّا) فهو بتقدير: يتخذونك^(١).

٥- إذا كان الجواب فعلاً مضارعاً مقترناً بـ(لا) النافية كقوله تعالى: (فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ) [الأعراف: ٣٤] وقوله تعالى: (وَإِذَا ذُكِّرُوا لَا يَذْكُرُونَ) [الصافات: ١٣] وقوله تعالى: (وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ارْكَعُوا لَا يَرْكَعُونَ) [المرسلات: ٤٨] وقد جاء الجواب مقترناً بالفاء في قوله تعالى: (إِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ فَلَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ) [يونس: ٤٩] : ويذكرنا النحاة أنَّ هذا على تقدير مبتدأ محذوف ، أي : فهم لا يستأخرون^(٢).

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس، ص ٦٦٧.

(٢) ينظر: كتاب سيبويه ٦٩/٣، ومجاز القرآن لأبي عبيدة، ١/ ١٧٦ ، والقواعد والفوائد للثماينيني، ص ٥٤٦ ، والإرشاد إلى علم الإعراب للكيشي ص ٢١٠ ، والجنى الداني ص ٦٦-٦٧ وشرح شذور الذهب، ص ٣٤١.

امتناع ربط جوابها بالفاء : يجيء جواب (إذا) مرتبطا بالفاء في المواضع الآتية :

١- إذا كان الجواب دالاً على الطلب ، وقد ورد بثلاث صيغ ، الأولى : صيغة فعل الأمر كقوله تعالى: (فَإِذَا أَمِنْتُمْ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُمُ [البقرة: ٢٣٩] وقوله تعالى: (فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ) [آل عمران: ١٥٩] وقوله تعالى: (وَإِذَا حُيِّيتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوها) [النساء: ٨٦] . الثانية : صيغة الفعل المضارع المجزوم بـ(لا) الناهية كقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفًا فَلَا تُولُوهُمْ الْأَدْبَارَ) [الأنفال: ١٥] الثالثة: صيغة الفعل المضارع المجزوم بلام الأمر كقوله تعالى: (فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ) [النساء: ١٠٢].

٢- إذا كان الجواب جملة اسمية وقد ورد بالصيغ الآتية ، الأولى : جملة مركبة من (لا) النافية للجنس واسمها وخبرها كقوله تعالى: (فَإِذَا بَلَغَنَّ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ) [البقرة: ٢٣٤] وقوله تعالى: (وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُ) [الرعد: ١١] وقوله تعالى: (فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَاءَلُونَ) [المؤمنون: ١٠١] ، والثانية : جملة مركبة من ليس واسمها وخبرها كقوله تعالى: (وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ) [النساء: ١٠١] ، والثالثة : جملة مركبة من (إنّ) واسمها وخبرها كقوله تعالى: (فَإِذَا دَخَلْتُمُوهُ فَانْكُزُوا عَالِبُونَ) [المائدة: ٢٣] والرابعة : جملة تقدم فيها الخبر وهو شبه جملة ، كقوله تعالى: : (وَإِذَا مَا أَنْزَلْتُ سُورَةً فَمِنْهُمْ مَن يَقُولُ أَيْكُمُ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيْمَانًا) [التوبة: ١٢٤] ، والخامسة : جملة مركبة من (ما) النافية الداخلة على الجملة الاسمية كقوله تعالى: (إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَةٍ تَعْتَدُونَهَا فَمَعَّوهُنَّ) [الأحزاب: ٤٩].

٣- إذا كان الجواب فعلاً مضارعاً مقترناً بسين الاستقبال كقوله تعالى: (حَتَّىٰ إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ فَيَسْجُدُونَ وَنَسُوا اللَّهَ فَنَسِيحُونَ) (النحل: ٢٤). [الجن: ٢٤].

٤- إذا كان الجواب فعلاً جامداً بمعنى (بئس) كقوله تعالى: (فَإِذَا نَزَلَ بِسَاحَتِهِمْ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذَرِينَ) [الصافات: ١٧٧].

٥- إذا كان الجواب مصدراً ناب عن فعل الأمر كقوله تعالى: (فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ) [محمد: ٤] فالمصدر (ضرب) وقع جواب الشرط ووجب اقترانه بالفاء لأنه بتقدير: فاضربوا ضرب الرقاب. ^(١)

٦- إذا كان الجواب مصدراً بـ(إنما) كقوله تعالى: (وَإِذَا قُضِيَ الْأَمْرُ فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ) [البقرة: ١١٧].

٧- ورد جواب (إذا) مقترناً بالفاء في قوله تعالى: (وَمَا بِكُمْ مِّنْ نُّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجَاوُونَ) [النحل: ٥٣]. فجواب (إذا) هنا فعل مضارع تقدم عليه الجار والمجرور المتعلق به ، وقد أفاد تقدمه التخصيص ، أي : أنهم لا يدعون إذا مسهم الضر إلا إياه .

٨- إذا كان الجواب جملة شرطية كقوله تعالى: (حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ) [النساء: ٦] فجواب (إذا) (فإن آنستم) ^(٢) وكقوله تعالى: (وَإِذَا أُحْصِنَ فَإِنَّ أَتَيْنَ بِفَاجِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ) [النساء: ٢٥].

(١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٤٠٥/٢

(٢) ينظر: المصدر نفسه ٢٥٩/١

وقيل في قوله تعالى: (فَأَمَّا الْإِنْسَانُ إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ) [الفجر: ١٥] : إِنَّ جواب (إذا) (فيقول) ^(١) والذي يبدو أَنَّ (فيقول) جواب (أَمَّا) لما يأتي:

١-المشهور في كتب النحو أَنَّ جواب (أَمَّا) قلما يحذف ، وهذا حاله في القرآن الكريم ، أَمَّا جواب (إذا) فكثيرًا ما يحذف في كتاب الله .

٢-جواب (أَمَّا) يجب اقترانه بالفاء ^(٢) أَمَّا جواب (إذا) فيجب عدم اقترانه بالفاء في مواضع ، منها أَنَّ يكون الجواب فعلًا مضارعًا غير مسبوق بالسين أو (سوف) أو (لن) أو (قد) كالفعل : (يقول) ولم يرد جواب (إذا) فعلًا مضارعًا مقترنًا بالفاء إلا عند سبقه بـ(لا) النافية وفي موضع واحد.

٣-في كتب النحو أَنَّ (إذا) ترد شرطية ، وترد غير شرطية لاحتياج إلى جواب .

استنادًا إلى ذلك فإنه من الشذوذ القول بأنَّ جواب (أَمَّا) محذوف ، كما أَنَّهُ يتعذر تقديره في هذه الآية الكريمة ، لكن ليس من الشذوذ ، بل من الوارد كثيرًا القول بأنَّ (إذا) هنا شرطية حذف جوابها لدلالة جواب (أَمَّا) عليه ، أو ظرفية غير مضمنة معنى الشرط لا تحتاج إلى جواب.

٣-علة الربط بالفاء : اختار العرب ربط الجواب بالفاء من دون غيرها لما فيها من ترتيب الثاني على الأول ، وجعل الثاني عقب الأول من غير تراخ ؛ لأنَّه حين يجب الشرط يجب الجزاء عليه، فصلحت الفاء لهذا

(١) ينظر. إعراب ثلاثين سورة من القرآن لابن خالويه الهمداني ص ٨٥ ، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري ٥٠١/٢ ، والدر المصون للسمين الحلبي ٧٨٧/١٠ ، واللباب في علوم الكتاب لابن عادل الدمشقي ٣٢٤/٢٠ .

(٢) ينظر: المحرر في النحو ٧٧٥/٣.

الربط ؛ لأنها تفيد الترتيب والتعقيب. ولخفتها لفظاً^(١) أمّا عن علة ربط الجواب بالفاء فقد: ((قيل : إنَّ سبب اقتران جواب الشرط بالفاء ، هو عدم ظهور علامة الجزم على الجواب ، كأن يكون ، مثلاً ، جملة ، فلما لم يقو الشرط على العمل في الجملة الاسمية قوّه بالفاء، فكانت عوضاً عن الجزم الظاهر ؛ لذلك يقال في إعرابها في محل جزم))^(٢).

لو صحت هذه العلة لوجب ربط الجواب بالفاء عند وقوعه فعلاً ماضياً غير مسبوق بـ(قد) كقوله تعالى: (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ) (البقرة : ١١) لأن الفعل الماضي كالجمله الاسمية لا تظهر عليه علامة الجزم.

وقد أكد الدكتور فاضل السامرائي أنَّ فاء جواب الشرط تفيد معنى السببية ، ولهذا المعنى أجاز الجمع بين الفاء و(إذا) (الفجائية)^(٣) ولو صح ما أكده لوجب اقتران الجواب بالفاء في كل موضع ، لكنه من المعروف ، أنَّ الجواب كما وجب اقترانه بالفاء في مواضع ، امتنع ربطه بها في مواضع على نحو ما مرَّ تفصيله .

وقد تبين أنَّ الشرط لا يكون إلاً فعلاً ماضياً ، أو مضارعاً دالاً على الحال والاستقبال، فإذا كان الجواب كذلك ، أو قريباً منه في هذه الدلالة ، فلا يحتاج إلى ربطه بالفاء ؛ لارتباطهما بوحدة الزمن، ويكون ذلك إذا كان الجواب فعلاً ماضياً ، أو مضارعاً مثبتاً أو منفيّاً ، فإذا اختصت دلالة الجواب بالمستقبل لاقترانه بـ(لن) أو السين أو (سوف) ، اختلفت الدلالة

(١) ينظر: القواعد والفوائد للثمانيني، ص ٤٥٦ وشرح الرضي على الكافية، ٤/ ١١٠.

(٢) القواعد والفوائد، ص ٥٤٦.

(٣) ينظر : معاني النحو ٩٨/٤-٩٩ .

الزمانية فاحتاج الجواب إلى ربطه بالفاء، وكذلك عند جعل الجواب دالاً على تحقيق حصوله لسبقه ، وهو فعل ماضٍ بـ(قد) ظاهرة أو مقدرة ، وكذلك إذا كان الجواب أمراً أو فعلاً مضارعاً مسبقاً بـ(لا) الناهية ، أو بلام الأمر، وهي صيغ تدل على الطلب ، فيؤتى بالفاء لربط الجواب الإنشائي بالشرط الخبري، وكذلك إذا كان الجواب جملة اسمية ، فيؤتى بالفاء لربط ما يدل على الثبات بما يدل على التجدد والحدوث.

فالعلة العامة إذن للربط بالفاء هي اختلاف الجواب عن الشرط ، وقد أشار النحاة إلى هذه القضية من غير أن يصرحوا بها ، فقد أشاروا إليها بقولهم : ((وإذا كان الجواب لا يصلح لأن يجعل شرطاً وجب اقترانه بالفاء ؛ ليعلم ارتباطه بأداة الشرط))^(١) وذلك إذا كان الجواب ، مثلاً ، جملة اسمية ، أو فعلية طلبية ، أو فعلاً جامداً ، أو مقروناً بحرف تنفيس ، أو بـ(قد)^(٢) .

وقولهم : ((إذا كان الجواب لا يصلح أن يكون شرطاً وجب اقترانه بالفاء ٠٠٠ وإن كان الجواب يصلح أن يكون شرطاً ٠٠٠ لم يجب اقترانه بالفاء))^(٣)

المطلب الرابع : حذف جواب (إذا) : حُذِفَ جواب (إذا) في القرآن الكريم في مواضع كثيرة ، وكثيراً ما اختلف المعربون في تحديد هذا الجواب ، وجواب الشرط لم يحذف في اللغة والقرآن الكريم عبثاً، وإنما حذف لأمر من الأمور يمكن إجمالها فيما يأتي:

١-يحذف الجواب إذا تقدمه ما يدل عليه، كقول الله تعالى: (وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُم بِالْمَعْرُوفِ) [البقرة:

(١) الجنى الداني ص ٦٧ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه ص ٦٧-٦٨ ، والإتقان في علوم القرآن ص ٤٠١ .

(٣) شرح ابن عقيل ٣٧٥-٣٧٦ .

٢٣٣] وجواب (إذا) في هذه الآية محذوف لدلالة الشرط الأول وجوابه عليه (١)

ومن ذلك قوله تعالى: (وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَبُغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ) [البقرة: ٢٣٢] ومن ذلك قوله تعالى: (وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا) [البقرة: ٢٨٢] وقوله تعالى: (وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ) [البقرة: ٢٨٢] وقوله تعالى: (وَالْمُؤَفَّقُونَ بَعْدَهُمْ إِذَا عَاهَدُوا) [البقرة: ١٧٧] وقوله تعالى (ذَلِكَ كَفَّارَةٌ لِّإِيمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ) {المائدة : ٨٩} وقوله تعالى: (انظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ) [الأنعام: ٩٩].

ونُسب إلى الفراء أنه أجاز تقديم الجواب على الشرط^(٢) وقال ابن مالك : ((لأداة الشرط صدر الكلام ، فإن تقدم عليه شبيه الجواب فهو دليل عليه ، وليس إياه ، خلافاً للكوفيين والمبرد))^(٣).

وذكر الرضي: ((أنه إذا تقدم على أداة الشرط ما هو جواب من حيث المعنى، فليس عند البصريين بجواب لفظاً ؛ لأن الشرط صدر الكلام، بل هو دال عليه، وكالعوض منه، وقال الكوفيون : بل هو جواب في اللفظ أيضاً، ولم يجزم وبصدر بالفاء لتقدمه ، فهو عندهم جواب وقع في موقعه، وإنما يجزم على الجواز إذا تأخر عن الشرط))^(٤).

فالكوفيون لمّا أجازوا تقديم الجواب لا يكون هناك حذف حسب مذهبهم، وأرى أنّ الأخذ بمذهب الكوفيين هذا، له ما يسوغه لأمرين :

(١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/١٥٠.

(٢) ينظر: الملخص في إعراب القرآن للتبريزي، ص ٨٦.

(٣) تسهيل الفوائد ص ٢٣٨

(٤) شرح الرضي على الكافية، ٤ / ٩٨ ، وينظر: ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، ص ١٣٠ - ١٣١.

الأول: أنه يقلل من مواضع حذف جواب الشرط في القرآن الكريم.
والثاني: أنه من المعروف في اللغة أن تقديم ماحقه التأخير في الأصل ، له دلالة بلاغية، فتقديم جواب الشرط لا بد من أن يكون له وجه من وجوه هذه الدلالة ؛ لذا ينبغي أن تدرس هذه المواضع في باب : تقديم جواب الشرط لا في باب : حذف جواب الشرط ، شأنها في ذلك شأن تقديم الخبر على المبتدأ ، وتقديم المفعول به على فعله.

٢- يحذف الجواب إذا كانت دلالاته مذكورة ضمناً في العبارة التي حلت محله، أو دل عليه السياق ، كقوله تعالى: (أَيُّدَا مِثْنَا وَكُنَّا ثُرَابًا ذَلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ) [ق:٣] وتقدير الجواب: نرجع ، دل عليه (ذلك رجع بعيد) وقوله تعالى: (أَيُّدَكُمُ أَنتُمْ إِذَا مِثْمُ وَكُنْتُمْ ثُرَابًا وَعِظَامًا أَنتُمْ مُخْرَجُونَ) [المؤمنون: ٣٥] وتقدير الجواب : تخرجون ، وقوله تعالى: (أَيُّدَا كُنَّا ثُرَابًا إِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ) [الرعد: ٥] والتقدير : نخلق من جديد ، وقوله تعالى: (أَيُّدَا مِثْنَا وَكُنَّا ثُرَابًا وَعِظَامًا إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ) [المؤمنون: ٨٢] والتقدير : نبعث ، وقوله تعالى: (وَإِذَا تَنَلَّى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَا كَانَ حُجَّتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ائْتُوا بِآبَاتِنَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ) [الجاثية: ٢٥].

جاز أن تكون (إذا) هنا ظرفية لا شرطية ، فلا تحتاج إلى جواب، وجاز أن تكون شرطية حذف جوابها وتقديره : عمدوا إلى الحجاج الباطلة^(١) لدلالة (ما كان حجتهم) عليه ومن ذلك قوله تعالى: (فَإِذَا عَزَمَ الْأَمْرُ فَلَوْ صَدَقُوا اللَّهَ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ) [محمد: ٢١] والتقدير : فإذا عزم الأمر فاصدق^(٢) ، فقد حذف الجواب ؛ إذ دل عليه قوله تعالى: (فَلَوْ صَدَقُوا اللَّهَ) ومن ذلك قوله تعالى : (وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ انْقُوتُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ

(١) ينظر: الأمالي النحوية لابن الشجري ٢٢/١، ٢٣ ، ومغني اللبيب ٩٨/١.

(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري، ٤٠٧ / ٢.

{٤٥} وَمَا تَأْتِيهِمْ مِّنْ آيَةٍ مِّنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ (ليس : ٤٥-٤٦} ، وجواب (إذا) في هذه الآية محذوف ؛ لأنه دل عليه ، قوله تعالى (إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ) ، ((كَأَنَّهُ قَالَ : وإذا قيل لهم اتقوا ما بين أيديكم وما خلفكم أعرضوا)) (١) .

فحذفُ الجواب في هذه الآيات ابلغ من التصريح به ؛ لأنه أغنى عن ذكره وجود ما يدل عليه.

٣-يحذف الجواب للعلم به ، من ذلك قوله تعالى: (حَتَّىٰ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَعَصَيْتُمْ مِّنْ بَعْدِ مَا أَرَاكُمْ مَا تُحِبُّونَ مِّنْكُمْ مَّن يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَّن يُرِيدُ الْآخِرَةَ ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ) [آل عمران: ١٥٢] فشلتُم : جبنتم وضعفتم ، واختلف في جواب (إذا) ، فقد قيل : إنه محذوف تقديره : بان أمركم ، أو امتحنتم ، أو صرفكم عنهم ، وقيل : جوابها : وتنازعتم ، وقيل : وعصيتُم ، والواو مقحمة زائدة ، وقيل : لا جواب لها (٢).

والذي يبدو أن (إذا) ظرفية شرطية وقد حذف جوابها للعلم به ؛ لأن الصحابة (رضي الله عنهم) قد عاشوا معاناة هذا الفشل ونتائجها ، وقد يكون الجواب ، هو قوله تعالى: (مِنْكُمْ مَّن يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَّن يُرِيدُ الْآخِرَةَ) وإن لم يقترن بالفاء ؛ لأن هذا هو الذي حصل بعد فشلهم وتنازعهم وعصيانهم لأمر رسول الله (ﷺ) في معركة أحد .

٤. يحذف الجواب لجعله أمراً عاماً ، من ذلك قول الله تعالى: (حَتَّىٰ إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا) [الزمر: ٧٣] قال سيبويه : ((وسألتُ الخليل عن قوله تعالى: (حَتَّىٰ إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا) أين

(١) المثل السائر ٨٩/٢ ، وينظر : الإتيان في علوم القرآن ص ٦٠٧ .

(٢) ينظر: المصدر نفسه ، ١ / ٢٣٨ ، وفتح القدير للشوكاني ، ١ / ٤٣١ .

جوابها ؟ فقال : إِنَّ العرب قد تترك في مثل هذا الخبر، الجواب في الكلام لعلم الخبر لأي شيء وضع هذا الكلام^(١).

. وذكر الأخفش أَنَّ الجواب : (وقال لهم خزنتها) ، والواو زائدة^(٢) وقال ابن قتيبة : ((وواو النسق قد تزداد حتى يكون الكلام كأنه لا جواب له ، كقوله تعالى : (حَتَّى إِذَا جَاءُوَهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا) [الزمر: ٧٣] والمعنى : قال لهم خزنتها^(٣) وذكر الطبري أن من النحاة من قال بأن الجواب هو قوله تعالى: (وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا) والواو زائدة، وذكر بأنَّ ((اقرب الأقوال إلى الصواب قول من قال بأنَّ الجواب متروك^(٤))).

وقيل : إن الجواب محذوف، تقديره: سعدوا ، أو صاروا إلى السعادة، وقيل تقديره: دخلوها^(٥) ، أو أنسوا وأمنوا^(٦) ، وقيل تقديره: كيت وكيت^(٧) ، وقيل : إِنَّ ((إذا) هنا لمجرد الزمان غير مضمنة معنى الشرط))^(٨) ومذهب الكوفيين أَنَّ الجواب قوله تعالى: (وفتحت ابوابها) والواو عندهم زائدة^(٩) فالجواب في هذه الآية الكريمة لا يتعدى هذه الاقوال^(١٠).

(١) الكتاب، ٣ / ١٠٣ .

(٢) ينظر : معاني القرآن ص ٢٧٥ .

(٣) تأويل مشكل القرآن ص ٢٥٣ .

(٤) جامع البيان، ٢٤ / ٤٤ .

(٥) ينظر: المقتضب للمبرد، ٢ / ٨١ ومعاني القرآن وإعرابه، ٤ / ٢٧٤ - ٢٧٥ والجامع لأحكام القرآن، ١٥ / ٨٥ وفتح القدير، ١ / ٤٣١ .

(٦) ينظر : ملاك التأويل لابن الزبير الغرناطي ٢ / ٤٢٩

(٧) ينظر: مغني اللبيب، ٢ / ٣٦٢ .

(٨) التحرير والتتوير لابن عاشور ٢٤ / ١٣٨ .

(٩) ينظر: شرح القصائد السبع الطوال لأبي بكر بن الأنباري، ص ٥٥، ٥٦٨ .

وقال الزمخشري: ((إنَّ جواب (إذا) محذوف ؛ وإنما حذف لأنَّه صفة ثواب أهل الجنة ، فدل بحذفه على أنَّه شيء لا يحيط به الوصف))^(٢) وهذه هي حقيقة حذف الجواب في هذه الآية الكريمة ونحوها.

ومن ذلك قوله تعالى: ((إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ * وَأَذْنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ * وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ * وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ * وَأَذْنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ * يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَى رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَاقِيهِ * فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ) [الانشقاق: ١ - ٧] قيل : إن الجواب: (وأذنت لربها)، والواو زائدة ، وقيل : إنَّ جوابها : قوله تعالى: (فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابِهِ) أي: إذا السماء انشقت فمن أُوتِيَ كتابه بيمينه فحكمه كذا وكذا ، وقيل : إن جوابها ما دل عليه (فملاقية) أي : إذا السماء انشقت لاقى الإنسان عمله ، وقيل : الجواب فاء مضمرة كأنَّه قال : إذا السماء انشقت فيا أيها الإنسان إنك كادح إلى ربك ، وقيل : إن الجواب محذوف لعلم المخاطبين به ، أي : إذا كانت هذه الأمور علم المكذبون بالبعث ضلالهم وخسارتهم^(٣) .

وقوله تعالى: ((إِذَا النُّجُومُ طُمِسَتْ) [المرسلات: ٨] قيل : إنَّ جوابها، (وبل يومئذ للمكذبين) [المرسلات: ١٥] ، وقيل : إنَّه محذوف والتقدير : بأن أمركم^(٤) .

(١) ينظر: الوسيط في تفسير القرآن المجيد، ٣/ ٥٩٥ والبيان في غريب إعراب القرآن، ٣٢٧/ ٢.

(٢) الكشف، ٤/ ١٤٢ وينظر: البحر المحيط، ٧/ ٥٨٩ ، والدر المصون، ٩/ ٤٤٥ ، واللباب في علوم الكتاب، ١٦/ ٥٥٣.

(٣) ينظر: المقتضب، ٢/ ٧٩-٨٠ ، ومعاني القرآن وإعرابه، ٥/ ٢٣٤ ، والجامع لأحكام القرآن، ١٩/ ٢٧٠-٢٧١.

(٤) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، ٢/ ٤٩٥.

وقوله تعالى: (إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا) [الفجر: ٢١] ، قيل : إنَّ جوابها (فَيَوْمَئِذٍ لَا يُعَذِّبُ) [الفجر: ٢٤] ، وقيل : إنَّه محذوف وتقديره : بأن الأمر ونحوه^(١)

ومن ذلك قوله تعالى: (حَتَّىٰ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ مِّن كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا يَا وَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَذَا بَلْ كُنَّا ظَالِمِينَ) [الأنبياء: ٩٦-٩٧] .

بعد أن ذكر سيبويه أنَّ (إذا) الفجائية تقع جواباً للشرط : قال : ((وزعم الخليل أنَّ إدخال الفاء على (إذا) فبيح))^(٢) ، ولم يعقب سيبويه على كلام الخليل ، مما يدل على أنَّهما كليهما يمنعان جعل (فإذا هي شاخصة) جواباً لـ(إذا) لأنَّه من القبح عندهما الجمع بينهما في جواب الشرط.

وقال الفراء : ((معناه ، والله أعلم ، حتى إذا فُتِحَتْ اقترب ، ودخول الواو في الجواب في (حتى إذا) {الأنبياء : ٩٦} بمنزلة قوله تعالى (حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوَهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا) [الزمر: ٧٣] ومثله في الصافات (فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّاهُ لِلْجَبِينِ {١٠٣} وَنَادَيْتَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ) {الصافات : ١٠٣-١٠٤} معناه : ناديناه))^(٣) .

وهذا ما نُسب إليه وإلى الكسائي أنَّ جواب (إذا) هو قوله تعالى : (وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ) والواو زائدة ، ونُسب إلى الكسائي أنه أجاز أن يكون جواب (إذا) هو قوله تعالى: (فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا)(٤) .

(١) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن، ٢/ ٥١٢.

(٢) كتاب سيبويه ٦٤/٣ .

(٣) معاني القرآن ١٢١/٢ .

(٤) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ص ٦١٢ .

وما قال به الفراء قال به ابن قتيبة ، والطبري ، بأنّ الواو في قوله تعالى (وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ) زائدة ، أو مقحمة ، والمعنى : حتى إذا فُتِحَتْ يأجوج ومأجوج اقترب الوعدُ الحقُّ (١)

وقال الزجاج : ((والجواب عند البصريين قوله تعالى : (يَا وَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَذَا) وهامنا قول محذوف ، المعنى : ٠٠٠ قالوا يا ويلنا)) (٢) أي : أنّ الجواب : قالوا يا ويلنا ، ثم حذف (قالوا) ، وهذا الحذف كثير في القرآن الكريم .

وهذه هي الأوجه الثلاثة التي تناقلتها كتب الإعراب والتفسير (٣) .
وقال الزمخشري : ((تقع (إذا) الفجائية في المجازاة سادة مسد الفاء ، فإذا جاءت الفاء معها تعاونتا على وصل الجزاء بالشرط فيتأكد)) (٤) . أي : أن جواب (إذا) هو قوله تعالى : (فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ) ، وهذا هو القول الذي اختاره ابن عطية الأندلسي (٥) .

وجاء في شرح التصريح أنه ((قد يجمع بين الفاء و(إذا) الفجائية تأكيداً خلافاً لمن منع ذلك ، قال الله تعالى : (فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ

(١) ينظر : تأويل مشكل القرآن ص ٢٥٣ ، وجامع البيان ١٠٨/١٧-١٠٩ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٣/٣٢٩ .

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣/٣٢٩ ، وإعراب القرآن للنحاس، ص ٦١٢ ، ومشكل إعراب القرآن ٨٨/٢ ، والبيان في غريب إعراب القرآن، ١٦٦/٢ ، والتبيان في إعراب القرآن، ٢/٢١٣ ، والدر المصون، ٨/٢٠٣ ، واللباب في علوم الكتاب، ١٣/٥٩٨ ، وحاشية محمد الخضري، ٢/١٢٤ .

(٤) الكشف، ٣/١٣٢ .

(٥) ينظر: المحرر الوجيز، ٤/١٠٠ .

كَفَرُوا)))^(١) ومنهم من استدل على منع ذلك بعدم جواز اجتماع أداتين لمعنى واحد ؛ إذ كيف تجتمع الفاء و(إذا) وكلاهما للربط ؟.

وصرح الأشموني بأنه : ((لا يجوز الجمع بينهما في الجواب))^(٢) وذكر الصبان ((أن محل المنع من الجمع إذا كانت (إذا) عوضاً عن الفاء في الربط لا لمجرد التوكيد))^(٣).

وقد كان غرض التوكيد هو العلة التي استند إليها الزمخشري في الجمع بين الفاء و(إذا) في ربط الجزاء بالشرط.

وتبنى الآلوسي مذهب الزمخشري ، فقال : ((و(إذا) للمفاجأة ، وهي تسد مسد الفاء الجزائية في الربط ، وليست عوضاً عنها ٠٠٠ وإذا جيء بهما معاً ، كما هنا ، يتقوى الربط))^(٤).

وقال الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد ((وقد اختلف النحاة في جواز الجمع بين الفاء و(إذا) والراجح جواز الجمع لوروده في القرآن الكريم))^(٥) مستشهداً بالآية المذكورة في سورة الأنبياء ، وبكلام الزمخشري . وجاء في بعض كتب النحو أن ((الفاء الجوابية معناها الربط ، وتلازمها السببية))^(٦) ولمعنى السببية هذه ، تبني الدكتور فاضل السامرائي مذهب الزمخشري مستشهداً بالآية نفسها وبقول الزمخشري الذي نقله من

(١) شرح التصريح على التوضيح، ٤ / ١٩٤ - ١٩٥ .

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني، ٤ / ٣٤ .

(٣) المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(٤) روح المعاني ٨٨/٩ .

(٥) عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك بهامش أوضح المسالك ٤ / ١٩٢ .

(٦) الجنى الداني ص ٦٦ .

شرح التصريح في حين أن قوله هذا مذكور بنصه في تفسيره : الكشاف ، فأجاز ربط (إذا) بالفاء بحجة جواز الجمع بين معنيي السببية والمفاجأة ^(١) ويبدو انه لا يصح ما أجازته الكسائي ، والزمخشري ومن تبعهما ، لأنّ الفاء ما استعملت عند وقوعها جواباً للشرط إلاّ للتعقيب والربط على نحو ما بيناه في موضوع : علة ربط الجواب بالفاء .

هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن (إذا) الفجائية تقوم مقام الفاء في الربط ، وقد أغنت عنها ((وذلك لأنّ (إذا) للمفاجأة ، وفي المفاجأة معنى التعقيب)) ^(٢) ، فهي مع أنّها تؤدي هذه الوظيفة تفيد معنى المفاجأة .

ومن جهة ثالثة ، أنّ (إذا) الفجائية قد جاءت جواباً للشرط في القرآن الكريم في أحد عشر موضعاً ، وهي لم ترتبط بالفاء في هذه المواضع جميعها ، فما بالها اقترنت بها في سورة الأنبياء ؟! فما تفسير هذا الشذوذ لو صح ما زُعم ؟! .

ومن جهة رابعة أنّ جواز الجمع بين الفاء ، و(إذا) بحجة تقوية الربط وتوكيده مخالف لما أكدّه النحاة واتفقوا عليه ، وهو أنّه لا يجوز اجتماع أداتين لمعنى واحد ، فلم يقولوا ، مثلاً ، بجواز الجمع بين الهمزة والباء ، نحو : أذهبتُ بزيد ، زيادة في التعدية ، أو تحلية العلم بـ(أل) تقوية في تعريفه ، ولم يجيزوا أنّ يقال : سوف لن أفعل كذا ، بجعل (لن) تأكيداً لـ(سوف) في معنى الاستقبال ، بل منعوا هذا ، وعللوا المنع بأنّ في جواز ذلك لغواً فارغاً إلاّ في التوكيد ، كالجمع بين (إنّ) المؤكدة ، ولام التوكيد ،

(١) ينظر : معاني النحو ٩٩/٤ .

(٢) البرهان في علوم القرآن للزركشي ص ١١٠٩ .

نحو : إنَّ زيدا لصادق ، أو ببن القسم ولام التوكيد ونون التوكيد ، نحو : والله
لأنصرنَّ المظلوم ^(١) ،

فاستنادًا إلى أنَّه لا يجوز اجتماع أداتين إلا إذا كانت الأداتان كلاهما
توكيد ؛ فإنَّه لا يجوز اجتماع الفاء و(إذا) في جواب الشرط ؛ لأنَّ كليهما
جاء لمعنى الربط ، لا لمعنى التوكيد

نخلص مما سبق ذكره ، أنَّ (إذا) الفجائية لا تقترن بالفاء عند وقوعها
جوابًا للشرط كما ثبت هذا من خلال الشواهد القرآنية ؛ ولأنَّها كما قال
الزمخشري نفسه : ((وتقام (إذا) مقام الفاء)) ^(٢) في الربط ، أي : كلتاهما
رابطة ، وليست مؤكدة ، ولا يجوز في اللغة اجتماع أداتين لغرض واحد إلا
في التأكيد ^(٣) ، وأمَّا احتجاجهم بالآية فلم يكن في محله إذ (إذا) الشرطية فيها
لم يكن جوابها قوله تعالى (فإذا هي شاخصة) ، والصحيح أنَّ جواب (إذا)
في هذه الآية والآيات التي سبقتها محذوف ، وقد تطرق أبو البركات بن
الأنباري إلى بيان غرض هذا الحذف فقال : ((ذهب الكوفيون إلى أنَّ الواو
العاطفة يجوز أن تقع زائدة، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش ، وأبو العباس
المبرد ... من البصريين، وذهب البصريون إلى أنَّه لا يجوز)) ^(٤).

وبين رادًا على الكوفيين أنَّ جواب (إذا) في قوله تعالى: (حَتَّى إِذَا
جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا) [الزمر: ٧٣] ليس قوله تعالى: (وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا)

(١) ينظر : الأشباه والنظائر للسيوطي ٣٣٦/١ - ٣٣٨ . .

(٢) المفصل في علم العربية، ص ٤١٧ .

(٣) ينظر: الأشباه والنظائر للسيوطي ٣٣٨/١ .

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف، ١ / ٤٠٧ ، م ٦٤ .

والواو زائدة ، بل الواو هنا عاطفة والجواب محذوف والتقدير: حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها ، فازوا وأنعموا^(١).

وذكر أنه قد جاء حذف الجواب في كتاب الله وكلام العرب كثيراً . وأنَّ الجواب يحذف للعلم به توخيًّا للإيجاز والاختصار ، وأنه أبلغ في المعنى من إظهاره ؛ لأنه إذا كان المقام مقام وعيد ، تمثلت في فكر من يعنيه الأمر أنواع العقوبات ، وتكاثرت وعظمت الحال في نفسه ولم يعلم أيها يتقي ، وإذا كان المقام مقام وعد وإحسان ، تصورت لمن يعنيه الأمر أنواع الإحسان إليه من إكرامه والإنعام إليه^(٢) ، وفي هذا المعنى قال الألوسي : ((جواب (إذا) محذوف... للإيذان بأنَّ لهم حينئذٍ من فنون الكرامات ما لا يحيط به نطاق العبارات))^(٣)

فجواب (إذا) في الآيات المذكورة لم يحدد بلفظ أو عبارة أو بصيغة جواب مذكور ؛ ذلك لتعظيمه وإعظام أمره .

٥- حذف الجواب لمعنى معين يقتضيه المقام : من ذلك قوله تعالى: (وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خُلِفُوا حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا) {التوبة: ١١٨} وجواب (إذا) محذوف تقديره : تاب عليهم ، وحذف لدلالة (ثم تاب عليهم) عليه ، وكان ذلك فيما يفهم من السياق للإشارة إلى أنَّ التوبة عليهم ، تأخرت لامتحان هذه الصفوة المختارة ، وليكونوا قدوة لمن بعدهم في الصبر وعدم اليأس من رحمة الله سبحانه وتعالى.

(١) ينظر: المصدر نفسه، ١/ ٤٠٨.

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٤١٠-٤١٢.

(٣) روح المعاني ١٢/ ٢٨٨ .

٦- ذهب النحاة إلى أنَّ جواب (إذا) حذف لكونه مفهوماً من السياق في قوله تعالى: (وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ) {البقرة: ١٨٦} والتقدير: فقل إنِّي قريب^(١).

ويبدو أنَّه لا يجوز هذا التقدير ، وأنَّ الجواب هو قوله تعالى: (فَأِنِّي قَرِيبٌ) ذلك أنَّ القرآن الكريم استعمل صيغة فعل الأمر (قل) أي : قل لهم يا محمد (ﷺ) في كل سياق فيه سؤال وجواب كقوله تعالى: (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ) {البقرة: ١٨٩} وقوله تعالى: (يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّوَالِدَيْنِ) {البقرة: ٢١٥} وقوله تعالى: (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ) {البقرة: ٢١٧} وقوله تعالى: (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ) {البقرة: ٢١٩} وقوله تعالى: (وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ) {البقرة: ٢١٩} وقوله تعالى: (وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ) {البقرة: ٢٢٠} وقوله تعالى: (يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ) {المائدة: ٤} وقوله تعالى: (يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي) {الأعراف: ١٨٧} وقوله تعالى: (يَسْأَلُونَكَ كَأَتَىكَ حَفِيٌّ عَنْهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ اللَّهِ) {الأعراف: ١٨٧} وقوله تعالى: (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ) {الأنفال: ١} وقوله تعالى: (وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي) {الإسراء: ٨٥} وقوله تعالى: (وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ ذِي الْقُرْنَيْنِ قُلْ سَأَتْلُو عَلَيْكُمْ مِنْهُ ذِكْرًا) {الكهف: ٨٣} وقوله تعالى: (وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْجِبَالِ فَقُلْ يَنْسِفُهَا رَبِّي نَسْفًا) {طه: ١٠٥} وقوله تعالى: (وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى) {البقرة: ٢٢٢} .

(١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، ١/ ١٢٧ ، والدر المصون، ٢/ ٢٨٩ ، واللباب في علوم الكتاب، ٣/ ٢٩٥ .

فقد اتخذ الله سبحانه محمداً (ﷺ) واسطة بين السائلين الذين هم الناس وبين الله المجيب عن سؤالهم في الأمور التي تتعلق بقضايا الدنيا والآخرة ، إلا في قضية الدعاء فليس ثمة آية وساطة بين العبد وربّه ، فأَيُّما عبد سأل الله في أي مكان كان ، وفي أي وقت شاء ، وفي أيّة حالة هو عليها ، فإنَّ الله سبحانه قريب منه يسمع سؤاله ودعائه .

والدليل على ما تقدم ذكره أنّه لو قيل : إنّ الآية بتقدير: إذا سألك عبادي عني فقل إنني قريب ، لكان المعنى أنّ القريب من السائلين هو الرسول محمد (ﷺ) وليس الله ، سبحانه .

وقد يرد جواب (إذا) جملة اسمية حذف أحد وكنيتها الخبر أو المبتدأ كقوله تعالى : (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ) [النساء: ٥٨] والتقدير: فعليكم أن تحكموا بالعدل ، وحذف شبه الجملة الدال على الأمر ، لأنّه أغنى عنه قوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ) وقوله تعالى : (وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الْإِنْسَانِ أَعْرَضَ وَنَأَىٰ بِجَانِبِهِ وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ فَذُو دُعَاءٍ عَرِيضٍ) [فصلت: ٥١] أي : فهو ذو دعاء عريض ، وحذف لكونه مفهوماً من السياق ، وقوله تعالى: (وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَذَا الْوَعْدُ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ * قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي ضَرًّا وَلَا نَفْعًا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ لِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ إِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ فَلَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ) [يونس: ٤٨-٤٩] ، أي : فهم لا يستأخرون ، وحذف لفهمه من السياق لأن المراد من الأجل أجل العذاب الذي سيصيب الساخرين المنكرين لوقوعه ومن هم على شاكلتهم

المطلب الخامس : (إذا) و (إن) الشرطيتان :

١- الغرض من استعمالهما : قال الزمخشري : إنَّ (إن) الشرطية ((لا تستعمل إلَّا في المعاني المحتملة المشكوك فيها))^(١)، وقال المالقي : ((إذا)) لما يتيقن وجوده أو رجح ، بخلاف (إن) فإنَّها للمشكوك فيه))^(٢).

ومصطلح الشك كما استعمله القدامى استعمله المحدثون ، قال الغلاييني : ((والفرق بين (إن) و (إذا) أنَّ الأولى تدخل على ما يشك في حصوله ، والثانية تدخل على ما هو محقق الحصول))^(٣) وكذلك استعمل الأستاذ عباس حسن مصطلح المشكوك فيه لـ(إن) الشرطية^(٤) وبعد أن نقل الدكتور فاضل السامرائي تعريف النحاة لـ(إن) الشرطية بأنَّها ((تستعمل في المعاني المحتملة الوقوع والمشكوك في حصولها))^(٥) قال ما نصه ((وما ذكره النحاة صحيح على وجه العموم فإنَّ (إذا) تستعمل للمقطوع بحصوله والكثير الوقوع ، بخلاف (إن) التي أصلها الشك والإبهام))^(٦)

بيد أنَّ هذا المصطلح عقب عليه من قبل الرضي بقوله : ((وعند الكوفيين... (إن) مفيدة للشك ، تعالى الله عنه... والجواب أنَّ (إن) ليست للشك ، بل لعدم القطع في الأشياء الجائز وقوعها وعدم وقوعها، لا للشك،

(١) المفصل في علم العربية، ص ٤١٧ ، وينظر : المحرر في النحو ١/٤٧٤

(٢) رصف المباني ص ٣٦٧ .

(٣) جامع الدروس العربية ٢/١٩٠ .

(٤) ينظر : النحو الوافي ٤/٣٢٥ .

(٥) معاني النحو ٤/٥٩-٦٣ .

(٦) المصدر نفسه ٤/٦٤ .

ولو سلمنا ذلك أيضاً قلنا : إنه ، تعالى ، يستعمل الكلمات استعمال المخلوقين، وإن كان يستحيل مدلولها في حقه^(١).

فـ (إذا) استعملت لما كثر وقوعه، أمّا (إن) فقد استعملت لما قل وقوعه ، وليس كما قيل ، أي : أن (إذا) تستعمل في الشرط المتحقق وقوعه كثر أم قل ، وقع أم لم يقع بعد ، لذلك استعملت من دون (إن) فيما يتعلق بعلامات الساعة الكبرى أو مشاهد يوم القيامة التي لا بد منها ، لأنها إخبار من الله ، سبحانه ، وهو أصدق القائلين .

ذكر المبرد أنّ (إذا) تستعمل في الشرط المتحقق الوقوع بخلاف (إن) ، كقوله تعالى: (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ) [الانشقاق: ١] يعني أن هذا واقع لا محالة^(٢) لذلك قال تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ) [الطلاق: ١] ؛ لأنّ الطلاق الأول يكثر وقوعه، وقال تعالى: (فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ){البقرة: ٢٣٠} والمقصود طلاق الرجل زوجته بعد الطلاق الأول والثاني، وهذا نادر أو قليل ما يقع ، وقال تعالى: (إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ) [النصر: ١] وعند نزول هذه السورة ازداد الرسول (ﷺ) يقيناً بأن نصر الله وفتحه المبين ودخول الناس في دين الله أفواجا قد تم ، وأن عمله قد اكتمل ؛ فيكون قد أدّى رسالته مما جعله يشعر باقتراب التحاقه (ﷺ) بالرفيق الأعلى، ولو نزلت السورة باستعمال (إن) ، لجعلت الرسول (ﷺ) يشعر بأن طريق الرسالة لا يزال طويلاً، وفي التفسير أن هذه السورة

(١) شرح الرضي، ٨٧ / ٤.

(٢) ينظر: المقتضب، ٥٦ / ٢ ، ومفتاح العلوم للسكاكي ص١٦٨، والإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني، ٥٣.

هي آخر سورة نزلت ، وعندها دعا رسول الله (ﷺ) فاطمة (عليها السلام) وقال : إِنَّهُ قَدْ نُعِيْتُ إِلَيَّ نَفْسِي ^(١) .

وقال تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَتُصَرُّوا لِلَّهِ يَتُصَرِّكُمْ وَيُنَبِّتُ أَفْئَادَكُمْ) { [محمد: ٧] فنصر الله لا ريب فيه إن نصر الناس دينه ، بيد أنه قلما ينصر الناس دين الله ، وقال تعالى : (فَإِذَا جَاءَهُمْ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ) [الأعراف: ١٣١] هكذا كان قوم موسى (عليه السلام) من بني إسرائيل لا يشكرون الله على نعمه وما كان أكثرها في بداية إيمانهم ، وإن إصابتهم سيئة ما يتشاءمون بنبيهم ، فاستعمل (إذا) مع الحسنة ، وهي مُعْرِفَةٌ بـ(ال) الجنسية، للإشارة إلى كثرة وقوعها ، و(إن) مع السيئة ، وهي نكرة ، للإشارة إلى قلة وقوعها

وقال تعالى (وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الْإِنْسَانِ أَعْرَضَ وَنَأَى بِجَانِبِهِ وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ كَانَ يَؤُوسًا) [الاسراء: ٨٣] فنعم الله لا تعد ولا تحصى، تصيب الناس كافة ؛ لذلك استعمل (إذا) بيد أنه من تصدى لهذه النعم بالإعراض والتكبر ، فلا بد من أن يمسه الشر ؛ لذلك استعملت (إذا) أيضًا .

قال الزمخشري : وللجهل بموقع (إن) و(إذا) يزيغ كثير من النحاة عن الصواب فيغلطون ، واستشهد على ذلك ببيت لأحد الشعراء ، استعمل فيه (إذا) و (إن) ، ثم قال : ((قلو عكس لأصاب)) ^(٢) .

وقد تستعمل (إن) استعمال (إذا) و ((لا يكون إلا لنكتة ما ، مثل توخّي إبراز غير الحاصل في معرض الحاصل)) ^(٣) أو تستعمل (إذا) استعمال (إن) ، وكلتا الحالتين لا تكون إلا لدواعٍ بلاغية ^(١) .

(١) ينظر : تفسير القرآن العظيم لابن كثير ، ٤ / ٥٦١ .

(٢) الإيضاح في علوم البلاغة ، ص ٥٤ .

(٣) مفتاح العلوم للسكاكي ص ٣٥٢ .

من هنا تبرز الحاجة إلى ضرورة استنباط القواعد النحوية من القرآن الكريم ، قبل استنباطها من أشعار العرب التي لا تخلو مما سمي بالضرورات الشعرية ، ولا سيما فيما يتعلق باستعمال (إذا) و (إن) (لا اختلاف وزنيهما .

٢- الجزم بين (إذا) و(إن) : تُعد (إذا) من أدوات الشرط غير الجازمة ، و(إن) من أدوات الشرط الجازمة، وقد قيل : إنَّ أداة الشرط لا تجزم إذا كانت لا تغير معنى الماضي إلى الاستقبال^(٢) وقد تبين أنَّ كلاً من (إذا) و(إن) تقلب الماضي إلى معنى الاستقبال، وقد تدخل كلُّ منهما على فعل ماضي اللفظ والمعنى ، وقيل : إنَّ (إذا) ((لم تجزم لمخالفتها (إن) الشرطية ؛ وذلك لأنَّ (إذا) لما تيقن وجوده أو رجع ، بخلاف (إن) ، فإنَّها للمشكوك فيه))^(٣) ونسب هذا القول إلى ابن الشجري^(٤)

وقيل : إنَّ (إن) جزمت ؛ لأنَّها حرف وقد أُخلصت للشرط ، ولم تجزم (إذا) ؛ لأنَّها لم تخلص له ، بل هي ظرفية مضمنة معناه^(٥).

والذي يبدو أنَّ (إذا) لما كانت مستعملة للشرط المتحقق وقوعه ، فإنَّها لم تحتج إلى جزمه لتأكيد حصوله ، وقد احتاجت إليه (إن) لأنَّ شرطها غير متحقق الوقوع.

(١) ينظر : مفتاح العلوم ص ١٠٥ ، والإيضاح، ص ٥٤-٥٧ ، والجنى الداني، ص ٢١٣، والزيادة والإحسان في علوم القرآن ٢٧/٨-٢٨

(٢) ينظر: الملخص في إعراب القرآن للتبريزي، ص ٤٥.

(٣) الجنى الداني ص ٣٦٧ .

(٢) ينظر خزائن الأدب لعبد القادر البغدادي ٢٦/٧ .

(٥) ينظر: المحرر في النحو ١/٤٧٥ ، والبرهان في علوم القرآن، ٣/ ٢٢٧ ، والزيادة والإحسان في علوم القرآن لابن عقيلة المكي ٢٨/٨.

المطلب السادس : العلاقة بين صيغة الشرط ودلالته : يفيد الفعل

الماضي في اللغة وقوعه في زمن مضى ، فإذا جاء بعد (إذا) دلّ في الغالب على التكرار ، وانقلب إلى زمن الحال والاستقبال ، أمّا المضارع فهو في اللغة يدل على الحال والاستقبال ، فإذا جاء بعد (إذا) دل أيضاً على التكرار ، ولأنّ (إذا) تستعمل في الشرط المتحقق وقوعه ، فإنّ شرطها غالباً ما يكون فعلاً ماضياً ، فإذا جاء الشرط أو الجواب فعلاً مضارعاً ، فلا بد من أن يكون وروده بهذه الصيغة لدلالة معينة ، فقد جاء الشرط فعلاً ماضياً ، والجواب فعلاً مضارعاً في قوله تعالى: (وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَى أَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ) [المائدة: ٨٣] فلو قيل في الكلام : رأيت أعينهم تفيض من الدمع ، لكان المراد حصول بكائهم بعد أن تم ما ثلّي عليهم من القرآن ، إلّا أنّ ورود الجواب بصيغة المضارع ، يدل على أنّ المراد من الآية أن تكون بمعنى أنّ بكاءهم يبدأ من أول استماعهم لتلاوته ، ويستمر ما بقي يُتلى عليهم ، ويحصل هذا في كل مرة ، وهذه الآية نزلت بحق القسيسين والرهبان من نصارى الحبشة.

وقد جاء الشرط فعلاً مضارعاً والجواب فعلاً ماضياً كقوله تعالى: (وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِ آيَاتُنَا وَلِيَ مُسْتَكْبِرًا) [لقمان: ٧] والمراد أنّه يولّي مستكبراً من أول آية يسمعها لشدة كفره ، وعلى خلاف ذلك حال المؤمنين كقوله تعالى: (وَإِذَا يُتْلَى عَلَيْهِمْ قَالُوا آمَنَّا) [القصص: ٥٣] ، إنّهم يقولون ذلك من أول آية تتلى عليهم لشدة إيمانهم ، أمّا قوله تعالى: (وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا) [الأنفال: ٢] فالمعنى : أنّ زيادة إيمانهم تكون بعد الفراغ من استماعهم لما يتلى عليهم ؛ لأنّ زيادة الإيمان تحتاج إلى تدبر ما يتلى من الآيات والتأثر بأسلوبها ومعانيها ، ولا يتم ذلك إلّا بعد أن يتم إصغاءهم إليها ، ويحصل هذا في كل مرة ، ولأنّ كلّاً من الشرط والجواب جاء فعلاً مضارعاً في قوله تعالى: (وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ تَعْرِفُ فِي وُجُوهِ الَّذِينَ كَفَرُوا

الْمُنْكَرَ) [الحج: ٧٢] ، دل على أَنَّ المعنى : تعرف الإنكار في وجوه الكافرين من أول ما يتلى عليهم من الآيات ، ثم يبقون في هذه الحالة ولا يفرون ، بل يشتد غضبهم حتى يكادون ينقضون على المؤمنين فيقتلونهم ، وهذا بخلاف حال غيرهم حين يفرون مستكبرين .

وقد ورد قوله تعالى: (إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا الَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِهَا خَرُّوا سُجَّدًا وَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ) [السجدة: ١٥] من السنة أن يهوى المسلم ساجداً مسبحاً إذا تلا أو استمع إلى هذه الآية الكريمة ، أو غيرها من آيات السجدة ، ولم يسنَّ هذا فيما سواها ، لذلك جاء الجواب بصيغة الماضي ، ومن ذلك قوله تعالى: (إِذَا تَنَلَّى عَلَيْهِمْ آيَاتُ الرَّحْمَنِ خَرُّوا سُجَّدًا وَبُكِيًّا) [مريم: ٥٨] ، هكذا كان حال الصالحين المتمسكين بدينهم من أتباع الرسل قبل مبعث النبي محمد (ﷺ) وورود الجواب بصيغة الفعل الماضي يدل على أَنَّ سجودهم كان عند استماعهم إلى آيات تقابل آيات السجدة في القرآن الكريم . وقد ورد قوله تعالى: (إِذَا يُتْلَى عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا) [الإسراء: ١٠٧] والمعنى أَنَّ عدداً من أهل العلم من أهل الكتاب إذا يتلى عليهم القرآن يهونون ساجدين ، والتعبير عن هذا المعنى بصيغة الفعل المضارع يدل على أحد أمرين : إمَّا استمرار سجودهم ما بقي القرآن يتلى عليهم ، وإمَّا أَنَّهُمْ يسجدون كلما تليت عليهم آيات من القرآن فيها آية السجدة أم لا ؛ لأنَّ سجودهم هذا كان شكراً لله تعالى الذي أنعم عليهم بالإسلام بعد أن كانوا مشركين على دين آبائهم وأجدادهم دهرًا طويلاً .

المبحث الثاني : (إذا) الظرفية غير المضمَّنة معنى الشرط :

قال المرادي : (((إذا) إذا كانت اسماً فلها أقسام : الأول : أن تكون ظرفاً لما يُستقبل من الزمان متضمنة معنى الشرط . . . الثاني : أن تكون ظرفاً لما يُستقبل من الزمان ، نحو قوله تعالى : (وَالنَّجْمُ إِذَا هَوَى) [النجم:

١ [والماضي بعدها في معنى المستقبل ، كما كان بعد المتضمنة معنى الشرط))^(١)

وتحت عنوان: في خروج (إذا) عن الشرطية ، قال ابن هشام :
(ومثله قوله تعالى : (وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ) [الشورى: ٣٧] وقوله تعالى: (وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ) [الشورى: ٣٩] فإذا فيهما ظرف لخبر المبتدأ بعدها ، ولو كانت شرطية ، والجملة الاسمية جواباً لاقتربت بالفاء))^(٢) .

فقد أجمع النحاة على أنَّ (إذا) ترد في اللغة والقرآن الكريم على ثلاثة أقسام رئيسة : الأول : ظرفية مضمَّنة معنى الشرط ، والثاني : ظرفية غير مضمَّنة معنى الشرط ، والثالث : فجائية ، وإجماع النحاة على القول بالقسم الثاني مفهوم نحوي خاطئ ، وأقول في البدء إنَّهم إذا ذكروا أنَّ (إذا) تأتي ظرفية غير مضمَّنة معنى الشرط ، فما الفرق إذن بينها وبين الظروف ؟

والحقيقة أنَّ (إذا) لا تأتي بمعنى الظرف كـ(حين) إلَّا إذا استعملت ظرفاً للزمن الماضي ، وقع شرطه وجوابه مرة واحدة ، وقد تقدم ذكر أمثلتها في القرآن الكريم كقوله تعالى: (حَتَّى إِذَا رَكِبَا فِي السَّفِينَةِ خَرَقَهَا) [الكهف: ٧١] فجاز أن يقال في الكلام : حتى حين ركبا في السفينة خرقها ، و(حين) لا تفيد غير الظرفية الزمانية ، والمعنى أنَّ الخرق كان زمن ركوبهما السفينة ، والآية باستعمال (إذا) تفيد ارتباط الجواب بالشرط بوقوعه بعده ، باشره أم

(١) الجنى الداني : ص ٣٦٧-٣٧٠ ،

(٢) مغني اللبيب لابن هشام ١/ ١٠٠ وينظر: الأمالي النحوية لابن الحاجب ١/ ٢٢- ٢٣ ، وشرح الرضي على الكافية، ٤/ ١١٠-١١١ ، والزيادة والإحسان في علوم القرآن ٨/ ٢٥٠ ،

تأخر عنه ، ويحتمل الأمران في هذه الآية ، أو يتعين الأمر الأول من سبب النزول في قوله تعالى: (وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا) [الجمعة: ١١] والمعنى أنهم تفرقوا عن رسول الله (ﷺ) وتركوه يخطب وحده بعد أن رأوا تجارة وما صاحبها من اللهو .

فـ(إذا) التي سميت عند النحاة ظرفية غير مضمنة معنى الشرط ، إنما هي في الحقيقة شرطية يُؤتى بها عندما يُراد شرطها من دون جوابها ، واستعملت في القرآن الكريم للزمن الحالي وللزمن المستقبل على النحو الآتي :

١- استعملت للزمن الحالي والمستقبل كقوله تعالى: (وَالنَّجْمُ إِذَا هَوَىٰ) [النجم: ١] ويذكر النحاة أنها بتقدير (حين هوى)^(١) وأنَّ الدليل على أنها ظرفية غير شرطية وقوعها بعد القسم^(٢) وليس الأمر كذلك ، بل المعنى : والنجم كلما هوى الآن وفي الزمن المستقبل ، فقد أفاد الفعل تكرار حدوثه ، وتحولت دلالاته الزمانية من الماضي إلى الحال والاستقبال ، وهذا يقتضي أن يكون المراد جنس النجوم التي تهوي ، وإذا قيل في الكلام : والنجم حين هوى ، دل الفعل على وقوعه مرة واحدة وفي زمن قد مضى ، واقتضى هذا الأمر أن يكون المراد نجماً معيناً من النجوم .

ومن ذلك قوله تعالى: (وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرْآنَ وَهِيَ ظَالِمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ) [هود: ١٠٢]^(٣) وقوله تعالى: (شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ) [المائدة: ١٠٦]^(٤) وقوله تعالى: (إِنَّ

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس، ص ١٠٤٩ .

(٢) ينظر: الأمالي النحوية لابن الحاجب، ١/ ٢٣ ومغني اللبيب، ١/ ٩٥ .

(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، ٢/ ٤١ .

(٤) ينظر: المصدر نفسه، ١/ ٣٤٨ .

الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا * إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا) [المعارج: ١٩-٢١] ^(١) ويذكر النحاة أيضًا أَنَّ (إذا) هنا ظرفية غير مضمنة معنى الشرط ، وهذا يقتضي أَنَّ تكون بتقدير (حين) ، ولا يصح لما ذكرنا .

ومن ذلك قوله تعالى: (وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا * وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَاهَا * وَالنَّهَارِ إِذَا جَلَاهَا * وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَاهَا) [الشمس: ١-٤] وقد ورد الشرط فعلًا ماضيًا بعد (إذا) الأولى والثانية ، ومضارعًا بعد الثالثة ، وفي كل أفاد التكرار في الزمن الحالي والمستقبل ، إِلَّا أَنَّهُ فيما يبدو قد جيء بالماضي بعد الأولى والثانية ؛ لَأَنَّهُ أُريد القسم بنور الشمس الذي يكون بوساطة القمر ، أو بضياءها الذي يأتي بالنهار ، وهو ما يقابل نور الإسلام وضياءه ، والقسم بالليل وظلامه ، وهو ما يقابل الكفر والضلال ، كما يتضح من سياق السورة ، فكان اختلاف الفعلين في الصيغة إشارة لاختلاف شرع الله وشرع الجاهلية ، والمضارع يفيد الاستمرار غير المنقطع ، والماضي يفيد التكرار المنقطع ، وكذلك حال الحق والضلال ، فالحق إن ظهر في مكان اختفى في أمكنة أخرى ، وإن ظهر في زمان اختفى في أزمنة أخرى ، وقلما ساد الأرض أو استمر في أرض معينة ، أمَّا الضلال فهو الأغلب في أكثر الأمكنة والأزمنة ، فالمراد فيما يبدو القسم بالقمر بدرًا كلما ظهر نوره بعد غياب الشمس ، وبالنهار وضوئه إذا جَلَّى ظلمة الأرض بعد كل ليلة غطتها بظلامها ، وكذلك لو قيل : والليل إذا غشاها ، لكان المراد القسم بالليل كلما حلَّ ، بعد انقضاء كل نهار ، فالمراد من قوله تعالى: (وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَاهَا) ، القسم بالليل ، وهو مستمر بظلامه، وليس ثمة ما ينيره ، لا بدر ولا نجم ولا ما صنع الإنسان من وسائل الإضاءة .

(١) ينظر: المصدر نفسه ٤٦٧/٢ .

ومن ذلك قوله تعالى: (وَاللَّيْلُ إِذَا يَغْشَى * وَالنَّهَارُ إِذَا تَجَلَّى) [الليل: ١-٢] ، والمراد القسم بالليل وهو يغطي الأرض بظلامه ، وبالنهار كلما ظهر وأزال ظلمة الليل ، ومن ذلك قوله تعالى: (وَاللَّيْلُ إِذَا يَسْرِ) [الفجر: ٤] فليس المراد القسم بالليل كلما حل بعد النهار، وإنما المراد القسم بالليل وهو يمضي شيئاً فشيئاً ، ومن ذلك قوله تعالى: (وَاللَّيْلُ إِذَا عَسْعَسَ * وَالصُّبْحُ إِذَا تَنَفَّسَ) [التكوير: ١٧-١٨] والمراد القسم بالليل كلما أقبل ظلامه أو أدير ، وبالصبح كلما أضاء .

٢- استعملت للزمن المستقبل ، كقوله تعالى: (فَكَيْفَ إِذَا تَوَفَّيْتُهُمُ الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ) [محمد: ٢٧] والمراد مستقبل الأحياء في الدنيا وقوله تعالى: (فَكَيْفَ إِذَا جَمَعْنَاهُمْ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ) [آل عمران: ٢٥] ، وقوله تعالى: (فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا) [النساء: ٤١].

والمراد جمعهم في المستقبل يوم القيامة ، وكذلك المجيء برسول الله (ﷺ) شاهداً على أمته، وهذا ما دل عليه الفعل الماضي ؛ لوقوعه بعد (إذا) ، وقد يجيء فعلاً مضارعاً كقوله تعالى: (وَهُوَ عَلَى جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَاءُ قَدِيرٌ) [الشورى: ٢٩] أي : إذا شاء ذلك يوم القيامة، ويتحقق هذا المعنى باستعمال الماضي ، وجيء بالمضارع ؛ ليدل على أن الله ، سبحانه ، قادر على ذلك الآن وفي المستقبل وفي كل زمان .

يتبين مما تقدم أن (إذا) التي ذكر النحاة أنها ظرفية غير مضمنة معنى الشرط ، تختلف عن الظروف ، فهي ليست ظرفية مجردة من كل معنى من معاني الشرط ، بل فيها من الشرط أمران ، الأول : أن الفعل الماضي بعدها يفيد تكرار حدوثه ، والثاني: أنه تتغير دلالاته من الزمن الماضي إلى زمن الحال والاستقبال ، ولم تفقد من الشرط إلا الجواب ، ف(إذا) الشرطية إذن في القرآن الكريم تأتي على ثلاثة أقسام : قسم ذكر

شرطها وصرح بجوابها ، وقسم ذكر شرطها وحذف جوابها لوجود ما يدل عليه أو لكونه مفهوما من السياق ، وقسم اكتفى بشرطها ولم يُذكر جوابها لعدم الحاجة إليه ، وهذا يعني أنّه ليست ثمة (إذا) ظرفية غير مضمنة معنى الشرط ، كما زعم النحاة والمفسرون .

ويجمع النحاة على أنّ (ما) إذا وقعت بعد (إذا) فهي زائدة للإبهام أو للتوكيد^(١) ، وقد وردت (ما) بعد (إذا) في القرآن الكريم في عشرة مواضع ، كقوله تعالى: (حَتَّىٰ إِذَا مَا جَاؤُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَارُهُمْ وَجُلُودُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ) [فصلت: ٢٠]، وقوله تعالى: (وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ أَإِذَا مَا مِثْلُ لَسَوْفَ أَخْرَجُ حَيًّا) [مريم: ٦٦] ^(٢)

المبحث الثالث : (إذا) الفجائية :

تعريفها : قال سيبويه : ((وَأَمَّا (إذا) فلما يستقبل من الدهر ٠٠٠ وهي ظرف ، وتكون للشيء توافقه في حال أنت فيها)) ^(٣) ، وهي التي سماها النحاة فيما بعد : (إذا) الفجائية ،

وقال السيوطي : ((قال ابن الحاجب : ومعنى المفاجأة حضور الشيء معك في وصف من أوصافك الفعلية ، تقول : خرجت فإذا الأسد بالباب ، فمعناه : حضور الأسد معك في زمن وصفك بالخروج ، أو في مكان خروجك ، وحضوره معك في مكان خروجك ألصق بك من حضوره في

(١) ينظر: مغني اللبيب، ١/٤١٣ .

(٢) لي كلام طويل على (ما) في هذه المواضع في كتابي (ما) في القرآن الكريم / دراسة نحوية ، وهو في الأصل أطروحتي في الدكتوراه .

(٣) كتاب سيبويه ٤/٢٣٢ .

خروجك ؛ لأنَّ ذلك المكان يخصك دون ذلك الزمان ، وكلما كان أَلصق ، كانت المفاجأة فيه أقوى))^(١).

وهذا يعنى ، استنادًا إلى هذا التعريف ، أنَّ (إذا) الفجائية تجمع بين الداليتين ، المكانية والزمانية ، لكنها إلى الأولى أقرب .

وقال العكبري : ((وهي ظرف مكان عند المحققين))^(٢) وقيل : إنها ظرف زمان ، وقيل : إنها حرف^(٣)

والصحيح أنَّها ظرفية زمانية ؛ إذ الذي يبدو أنَّ معنى المفاجأة جاء من الإحساس بمداهمة أمور وأفعال في زمن قصير وقريب غير مُتَوَقَّع ، من ذلك مثلاً قول الله تعالى : (إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ) (يس : ٥٣)

فالكفار لم يفاجؤوا بقرب المكان ، فقد كانوا قبل الصيحة في الدنيا ، وها هم الآن بعد الصيحة في الآخرة ، لكنهم فوجئوا بهذه النقلة السريعة بين المكانين البعيدين.

عاملها : اختلف في عامل (إذا) الفجائية ، فمنهم من ذكر أنَّ عاملها مشتق من لفظ المفاجأة ، ومنهم من ذكر أنَّ عاملها هو الخبر^(٤) ، وقد مر أنَّ الراجح في (إذا) الفجائية أنَّها ظرف زمان ، فهي إذن منصوبة على الظرفية الزمانية .

(١) الإِتقان ص ٣٦٢ .

(٢) إعراب الحديث النبوي ص ١٠٤ ، وينظر: ص ٢١٤ .

(٣) ينظر: المقتضب ٥٧/٢-٥٨ ، ومغني اللبيب ١/١٨٧ ، والإِتقان في علوم القرآن ص ٣٦٢ ، والزيادة والإحسان في علوم القرآن ٢١/٨ .

(٤) ينظر : مغني اللبيب ١/٨٧ .

المسألة الزنبورية : قال ابن هشام: ((قالت العرب: قد كنتُ أظُنُّ أنَّ العقربَ اشدُّ لسعةً من الزنبور ، فإذا هو هي ، وقالوا ايضاً : فإذا هو إياها ، وهذا هو الوجه الذي أنكره سيبويه لمَّا سأله الكسائي... فقال سيبويه : فإذا هو هي ، ولا يجوز النصب .. كل ذلك بالرفع ، فقال الكسائي: العرب ترفع كل ذلك وتنصب))^(١).

وقد أجاز النحاة النصب والرفع ، والجيد الرفع ^(٢) ؛ لذلك انتقد البصريون بشدة مذهب الكوفيين حتى ((قال الزجاجي مشنعاً على الكوفيين : (إذا) عندهم كالنعامة، قيل لها احملني: قالت أنا طائر، وقيل لها طيري، قالت: أنا جمل))^(٣).

ويؤيد مذهب سيبويه والبصريين لغة التنزيل ، فلم يأت الاسم بعد (إذا) الفجائية في القرآن الكريم إلّا بالرفع، كقول الله تعالى: (فَالْقَاهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى) [طه: ٢٠] .

ارتباط (إذا) الفجائية بـ(الفاء) : ذهب النحاة إلى أنَّ الأصل في (إذا) الفجائية أنَّ لا ترتبط بالفاء ، وقد جاءت مرتبطة بالفاء ، نحو: خرجت فإذا الأسد، وقد اختلف فيها، فمنهم من قال بأنَّها زائدة ، ومنهم من قال بأنَّها عاطفة ، ومنهم من ذهب إلى أنَّها فاء الجزاء^(٤).

وقد جاءت في القرآن الكريم مرتبطة بالفاء في مواضع كثيرة ، وغير مرتبطة في مواضع أقل ، ويبدو أنَّ (إذا) الفجائية لا ترتبط بالفاء عندما يراد

(١) مغني اللبيب، ١/ ٨٨ ، وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢/ ٢٠٩ - ٢١٢، م ٩٩.

(٢) ينظر : إعراب الحديث النبوي للعكبري ص ٦٢ ، ١٠٤ ، ٢١٤ .

(٣) شرح الرضي، ٣/ ١٩٤ .

(٤) ينظر: الجنى الداني، ص ٧٣ ومغني اللبيب، ١/ ٢٦٧.

عدم التأكيد على أَنَّ حصول ما بعدها باشر حصول ما قبلها، كقول الله تعالى: (فَلَمَّا أَنْجَاهُمْ إِذَا هُمْ يَنْغُوْنَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ) [يونس: ٢٣]، فيظهر من عدم استعمال الفاء أَنَّ بغيهم في الأرض حصل بعد نجاتهم ، ومثل ذلك قوله تعالى: (فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمْ الْعَذَابَ إِذَا هُمْ يَنْكُثُونَ) [الزخرف: ٥٠] .

أما عندما يُراد التأكيد على أَنَّ حصول ما بعدها باشر حصول ما قبلها استعملت الفاء كقوله تعالى: (فَأَصْبَحَ فِي الْمَدِينَةِ خَائِفًا يَتَرَقَّبُ فَإِذَا الَّذِي اسْتَنْصَرَهُ بِالْأَمْسِ يَسْتَصْرِخُهُ) [القصص: ١٨] .

فحالة خوف موسى (عليه السلام) وحالة الاستجداء به حصلتا في وقت واحد ، ومن ذلك قوله تعالى: (حَتَّى إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا أَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً فَإِذَا هُمْ مُبْلِسُونَ) [الأنعام: ٤٤] والذي يؤيد هذه الإرادة في هذه الآية لفظة (بغته) ، وقوله تعالى: (فَأَلْقَى عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُبِينٌ * وَنَزَعَ يَدَهُ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنَّاظِرِينَ) [الأعراف: ١٠٧-١٠٨] والمعروف في كتب التفسير أَنَّ العصا تحولت إلى ثعبان حال إلقاءها ، والثعبان المبين : الحية الذكر، فتحولت حية عظيمة فاخرة فاهة مسرعة إلى فرعون، فلما رآها أنها قاصدة إليه ، تحول عن سريره واستغاث بموسى أَنَّ يكفها عنه^(١) وقد تم حصول إلقاء العصا وتحولها إلى أفعى ، ونزع يده وبياضها ، في وقت واحد ومقام واحد ، ومثل ذلك قوله تعالى: (وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنْ أَلْقِ عَصَاكَ فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ) [الأعراف: ١١٧] وقوله تعالى: (قَالَ بَلْ أَلْقُوا فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى) [طه: ٦٦] وقوله تعالى: (وَأَيُّهُ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ فَإِذَا هُمْ مُظْلِمُونَ) [يس: ٣٧] ، فالليل يعقب النهار ومتصل به .

(١) ينظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير، ٢/ ٢٣٦.

لذلك كثر اقتران (إذا) الفجائية بالفاء في مشاهد يوم القيامة لشدة أهوالها واتصال كرباتهما ، كقوله تعالى: (وَأَقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا) [الأنبياء: ٩٧] وقوله تعالى: (إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ) [يس: ٢٩] وقوله تعالى: (وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَإِذَا هُمْ مِنَ الْأَجْدَاثِ إِلَى رَبِّهِمْ يَنْسِلُونَ) [يس: ٥١] وقوله تعالى: (وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَى فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنْظُرُونَ) [الزمر: ٦٨] وقوله تعالى: (فَإِنَّمَا هِيَ زَجْرَةٌ وَاحِدَةٌ * فَإِذَا هُمْ بِالسَّاهِرَةِ) [النازعات: ١٣-١٤]

مما تقدم ذكره يتبين أنَّ (إذا) الفجائية كثر استعمالها في الأمور الآتية :

١- في الأمور التي تبين أنَّ الإنسان بصفة عامة ، سرعان ما ينقض العهد مع الله سبحانه وتعالى ، وينكر نعمته عليه .

٢- مجيء نقمة الله على عباده بعد أن تطغيهم نعمة الله عليهم .

٣- في أمور المعجزات التي أعطاها الله لرسله

٤- في الأمور التي تتعلق بمشاهد القيامة .

وقلَّ استعمالها أو ندر في أمور الخير كقوله تعالى: (وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ) [فصلت: ٣٤]^(١)، ف(إذا) هنا فجائية ، وهذا الخير قلَّما يُفاجأ به الإنسان ؛ لذلك قال سبحانه (وَمَا يُلْقَاهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَمَا يُلْقَاهَا إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ) [فصلت: ٣٥].

(١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، ٢/ ٣٧٩.

وقوع (إذا) الفجائية جواباً للشرط : نقل سيبويه عن الخليل ، أن
 (إذا) الفجائية تقع جواباً للشرط عوضاً عن الفاء كقول الله تعالى : (وإن
 تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ) [الروم: ٣٦]^(١)
 وهذا ما ذكره المبرد ^(٢)، وابن يعيش ^(٣)، وابن الحاجب والرضي ^(٤)،
 والمالقي ^(٥)

وذكر المرادي (أن) الفجائية تقع جواباً للشرط بأربعة شروط ، وهي ،
 أن يكون الجواب جملة اسمية ، وأن تكون غير طلبية ، وأن لا تدخل عليها
 أداة نفي ، وأن لا تدخل عليها (إن) المؤكدة ^(٦) وجعل من شواهدا قوله
 تعالى : (فإذا أصاب به من يشاء من عباده إذا هم يستبشرون) {الروم :
 ٤٨}

، وأضاف الدكتور فاضل السامرائي شرطاً خامساً ((وهو أن يحتمل
 الكلام معنى المفاجأة)) ^(٧)

وكذلك جعل ابن هشام في المغني من شواهدا قوله تعالى : (فإذا
 أصاب به من يشاء من عباده إذا هم يستبشرون) {الروم : ٤٨} وقول الله
 تعالى : (ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ) {الروم : ٢٥}

(١) كتاب سيبويه ٦٤-٦٣/٣ .

(٢) ينظر : المقتضب ٥٨/٢ ، ١٧٨/٣ .

(٣) ينظر : شرح المفصل ١٢٦/٣ ز

(٤) ينظر : شرح الرضي على الكافية ١١٠/٤ ، ١١٦ .

(٥) ينظر : رصف المباني ص ١٥٠ .

(٦) ينظر : الجنى الداني ص ٣٧٥ .

(٧) معاني النحو ٩٨/٤ .

هذا ما ذكره النحاة إلا أن ابن مالك حصر وقوعها جواباً للشرط بعد (إن) الشرطية ^(١) مستشهداً بقوله تعالى تعالى : (وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ) [الروم: ٣٦] وتبعه في ذلك ابن هشام في أوضح المسالك فذكر أن هذا جائز إذا كانت الأداة (إن) ^(٢)، وقد تقدم أنه لم يشترط هذا في المغني ، وبين خالد الأزهرى أن (إذا) الفجائية تقع جواباً لـ(إن) الشرطية الجازمة ، ولـ(إذا) الشرطية غير الجازمة ^(٣) ، كقوله تعالى: (وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً مِّنْ بَعْدِ ضَرَاءٍ مَّسْنُومٍ إِذَا لَهُمْ مَّكْرٌ فِي آيَاتِنَا) [يونس: ٢١] ، وقوله تعالى: (ثُمَّ إِذَا كَشَفَ الضُّرَّ عَنْكُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْكُمْ بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ) [النحل: ٥٤] وقوله تعالى: (حَتَّىٰ إِذَا أَخَذْنَا مُتْرَفِيهِم بِالْعَذَابِ إِذَا هُمْ يَجَارُونَ) [المؤمنون: ٦٤] وقوله تعالى : (وَإِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَحْدَهُ اشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَإِذَا ذُكِرَ الَّذِينَ مِن دُونِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ) [الزمر: ٤٥].

تبين مما تقدم ذكره أن النحاة قد صرحوا بأن (إذا) الفجائية قد تقع جواباً لـ(إن) الشرطية ، و(إذا) الشرطية على حد سواء ، وشذ عنهم ابن مالك في التسهيل ، عندما اشترط أن تكون أداة الشرط (إن) وتبعه ابن هشام في أوضح المسالك ، ولا بد أن يكون قد وقع هذا من ابن مالك سهواً ، وإلا فما تفسير حصر وقوع (إذا) الفجائية بعد (إن) الشرطية ، من دون (إذا) الشرطية ؟ ولا سيما إذا علمنا ، كما سيأتي ، أن (إذا) الفجائية وقعت جواباً لـ(إن) الشرطية في موضعين في القرآن الكريم ، في حين جاءت جواباً لـ(إذا) الشرطية في تسعة مواضع ، حتى إنني لم أجد في كتب النحو التي رجعت إليها من ذكر أن النحاة قد اختلفوا في هذه القضية ، بيد أنني وجدت الأستاذ

(١) ينظر : تسهيل الفوائد ص ٢٣٨

(٢) ينظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١٩٢/٤

(٣) ينظر : شرح التصريح على التوضيح ١٩٤/٤ .

عباس حسن يقول ما نصه : ((وقد تعني (إذا) الفجائية عن الفاء في الدخول على الجملة الاسمية بشرطين : أحدهما متفق عليه ، وهو أن تكون الجملة الاسمية غير دالة على الطلب ، ولا مسبوقه بنفي ، ولا ناسخ ٠٠٠ والآخر: غير متفق عليه وهو أن تكون أداة الشرط (إن) دون غيرها من أخواتها الشرطية ، فكثرة النحاة تشترطها ، نحو : إن تخلص إذا الإخلاص ينفعك ، وفلة النحاة لا تشترطها بعينها ، وإنما تجعل مثلها (إذا) الشرطية مستدلين بقوله تعالى : (فإذا أصاب به من يشاء من عباده إذا هم يستبشرون) {الروم : ٤٨} ، والأحسن الأخذ برأي القلة ، إذ تؤيدها الشواهد ، ولا سيما بعض الآيات القرآنية ، ولا داعي للتأويل))^(١)

وما قاله الأستاذ عباس حسن عكس ما جاء وشاع في كتب النحو ، والقول الذي استحسنته هو قول الكثرة لا قول القلة ، بل لم أجد أحدًا اشترط أن تكون الأداة (إن) الشرطية غير ابن مالك ، وقد ذكره في كتابه : التسهيل ، فحسب ، كما أن النحاة لم يلتفتوا لقوله هذا ، ولم يختلفوا إلى كثرة وقلة ، وهذا ظاهر من خلال الشروط التي وضعوها على الجملة التي يصح أن تدخل عليها (إذا) الفجائية التي لم تكن من بينها ، أن تكون أداة الشرط (إن) .

وذكر الأستاذ عبد الخالق عضيمة أن (إذا) الفجائية ((جاءت ... رابطة لجواب الشرط في إحدى عشرة آية))^(٢) وذكر من هذه المواضع ، قول الله تعالى : (حَتَّىٰ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ مِّن كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ {٩٦} وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا يَا وَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَذَا بَلْ كُنَّا ظَالِمِينَ) [الانبياء : ٩٦-٩٧]

(١) النحو الوافي ٣٥٠/٤ .

(٢) ينظر : دراسات لأسلوب القرآن ، الجزء الأول ، القسم الأول ص ١٩٠ .

مستنداً إلى قول الزمخشري ، وقد تبين فيما تقدم ذكره أنّ جواب الشرط محذوف لتعظيم شأنه وإعظام أمره .

وذكر أيضاً أنّ من هذه المواضع ، قول الله تعالى : (حَتَّى إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا أَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً فَإِذَا هُمْ مُبْلِسُونَ) [الأنعام : ٤٤] ^(١) وهذا سهو منه ؛ لأنّ جواب (إذا) الشرطية هو قوله تعالى : (أخذناهم بغتة) وليس قوله تعالى : (فإذا هم مبلسون) .

و(إذا) الفجائية تقع جواباً للشرط عوضاً عن الفاء ، وقد وقعت جواباً لـ(إن) و (إذا) الشرطيتين من دون سواهما من أدوات الشرط ، وقد أغنت عن (الفاء) ؛ لأنّ المفاجأة والتعقيب متقاربان ^(٢)

(إذا) الفجائية و (إذا) الشرطية : ثمة فروق بين (إذا) الفجائية و(إذا) الشرطية وهي :

١- (إذا) الشرطية لا يليها إلا جملة فعلية ، و(إذا) الفجائية لا يليها إلا جملة اسمية.

٢- الشرطية تحتاج إلى جواب ، والفجائية لا جواب لها.

٣- الجملة بعد الشرطية في موضع خفض بالإضافة، والجملة بعد الفجائية لا محلّ لها من الإعراب .

٤- الشرطية للاستقبال، هذا هو الأصل، والفجائية للحال.

٥- (إذا) الشرطية تقع في صدر الكلام ، و(إذا) الفجائية لا تقع في صدر الكلام ^(٣).

(١) ينظر : المصدر نفسه ص ١٩٠ .

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش، ٣/ ١٢٦ .

(٣) ينظر: الجنى الداني، ص ٣٧٣، والإتقان في علوم القرآن ٣٦٢ ، والزيادة والإحسان في علوم القرآن ٢٠/٨ .

وترد (إذن) في اللغة ناصبة للفعل المضارع بشروط ، ولم ترد في القرآن الكريم ، لكن وردت (إذا) بالتثنية ، كقوله تعالى: (مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ) [المؤمنون: ٩١] ، وهي حرف جواب عند النحاة .

الخاتمة ونتائج البحث : تبين من البحث ما يأتي :

١- أن (إذا) الشرطية في القرآن الكريم لم تنحصر دلالتها على الزمن المستقبل ، بل جاء الفعل بعدها ، الشرط والجواب ، في أمثلة غير قليلة دالاً على الزمن الماضي لفظاً ومعنى .

٢- لم يدل الشرط والجواب بعد (إذا) على التكرار دائماً ، بل جاء في أمثلة دالاً على الأفراد .

٣- ورد شرط (إذا) وجوابها في الأغلب فعلاً ماضياً ، وقلّ ورودهما فعلاً مضارعاً لأنها استعملت في الشرط المتحقق وقوعه .

٤- جاء جواب (إذا) مرتبطاً بالفاء عند اختلافه عن شرطه في الدلالة الزمانية ، أو الطلبية ، أو التحقيقية ، أو الثبوتية ، وورد غير مرتبط بها عند اتحادها أو اقترابه مع شرطه في الدلالة الأولى .

٥- ورد دخول (إذا) على الاسم فيما يتعلق بمشاهد القيامة وفيما عظم أمره من هذه المشاهد وأفاد وقوعه أول مرة .

٦- كثيراً ما حذف جواب (إذا) لوجود ما يدل عليه ، أو للعلم به ، أو لإعمامه وتعظيمه ، أو لكونه مفهوماً من السياق ، أو لمعنى معين يقتضيه المقام .

٧- تبين أن (إذا) التي سميت عند النحاة ظرفية غير مضمنة معنى الشرط ، إنما هي في الحقيقة (إذا) الشرطية ، لكن اكتفي بشرطها من دون جوابها .

٨-كثر استعمال (إذا) الفجائية فيما يحذر منه ، وقلّ بل ندر استعمالها فيما يتفاعل به ؛ لذا فهي أقرب إلى معنى المباغته من معنى المفاجأة .

٩-ذهب النحاة إلى أنّ الأصل في (إذا) الفجائية أنّ لا ترتبط بالفاء ، وقد تبين وجوب ارتباطها بالفاء عند إرادة معنى التعقيب .

١٠-عدم ارتباط (إذا) الفجائية بالفاء عند وقوعها جواباً للشرط لقيامها مقامها ربطاً وتعقيباً.

١١-وردت (إذا) الظرفية المضمنة معنى الشرط ، والتي قيل بأنّها ظرفية محضة غير مضمنة معنى الشرط في القرآن الكريم في أكثر من أربعئة موضع.

أمّا (إذا) الفجائية ، فقد وردت في ستة وأربعين موضعاً ، وهي كما يأتي:

مواضع (إذا) الفجائية المقترنة بالفاء

ت	الآية	السورة	رقم الآية
١	حَتَّىٰ إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا أَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً فَإِذَا هُمْ مُبْلِسُونَ	الأنعام	٤٤
٢	فَأَلْقَىٰ عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ	الأعراف	١٠٧
٣	وَنَزَعَ يَدَهُ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنَّاظِرِينَ	الأعراف	١٠٨
٤	وأوحينا إلى موسى أن ألق عصاك فإذا هي تلقف ما يأفكون	الأعراف	١١٧
٥	إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِّنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ	الأعراف	٢٠١
٦	خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ	النحل	٤

٧	فَأَلْقَاهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى	طه	٢٠
٨	قَالَ بَلْ أَلْقُوا فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى	طه	٦٦
٩	بَلْ تَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ وَلَكُمُ الْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ	الانبياء	١٨
١٠	وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا	الانبياء	٩٧
١١	فَأَلْقَى عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُبِينٌ	الشعراء	٣٢
١٢	وَنَزَعَ يَدَهُ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنَّاظِرِينَ	الشعراء	٣٣
١٣	فَأَلْقَى مُوسَى عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ	الشعراء	٤٥
١٤	وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ	النمل	٤٥
١٥	فَأُصْبِحَ فِي الْمَدِينَةِ خَائِفًا يَتَرَقَّبُ فَإِذَا الَّذِي اسْتَنْصَرَهُ بِالْأَمْسِ يَسْتَصْرِخُهُ قَالَ لَهُ مُوسَى إِنَّكَ لَعَوِيٌّ مُبِينٌ	القصص	١٨
١٦	إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ	يس	٢٩
١٧	وَأَيَّةٌ لَهُمْ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ فَإِذَا هُمْ مُظْلَمُونَ	يس	٣٧
١٨	وَفُتِحَ فِي الصُّورِ فَإِذَا هُمْ مِنَ الْأَجْدَاثِ إِلَى رَبِّهِمْ يَنْسِلُونَ	يس	٥١
١٩	إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُوحَّدُونَ	يس	٥٣
٢٠	أَوَلَمْ يَرَ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا	يس	٧٧

		هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ	
٨٠	يس	الَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَا أَنْتُمْ مِنْهُ تُوقَدُونَ	٢١
١٩	الصفات	فَإِنَّمَا هِيَ زَجْرَةٌ وَاحِدَةٌ فَإِذَا هُمْ يَنْظُرُونَ	٢٢
٦٨	الزمر	ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنْظُرُونَ	٢٣
٣٤	فصلت	ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ	٢٤
١٦	الملك	أَأَمِنْتُمْ مِّنَ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ	٢٥
١٤-١٣	النازعات	فَإِنَّمَا هِيَ زَجْرَةٌ وَاحِدَةٌ * فَإِذَا هُمْ بِالسَّاهِرَةِ	٢٦

مواضع (إذا) الفجائية غير المقترنة بالفاء

ت	الآية	السورة	رقم الآية
١	فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ	النساء	٧٧
٢	فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمْ الرِّجَزَ إِلَىٰ أَجَلٍ هُمْ بِالْعَوَةِ إِذَا هُمْ يَنْكُتُونَ	الأعراف	١٣٥
٣	فَلَمَّا أَنْجَاهُمْ إِذَا هُمْ يَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ	يونس	٢٣
٤	فَلَمَّا أَحَسُّوا بَأْسَنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَرْكُضُونَ	الانبياء	١٢
٥	فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ	العنكبوت	٦٥
٦	وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَكُمْ مِّنْ تُرَابٍ ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ تَنْتَشِرُونَ	الروم	٢٠
٧	فَلَمَّا جَاءَهُمْ بِآيَاتِنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَضْحَكُونَ	الزخرف	٤٧
٨	فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمْ الْعَذَابَ إِذَا هُمْ يَنْكُتُونَ	الزخرف	٥٠

٩	وَلَمَّا ضُرِبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ	الزخرف	٥٧
---	---	--------	----

مواضع (إذا) الفجائية الواقعة جوابًا للشرط

ت	الآية	السورة	رقم الآية
١	وَمِنْهُمْ مَّن يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ فَإِنْ أُعْطُوا مِنْهَا رَضُوا وَإِنْ لَمْ يُعْطُوا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْتَخْطُونَ	التوبة	٥٨
٢	وَإِذَا أَدْفَنَّا النَّاسَ رَحْمَةً مِّن بَعْدِ ضَرَاءٍ مَسْتَهُم إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ فِي آيَاتِنَا	يونس	٢١
٣	ثُمَّ إِذَا كُشِفَ الضُّرُّ عَنْكُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْكُمْ بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ	النحل	٥٤
٤	حَتَّى إِذَا أَخَذْنَا مُتْرَفِيهِم بِالْعَذَابِ إِذَا هُمْ يَجَارُونَ	المؤمنون	٦٤
٥	حَتَّى إِذَا فَتَحْنَا عَلَيْهِم بَابًا ذَا عَذَابٍ شَدِيدٍ إِذَا هُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ	المؤمنون	٧٧
٦	وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ مُّعْرِضُونَ	النور	٤٨
٧	ثُمَّ إِذَا دَعَاكَ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتَ تَخْرُجُونَ	الروم	٢٥
٨	ثُمَّ إِذَا أَذَاقَهُمْ مِنْهُ رَحْمَةً إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ	الروم	٣٣
٩	وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ	الروم	٣٦
١٠	فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَن يَشَاءُ مِّنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ	الروم	٤٨
١١	وَإِذَا ذُكِرَ الَّذِينَ مِن دُونِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ	الزمر	٤٥

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم، كتاب الله المجيد

-ابن الأنباري في كتابه : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، للدكتور محيي الدين توفيق إبراهيم ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة الموصل ، ١٣٩٩هـ=١٩٧٩م .

-الإتقان في علوم القرآن للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، حققه وعلق عليه وخرّج أحاديثه فوّاز أحمد زملي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، ١٤٢٧هـ=٢٠٠٧م .

-ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الشهير بأبي حيان الاندلسي الغرناطي (ت:٧٤٥هـ)، تحقيق الدكتور مصطفى أحمد النماس، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

-الإرشاد إلى علم الإعراب، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عبد اللطيف القرشي الكيشي، (ت: ٦٩٥هـ) تحقيق الدكتور يحيى مراد، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م.

-الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت : ٩١١هـ) وضع حواشيه غريد الشيخ ، الطبعة الثانية ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م .

-الأصول في النحو لابن السراج (ت:٣١٦هـ) تحقيق عبد الحسين الفتلي ، الجزء الأول ، مطبعة النعمان، النجف الاشرف ١٩٧١م ، والجزء الثاني ، مطبعة سلمان الأعظمي ، بغداد ، ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م .

-إعراب الحديث النبوي ، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت : ٦١٦هـ) تحقيق عبد الإله نبهان ، الطبعة الأولى ، دار الفكر

المعاصر ، بيروت ، لبنان ، دار الفكر، دمشق ، سوريا ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م .

-إعراب القرآن لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت:٣٣٨هـ) اعتنى به الشيخ خالد العلي، دار المعرفة ، بيروت ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م .

-إعراب القراءات السبع وعللها ، لأبي جعفر محمد بن أحمد بن نصر بن خالويه الأصبهاني، (ت : ٦٠٣هـ) ضبط نصه وعلق عليه أبو محمد الأسيوطي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م .

-أعلام النساء ، للإمام العالم الحافظ علي بن الحسين بن هبة الله بن عساكر (ت : ٥٧١هـ) تحقيق محمد عبد الرحيم ، الطبعة الأولى ، دار الفكر بيروت ، لبنان ، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٤م .

-الإغراب في جدل الإعراب ، ولمع الأدلة في أصول النحو ، لأبي البركات عبدالرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري ، (ت : ٥٧٧هـ) قدّم له وعني بتحقيقهما ، سعيد الأفغاني ، الجامعة السورية ١٣٧٧هـ = ١٩٥٧م .

-الإغفال لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت:٣٧٧هـ) تحقيق الدكتور عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، وهو المسائل المصلحة من كتاب معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج (د-ت)

- الأمالي النحوية ، أمالي القرآن الكريم ، لأبي عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب (ت : ٦٤٦هـ) تحقيق الدكتور هادي حسن حمودي ، مكتبة النهضة العربية ، بيروت ، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م ..

- (إن) الخفيفة المكسورة الهمزة في النحو العربي وأساليبها في لقرآن الكريم، رسالة ماجستير ، بإشراف الدكتور محمد رفعت ، إعداد طه عبد

الرزاق ، جامعة الأزهر ، كلية اللغة العربية / قسم اللغويات لسنة ١٣٥٥ هـ = ١٩٧٥ م .

-الإنصاف في مسائل الخلاف لعبدالرحمن كمال الدين ،أبي البركات بن الأنباري (ت:٥٧٧هـ) ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن حمد بإشراف الدكتور إميل بديع يعقوب ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٨ هـ = ١٩٩٨ م .

-أنوار التنزيل وأسرار التأويل، لناصر الدين عبد الله بن عمر البضاوي (ت: ٦٨٥ هـ أو ٦٩١ هـ)، إعداد وتقديم محمد عبد الرحمن المرغشلي ، الطبعة الأولى ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، (د-ت) .
-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لأبي محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري (ت : ٧٦١ هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، بيروت ، ١٤١٨ هـ = ١٩٩٨ م .

-الإيضاح في شرح المفصل لأبي عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب (: ٦٤٦ هـ) تحقيق الدكتور موسى بناي العليلى ، مطبعة العاني، بغداد (١٩٨١ - ١٩٨٣) .

-بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١ هـ) إدارة الطباعة المنيرية، الناشر دار الكتاب العربي، بيروت (د-ت) .

-البداية والنهاية ، للإمام الحافظ أبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي (ت : ٧٧٤ هـ) اعتنى بهذه الطبعة ووثقها عبد الرحمن اللادقي ، ومحمد غازي بيضون ، الطبعة العاشرة ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ١٤٢٨ هـ = ٢٠٠٧ م .

-بغية الوعاة في طبقات اللغوين والنحاة ، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت : ٩١١هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الأولى ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م .

-البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي (ت : ٧٤٥هـ)، حقق أصوله، الدكتور -عبد الرزاق المهدي، ، الطبعة الأولى ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م .

-البرهان في علوم القرآن لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، (ت : ٧٩٤هـ) تحقيق أبي الفضل الدمياطي ، دارالحديث ، القاهرة ، ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م .

-اليسيط في شرح الكافية لركن الدين الإستراباذي (ت : ٧٢٤هـ)، تحقيق حازم سليمان مرزة الحلي، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م

-البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات بن الأنباري، (ت : ٥٧٧هـ)، تحقيق الدكتور طه عبد الحميد، القاهرة، ١٣٨٩هـ _ ١٩٦٩م .
-تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة (ت : ٣٧٦هـ) شرحه ونشره السيد أحمد صقر ، الطبعة الثالثة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤٠١هـ = ١٩٨١م .

-تاج العروس من جواهر القاموس للسيد محمد مرتضى بن محمد الحيني الزبيدي (ت : ١٢٠٥هـ) اعتنى به ووضع حواشيه الدكتور عبد المنعم خليل إبراهيم والأستاذ كريم سيد محمد محمود ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٧م .

-تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للإمام الحافظ المؤرخ أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد عثمان بن قيمان الذهبي (ت :

٧٨٤هـ) تحقيق مصطفى عبد القادر عطا ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م .

-التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت: ٦١٦هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد (تفسير ابن عاشور) محمد الطاهر ابن عاشور (١٣٩٣هـ) مؤسسة التاريخ العربي ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٤٢٠هـ=٢٠٠٠م

-التسهيل لعلوم التنزيل لمحمد بن احمد بن جزي الكلبي، (ت: ٧٤١هـ)، الطبعة الأولى ، المكتبة العصرية، بيروت ، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

-التسهيل لقراءات التنزيل، الجامع للقراءات العشر، تأليف محمد فهد خاروف، مراجعة محمد كريم راجح، شيخ القراء بدمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

-التفاحة في النحو، لأبي جعفر النحاس (ت: ٣٣٨هـ) تحقيق كوركيس عواد، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م.

-تفسير الجلالين، جلال المحلي وجمال الدين السيوطي، مكتبة الملاح للطبع والنشر، دمشق، ١٣٨٩هـ = ١٩٦٩م.

-تفسير القرآن العظيم، لعماذ الدين أبي الفداء، إسماعيل بن كثير الدمشقي (ت: ٧٧٤هـ)، دار المعرفة، بيروت ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م..

-تفسير مقاتل بن سليمان ، لأبي الحسن مقاتل بن سليمان بن يشير الأزدي بالولاء البلخي (ت : ١٠٥هـ) تحقيق أحمد فريد ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٢٤هـ=٢٠٠٢م .

-جامع البيان عن تأويل أي القرآن، لمحمد بن جرير الطبري (ت: ٣١٠هـ)، ضبط وتعليق محمود شاكر، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م.

-الجامع لأحكام القرآن، لمحمد بن أحمد القرطبي (ت: ٦٧١هـ) الطبعة الثانية، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٣٨٧هـ - ١٩٧٦م.

-الجمال، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاج (ت: ٣٤٠هـ))، تحقيق أبي شنب، الطبعة الثانية، مطبعة كلنكبك، باريس. ١٣٧٦هـ = ١٩٥٧م وطبعة أخرى تحقيق الدكتور على توفيق الحمد، الطبعة الأولى، دار الأمل، اربد، الأردن ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م .

-الجمال في النحو للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، الطبعة الأولى، بيروت ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

-الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي (ت: ٧٤٩هـ)، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، والدكتور محمد نديم فاضل، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٣٠هـ = ١٩٩٢م .

-حاشية الصبان (ت: ١٢٠٦هـ) على شرح الأشموني (ت: نحو ٩٠٠هـ) على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمود بن الجميل، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م،

-حاشية محمد الخضري (ت: ١٢٨٧هـ) على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك طبع بمطبعة دار إحياء الكتب العربية، لأصحابها عيسى البابي الحلبي وشركائه (د-ت).

-حجة القراءات السبع، لأبي زرعة، عبد الرحمن بن محمد بن زمجلة (ت: ٣٠٢هـ)، تحقيق سعيد الأفغاني، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

-الحجة في القراءات السبع، لأبي علي الفارسي (ت: ٣٧٧هـ)
تحقيق نور الدين قهوجي وبشير جوبجاني ، الطبعة الأولى ، دمشق ،
١٤٢٣هـ = ١٩٩٢م

-الحروف لأبي الحسين المزني (ت: ق ٣هـ) تحقيق الدكتور محمود
حسني محمود، والدكتور محمد حسن عواد، الطبعة الأولى ، جمعية عمال
المطابع التعاونية، دار الفرقان للنشر، عمان، الأردن ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.
-حروف المعاني ، لأبي القاسم الزجاجي (ت : ٣٤٠هـ) تحقيق
الدكتور علي توفيق الحمد ، الطبعة الأولى ، دار الأمل ،أربد، الأردن ،
١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

-الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ، لابن السيد البطليوسي
(ت: ٦٣٧هـ) تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطليعة للطباعة
والنشر، بيروت، ١٩٨٠م.

-خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية لعبد
القادر بن عمر البغدادي (ت : ١٠٩٣هـ) تحقيق عبد السلام هرون ، مصر
١٤٠٠هـ = ١٩٨١م .

-الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جنى (ت: ٣٩٢هـ) ، تحقيق
محمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٥٥م -١٩٥٦م
-دراسات في فلسفة النحو والصرف واللغة والرسم ، للدكتور
مصطفى جواد ، مطبعة أسعد ، بغداد ، ١٩٦٨م .

-دراسات لأسلوب القرآن، للأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة ، دار
الحديث ، القاهرة ١٤٢٤ هـ ٢٠٠٤ م .

-الدراسات اللغوية في العراق، للدكتور عبد الجبار جعفر القزاز، دار
الرشيد للنشر، بغداد ١٩٨١م.

-الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ) ، تحقيق الأستاذ الدكتور أحمد محمد الخراط ، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

-الدليل المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، للدكتور حسين محمد فهمي الشافعي ، الطبعة الثانية، دار السلام للطباعة ، القاهرة، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

-ديوان أبي الأسود الدؤلي ، ظالم بن عمرو ، (ت: ٦٩هـ) تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين ، الطبعة الثانية ، مطبعة المعارف ، بغداد ١٣٨٤هـ = ١٩٦٤م.

-ديوان الأعشى الأكبر ، ميمون بن قيس ، (ت: ٧هـ) ، اعتنى به وشرحه ، عبد الرحمن المصطاوي ، الطبعة الأولى ، دار المعرفة بيروت ، ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م.

-ديوان الطرماح بن حكيم الطائي ، (ت : ١٢٥هـ) حياته وشعره ، تحقيق الدكتور عزة حسن ، دمشق ، ١٣٨٨هـ = ١٩٦٨م

-ديوان عبيد الله بن قيس الرقيّات ، (ت: نحو ٨٥هـ) ، تحقيق وشرح الدكتور محمد يوسف نجم ، دار صادر ، بيروت ، ١٣٧٨هـ = ١٩٥٨م .

-الرشاد في شرح الإرشاد، لشمس الدين محمد بن علي الشريف الحسني بن السيد الشريف الجرجاني (ت: ٨١٦هـ)، مطبعة الوقف السني، بغداد، ٢٠٠٤م.

-رصف المباني في شرح حروف المعاني ، لأحمد بن عبد النور المالقي (ت: ٧٠٢هـ)، تحقيق الأستاذ الدكتور أحمد محمد الخراط، الطبعة الثالثة ، دار القلم، دمشق ، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

-روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني لأبي الفضل محمود الألوسي البغدادى (١٢٢٧هـ) ضبطه وصححه علي عبد الباري

عطية ، الطبعة الثانية ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ١٤٢٦ هـ = ٢٠٥ م .

-زاد المسير في علم التفسير ، لأبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت: ٥٩٧ هـ) ، وضع حواشيه ، أحمد شمس الدين ، الطبعة الثانية ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م .

-الزيادة والإحسان في علوم القرآن ، للإمام محمد بن أحمد بن عقيلة المكي (ت: ١١٥٠ هـ) الطبعة الأولى ، جامعة الشارقة ، الإمارات العربية المتحدة ، ١٤٢٧ هـ = ٢٠٠٦ م .

-سر صناعة الإعراب ، لأبي الفتح عثمان بن جنى (ت: ٣٩٢ هـ) تحقيق مصطفى السقا وآخرين ، الطبعة الأولى ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر ، ١٣٨٣ هـ - ١٩٥٤ م .

-شرح ابن عقيل (ت : ٧٦٩ هـ) على ألفية ابن مالك : تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط ١٤ ، مطبعة السعادة ، مصر ، ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤ م .

-شرح ألفية ابن مالك ، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن علي بن جابر الهواري الأندلسي (ت: ٧٨٠ هـ) تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م .

-شرح ألفية بن مالك لبدر الدين جمال الدين بن مالك المعروف بابن الناظم (ت: ٦٨٦ هـ) مطبعة القدس ، بيروت ١٣١٢ هـ .

-شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك ، لخالد بن عبد الله الأزهرى (ت: ٩٠٥ هـ) تحقيق أحمد السيد سيد أحمد ، دار العلوم ، جامعة القاهرة (د-ت) .

- شرح جمل الزجاجي ، لعلّي بن مؤمن المعروف بابن عصفور الإشبيلي، (ت: ٦٦٩هـ) تحقيق الدكتور صاحب أبي جناح ، إحياء التراث الإسلامي، بغداد ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م - ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.
- شرح الدماميني على مغني اللبيب للإمام أحمد بن أبي بكر الدماميني (ت : ٨٢٨هـ) صححه وعلق عليه أحمد عزو عناية ، الطبعة الأولى ، مؤسسة التاريخ العربي ، بيروت ، لبنان ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م
- شرح ديوان الأعشى ، ميمون بن قيس ، (ت: ٧هـ) ، تقديم ، إبراهيم جزيني ، الطبعة الأولى ، دار الكاتب العربي ، بيروت ، ١٣٨٨هـ = ١٩٦٨م .
- شرح ديوان الأعشى ، ميمون بن قيس (ت: ٧هـ) ، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور حنا نصر الحنّي ، الطبعة الثانية ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٤١٩هـ = ١٩٩٩م .
- شرح الرضي على الكافية ، لمحمد بن الحسن، رضى الدين الإستراباذي (ت: ٦٨٦هـ) تحقيق يوسف حسن عمر ، بيروت: ١٣٩٨هـ = ١٩٧٨م.
- شرح شذور الذهب لابن هشام (ت ٧٦١ هـ) حققه وعلق عليه محمد خير طعمة حلبى ، الطبعة الأولى ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٤٢٠ هـ = ١٩٩٩م .
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، لابن مالك (ت : ٦٧١هـ) تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، الطبعة الأولى، مطبعة الأمانة، القاهرة ١٩٧٥م، وطبعة أخرى تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.
- شرح عيون الإعراب للإمام أبي الحسن بن فضال المجاشعي (ت : ٤٧٩هـ) حققه وقدمه الدكتور حنا جميل حداد ، الأردن ، أريد ١٩٨٥م .

-شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت: ٣٢٨هـ) تحقيق عبد السلام محمد هرون، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٣م.

-شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام، (ت : ٧٦١هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الأولى، مطبعة السعادة، مصر ١٣٨٣هـ-١٩٦٣م.

-شرح الكافية لأحمد بن إبراهيم بن جماعة (ت: ٧٣٣هـ) تحقيق محمد عبد الغني مجيد، الطبعة الأولى، مطبعة دار البيان مصر ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.

-شرح الكافية الشافية لابن مالك (ت: ٦٧١هـ) تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، الطبعة الأولى، مكة المكرمة ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

-شرح اللمع ، لابن برهان العكبري (ت: ٤٥٦هـ) تحقيق الدكتور فائز فارس، الطبعة الأولى، الكويت ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

-شرح اللمع ، لأبي نصر الواسطي الضرير (ت: النصف الثاني من القرن الخامس الهجري) تحقيق حسن عبد الكرم الشرع، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة قسم اللغة العربية، ١٣٩٢هـ-١٩٧٣م.

-شرح المفصل ، لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت: ٦٤٣هـ) وضع هوامشه وفهارسه الدكتور إميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

-شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، لأبي عبد الله بن محمد بن عيسى السلسبيلي (ت: ٧٧٠هـ) تحقيق الدكتور الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

-ضرائر الشعر لأبي الحسن علي بن مؤمن، المعروف بابن عصفور
الاشبيلي (ت: ٦٦٣هـ) راجع حواشيه خليل عمران المنصور ، الطبعة
الأولى ، در الكتب العلمية ، لبنان، بيروت، ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م.

-ضرائر الشعر ، أو كتاب ما يجوز للشاعر لأبي عبد الله محمد بن
جعفر القزاز القيرواني (ت : ٤١٢هـ) تحقيق الدكتور محمد زغلول سلام ،
والدكتور محمد مصطفى هدار ، الناشر المعارف الإسكندرية (د-ت) .

-علل النحو ، لأبي الحسن محمد بن عبد الله الورّاق ، (ت :
٣٨١هـ) تحقيق محمود محمد محمود نصّار ، الطبعة الأولى ، دار الكتب
العلمية ، بيروت ، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠٢م.

-العين للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت : ١٧٥هـ) الطبعة الثانية ،
دار إحياء التراث العربي ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م

-الغرة المخفية لابن الخباز (ت: ٦٣٩هـ) في شرح الدرة الألفية لابن
معط (ت: ٦٢٨هـ) مطبعة العاني، بغداد ١٤١١هـ = ١٩٩١م.

-غيث النفع في القراءات السبع ، للشيخ علي النوري بن محمد
السفاقي (ت : ١١١٨هـ) تحقيق أحمد محمود عبد السميع الشافعي
الحفيان ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤٢٥هـ =
٢٠٠٤م .

-فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة لتاج الدين الإسفراييني
(ت: ٦٨٤هـ) تحقيق الدكتور عفيف عبد الرحمن، ١٤٠٠هـ-١٩٨١م.

-فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير،
لمحمد بن علي الشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ) مطبعة البابي الحلبي، مصر
١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

-في النحو العربي، قواعد وتطبيق، للدكتور مهدي المخزومي،
الطبعة الأولى، مطبعة مصطفى البابي الحلبي مصر ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م.

-القواعد والفوائد ، لأبي عمر بن ثابت الثمانيني (ت: ٤٤٢هـ)
تحقيق الدكتور عبد الوهاب محمود الكحلة، بإشراف الدكتور عبد الوهاب
محمد علي العدوانى، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الموصل،
١٩٩٥م.

-الكتاب، أو كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان (ت: ١٨٠هـ)
تحقيق عبد السلام هرون، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة
١٩٦٦م-١٩٦٨م.

-الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه
التأويل ، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمد الزمخشري
(ت: ٥٢٨هـ) ، رتبته وضبطه وصححه ، محمد عبد السلام شاهين ،
الطبعة الثالثة ، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

-الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لأبي محمد بن
أبي طالب القيسي (ت: ٤٣٧هـ)، تحقيق الدكتور محيي الدين رمضان،
الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

-كشف المشكل في النحو، لعلي بن سليمان الحيدرة اليماني
(ت: ٥٩٩هـ) تحقيق الدكتور هادي عطية مطر الطبعة الأولى، مطبعة
الإرشاد، بغداد، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

-الكناش في النحو والصرف ، لعقاد الدين إسماعيل بن علي (ت:
٧٣٢هـ) تحقيق الدكتور علي الكبيسي والدكتور صبري إبراهيم ، الدوحة
١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.

-لباب الإعراب ، للفاضل الإسفراييني (ت: ٦٨٤هـ) تحقيق عبد
الباقي عبد السلام الخزرجي، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، كلية اللغة
العربية، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

-اللباب في علوم الكتاب ، لأبي جعفر عمر بن عادل الدمشقي
الحنبلي المتوفى بعد سنة ٨٨٠هـ، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود،
والشيخ علي محمد معوض، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية بيروت ،
١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

-لسان العرب ، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور
(ت: ٧١١هـ) ، الطبعة الثانية، دار صادر ، بيروت ، ٢٠٠٣م.

-اللمع في العربية ، لأبي الفتح عثمان بن جنى (ت: ٣٩٢هـ) تحقيق
الدكتور حسين محمد محمد شريف، الطبعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة،
١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.

-المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، لضياء الدين نصر الله بن
أبي الكرم محمد بن محمد بن الأثير الجزري (ت: ٦٣٧هـ) حققه وعلق
عليه الشيخ كامل محمد محمد عويضة ، الطبعة الأولى ، دار الكتب
العلمية ، بيروت ،لبنان ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م .

-مجاز القرآن ، لمعمر بن مثنى أبي عبيدة التيمي (ت: ٢١٠هـ)
تحقيق أحمد فريد المزيدي ، الطبعة الأولى ، دارالكتب العلمية ، بيروت
١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م .

- مجالس ثعلب: ثعلب (ت ٢٩١هـ) أبو العباس احمد بن يحيى، تحقيق
عبد السلام محمد هرون، الطبعة الثالثة، دار المعارف، مصر ١٩٥٦م-
١٩٦٠م.

-المحرر في النحو ، لعمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي
(ت: ٧٠٢هـ)تحقيق أ ، د ، منصور علي محمد عبد السميع ، الطبعة
الأولى ، دار السلام ، القاهرة ، ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م .

-المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، للقاضي أبي محمد عبد
الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت: ٥٤٦هـ) تحقيق عبد السلام عبد

الشافعي محمد، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

-المختصر في النحو ، لأبي منصور الجواليقي ، (ت : ٥٤٠هـ) تحقيق محرم جلبي، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد، كلية الآداب ١٩٧٠م.

-المسائل المشكلة ، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت:٣٧٧هـ) قرأه وعلّق عليه الدكتور يحيى مراد ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م .

-مشكل إعراب القرآن ، لمكي بن أبي طالب القيسي (ت:٤٣٧هـ) تحقيق ياسين محمد السواس، دمشق ، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.

-المطالع السعيدة في شرح الفريدة ، لجلال الدين السيوطي (ت:٩١١هـ) تحقيق الدكتور نبهان يس حسين، مطبعة الجامعة المستنصرية، بغداد ١٩٧٧م.

-معاني الحروف ، لعلي بن عيسى الرمانى (ت:٣٨٤هـ) تحقيق الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، الطبعة الأولى ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة ، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

-معاني القرآن ، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط (ت:٢١٥هـ) وضع حواشيه وفهارسه إبراهيم شمس الدين، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

-معاني القرآن ، لأبي زكريا زياد بن عبد الله الفراء (ت:٢٠٧هـ) وضع حواشيه وفهارسه، إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

-معاني القرآن وإعرابه ، لأبي إسحاق الزجاج إبراهيم بن السري (ت:٣١١هـ) تحقيق الدكتور عبد الجليل عبد شلبي، دار الحديث، القاهرة ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.

-معاني النحو ، للدكتور فاضل مهدي صالح السامرائي، بغداد
١٣٨٦هـ-١٩٨٧م.

-مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، لأبن هشام (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق
محمد محيي الدين عبد الحميد (د-ت)

-مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، لفخر الدين الرازي (ت: ٦٠٦هـ)،
المطبعة البهية ١٣٥٣هـ = ١٩٣٤م - ١٣٥٧هـ = ١٩٣٨م.

-مفتاح العلوم ، لأبي يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي
(ت: ٦٢٦هـ)، تحقيق الدكتور عبد الحميد هندواوي ، الطبعة الأولى ، دار
الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م .

-المفصل في علم العربية ، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري
(ت: ٥٢٨هـ) ، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

-المقتضب ، لمحمد بن يزيد المبرد (ت: ٢٨٥هـ) تحقيق الأستاذ
محمد عبد الخالق عضيمة، دار الكتاب، بيروت (د-ت)

-المقرب ، لابن عصفور (ت: ٥٦٩هـ) تحقيق: عادل أحمد عبد
الموجود وعلي محمد معوض، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية، بيروت،
١٤١٨ - ١٩٩٨م.

-ملاك التأويل ، لأبي جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير النقي
الغرناطي (ت: ٧٠٨هـ) وضع حواشيه ، عبد الغني محمد علي الفاسي ،
الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م .

-الملخص في إعراب القرآن ، لأبي زكريا يحيى بن علي بن محمد
بن الحسن المعروف بالخطيب التبريزي (ت: ٥٠٢هـ) تحقيق الدكتور يحيى
مراد، دار الحديث، القاهرة ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٤م.

-النحو الوافي للأستاذ عباس حسن ، الطبعة الأولى ، بيروت ،
لبنان ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م .

-نصوص محققة في اللغة والأدب ، ما لم ينشر من الأمانى الشجرية ، المجلس التاسع والعشرون، تحقيق الأستاذ الدكتور حاتم صالح الضامن (د-ت)

-النكت في تفسير كتاب سيبويه، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان الأعلام الشنتمري (ت: ٤٧٦هـ) قرأه وضبط نصه الدكتور يحيى مراد، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٥م.

-همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، لجلال الدين السيوطي، (ت : ٩١١هـ) تحقيق الأستاذ عبد السلام هرون، والدكتور عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٣٩٤-١٣٩٧هـ = ١٩٧٥-١٩٧٧م.

-الوسيط في تفسير القرآن المجيد ، لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدى النيسابورى (ت: ٤٦٨هـ) تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م

البحوث

-الاستثناء بـ(لَمَّا) لمحمد حسين نجم ، مجلة آداب الرافدين ، جامعة الموصل ، العدد ٢٣ لسنة ١٩٩٢م .

-فعل الشرط ، دلالاته وزمنه للدكتور فاضل صالح السامرائي ، مجلة الضاد الجزء الأول ، بغداد ، جمادى الآخرة ، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م .

-ما يخفف من الأحرف المشبهة بالفعل ، للدكتور فاضل السامرائي ، مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد ، العدد ٨٣ ، لسنة ١٩٧٤م

المحتويات

الصفحة	المواضيع
٤	الدراسة الأولى : نواصب الفعل المضارع في القرآن الكريم /دراسة نحوية
٥	التمهيد : نظرية العامل في النحو
٩	المبحث الأول : الأحرف الناصبة بنفسها
٩	المطلب الأول : أن
٢٧	المطلب الثاني : لن
٣٤	المطلب الثالث : كي
٤٥	المبحث الثاني : الأحرف الناصبة بإضمار (أن)
٤٥	المطلب الأول : لام التعليل
٥١	المطلب الثاني : لام الجحود
٥٣	المطلب الثالث : حتى
٥٥	المطلب الرابع : أو
٥٨	المطلب الخامس : الفاء
٦٣	المطلب السادس : الواو
٨٠	المبحث الثالث : القول الفصل في تعيين الناصب للفعل المضارع
٨٥	الخاتمة ونتائج الدراسة
٨٦	الدراسة الثانية : (أن) المخففة من الثقيلة المفتوحة الهمزة في القرآن الكريم/دراسة نحوية
٨٨	المبحث الأول : عمل (أن) المخففة وشروط معموليها
٨٨	المطلب الأول : اسم (أن) وشروطه

٩٣	المطلب الثاني : علة عمل (أن) استنادًا إلى نظرية العامل
٩٥	المطلب الثالث : علة عمل (أن) استنادًا إلى أصلها
٩٧	المطلب الرابع : خبر (أن) وشروطه
١٠٠	المبحث الثاني : الغرض الأساسي من استعمال (أن)
١٠٠	المطلب الأول : (أن) المصدرية
١٠١	المطلب الثاني : (أن) والموصولية
١٠٤	المطلب الثالث : إعراب (أن) بين مذهب النحاة ومذهب الوصل
١٠٩	المبحث الثالث : (أن) المخففة ومعاني (أن) الآخر
١١٠	المطلب الأول : (أن) المخففة و(أن) المصدرية
١١٦	المطلب الثاني : (أن) المخففة و(أن) التفسيرية والزائدة
١١٩	المطلب الثالث : (أن) و(كأن) المخففتان
١٢٠	الخاتمة ونتائج الدراسة ومواقع (أن) المخففة في القرآن الكريم
١٢٥	الدراسة الثالثة : (إن) المخففة من الثقيلة المكسورة الهمزة في القرآن الكريم/دراسة نحوية
١٢٧	المبحث الأول : (إن) المخففة بين الإهمال والإعمال
١٢٧	المطلب الأول : (إن) بين الإهمال والإعمال في كتب النحو
١٣٤	المطلب الثاني : (إن) بين الإهمال والإعمال في كتب التفسير
١٤٣	المطلب الثالث : علة إهمال (إن)
١٤٤	المطلب الرابع : الغرض من تخفيف (إن)
١٤٧	المطلب الخامس : اللام الفارقة
١٥٠	المبحث الثاني : (إن) المخففة بين الإثبات والنفي
١٥٠	المطلب الأول : اجتماع (إن) واللام
١٥٠	١-إعرابهما في كتب النحو

١٦٠	٢-إعرابهما في كتب التفسير
١٦٤	المطلب الثاني : اجتماع (إن) و(لَمَّا)
١٦٤	١-إعرابهما في كتب النحو
١٧٢	٢-إعرابهما في كتب التفسير
١٨١	المبحث الثالث : مأخذ القول بالنفي والاستثناء وأدلة بطلانه
١٨٤	الخاتمة ونتائج الدراسة
١٨٨	الدراسة الرابعة : (إذا) في القرآن الكريم/دراسة نحوية
١٨٩	المبحث الأول : (إذا) الظرفية المضمّنة معنى الشرط
١٨٩	المطلب الأول : دلالة (إذا) الشرطية
٢٠٨	المطلب الثاني : دخول (إذا) الشرطية على الجملة الاسمية
٢١٠	المطلب الثالث : ارتباط جواب (إذا) بالفاء
٢١٦	المطلب الرابع : حذف جواب (إذا) الشرطية
٢٣٠	المطلب الخامس : (إذا) و(إن) الشرطيتان
٢٣٤	المطلب السادس : العلاقة بين صيغة الشرط وجوابه
٢٣٥	المبحث الثاني : (إذا) الظرفية غير المضمّنة معنى الشرط
٢٤٠	المبحث الثالث : (إذا) الفجائية
	تعريفها ، وعاملها ، والمسألة الزنبورية ، وارتباطها بالفاء ووقوعها جوابًا للشرط ، والفرق بينها وبين الشرطية .
٢٤٩	الخاتمة ونتائج الدراسة
٢٥٤	المصادر والمراجع

السيرة العلمية

-الاسم : عبد الجبار فتحي زيدان ذنون صوفي علي الحمداني .
-محل وتاريخ الولادة : الموصل/١٩٤٧م ، محلة الشفاء ، قرب دورة قاسم
الخياط .

-أنهيتُ دراستي الابتدائية ، في المدرسة القحطانية ، سنة ١٩٦٢ .
-أنهيتُ دراستي المتوسطة ، في متوسطة الحرية ، سنة ١٩٦٥م .
-أنهيتُ دراستي الإعدادية ، في الإعدادية المركزية ، القسم العلمي ، سنة
١٩٦٧م

-خريج كلية التربية الملغاة / قسم اللغة العربية /جامعة بغداد ، حصلتُ
على شهادة البكالوريوس في هذه الكلية بدرجة جيد جداً ، سنة ١٩٧٢م .
-عُيِّنْتُ مدرساً في ثانوية قيّارة في ٩/١٠/١٩٧٣م ، ثم نُقِلْتُ بعدها إلى
متوسطة كَرْمَلَيْس ، ثم ثانوية قره قوش ، ثم متوسطة المثني ، فمتوسطة أبي
بكر الصديق ، وبعد حصولي على شهادة الماجستير، تم نقلي إلى معهد
إعداد المعلمات سنة ١٩٨٩م .

-حصلتُ على شهادة الماجستير في اللغة العربية ، بدرجة جيد جداً عالٍ
برسالتني الموسومة (المشكلة بين واو الحال وواو المصاحبة في النحو
العربي) بتاريخ ٢٠/١٢/١٩٨٨م جامعة الموصل / كلية الآداب ، بموجب
الأمر الجامعي المرقم ٣/١١/٣١٩ في ٩/١/١٩٨٩م

-حصلت على شهادة الدكتوراه في اللغة العربية ، بدرجة امتياز ، بأطروحتي
الموسومة ((ما في القرآن الكريم /دراسة نحوية)) في ٢٦/٨/١٩٩٧م ،
بموجب الأمر الجامعي العدد ٣/١١/٢٢٤٦ بتاريخ ١٦/٩/١٩٩٧م
-تم نقل خدماتي إلى وزارة التعليم العالي ، وباشرتُ التدريس بكلية المعلمين
في ١٩/٣/١٩٩٧م ، التي هي كلية التربية الأساسية حالياً

-كُلِّفْتُ بالخطابة من لدن وزارة الأوقاف ، وكان عدد الجوامع التي صعدتُ فيها على منابرها ، خمسة عشر جامعاً ، وأول خطبة خطبتها كانت في جامع الطالب/حي الرفاعي ، في الأسابيع الأولى من افتتاحه ، سنة ١٩٨٧م ، وأكثر خطبي كانت في جامع يونس النحوي المعروف بجامع شيخ الشط ، وآخرها كانت في جامع العطاش/كوكجلي ، ثم تركتُ المنبر سنة ٢٠٠٠م بقيتُ أعمل تدريسيّاً بكلية التربية الأساسية ، جامعة الموصل ، ومحاضراً في الدراسات العليا ، ومناقشاً ومشرفاً لرسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه . في قسم اللغة العربية في الكلية المذكورة ، حتى أُحِلْتُ إلى التقاعد بتاريخ ٢٠١٢/٦/٥ م .

-ترقيتُ إلى الأستاذية بتاريخ ٢٠١٢/٦/٣ م
موبايل : ٠٧٧٠٢٠٥٠٠٥٠

فيسبوك : البروف النحوي

للمؤلف

١-الله والتقدم المادي عند الإنسان سنة ١٩٧٧ .

٢-اغتنم شبابك في طاعة الله ، الطبعة الأولى ، مطبعة أسعد بغداد ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥م ، رقم الإيداع في المكتبة الوطنية ببغداد ٢٩٩ لسنة ١٩٨٥ م .

٣-فضل الصلاة وحكم تاركها في الكتاب والسنة ، أو رسالة إلى تارك الصلاة ، الطبعة الأولى ، مطبعة أسعد ، بغداد ١٩٨٥م رقم الإيداع في المكتبة الوطنية ببغداد ٥٦٦ لسنة ١٩٨٦ م .
وهذه الكتب الثلاثة نفذت نسخها ولم أعد طبعها ؛ لأنها لم تكن وقتئذ مسجلة على قرص ، أو مخزونة في حاسبة .

٤-إعجاز القرآن الكريم . رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق

ببغداد ٨٠٢ / لسنة ٢٠٠٩م وهو كتاب منهجي كنتُ أدرّسه لطلاب المرحلة الرابعة في قسم التربية الإسلامية / كلية التربية الأساسية / جامعة الموصل / أعدّدته حسب المنهج الذي قرّرته عمادة الكلية المذكورة .

٥-مواعظ إسلامية . رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد/٨٠٣ لسنة ٢٠٠٩م

٦-دروس إسلامية . رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد/٨٠٤ لسنة ٢٠٠٩م

٧-بين الماضي والحاضر / قصائد إسلامية . وهي من نظمي وشعري ، يضمّ ثمانين قصائد ، رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد/٨٠٥ لسنة ٢٠٠٩م

٨-المشكلة بين واو الحال وواو المصاحبة في النحو العربي . رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد/٨٠٦ لسنة ٢٠٠٩م
٩-(ما) في القرآن الكريم / دراسة نحوية . رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد/٨٠٧ لسنة ٢٠٠٩م

١٠-دراسات في النحو القرآني . . رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق ببغداد/٨١١ لسنة ٢٠٠٩م

١١-من مزاعم النحاة . رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد/٨٠٨ لسنة ٢٠٠٩م

١٢-النصب على نزاع الخافض والتضمين من بدع النحاة والمفسرين ، رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق ببغداد/ ١٧٣٢ لسنة ٢٠١٠م .

١٣-(ظنّ) وأخواتها والتضمين في القرآن الكريم . وقد دمجتُ هذا الكتاب في السابق .

١٤- الوجوه الدخيلة في كتب الوجوه والنظائر ، لفظ (الذكر) نموذجًا ، مع بحث صغير بعنوان : لغة القرآن فوق نحو النحاة رقم الإيداع في دار

الكتب والوثائق ببغداد/ ١٧٩٨ لسنة ٢٠١١م

وقد جعلتُ الموضوع الأول من هذا الكتاب ضمن أحد مواضيع التمهيد في كتابي : لا وجوه ولا نظائر ، تحت عنوان دراسة نموذجية ، وجعلتُ كلامي في الموضوع الثاني ضمن التمهيد في كتابي : من مزاعم النحاة .

١٥- لا وجوه ولا نظائر في كتب الوجوه والنظائر . رقم الإيداع في

دار الكتب والوثائق ببغداد/ ٨٣٢ لسنة ٢٠١٤م

١٦- اختلاق الأوجه والمعاني في كتب حروف المعاني . رقم الإيداع

في دار الكتب والوثائق ببغداد/ ٨٣٣ لسنة ٢٠١٤م

١٧- طرائق اختلاق الوجوه في كتب الوجوه . . رقم الإيداع في دار

الكتب والوثائق ببغداد/ ٨٣٤ لسنة ٢٠١٤م

١٨- الأضداد في القرآن الكريم

ملاحظة : هناك خطأ شائع جداً ، يتعلّق برسم الكلمة ، وهو وضع تنوين الفتح والنصب على الألف ، والصحيح وضعها على الحرف قبلها ، فمن ذلك مثلاً رسم الكلمات : مثلاً-سميعاً-كتاباً ، والصحيح : مثلاً-سميعاً-كتاباً ، ومن الخطأ الشائع أيضاً وضع رسم الشدة على الألف نحو : إلّا-ألّا-كلّا والصحيح إلّا-ألّا-كلّا ، وقد استدركتُ في مؤلفاتي هذا الخطأ الذي يتعلّق بالرسم في كثير من المواضع ، وفاتتني مواضع كثيرة أخرى